

المكتبة اللغوية

مؤسّسة

جامع الدرر العربية

تأليف

الشيخ مصطفى الغلاييني

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد - القاهرة
ت/ 5922620 - 5938411 / فاكس: 5936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

الغلاييني ، مصطفى
جامع الدروس العربية : موسوعة / مصطفى الغلاييني
ط 1 - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية 2006
3 مج : 24 سم
تكمك ج 2 : 6 - 280 - 341 - 977
أ- اللغة العربية - معالج
ب- العنوان

ديوى : 413

رقم الايداع : 2006/10755

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعدُ فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا: (جامع الدروس العربية)^(١). وهو يشتمل على:

الباب الرابع: في تصريف الأسماء.

الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية.

الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية.

الباب الثامن: في مرفوعات الأسماء.

وقد كان تأليفه في مدينتنا (الشام) عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت

القلايني

(١) إن الجزء الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة، وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة. وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب في طبعته الجديدة ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزءين، فاقطعنا من أواخر الجزء الأول مبحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً، وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

obeikandi.com

الباب الرابع

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول:

١- الجامد والمشتق

الاسم نوعان: جامدٌ ومُشتقٌ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكون مأخوذاً من الفعل: كحَجَرٍ وسَقْفٍ وِدْرَهُمْ. ومنه مصادرُ الأفعالِ الثلاثيةِ المُجرّدة غير الميمية: كعَلِمَ وقراءةً.

(أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه، والرباعيِّ مجرداً ومزيداً فيه، فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر «في الجزء الأول من هذا الكتاب»).

والاسم المشتقُ: ما كان مأخوذاً من الفعل: كعالمٍ، ومُتعلِّمٍ، ومنشارٍ، ومُجتمعٍ، ومستشفى، وصعْبٍ، وأدعج.

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع هي: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، ومبالغة اسمِ الفاعلِ، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزمانِ، واسمُ المكانِ، والمصدرُ الميميُّ، ومصدرُ الفعلِ فوق الثلاثيِّ المُجرّد، واسمُ الآلة.

(وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسمُ: إمّا مُتمكّن وهو المُعربُ، وإمّا غير مُتمكّن وهو المبنِيُّ.

والمشتقُّ لا يكونُ إلا مُتمكَّنًا؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعربًا.

والجامدُ يكونُ مُتمكَّنًا وغيرَ مُتمكَّنٍ؛ لأنَّ منه المُعربَ ومنه المَبنيُّ؛ فغيرُ المُتمكَّنِ (وهو المَبنيُّ من الأسماء) لا شأنٌ للتصريفِ فيه، وهو قد يكونُ على حرفٍ واحدٍ: كتاء الضمير، وعلى حرفين، مثل: (هو، ومن) وعلى ثلاثة أحرف، مثل: (كيف، وإذا) وعلى أكثر، مثل: (مَهْمَا، وَأَيَّان).

والمُتمكَّنُ هو موضوعُ التصريفِ.

٢- المجرَّد والمزید فيه

الاسمُ المُتمكَّنُ مَبنيٌّ في أصلِ الوضع، إما على ثلاثة أحرفٍ: كحَجَرٍ، وإما على أربعةٍ: كجَعْفَرٍ، وإما على خمسةٍ: كسَفَرَجَلٍ، وما زاد على خمسةٍ، فهو مزيدٌ فيه (كخَنَدَرِيسٍ)^(١). وما نقصَ عن ثلاثة، فهو محذوفٌ منه: (كأب، وَيَدٍ، وَفَمٍ). وأصلُّها: (أَبُو، وَيَدِيَّ، وَفَوَّةً).

وهو -من حيثُ أحرفُه- إما مُجرَّدٌ؛ وهو ما كانت أحرفُه كُلُّها أصليَّةً: (كرجلٍ، ودرهمٍ، وسَفَرَجَلٍ). وإما مزيدٌ فيه؛ وهذا إما مزيدٌ فيه حرفٍ واحدٍ: (كحصانٍ، وقنديلٍ)^(٢). وإما حرفانٍ: (كمصباحٍ، واحرنجام)^(٣). وإما ثلاثةُ أحرفٍ: (كانطلاقٍ، واسبطرارٍ)^(٤). وإما أربعةُ أحرفٍ: (كاستغفارٍ)^(٥).

(١) الخندريس: الخمر القديمة، والزائد فيها الباء.

(٢) حصان: ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه الألف. وقنديل: رباعيٌّ مزيدٌ فيه الباء.

(٣) مصباح: ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه الميم والألف. واحرنجام: رباعيٌّ مزيدٌ فيه الهمزة والألف.

(٤) انطلاق: ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه الهمزة والنون والألف. واسبطرار: رباعيٌّ مزيدٌ فيه الهمزة،

والألف والراء الثانية، والاسبطرار: الامتداد والإسراع والاضطجاع.

(٥) استغفار: ثلاثيٌّ مزيدٌ فيه الهمزة والسين والتاء والألف. وأما الرباعيُّ الأصول فلا يزداد عليه

أكثر من ثلاثة أحرف.

والمجرّد، إما ثلاثي: (كورق)، وإما رباعي: (كسَلْهَب^(١))، وإما خماسي: (كفَرَزْدَق^(٢)). والمزيدُ فيه، إما ثلاثيُّ الأصول: (كسلاح)، وإما رباعيُّها (كعُصْفُور)، وإما خماسيُّها: (كقَبَعَثْرِي^(٣)).

وغاية ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف: (كاستغفار).

٣- موازين الأسماء

لكلِّ اسمٍ مُتمكّن ميزانٌ يُوزَنُ به. فإذا أردتَ أن تَرِنَ اسماً أتيتَ بأحرف (فَعَل) مطابقةً لحركاته وسكناته؛ فوزنُ فَرَسٍ (فَعَل) فإن بقي بعدَ الثلاثة حرفٌ أصليٌّ، كرّرتَ لام (فعل) فديرهمٌ على وزن (فَعَلَل).

وإن بقيَ حرفانِ أصليان، كرّرتَ اللام مرتين، فسفرجلٌ على وزن (فَعَلَل).

وإن كان في الاسم زيادةٌ زدتها في وزنه، فضاربٌ على وزن (فاعل)، ومضروبٌ على وزن (مفعول)، ومفتاحٌ على وزن (مفعال)، وانطلاقٌ على وزن (انفعال)، واستغفارٌ على وزن (استفعال)، إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فتكرّر في الميزان ما يماثله من أحرفه، فمُعْظَمٌ على وزن (مُفَعَّل)، بتكرار عين الميزان. ومُعْرُورِقٌ على وزن (مُفَعَّوَعِل) بتكرار عين الميزان، واسودادٌ على وزن (افعالل) بتكرار لام الميزان.

ولا يزداد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفسه، فلا يقالُ في وزن مُعْظَم (مُفَعَّظِل)، ولا

(١) السلهب من الرجال: الطويل. ومن الخيل: ما عظم وطالت عظامه، أو هو الطويل على وجه الأرض.

(٢) الفرزدق: قطع العجين، والواحدة فرزدقة. وبه لُقِبَ (الفرزدق) الشاعر المشهور. والكلمة معربة.

(٣) القبعثري: الجمل العظيم. والمزيد فيه هو الألف المقصورة.

في وزن مُغْرورِقٍ (مُفْعَوْلٌ)، ولا في وزن اسودادٍ (افْعِلَادٌ).

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للالثلاثي المجرد - من الأسماء - عشرة أوزان هي :

- (١) فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَشَمْسٍ، وصفةً: كَسَهْلٍ.
- (٢) فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَفَرَسٍ، وصفةً: كَبَطَلٍ.
- (٣) فَعِلٌ، ويكونُ اسماً: كَكَيْدٍ، وصفةً: كَحَظِيرٍ.
- (٤) فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَرَجُلٍ، وصفةً: كَكَيْظٍ^(١).
- (٥) فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَعِدَلٍ، وصفةً: كَكَيْسٍ^(٢).
- (٦) فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَعَنْبٍ، وصفةً: كَمَاءٍ رَوِيٍّ^(٣).
- (٧) فَعِلٌ، ويكونُ اسماً: كإِبِلٍ، وصفةً: كَأَتَانٍ إِيْدٍ^(٤).
- (٨) فُعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَقُقُلٍ، وصفةً: كَحُلُولٍ.
- (٩) فُعْلٌ ويكونُ اسماً: كَصُرْدٍ، وصفةً: كَحُطَمٍ^(٥).
- (١٠) فُعْلٌ، ويكونُ اسماً: كَعُنُقٍ، وصفةً: كَجُنْبٍ.

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرباعي المجرد من الأسماء ستة أوزان، وهي :

- (١) يقال: يَقْظُ بضم القاف. ويقظ بكسرها.
- (٢) النكس: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه، والمقصر عن غاية النجدة والكرم.
- (٣) ماء روي: كثير يروي.
- (٤) الأتان: أنثى الحمير. والإيد: ما تلد كل عام، ويقال أيضاً: امرأة إيد.
- (٥) الصرد: طائر أبقع أبيض اللون، وأخضر الظهر، وضخم الرأس والمنقار، وله مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، ويكنى بأبي كثير. وجمعه صرْدان، بكسر أوله وسكون ثانيه، والحطم: الراعي الظلوم. ومثله الحطمة.

- (١) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كجعفرٍ، وصفةٌ: كشَهْرَبٍ^(١).
- (٢) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كزبرجٍ، وصفةٌ: كخِرْمَسٍ^(٢).
- (٣) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كدِرْهَمٍ، وصفةٌ: كهِبَلَعٍ^(٣).
- (٤) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كِبُرْتِنٍ، وصفةٌ: كجُرْشَعٍ^(٤).
- (٥) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كفَطْحَلٍ، وصفةٌ: كسَيْطَرٍ^(٥).
- (٦) فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كجُحْدَبٍ، وصفةٌ: كجُرْشَعٍ^(٦).

وكلُّ ما ورد من الأسماء والصفات على هذا الوزن: (السادس) جاز أن يكون على الوزن الرابع: (فَعَلَّلٌ). ولذلك عدّه جمهورٌ من العلماء فرعاً عنه.

وقد ثبت بالاستقراء أنَّ الرباعيَّ لا بدَّ من إسكان ثانيه أو ثالثه؛ كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة، وذلك ممنوعٌ.

- (١) الجعفر: النهر الصغير، واسم رجل. و(الشهرب): الشيخ الكبير، ومؤنثه شهرية.
- (٢) الزبرج: الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب. و(الخرمس): الليل المظلم.
- (٣) الهبلع: الأكل الواسع الحنجور العظيم الفم.
- (٤) البرتن: من السباع والطيور بمنزلة الأصابع من الإنسان. و(الجرشع): العظيم من الجمال والحيل.
- (٥) الفطحل: هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج:
وقد أتانا زمنُ الفطحلِ والصخرُ مبتلُ بماءِ الوحلِ
وقال آخر: (زمن الفطحل إذ السلام رطاب). والسلام بكسر السين: الحجارة، ومفردها: سلمة (بفتح السين وكسر اللام). ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين، وعليه قولهم في المبالغة في القدم: (كان ذلك زمن الفطحل). و(السبتر): السهم الماضي، والطويل الممتد.
- (٦) الجحذب: ذكر الجراد و(الجرشع): يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسي المجرد - من الأسماء - أربعة أوزان، وهي:

- (١) فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كسَفْرَجَلٍ، وصفة: كسَمْرَدَلٍ^(١).
- (٢) فَعْلِلِلٌ، ولم يجرَّ إلاَّ صفةً: كجَحْمَرِشٍ^(٢).
- (٣) فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كخَزَعْبِلٍ، وصفة: كقَدْعَمَلٍ^(٣).
- (٤) فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كزَنْجَفِرٍ، وصفة: كجِرْدَحَلٍ^(٤).

واعلم أن ما خرج عما تقدّم، من أوزان المجرّدات الثلاثية والرباعية والخماسية، شاذٌّ أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو مُركَّبٌ، أو أعجميٌّ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيد فيه - من الأسماء - أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابط لها.

وأحرفُ الزيادة عشرة، وهي أحرفُ (سألتمونيها).

ولا يُحكَمُ بزيادة حرف إلا إذا كان معه ثلاثة أحرف أصول.

والحرفُ الذي يلزمُ تصاريف الكلمة هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في

بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكَمُ بالزيادة والأصالة إنما هو للأسماء العربية المتمكنة: أما الأسماء المبنية،

والأسماء الأعجمية، فلا وجه للحكم بزيادة شيء فيها.

(١) السمرّدل: الطويل.

(٢) الجحمرش: العجوز الكبير والمرأة السمجة.

(٣) الخزعبل: الباطل، و(القذعمل): الضخم من الإبل.

(٤) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصنع به. (الجردحل): الضخم من الإبل.

المثنى وأحكامه

المثنى: اسمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردين اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادة ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريدته منهما.

(فإن اختلفا في اللفظ فلا يثنيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتاب وقلم: (كتابان) مثلاً. وأما نحو (العمرين) لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام^(١)، ولأبي بكر وعمر، ونحو (الأبوين) للأب والأم، و(القمرين) للشمس والقمر، و(المروتين) للصفاء والمروة، فهو من باب التغليب، أي: تغليب أحد اللفظين على الآخر وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى، فلا يثنيان أيضاً: كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين: فلا يقال: (عينان) للباصرة والجارحة، ولا (غزالتان) للشمس والظبية^(٢)، أو أن يكون اللفظ معنيان: حقيقيٌّ ومجازيٌّ، فلا يُثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال: (رأيت أسدين)، تعني: أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة؛ كشفع، وزوج فليس بمثنى، وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها: كاثنين واثنتين، وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه؛ إذ لم يسمع (اثن) ولا (اثنة) ولا (كل، ولا كلت).

(١) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل. وفي الحديث: «اللهم أعلِ الإسلام بأحبِّ العمرين إليك». يعني بهما: عمر بن الخطاب، وعمرو بن هشام؛ فكانت الاستجابة من نصيب عمر -رضي الله عنه.

(٢) أثنى الغزال (غزالة) كما في المصباح وشرح القاموس، ومن زعم أنه لا يقال: (غزالة) لأثنى الغزال فهو واهم.

الملحق بالمشئى

يُلحق بالمشئى، في إعرابه، ما جاء على صورة المشئى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثل: (كَيْلا، وَكَيْلتا) مضافين إلى الضمير "ي". ومثل: (اثنين، واثنتين)، وكذا ما تُثي من باب التَّغليب: (كالعمرين، والأبوين، والقمرين) وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة (كَحَسَنَيْن، وَزَيْدَيْن).

ما لا يُثى من الكلمات

لا يُثى المركَّبُ: (بعلبك وسيبويه)، ولا المشئى، ولا الجمعُ، ولا ما لا ثاني له من لفظه، ومعناه: (كعُمر مع علي، وكعين للباصرة والجارحة). وأما نحو: (العُمرين، والقُمرين، والأبوين) فهو من باب التغليب، كما قدَّمنا.

فإذا أُريدَ تثنية المركب الإضافيِّ، يُثى جزؤه الأول، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار: (عبدالله، وخادما الدار).

وإذا أردت تثنية المركَّب المزجيِّ، أو ما سُمِّي به من المركَّب الإسنادي، أو المشئى، أو الجمع، جيئتَ قبلهما بكلمة (ذوا) رفعاً، و(ذوي) نصباً وجرّاً، فتقول في تثنية سيبويه، وتابَّط شراً، وحسنين، وعابدين أعلاماً: (ذوا سيبويه، وذوا تابَّط شراً، وذوا حسنين، وذوا عابدين)، أي: صاحباً هذا الاسم.

(١) كلا وكلتا: يعربان إعراب المشئى إذا أضيفا إلى ضمير، نحو (جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما. ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما. ومررت بالرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما). أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف، رفعاً ونصباً وجرّاً. نحو: (جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين. ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين. ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين). وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

تثنية الجمع

قد يُثنَّى الجمعُ على تأويل الجماعتين، أو الفرقتين، أو النوعين، وذلك كقولهم: (إبلان، وجمالان، وغنمان، ورماحان، وبلادان). ومن ذلك الحديث: «مثلُ المنافق كالشاةِ العائرة بينَ الغنمين»^(١).

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى، إذا كان الشئان كل واحدٍ منهما متصلاً بصاحبه، تقولُ: (ما أحسن رءوسهما!)؛ ومنه قوله تعالى -: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، ولم يقولوا في المنفصلين: (أفراسهما، ولا غلمانهما). وبعضُ العربِ يجعلُ الجمعَ مكانَ المثنى مطلقاً، وعليه قولهم: (ضع رِحَالَهُمَا).

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا تُنِّيتَ الصحيحَ الآخرَ؛ كرجلٍ، وامرأةٍ، وضوءٍ، أو شبيهه: كظبي، ودلو، أو المنقوص؛ كالقاضي، والداعي ألحقتَ بآخره علامة التثنية بلا تغييرٍ فيه، فتقولُ: (رجلان، وامرأتان، وضوءان، وظبيان، وداعيان).

تثنية المقصور

إذا تُنِّيتَ مقصوراً، فإن كان ثلاثياً قلبت ألفه واواً، إن كان أصلها الواو، وباءً إن كان أصلها الياء، فتقولُ في تثنية عصاً: (عصوان)، وفي تثنية فتى: (فتيان).

وقد يكونُ للألف أصلان، فيجوزُ فيها وجهان، وذلك كالرَّحى؛ فإنها يائئةٌ في لغة من قال: (رَحِيْتُ) وواوياً في لغة من قال: (رَحَوْتُ)، فيجوزُ أن يقال في تثنيتهما: (رَحِيانٍ وَرَحَوَانٍ).

(١) العائرة: الجواله المترددة، أي: المترددة بين قطيعين، لا تدري أيهما تتبع، وأصل ذلك من قولهم: (عار الفرس يعير) إذا انطلق من مربطه ماضياً على وجهه.

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثي، قلبت ألفه ياء على كلِّ حال، فتقولُ في تثنية حُبلى، ومصطفى، ومُستشفى: (حُبليان، ومُصطفَيان، ومُستشفَيان).

تثنية الممدود

إذا تثبت ممدوداً، فإن كانت همزته أصليةً تَبَقَّ على حالها، فتقولُ في تثنية: قُرَاءٍ وُوضَاءٍ^(١): (قُرَاءَانِ وُوضَاءَانِ).

وإن كانت مَزِيدَةً للتأنيث قلبت واواً، فتقولُ في تثنية: حسناء، وصحراء: (حسناوان، وصحراوان).

وإن كانت مُبَدَلَةً من واو، أو ياء، أو كانت مَزِيدَةً للإلحاق، جاز فيها الوجهان: بقاؤهما على حالها، وانقلابها واواً، فتقولُ في المُبَدَلَةِ: (كساوان وكساءان، وغطاوان وغطاءان)^(٢). وتقولُ في المَزِيدَةِ للإلحاق^(٣): (علباوان وعلباءان)^(٤)، وقُوبِاوان وقُوبِاءان^(٥)، وجرِباوان وجرِباءان^(٦).

-
- (١) (القُرَاءُ) بضم القاف: التاسك المتعبد. و(الوُضَاءُ) بضم الواو: الوضيء وهو الحسن التنظيف.
- (٢) كساء أصل همزته الواو: (كساو)؛ لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: (غطاي)؛ لأنه غطى يغطي، كرمى يرمي. يقال: (غطى فلان الشيء يغطيه، وغطى عليه يغطيه) إذا ستره وعلاه. فهو (غاط)، والشيء (مغطى).
- (٣) الإلحاق: أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في (علباء، وقوباء) زيدت؛ ليلحق وزن الأولى بقرطاس، والثانية بقرناس (بضم القاف، وسكون الراء)، وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.
- (٤) العلباء: بكسر العين. عصب العتق، وهما جلباوان بينهما منبت العُرْف (بضم العين، وسكون الراء). وهو شعر عتق الفرس.
- (٥) القوباء: بضم القاف، وسكون الواو (ويجوز فتحها) داء معروف يتسع ويتشر، ويداوى بالريق. ويسمى الحزاز (بفتح الحاء) ومفرده حزازة.
- (٦) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بجرها. وجمعه (حرايب) بتشديد الياء، وهو مذكر. ومؤنثه (حرباءة، وأم حُبِين) بضم الحاء وفتح الباء، ويضرب به المثل في

وتصحيح الهمزة (أي: تركُّها على حالها) في المُبدِلة من واوٍ، أو ياءٍ أولى،
وقلبُها واوًا في المزيدة للإلحاق أحسن.

وما كان قبل ألفه -التي للتأنيث- واوٌ، جاز تصحيحُ همزته، لئلا تجتمع
واوان، وليس بينهما إلا الألفُ، فنقولُ في عَشَوَاء^(١): (عَشَوَاوان، وعَشَوَاءان).

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرادُ تثنيتهُ محذوف الآخر، فإن كان ما حُذِفَ منه يُردُّ إليه عند
الإضافة رُدًّا إليه عند التثنية، فتقولُ في تثنية: أبٍ، وأخٍ، وحَمٍ (وأصلُها أبوٌ،
وأخوٌ، وحَموٌ): (أبوان، وأخوان، وحَموان)، وفي تثنية: قاضٍ، وداعٍ، وشَجٍ:
(قاضيان، وداعيان، وشجيان)، كما تقولُ في الإضافة: (أبوك، وأخوك،
وحَموك، وقاضيك، وداعيك، وشجيك).

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوف عند الإضافة لم يُردِّ إليه عند التثنية، بل يُثنَى
على لفظه، فتقولُ في تثنية: يدٍ، وغدٍ، ودَمٍ، وفَمٍ، واسمٍ، وابنٍ، وسنَةٍ، ولُغَةٍ،
(وأصلُها: يَدَيٌّ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ أو دَمَيٌّ، وفَوَةٌ، وسمَوٌ، وبنَوٌ، وسَنَوٌ، ولُغَوٌ أو
لُغَيٌّ): (يدان، وغدان، ودَمان، وفَمان، واسمان، وابنان، وستنان، ولُغتان)،
كما تقولُ في الإضافة: (يَدُكَ، وغَدُكَ، ودَمُكَ، وفَمُكَ، واسمُكَ، وابنُكَ،
وسنَتُكَ، ولُغَتُكَ).

التقلب وفي الحزم أيضًا، يقال: (هو أحزم من الحرياء)، لأنه لا يترك غصنًا من الشجرة
حتى يمسك بآخر.

(١) العشواء: الناقة السبيثة البصر.

٥- جمع المذكر السالم

الجمعُ اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر، بزيادةٍ في آخره، مثلُ: (كاتبينَ وكاتبات)، أو تغييرٍ في بنائه، مثلُ: (رجالٍ، وكُتُبٍ، وعُلَمَاءٍ) وهو قسمان: سالمٌ، ومُكسَّرٌ.

فالجمعُ السالمُ ما سلِمَ بناءً مفردة عندَ الجمع، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثلُ: (عالمونٌ، وعاملينَ)، أو ألفٌ وتاءٌ، مثلُ: (عالماتٍ، وفاضلاتٍ).

وهو قسمان: جمعُ مذكرٍ سالمٍ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٍ.

فجمعُ المذكرِ السالمِ: ما جُمع بزيادةٍ واوٍ ونونٍ في حالة الرفع، مثلُ: (قد أفلح المؤمنون)، وياءٍ ونونٍ في حالتي النصب والجرِّ. مثلُ: (أكرمِ المجتهدينَ، وأحسنِ إلى العاملينَ).

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئان:

الأولُ: العَلَمُ لمذكرٍ عاقلٍ، بشرطِ خُلُوه من التاء، ومن التركيب، مثلُ: (أحمد، وسعيد، وخالد).

الثاني: الصفةُ لمذكرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاء، صالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثلُ: (عالم، وكاتب، وأفضل، وأكمل).

فعالم، وكاتب: خاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول: (عالم، وكاتبة)، وأفضل، وأكمل: خاليان من التاء غير صالحين لدخولهما، لكنهما اسما تفضيل. والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث، فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين: إما أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل، فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع: (كأحمر، وصبور، وقتيل) كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب (أفعل فعلاء)، مثل: أحمرَ حمراء^(١)، أو من باب (فعلان فعلى)، مثل: سكران وسكرى^(٢)، أو كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، مثل: (غيور، وجريح)^(٣)، فهو غير صالح لقبول التاء.

فلا يُجمع هذا الجمع، مثل: زينب وداحس (علم فرس) وحمزة وسيويه من الأعلام، ولا مثل: مُرضع، وسابق (صفة فرس)، (وعلامه، وأبيض، وولهان، وصبور، وقتيل) من الصفات^(٤).

(وأما (أفعل) الدال على التفضيل، ومؤنثه (فعلى) بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء؛ لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء، وإما دلالة على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، ما وردَ عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوفٍ للشروط؛ وذلك مثل: (أولي، وأهلين، وعالمين، ووايلين، وأرضين، وبنين، وعشرين إلى التسعين)، ومثل: (سينين، وعضين، وعزين، وثيين، ومئين، وكرين، وظيين) ونحوها، ومفردُها: (سنة، وعضة، وعزة، وثبة، ومئة، وكرة).

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن (أفعل)، ومؤنثه على وزن (فعلاء)، وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال: (حُمُر) بضم الحاء وسكون الميم.

(٢) أي: بأن يكون الوصف على وزن (فعلان)، ومؤنثه (فعلى)، وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال: (سكارى).

(٣) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواء، وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، بل يجمع جمع تكسير. فيقال: (غُير) بضم الغين والياء في جمع غيور، (وجرحى) بفتح الجيم وسكون الراء، في جمع جريح.

(٤) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

وظبة^(١)، قال -تعالى-: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^(٢)، وقال -جلّ شأنه-: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾^(٣).

ويلحق بهذا الجمع أيضاً ما سُمِّيَ به من الأسماء المجموعة جمع المذكر السالم مثل: (عليين، وزيدين) قال -تعالى-: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾^(٤)، وتقولُ فيمن يُسمى: (عابدين، وزيدين): (جاء عابدون وزيدون، ورأيتُ عابدين وزيدين، ومررتُ بعابدين وزيدين)^(٥).

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمع المذكر السالم صحيح الآخر، أو شبهه، زيدتُ فيه الواو والنون أو الياء والنون بلا تغيير فيه، فيقالُ في جمع كاتب: (كاتبون، وكاتبين)، وفي جمع ظبي (علمًا لرجل): (ظبيون وظبيين).

جمع الممدود

إن جمعت الممدودَ هذا الجمع، فهمزته تُعطى حُكمها في التثنية.

(أي: إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واوًا، فتقول في جمع (ورقاء) علمًا

(١) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء. و(العزة): الجماعة والفرقة، والعصبة. و(الثبة): الجماعة. وهي أيضاً العصبة من الفرسان. و(الكرة): كل جسم مستدير، ويقال: (كرا بالكرة يكره): إذا لعب بها. و(الظبة): حد السيف والسكين ونحوهما.

(٢) أي: مفرقًا، فقالوا: هو كهانة. وقالوا: أساطير الأولين. أو فرقوا بين آياته، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٣) أي: جماعات وفرقًا وعصبًا.

(٤) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن (سجينا) بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

(٥) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنين ونحوهما أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

لمذكر عاقل: (ورقاوون)، وفي جمع زكرياء: (زكرياوون).

وإن كانت أصليةً تبقى على حالها، فتقول في جمع وضاء وقرأء: (وضاءون وقرأءون). وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، ومزيدة للإحاق جاز فيها الوجهان: إبقاؤها على حالها، وقلبها واوًا، فتقول في جمع: (رجاء، وغطاء، وعلباء)، أعلامًا للمذكر عاقل: (رجاءون، ورجاؤون، وغطاءون وغطاؤون، وعلباءون وعلباؤون). والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح.

جمع المقصور

إن جُمعَ المقصورُ هذا الجمعُ، تحذف ألفه وتبقى الفتحة بعد حذفها؛ دلالةً عليها، فتقول في جمع مصطفي: (مصطفون)، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ وقوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾، وتقول في جمع رضاء، علمًا للمذكر عاقل: (رضون)، في الرفع، و(رضين)، في النصب والجر.

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعُ منقوصًا تحذف ياؤه، ويضم ما قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبقى الكسرة إن جُمعَ بالياء والنون، فتقول في جمع القاضي: (القاضون، والقاضين).

٦- جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمِ: ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ زائدتين، مثل: (هندات، ومريضات، وفاضلات).

نحو: (قضاة، وهداة) هو من جموع التكسير، وليس يجمع مؤنث سالم؛ لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل: (قُضِيَّة، وهُدْيَة) بوزن (فُعَلَة) بضم

(١) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثيًا: كرضًا. علمًا للمذكر عاقل. أو فوق الثلاثي كمرضى.

الفاء وفتح العين. وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة، وتاء (قضاة وهداة) ونحوهما مربوطة. ونحو: (أبيات، وأشتات) من جموع التكسير أيضاً؛ لأن تاءها أصلية.

الأسماء التي تجمع هذا الجمع

يُطْرَدُ هذا الجمعُ في عشرة أسماء:

الأول: عَلِمَ المؤنث: كدَعَدَ، ومَرِيَمَ، وفاطمة.

الثاني: ما حُتِمَ بتاء التانيث؛ كشَجَرَةٍ، وثمرَةٍ، وطلحة، وحمزة^(١).

وُستنى من ذلك: (امرأة، وشاة، وأمة، وأمة، وشفة، وميلة)، فلا تُجمع بالألف والتاء. وإنما تُجمع على: (نساء، وشيأ، وإماء، وأمم، وشفاه).

الثالث: صفة المؤنث، مقرونة بالتاء؛ كمرُضعةٍ ومُرُضعاتٍ، أو دالةٍ على التفضيل: كفضلي (مؤنث أفضل) وفضليات.

لذلك لم يجمع نحو: حائض، وحامل، وطالق، وصبور، وجريح، وذمول^(٢) من صفات المؤنث، بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما أن تكون محتومة بالتاء، أو دالة على التفضيل. وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على: حوائض، وحوامل، وطوالق، وصبُر (بضم الصاد والباء)، وجرحى، وذُمَّل (بضم الذال والميم).

(١) ولا فرق بين أن يكون المختم بها مؤنثاً: كشجرة وثمره. أو مذكراً: كحمزة وطلحة (علمين لرجلين).

(٢) الذمول: الناقة التي تسمير سريعاً لبتاً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: (ذُمَّل يذُمَّل) بفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع. ومصدره: (الذمل، بسكون الميم، والمذمول، والذميل، والذملان).

الرابع: صفةُ المذكر غير العاقل: كجبلٍ شاهقٍ، وجبالٍ شاهقاتٍ، وحصانٍ سابقٍ، وحُصْنٍ سابقاتٍ.

الخامس: المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرفٍ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله؛ كإكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفاتٍ.

السادس: مُصغَّرُ مذكَّرٍ ما لا يعقل؛ كدُرِّيهم ودُرِّيهماتٍ، وكُتَيْبٍ وكُتَيْباتٍ.

(وإنما جاز جمعه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت. أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما؛ وذلك كأرينب، وخنيسر، وعقيرب (تصغير أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة مؤنث خالية من التاء. وليست دالة على التفضيل كما علمت، وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل للخضري، وجمع الجوامع وشرحه: همع الهوامع للسيوطي، والتصريح: سرح التوضيح للشيخ خالد) ولذلك لم يُصَبَّ بعض المؤلفين من التأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه. أما نحو: (أذينة) تصغير (أذن). فيجمع على (أذينات) لمكان التاء التي لحقت عند التصغير. وما ختم بتاء التأنيث، يجمع بالألف والتاء مطلقاً. كما علمت).

السابع: ما ختم بألف التأنيث الممدودة؛ كصحراء وصحراوات^(١)، وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) فلا يجمع هذا الجمع كحمراء (مؤنث أحمر)، وكحلاء (مؤنث أكحل)، وصحراء (مؤنث أصحر)^(٢)،

(١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها.

(٢) الأصحر: المغرب في حمرة، ومؤنثه صحراء. والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء؛ لأن مذكرها على وزن (أفعل). وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء، فتجمع هذا الجمع؛ لأنها لا مذكر لها، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره.

وإنما يُجمعُ هو ومذكَّرةٌ على وزن (فَعْلٍ): كحُمْرٍ، وكُحْلِ، وصُحْرٍ.

(وأما جمعهم (خضراء على خضراوات) كما في حديث: (ليس في الخضراوات صدقة) فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضرة. وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول، ولا يقال في مقابلها: (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل).

وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء فجمعها كصحراء بالألف والتاء، وإنما باعتبار أنهما اسمان لا صفتان).

الثامن: ما حُتِمَ بألف التانيث المقصورة؛ كذكرى وذكريات، وفُضلى وفُضليات، وحُبلى وحُبليات إلا ما كان على وزن (فَعْلَى) مُؤنث (فَعْلَانٌ)، فلا يُجمع هذا الجمع: كسُكْرَى (مؤنث سكران)، وريّاً (مؤنث ريّان)، وَعَطْشَى (مؤنث عطشان)، وإنما يقال في جمع (سُكْرَى) ومذكرها: (سُكَارَى، وسُكَارَى، وسُكْرَى)، وفي جمع (ريّان) ومذكرها: (ريّاء) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشَى)، ومذكرها: (عِطَاشٌ) بكسر العين، و(عِطَاشَى) بفتحها.

التاسع: الاسمُ لغير العاقل، المصدرُ بابنٍ أو ذي: كابن آوى وبنات آوى، وذي القعدة وذوات القعدة.

(ابن وذو المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات، أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوي، فتقول في جمع ابن عباس وذوي علم: (بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم).

العاشر: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعْهَدْ له جمع آخر: كالتلغراف والتلّفون

والفُتُغرافِ والرُّزنامِجِ^(١) والرُّزنامِجِ^(٢).

وما عدا ما ذُكِرَ لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعاً؛ وذلك كالسماواتِ، والأرَضاتِ، والأمهاتِ، والأُمَماتِ^(٣)، والسَّجَلاتِ، والأَهْلاتِ، والحماماتِ، والإصطبلاتِ، والثِيَّياتِ، والشَّمالاتِ^(٤). ومن ذلك بعض جموع الجمع: كالجمالاتِ، والرُّجَلاتِ، والكابلاتِ، البُيوتاتِ، والحُمَراتِ، والدُّوراتِ، والدياراتِ، والقُطُراتِ. فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلْحَقُ بجمع المؤنث السالم في إعرابه شيئان، الأولُ: (أولاتِ)، بمعنى: صاحباتِ، والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، مثلُ: (عَرَفاتِ^(٥)، وأذرعاتِ)^(٦).

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاء هذا الجمعَ، حذفتها وجوبا، فنقول في جمع فاطمةَ، وشجرة: (فاطماتٌ، وشجراتٌ).

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعهُ هذا الجمعَ ممدوداً، فهمزته تعطى حكمها في التثنية،

(١) الرزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور، معرب (روزنامه) بالفارسية.

(٢) البرنامج: كتاب الأعمال، فارسي، معرب (برنامج).

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان، والأمات في البهائم ونحوها.

(٤) الشمالات: جمع شمال بفتح الشين، وهي الريح تهب من ناحية القطب. وتجمع على شمائل. ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة.

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحج، على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

(٦) أذرعات: بلد في حوران من أرض الشام، والنسبة إليها أذرعي.

فتقولُ في جمع عذراء، وصحراء: عذراواتٌ، وصحراواتٌ^(١)، وتقولُ في جمع قرأء ووضاءٍ^(٢) -إن سَمَّيتَ بهما أنثى: (قرأاتٌ، ووضاءاتٌ^(٣))، وتقولُ في جمع علباء، وسماء، وحياء -أعلامًا لمؤنث: (علباواتٌ، وسماءاتٌ، وحياءاتٌ، وعلباوات، وسماءات، وحيوات)^(٤).

جمع المقصور

إن أردت جمعَ المقصور، فألفه تُعطي حُكمها في الثنية أيضًا، فتقولُ في جمع حُبلى، وفضلى: (حُبلياتٌ، وفضلياتٌ)^(٥)، وفي جمع رجا، وهُدَى^(٦) (عَلَمِينَ لمؤنث): (رَجواتٌ^(٧)، وهُدياتٌ)^(٨).

وإن جمعت نحو: (صلاةٍ، وزكاةٍ، وفتاةٍ، ونواةٍ)^(٩)، مِمَّا أَلْفُهُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ، أَوِ الْيَاءِ، حَذَفْتَ مِنْهُ التَّاءَ، وَقَلَبْتَ الْأَلْفَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ الْوَاوِ وَوَاوًا، وَالْمُبْدَلَةَ مِنَ الْيَاءِ يَاءً، وَجَمَعْتَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ: (كَصَلَوَاتٍ، وَزَكَوَاتٍ، وَقَتِيَاتٍ، وَنَوِيَاتٍ).

(١) بقلب الهمزة واوًا؛ لأنها مزيدة للتأنيث.

(٢) قرأء، ووضاءٌ إن سَمَّيتَ بهما مؤنثًا منعتهما من الصرف للعلمية وللتأنيث، وحينئذ تمنتعان من التنوين وتُجرَّان بالفتحة، وكذا (علباء، وسماء، وحياء) إن سميت بها المؤنث، وكذا كل ما سَمَّيتَ به مؤنثًا، وإن كان في الأصل مذكرًا.

(٣) بإبقاء الهمزة على حالها؛ لأنها أصلية.

(٤) بإبقاء الهمزة على حالها، أو قلبها واوًا؛ لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق، وفي (سماء) مبذلة من الواو، وفي (حياء) مبذلة من الياء.

(٥) تقلب الألف؛ لأنها فوق الثالثة.

(٦) مثل: (رجا، وهدى) إن سَمَّيتَ به مؤنثًا لم تنونه؛ لأنه يمنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.

(٧) بقلب الألف واوًا؛ لأنها ثالثة مبذلة من الواو.

(٨) بقلب الألف ياء؛ لأنها ثالثة مبذلة من الياء.

(٩) النواة: بذرة التمر ونحوه، وتجمع أيضًا على (نوى) والنواة من العدد: عشرون، وقيل: عشرة.

وإن جمعتَ نحوَ: (حياةٍ) مما ألفهُ المُبدلة من الياءِ مسبوقةً بياءٍ، قلبتَ ألفهُ واوًا، وإن كانتَ ثلاثةً أصلها الياءُ: كحَيّواتٍ ولا تُقلُّ: (حَيّياتٍ) كراهيةً اجتماعِ ياءينِ مفتوحتينِ.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسمًا^(١) ثلاثيًا مفتوح الأُولِ، ساكن الثاني، صحيحةً، خاليًا من الإدغام، وجبَ فتحُ ثانيه إبتاعًا لأوّلِه، فتقول في نحو: دَعْدٍ، وسجْدَةٍ، وظبيّةٍ: دَعَدَاتٌ وَسَجَدَاتٌ وَظَبِيَّاتٌ.

قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾.

وقال الشاعر:

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ، قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وأما قوله:

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتَهَا وَمَالِي يَزْفِرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
بإبقاء الحرف الثاني في (زَفْرَاتِ) على حاله، فضرورة.

وإن جمعتَ اسمًا ثلاثيًا، مضموم الأُولِ، أو مكسورهُ، ساكنَ الثاني صحيحةً، خاليًا من الإدغام، مثلُ: (حُطْوَةٍ، وَجُمَلٍ، وَهِنْدٍ، وَقِطْعَةٍ، وَفِقْرَةٍ^(٢))، جاز فيه ثلاثة أوجهٍ، الأُولُ: إبتاع ثانيه لأوّلِه: كحُطُواتٍ، وَجُمَلاتٍ، وَهِنَداتٍ، وَقِطْعاتٍ، وَفِقْرَاتٍ. الثاني: فتحُ ثانيه: كحُطُواتٍ، وَجُمَلاتٍ، وَهِنَداتٍ،

(١) المراد بكونه اسمًا أن لا يكون صفةً؛ كرحبة، وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعًا لأوّلِه، بل يبقى على حاله كما ستعلم.

(٢) الفقرة بكسر فسكون، وبفتح فسكون: واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة، وتسمى غرزات الظهر، وهي أيضًا من الشتر كالبيت من الشعر، وهي أيضًا كل جملة مختارة من الكلام.

وَقِطَعَاتٍ، وَفِقْرَاتٍ.

الثالث: إبقاءً ثانيه على حاله من السكون: كخَطَوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطَعَاتٍ، وَفِقْرَاتٍ.

أما الاسمُ فوقَ الثلاثيِّ: كزَيْنَبَ، وَسُعَادَ، وَالاسْمُ الصَّفَةُ: كضُخْمَةَ، وَعَبْلَةَ، وَالاسْمُ الثَّلَاثِيُّ الْمُحْرَكُ الثَّانِي: كشَجَرَةَ وَعَيْنِيَّةَ، وَالاسْمُ الثَّلَاثِيُّ، الَّذِي ثَانِيهِ حَرْفٌ عَلِيٌّ: كجَوْرَةَ، وَيَبِيضَةَ، وَسُورَةَ، وَالاسْمُ الثَّلَاثِيُّ الَّذِي فِيهِ إِدْغَامٌ: كحِجَّةَ، وَمَرْءَةَ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ، بَلْ يُقَالُ: (زَيْنَبَاتٌ، وَسُعَادَاتٌ، وَضُخْمَاتٌ، وَعَبْلَاتٌ، وَشَجَرَاتٌ، وَعَيْنَاتٌ، وَجَوْرَاتٌ، وَيَبِيضَاتٌ، وَسَوَارَاتٌ، وَحِجَّاتٌ، وَمَرَّاتٌ).

وَبِنُو هَذَا يُحْرَكُونَ ثَانِيَّ الْاسْمِ الثَّلَاثِيِّ، إِذَا كَانَ حَرْفَ عَلِيٍّ عِنْدَ جَمْعِهِ بِالْأَلْفِ، وَالتَّاءِ بِالْفَتْحِ، أَيْهَ كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ، فَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ سُورَةٍ، وَصُورَةٍ، وَدِيمَةٍ، وَبَيْعَةٍ: (سُورَاتٌ، وَصُورَاتٌ، وَدِيمَاتٌ، وَبَيْعَاتٌ).

٧- جمع التفسير

جمع التفسير (وُسْمَى الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ أَيْضًا: هُوَ مَا نَابَ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَتَغْيِيرَ بِنَاءٍ مَفْرَدِهِ عِنْدَ الْجَمْعِ؛ مِثْلُ: (كُتُبٍ، وَعِلْمَاءٍ، وَكُتَّابٍ، وَكُؤَاتِبٍ).

والتَّغْيِيرُ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَزِيَادَةِ عَلَى أَصُولِ الْمَفْرَدِ؛ كسَهَامٍ، وَأَقْلَامٍ، وَقُلُوبٍ، وَمَصَابِيحٍ، وَإِمَّا بِتَقْصِيرِ عَنْ أَصُولِهِ: كتُخْمٍ، وَسُدْرٍ، وَرُسُلٍ، وَإِمَّا بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ، كَأُسْدٍ. وَهِيَ جَمْعُ: (سَهْمٍ، وَقَلْبٍ، وَمَصْبَاحٍ، وَتُخْمَةٍ، وَسُدْرَةٍ، وَرُسُولٍ، وَأُسْدٍ).

وهو قسمان: جمع قِلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ.

فجمع القِلَّةِ: ما وُضِعَ لِلْعَدِيدِ الْقَلِيلِ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ كَأَحْمَالٍ.

وجمعُ الكثرة: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهايةَ له: كحُمُول.

فوائد

(١) جمع القلة يتدئ بالثلاثة وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة يتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع، فتبتدئ بأحد عشر؛ وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة، أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يستعمل للقلة والكثرة، وذلك: كرجال، وأرجل، وكتب، وكتاب، وأفئدة، وأعناق، وكواتب، ومساجد، وقناديل.

أما ما له جمع قلة وجمع كثرة؛ كأضلع، وضلوع، وأضالع، فهو كما قدمنا على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل): قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس أن يُستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير. وأما الجمع السالم فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح، وقيل: هو من جمع القلة.

(٢) إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه (أل) الدالة على تعريف الجنس كقوله -تعالى-: ﴿ وَأَحْضَرْتَ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ﴾ أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله -سبحانه-: ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَوْلًا أَنْفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقَوْلُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجففاتُ الغرُّ يلمعنَ في الضحا
وأسيافنا يقطرُنَ مِن نَجْدَةِ دِمَسَا

فإضافة الأسياف إليهم -وهي من جموع القلة- صرفتها إلى الكثرة. وأما الجففات فهي تستعمل للقلة والكثرة؛ لأنها جمع سالم، وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول: إن الجمع السالم للقلة لاقترانها بلام التعريف الجنسية.

وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان -في استعماله (الجففات) بدل (الجفان)

(الأسياف) موضع (السيوف) - ساقط، وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها: (النابغة، وحسان، والخنساء، والأعشى) مفتعلة؛ لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة.

تكسير الأسماء والصفات^(١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف: كقلب وقلوب، أو على أربعة أحرف: ككتاب وكتب، ودرهم ودراهم، أو على خمسة أحرف، رابعها حرف علة ساكن: كمصباح ومصباح، وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير، وفرّوس وفراديس، وما كان منها على غير هذا، فمجموعه إلا على كراهية، وذلك لأن العرب يستكروهون تكسير ما زاد من الأسماء على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخره حرف علة ساكن؛ لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه؛ ليتمكنوا من تكسيره، كما جمعوا سفرجلاً، وعندليباً، وحمراً^(٢) على: (سفارج، وعنادل، وجحامر) وما عدا ذلك من الأسماء فلم يستكروها تكسير شيء منه لسهولة تكسيره، من غير إقصاء إلى حذف شيء منه.

أما الصفات، فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة، وذلك هو قياس جمعها، وتكسيروها ضعيف؛ لأنه خلاف الأصل في جمعها. قال ابن يعيش في شرح المفصل: (وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها، وقوي التكسير فيها) اهـ.

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي: الأسماء التي تحمل عليها الصفات: كقلم، ودار، ودرهم، فإنك تصفها، فتقول: قلم طويل، ودار كبيرة، ودرهم زائف، والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء: كطويل، وكبيرة، وزائف. فإذا أطلق الاسم، في باب الجمع، كان المراد به ما كان غير صفة.

(٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة.

وحقها أن يُجمع المذكورُ العاقل منها جمعَ المذكر السالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكورُ غيرُ العاقل جمعَ المؤنث السالم. لكنهم اتَّسعوا في تكسيرها لاتساع ميدان البيان عندهم، والحاجة تفتقُ الحيلة، فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات كما كسروا الأسماء، لكنهم لم يُكسروا كلَّ الصفات.

فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(١): كمْكِرِم، ومُنطَلِقٍ، ومُسْتخرِج، ومُدحرج، ومُتدحرج، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً^(٢): كمعلوم، ومُكْرَم، ومُسْتخرِج، ومُدحرج. وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن (فَعَالٍ): كسَبَاق، أو (فَعَالٍ): ككُبَّار، أو (فَعِيلٍ): كصَدِيقٍ، أو (فُعُولٍ): كقُدُوسٍ، أو (فَيْعُولٍ) كقَيَّومٍ. وأما جمعهم (جَبَّاراً) على (جبابرة) فهو على خلاف الأصل، وهو شاذٌّ في القياس.

جموع القلة

لجمع القلَّة أربعة أوزان، وهي:

(١) أفعل: كأنفُس، وأذرع

وهو جمعٌ لشيئين: (الأوَّل): اسمٌ ثلاثيٌّ، على وزن (فَعْل) صحيح الفاء والعين، وغيرُ مُضاعَفٍ؛ كنَفْسٍ وأنفُسٍ، وظبي وأظبٍ، وأصلُهُ: (أظبي) بوزن (أفعل)^(٣) وشدٌّ مجيئه من معتلِّ الفاء؛ كوجهٍ وأوجهٍ، ومن معتلِّ العين؛ كعينٍ وأعينٍ، ومن المضاعف؛ كصَكِّ وأصكِّ، وكفِّ وأكفِّ.

(١) المراد بما فوق الثلاثي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه، أم رباعياً مجرداً، أم رباعياً مزيداً فيه.

(٢) أي: سواء أكان من الثلاثيَّ المجرد أم من غيره.

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة، ثم أعل كاعتلال قاض، وداع. ومثله: (أجر، وأدل) جمع (أجر، ودلو). وأصلهما: (أجرو، وأدلو) بضم الراء واللام، والظبي: ولد الغزال.

(الثاني): اسمٌ رباعيٌّ مؤنث، قبلَ آخره حرفٌ مدٌّ؛ كذراعٌ وأذرعٌ، وعينٌ وأيمنٌ. وشدٌّ بجيئه من المذكر؛ كشهابٌ وأشهبٌ، وغرابٌ، وأغرِبٌ، وعَتَادٌ وأَعْتَدٌ^(١)، وجَنِينٌ وأَجْنُنٌ^(٢).

فوائد

(١) المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير: ما كان من الأسماء غير صفة (كما قدمنا) كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونحوها.

فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه الصفات. وحيث اختص بالصفات فلا تجمع عليه الأسماء فليتبه الطالب لذلك؛ كيلا يلتبس عليه الأمر.

(٢) إذا قيل: إن كذا -من أوزان الجموع- جمع لكذا من الأسماء، أو الصفات -فالمراد به أن هذا هو قياس جمعه، وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذٌ لا يقاس عليه غيره، وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن؛ فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعها.

(٣) الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تعامل في الجمع

(١) العتاد بفتح العين: العدة تهيئها وتعدها لأمر من الأمور، وهو أيضاً: ما أعد من سلاح، ودواب، وآلة حرب، ويجمع -في القلة أيضاً- على (أعتدة) وهو قياس جمعه، ويجمع -في الكثرة- على (عتد) قياساً، وأما (الأعتاد) فليست لعتاد، وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع.

(٢) الجنين المستور من كل شيء، والمقبور، والولد ما دام في بطن أمه، ويجمع أيضاً على (أجنة)، وهو قياس جمعه، وذلك مشتق من (جنه الليل): إذا ستره.

معاملة الأسماء لا الصفات ؛ ألا ترى أنهم جمعوا (عبداً) على (أعبد) لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء. والعبد: الإنسان، حرّاً، كان أَوْ رقيقاً. والعبد: الرقيق خلاف الحر. قال سيويه: هو في الأصل صفة لكنه استعمل استعمال الأسماء، ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو قياس جمعه)، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أسود) كأجدل وأجادل^(١)، وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خُضِر) بضم فسكون (كما هو قياس جمعها)، ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تجمع الأسماء من نوعها ؛ كصحراء، وصحراوات. وفي الحديث: «ليس في الخضراوات صدقة» يعني: الفاكهة، والبقول. قال في النهاية: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع.

وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو: (صحراء، وخنفساء)، وإنما جمعه هذا الجمع ؛ لأنه قد سار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة، والعرب تقول لهذه البقول: الخضراء لا يريدون لونها.

(٢) أفعال كاجناد، وأثواب

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية على أي وزن كانت: كجَمَلٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبِدٍ وأكبادٍ، وعُنُقٍ وأعناقٍ، وقُفْلٍ وأقفالٍ، وعِنَبٍ وأعنابٍ، وإِبِلٍ وآبالٍ، وجَمَلٍ وأحمالٍ، ووقتٍ وأوقاتٍ، وثوبٍ وأثوابٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، وعم وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ.

وُسُتِنِي منها شيطان :

(الأول): ما كان على وزن (فَعَلٍ)، بضم ففتح. وشَدَّ جمع (رُطِبٍ)^(٢) على (أرطاب).

(١) الأجدل: الصتر وهو طائر من الجوارح يصاد به.

(٢) الرطب: ثمر النحل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر، أي: قبل أن يصير ثمراً. واحده (رطبة).

(الثاني): ما كان على وزن (فَعَلٍ) بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفٍ، فلا يُجمَعُ على (أفعال) قياساً، وإنما يُجمَعُ على (أفْعَلٍ)، كما تقدم، لكنه قد شُدَّ جمعُ (زَنْدٍ^(١))، و(فَرْخٍ، وَرَبْعٍ، وَحَمَلٍ)^(٢) على وزن (أزنادٍ، وأفراخٍ، وأرباعٍ، وأحمالٍ).

وشُدَّ من الصفات جمعُ (شهيدي، وعدُو، وجلفٍ) على (أشهادٍ، وأعداءٍ، وأجلافٍ).

(٣) أفعلية: كأعمدة، وأنصبية

وهو جمعُ لاسم رباعيٍّ مذكر قبلَ آخره حرفُ مدٍّ: كطعامٍ وأطعمةٍ، وحمارٍ وأحمرّةٍ، وغلامٍ وأغلمةٍ، ورغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ، ونصابٍ^(٣) ونصيبٍ^(٤) وأنصبيةٍ، وزمامٍ وأزمنةٍ (وأصلها أزمنةٌ، بوزن: أفعلية).

وشُدَّ من الأسماء جمع (جائزٍ)^(٥) على (أجوزة)، و(قفأ) على (أففية)، وشُدَّ من الصفات: جمعُ شحيحٍ على (أشحية)، وعزيزٍ على (أعزة)، وذليلٍ على (أذلية).

(١) الزند: موصل طرف الذراع في الكتف. وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكرسوع: مما يلي الخنصر. والرسم: مجمع الزندين. ومن عندهما تقطع يد السارق. والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى فإذا اجتمعا قيل: (زندان). ويجمع في القلة على (أزند) أيضاً، وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على (زنود وزناد) ومنه قولهم: (وريت بك زندادي)، تقول ذلك لمن أنكحك وأعانك.

(٢) الحمل: ما تحمله الإناث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمرها. وأما الحمل: بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر، أو على الرأس ونحوهما.

(٣) النَّصاب: مقبض السكين.

(٤) النَّصيب: الحصّة من الشيء.

(٥) الجائز: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت، وتجمع في الكثرة على (جوائز)، وهو قياس جمعها.

(٤) فِعْلَةٌ كَفَيْتِيَّةٌ، وَشَيْخَةٌ

وهذا الجمعُ لم يطرُد في شيء من الأوزان، وإنما هو سماعيٌّ، ويُحفظ ما وُردَ منه ولا يقاس عليه، وسُمِعَ منه: (شَيْخٌ وشَيْخَةٌ، وَفَتَى وَفَتِيَّةٌ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَةٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ، وَشُجَاعٌ وَشُجْعَةٌ، وَغَزَالٌ وَغَزْلَةٌ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّةٌ، وَثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ^(١))، وَوَلَدٌ وَوَلْدَةٌ، وَجَلِيلٌ وَجَلَّةٌ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ، وَسَافِلٌ وَسَفْلَةٌ).

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطراد، قال ابن السراج: إنه اسم جمع، لا جمع، وما قوله ببعيد عن الصواب.

جموع الكثرة

جمع الكثرة (ما عدا صَيِّغَ مُتَهَيِّجِ الْجُمُوعِ) سِتَّةَ عَشَرَ وَزْنَاً، وَهِيَ:

(١) فِعْلَةٌ كَحُمْرٍ، وَعُورٍ

وهو جمعٌ لما كان صفةً مشبهةً على وزن (أفعل)، أو (فَعْلَاءَ): كاحمرٍ وحمراءٍ وحُمْرٍ، وأعورٍ وعوراءٍ وعُورٍ. وما كان منه كأبيضٍ مما عينه ياءً، وكُسَيْرٍ أوَّله في الجمع: كبيض.

(٢) فِعْلَةٌ كَصَبْرٍ، وَكُثْبٍ، وَذُرْعٍ

وهو جمعٌ لشئيين:

(الأول): (فَعُولٌ) بمعنى (فاعِلٌ) كصبورٍ وصَبْرٍ، وَغَيُورٍ وَغَيْرٍ. وقد جمعوا على خلاف القياس: نذيراً، وَخَشِيناً، وَنَجِيباً وَنَجِيْبَةً عَلَى (نُذْرٍ، وَخُشْنٍ، وَنُجْبٍ).

(١) الثَّنِيَّةُ - بكسر التاء، وفتح النون: الذي يكون بعد السيد في المرتبة، والذي يجيء ثانياً في السؤدد. ومثله (الثنيان) بضم فسكون، ويصح أن يطلق (الثني والثنيان) على من يكون دون الملك، أو الأمير، أو رئيس الجمهورية؛ كرئيس الوزراء مثلاً. والثني أيضاً: الأمير يعاد مرتين، وأن تفعل الشيء مرتين. وفي الحديث: «لا ثني في الصدقة»، يعني: لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين.

(الثاني): اسم رباعيٌّ، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مدٍّ، ليس محتوماً بتاء التانيث: ككتابٍ وكُتِبَ، وعمودٍ وعمُدٍ، وقضيبٍ وقُضِبَ، وسريرٍ وسُرِرَ. ولا فرق أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة، أو مؤنثاً: كعناقٍ^(١) وعُنُقٍ، وذراعٍ وذُرُعٍ.

وشدٌّ جمعُ خشبيةٍ، وخَشَبٍ، وصحيفةٌ على خُشْبٍ، وصُحُفٍ. وما قالوه من أنه شدٌّ جمعُ سقْفٍ، ورَهْنٍ، وسُتْرٍ على (سُقُفٍ، ورُهْنٍ، وسُتْرٍ) فهو غيرُ واقعٍ؛ لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات. فالسُقُفُ: جمع (سَقِيفٍ)^(٢). والرُهْنُ جمعُ (رِهَانٍ)، وهذا جمع (رَهْنٍ) فهي جمع الجمع، والستْرُ: جمع (ستارٍ) وكل ذلك على القياس. وأما السُقُفُ، والرُهْنُ، السُتْرُ، فجمعها: (سُقُوفٌ، ورِهَانٌ، ورُهُونٌ، وسُتُورٌ) قياساً، لا (سُقُفٌ، ورُهْنٌ، وسُتْرٌ) شذوذاً.

(٣) فَعْلٌ: كغُرْفٍ، وحُجَجٍ، وكُبَرٍ

وهو جمعٌ لشيئين:

(الأول): اسمٌ على وزن (فَعْلَةٌ)؛ كغُرْفَةٍ وغُرْفٍ، وحُجَّةٍ^(٣) وحُجَجٍ، ومُدَيَّةٍ^(٤) ومُدَيٍّ. وأما جمعُ (رُؤْيَا)^(٥)، ونُوبَةٍ^(٦)، وقَرْيَةٍ على (رُؤْيٍ، ونُوبٍ، وقَرْيٍ) فهو مخالفٌ للقياس. وأما جمعُ النُوبَةِ^(٧) (بضم النون) على (نُوبٍ) فهو على القياس.

(١) العناق - بفتح العين: الأنتى من أولاد المعز.

(٢) السقيف: السقف كما في القاموس.

(٣) الحُجَّة، بضم الحاء: البرهان.

(٤) المُدَيَّة، بضم الميم: السكين.

(٥) الرؤيا: ما يراه النائم. والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة.

(٦) النوبة، بفتح النون: أن يتناوب القوم في أمر من الأمور، فيكون لكل واحد نوبة فيه،

يقال: جاءت نوبتك والنوبة أيضاً: الفرصة، والجماعة من الناس، وهي أيضاً مصدر:

(نابه الأمر نوباً ونوبة)، إذا أصابه ونزل به.

(٧) النُوبَةُ، بضم النون: المصيبة والنازلة، وهي الاسم من (نابه الأمر وانتابه) أي: أصابه.

(الثاني): صفة على وزن (فُعَلَى) مُؤنث (أفعل) ككُبْرَى وكُبْرَى، وصُغْرَى وصُغْرَى.

(٤) فَعَلَ كَقَطَعَ، وَحَجَجَ

وهو جمع لاسم على وزن (فِعْلَة)؛ كقِطْعَةٍ وقِطَعَ، وَحِجَّةٍ^(١) وَحَجَجَ، وَلِحْيَةٍ وَلِحَى. وقد جمعوا (قِصْعَةً) على (قِصَع) شُدُودًا.

(٥) فَعَلَتْ، كَهَدَاةٍ (وَأَصْلُهَا: هَدِيَّةٌ)^(٢)

وهو جمع لصفة مُعتَلَّة اللام لمذكر عاقل على وزن (فاعل) كَهَادٍ وَهَدَاةٍ، وَقَاضٍ وَقَضَاةٍ، وَغَازٍ وَغُزَاةٍ. وجاءَ شُدُودًا، جمعُ كَمِي^(٣)، وَسَرِي^(٤)، وَبَازٍ^(٥)، وَهَادِرٍ^(٥) على (كُمَاةٍ، وَسُرَاةٍ، وَبِرَاةٍ، وَهُدْرَةٍ).

(٦) فَعَلَتْ: كَسَحْرَةٍ، وَبِرْرَةٍ، وَبَاعَةٍ

وهو جمع لصفة صحيحة اللام لمذكر عاقل، على وزن (فاعل): كساحرٍ وسحرة، وكاملٍ وكاملة، وسافرٍ^(٦) وسفرة، وبارٍ^(٧) وبررة، وبائعٍ وباعة. وخائن

(١) الحججة، بكسر الحاء: السنة. والمرة من الحج، وهذه قياسها الفتح؛ لأن الكسر لما دل على البيئة، والفتح لما دل على المرة. لكنهم لم ينطقوا بها إلا الكسر، كما قالوا: (رأيته رنية) بكسر الراء. والقياس (رأية) بفتحها.

(٢) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهكذا قضاة، وغزاة، أصلهما: قضية. وغزوة، فعل بهما ما فعل بهداة.

(٣) الكمي: الشجاع، والمتكمي أي: المتغطي المستر بآلة حربه وسلاحه. واشتقاقه من (كمى نفسه) أي: سترها بالدرع والخوذة، ويقال: (كمى شهادته، وأكماها) أي: كتمها، وأخفاها.

(٤) البازي: طائر من الجوارح التي يصطاد بها، وإنما كان جمعه على (بزاة) شأداً، مع كونه على وزن (فاعل)؛ لأنه اسم لا صفة.

(٥) الهادر: الساقط، والرجل الذي لا يعتد به. يقال: هم هدره، أي: ساقطون ليسوا بشيء. ويقال في جمعه أيضاً: (هدرة) بفتح الهاء والبدال وهو القياس.

(٦) سفر الكتاب: كتبه، فهو سافر، أي: كاتب.

(٧) البر - بكسر الباء - معنى يجمع أنواع الخير: كالصلة، والاتساع في الإحسان، والصلاح

وخانة^(١)، وشدّ جمع سريّ على سراة، كما شدّ جمعه على (سراة). وقياسُ جمعه: (أسرياء) كنبى وأنبياء.

(٧) فغلى: كَمَرَضَى، وَقَتَلَى

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن (فَعِيلٍ) تدل على هُلُكٍ، أو تَوَجُّعٍ، أو بَلِيَّةٍ، أو آفةٍ: كمرىض ومرضى، وقتيلٍ وقتلى، وجريحٍ وجرحى، وأسيرٍ وأسرى، وشتيت^(٢) وشتى، وزمين^(٣) وزمنى.

وقد يكون هذا الجمعُ لغير (فَعِيلٍ) مما يدل على شيء مما تقدم: كهلكى وموتى وحمقى وسكرى، جمع: (هالك، وميت^(٤)، وأحمق، وسكران).

(٨) فَعَلَمَةٌ كَدُرَجَةٍ، وَدَبِيَّةٌ

وهو جمعٌ لاسمٍ ثلاثيٍّ، صحيح اللام، على وزن (فَعْلٍ) كدُرَجٍ ودرِجَةٍ^(٥)، ودُبٍّ ودبّية. وقد جمعوا قِرْدًا على (قِرْدَةٍ)، وهادرًا على (هَادِرَةٍ) على غير قياس.

، والتقى، والطاعة، والصفة منه (بُرٌّ)، بفتح الباء وجمعه (أبرار) و(بار)، وجمعه (بررة).

(١) جمع البائع (باعة)، وجمع الخائن (خانة) وأصلهما: (بَيْعَةٌ، وَخَوْنَةٌ)، بفتح أولهما وثانئهما. وقد أُعْلِمَ إعلال (هداة). ويجوز ترك الإعلال في (خانة) فتقول: (خونة) على الأصل.

(٢) الشتيت: المشتت والمشتت.

(٣) الزمين والزمن، بكسر الميم فيهما: المريض قد طال مرضه.

(٤) الميت، بتشديد الياء، جمعه: (موتى) والميت بسكونها، جمعه (أموات).

(٥) الدرّج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسفط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها. ويجمع في القلة قياسًا على: أدراج.

(٩) فَعْلَةٌ كَرُوعٌ، وَصُؤْمٌ

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن (فاعل) أو (فاعلة): كراوع ورُكع، وصائمٌ وصُؤمٌ، ونائمٌ وُؤمٌ. وقد يكون نادراً، من معتلّ اللام: كغازٍ وعُزّي، وشدّ جمعُ نُفساء^(١)، وخرّيدة^(٢)، وأعزل^(٣) على (نُفسٍ، وخرّيدٍ، وعُزّل).

(١٠) فَعْلَةٌ كَقُؤَامٍ، وَقَوَامٌ

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن (فاعل) ككاتبٍ وكُتّابٍ، وقائمٍ قوَامٍ، وصائمٍ وصُؤَامٍ. وندرَ مجيئه من معتلّ اللام: كغازٍ وعُزّاءٍ.

(١١) فَعْلَةٌ كَجِبَالٍ، وَصِعَابٍ

وهو جمعٌ لستة أنواع: (الأول): اسمٌ أو صفةٌ، ليست عينهما ياءً، على وزن (فَعْلٍ)، أو (فَعْلَةٌ). فالاسم: ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجنّةٍ وجنانٍ، والصفة: كصعبٍ وصعبةٍ وصِعابٍ، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخامٍ، وندرَ مجيئه من معتلّ العين: كضيعةٍ وضياعٍ، وضيّفٍ وضيافٍ.

(الثاني): اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعفٍ، على وزن (فَعْلٍ) أو (فَعْلَةٌ) كجَمَلٍ وجمالٍ، وجَبَلٍ وِجبالٍ، ورَقَبَةٍ ورِقابٍ، وتَمْرَةٍ وتَمارٍ.

(الثالث): اسمٌ على وزن (فَعْلٍ): كذئبٍ وذئابٍ، وبيترٍ وبيثارٍ، وظلٌّ وظلالٌ.

(١) النُفاس، بكسر النون: ولادة المرأة. فإذا وضعت حملها فهي (نفساء)، وتُجمع أيضاً على (نفساوات) قياساً، وعلى (نفاس)، بكسر النون شذوذاً.

(٢) الخريدة: المرأة الخفرة الحية، أي: ذات الحياء، والبكر والعذراء، وتجمع أيضاً قياساً على (خرائد) وشذوذاً على (خرُود) بضمّتين.

(٣) الأعزل: من لا سلاح له ويُجمع أيضاً قياساً على (عُزّل) بضم فسكون. ويقال أيضاً: (هو عُزّل) بضمّتين، بمعنى (أعزل كصعب). وجمعه (أعزال)، كما قالوا: جنب وأجنب، شبهوهما بعنق وأعناق. وليست (الأعزال) جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل.

(الرابع): اسمٌ على وزن (فُعَل) ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً: كرمح ورياح، وريح ورياح، ودُهْنٍ وِدْهَانٍ^(١).

(الخامس): صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن (فَعِيل) أو (فَعيلة): ككريم وكريمة وكرام، ومريض ومريضة ومراض، وطويل وطويلة وطوال.

(السادس): صفةٌ على وزن (فَعْلان)، أو (فَعْلَى)، أو (فَعْلانة)، أو (فُعْلانة)؛ كعطشانٌ وعَطْشَى وعَطْشَانَةٌ^(٢) وعطاش، وريّانٌ وريّاً ورواءٍ، ونَدْمَانٌ ونَدْمَى^(٣) وندام، ونَدْمَانٌ نَدْمَانَةٌ^(٤) وندام، وخُمْصَانٌ وخُمْصَانَةٌ وخُمْصَانٌ^(٥).

وما جُمع على (فَعَال) من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس. وذلك: كراع وراعية وِرْعَاءٍ، وقائمٌ وقائمةٌ وقيام، وصائمٌ وصائمةٌ وصيام، وأعجفٌ^(٦) وعجفاءٌ وعِجَافٌ، وخَيْرٌ وخيارٌ^(٧)، وجَيِّدٌ وجيادٌ، وجَوَادٌ وجيادٍ، وأَبْطَحٌ وبَطْحَاءٌ

(١) اللُّهْنُ، بضم اللال: ما يلتهن به من زيت وغيره. وجمعه (دهان) بكسر اللال. وأما الدهان، في قوله -تعالى-: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٢) يقال: عطشى وعطشانة (كما في القاموس، لسان العرب)، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والتأنيث بالألف هي اللغة الفصيحة.

(٣) بمعنى: نادم ونادمة. فالندمان، بمعنى النادم، مؤنثه (ندمى)، وهو ممنوع من الصرف.

(٤) بمعنى: نديم ونديمة، أي: منادم ومنادمة، فالندمان بمعنى النديم، مؤنثه (ندمانة)، وهو بهذا المعنى منصرف؛ لأن فعْلان إذا كان تأنيثه بالتاء ينصرف، وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

(٥) الخُمْصَانُ (بضم فسكون): الضامر البطن، وأصله من الجوع، من (خمص البطن) إذا خلا، والمخمصة: المجاعة. والخُمْصَةُ (بفتح فسكون): الجوعة. يقال: (ليس للبطنه خير من خمصة تتبعها).

(٦) الأعجف: الهزيل.

(٧) الخَيْرُ (بتشديد الياء مكسورة): الفاضل ذو الخير، ومؤنثه: خَيْرَةٌ.

ويطاح^(١)، وَقُلُوصٌ وَقِلَاصٌ^(٢)، وَأَنْثَى وَإِنَاثٌ، وَنُطْفَةٌ وَنِطَافٌ^(٣)، وَفِصِيلٌ وَفِصَالٌ^(٤)، وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ، وَضَبْعٌ وَضِبَاعٌ^(٥)، وَنُفْسَاءٌ وَنِفَاسٌ، وَعُشْرَاءٌ وَعِشَارٌ^(٦).

(١٢) فعولـة كقلوب، وكبؤد

وهو جمع لأربعة أشياء: (الأول): اسمٌ على وزن (فَعَل) ككبد وكبؤد، ووَعِيلٌ ووَعُولٌ، ونمرٌ ونُمُورٌ. قد جاء في الشعر جمعُ نَمِرٍ على (نَمْرٍ) بضمّتين للضرورة، كأنه اختصر نُمُورًا.

(الثاني): اسمٌ على وزن (فَعَل) ليست عينه واوًا: كقلب وقلوب، وليث وليوث.

(الثالث): اسمٌ على وزن (فَعَل) كحِمْلٌ وَحُمُولٌ، وفيلٌ وفِيُولٌ، وظلٌّ وظُلُولٌ.

(الرابع): اسمٌ على وزن (فَعَل) ليس معتلّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفًا:

(١) الأبطح والبطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى، ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل واديها، ويجمع الأبطح أيضًا على أباطح، والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعها.

(٢) القلوص: الناقة الشابة.

(٣) النطفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضًا: ماء الرجل والمرأة.

(٤) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

(٥) الضبع (بفتح فضم) وهي لغة قيس، وبفتح فسكون وهي لغة تميم) وهي مؤنثة. وقيل:

تقع على الذكر والأنثى. وقد يقال: فيها ضبعة. والذكر ضِبْعَانٌ (بكسر فسكون). والأنثى:

ضِبْعَانَةٌ. ويجمعان قياسًا على ضِبَاعَيْنِ. وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياسًا على

أضبع، وفي الكثرة على ضِبَاعٍ. وإذا ضممتها، فجمعها على أضبع وضِبَاعٌ شاذًّا. فالأضبع

والضِبَاعُ جمعان شاذان للضَّبْعِ (بضم الباء) وقياسيان للضَّبْعِ بسكونها.

(٦) العُشْرَاءُ (بضم ففتح): الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر. وتجمع أيضًا

قياسًا على عشراوات. قال -في المختار: وليس في الكلام (فعلاء) تجمع على (فعال) إلا

نفساء وعشراء.

كَبُرْدٌ وَبُرُودٌ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ. وَشَدَّ حَمْعُ (حُصٍّ)^(١) عَلَى (حُصُوصٍ) لِأَنَّهُ مَضَاعِفٌ.

وما كان على وزن (فَعَل) (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على (فُعُول)؛ لأنه ليس قياسَ جمعه، إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه: كَأَسَدٌ وَأَسُودٌ، وَشَجَنٌ وَشَجُونٌ^(٢)، وَنَدَبٌ وَنُدُوبٌ^(٣)، وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ، وَطَلَّلٌ وَطُلُولٌ^(٤).

(١٣) فُعْلَانٌ: كَغُلْمَانٍ، وَغُرَيَّانٍ

وهو جمعٌ لأربعة أشياء:

(الأول): اسمٌ على وزن (فُعَالٍ): كغُلَامٍ وَغُلْمَانٍ، وَغُرَابٍ وَغُرَيَّانٍ، وَصُؤَابٍ وَصُؤَبَانٍ^(٥).

(الثاني): اسمٌ على وزن (فُعَل) : كجُرْدٍ^(٦) وَجِرْدَانٍ، وَصُرْدٍ^(٧) وَصُرْدَانٍ.

(الثالث): اسمٌ عينه واو، على وزن (فُعَلٍ): كحوتٍ وَحَيْتَانٍ، وَغُودٍ وَغِيدَانٍ، وَنُورٍ وَنِيرَانٍ^(٨)، وَكُوزٍ وَكِيْزَانٍ.

(١) الحُصُّ (بضم الحاء): الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصيغ به. وصبغه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران. ويجمع في القلة قياساً على أحصاص. وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص، ولكي لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة.

(٢) الشَجَنُ: الحاجة، والحزن والهم والغصن والشعبة من كل شيء، ويجمع في انقطة على أشجان.

(٣) النَّدَبُ (بفتحتين): أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الخلد، وهو أيضاً الخطر (بفتح الخ)، وهو ما يتراهن عليه في السباق.

(٤) الطَّلَلُ: الشاحص من آثار الديار.

(٥) الصُّؤَابُ (بضم الصاد): بيض الثمَل. وواحدة صؤابة. والجمعة تتلقى استبدالاً عن بيض الشمس.

(٦) الجُرْدُ (بضم فتح): نوع من ثمار.

(٧) الصُّرْدُ (بضم فتح): ثمار أبيض اللون، أخضر الطير، ضحك. أو من رند. أو من رند.

يصطاد به نعصير، وصرير.

(٨) سور. يجمع في ثقمة على (سُورٍ)، وفي نكترة على (سُورٍ).

(الرابع): اسمٌ على وزن (فَعَلٍ)، ثانيه ألفٌ أصلها الواو؛ كتاج وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاع^(١) وقيعان، ونار ونيران^(٢)، وبابٍ وبيبان، والألف في المفرد منقلبة عن الواو، والأصل: (تَوَجَّ، وَجَوَّر، وَقَوَّعَ، وَتَوَّرَ، وَبَوَّبَ).

وما جُمع غير هذه الأربعة على (فُعْلان) فهو على خلاف القياس: كصنُو^(٣) وصنوانٍ، وغزالٍ وغزالانٍ، وصورٍ^(٤) وصيران، وظليمٍ وظللمان^(٥)، وخروفٍ وخرفان، وقثوٍ وقثوان^(٦)، وحائطٍ وحيطان، وحِسلٍ وحِسلان^(٧)، وخرصٍ وخرصان^(٨)، وخيطٍ وخيطان^(٩)، وشيخٍ وشيخان^(١٠)، وضيِّفٍ وضيِّفان، وشيخ

-
- (١) القاع: المستوي من الأرض، ومثله: القيعة بكسر القاف.
 (٢) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على (نيار) بكسر النون، وفي القلة على (أنوار).
 (٣) الصنو: الأخ الشقيق، والعم، والابن، والمثل (أي: الشبيه المماثل). المؤنث: (سنوة). وفرع النخلة الثابت في أصلها. فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو. والنخلتان صنوان (بصيغة المثني)، والجماعة صنوان (بوزن غزلان). وقد يراد بالصنو كل فرع نبت في شجرة، نخلة كانت أو غير نخلة، ويجوز في (صنوان) كسر الصاد وضمها.
 (٤) الصوار (بكسر الصاد وضمها): القطيع من البقر ووعاء المسك، وجمع الصوار على (صيران) شأداً. باعتبار كسر أوله. وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس؛ كغلام، وغللمان. كما ستعلم.
 (٥) الظليم: ذكر النعام، والأثني: ظليمة.
 (٦) القنو (بكسر القاف وضمها): عنقود النخل وهو كعنقود العنب. ويقال له أيضاً: العذّب. بكسر فسكون. والكباسة (بكسر الكاف) من كسر القاف في (قنو) كسرهما في الجمع. ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع.
 (٧) الحِسل (بكسر فسكون): ولد الضبة حين يخرج من البيضة. والضب: حيوان يشبه الحردون والأثني (ضبة).
 (٨) الحرص (بكسر الحاء وضمها): سنان الرمح، وحلقة الذهب والفضة، وحلقة القرط، والحلقة الصغيرة. ويجوز في (الخرصان) كسر الحاء وضمها، باعتبار كسرهما في المفرد وضمهما فيه.
 (٩) الحِيط (بكسر الحاء): جماعة النعام.
 (١٠) الشَّيخ (بكسر الشين): من نبات البادية، ترعاه الإبل والحيل وهو طيب الرائحة.

وشِيخان، وفَصِيلٍ وفِصْلان^(١)، وصَبِيٌّ وصَبِيان، وشُجاع وشُجَّعان^(٢).

(١٤) فَعْلان: كَقَضبان، وَحُمْلان.

وهو جمعٌ لثلاثة أشياء:

(الأوَّل): اسم على وزن (فَعِيل): كَقَضيبٍ وقَضبان، ورغيفٍ ورُغفان، وكثيب^(٣) وكُثبان، وفَصِيلٍ وفِصْلان^(٤)، وقَفِيرٍ وقُقران^(٥)، ويعير ويُعران، وقَفِيرٍ وقُقران^(٦).

(الثاني): اسمٌ صحيح العين، على وزن (فَعَلٍ): كَحَمَلٍ وحُمْلان^(٧)، وذكر ودُكران، وخَشَبٍ وخُشبان، وجَدَّعٍ وجُدَّعان^(٨).

(١) إن كسرت الفاء في (فِصْلان) كانت جمعاً شاذاً، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم.

(٢) جمع الشجاع: (شجعان) بكسر الشين شاذ، وإن كان على وزن (فعال) كغلام وغلمان؛ لأنه صفة. وهذا الوزن إنما هو للأسماء لا للصفات: وكذا إذا قلت: (شجعان) بضم الشين، فهو جمع شاذ أيضاً كما ستعلم.

(٣) الكثيب (بفتح فكسر): التل من الرمل.

(٤) الفِصْلان (بالضم): جمع قياسي لفصيل. وجمعه على (فِصْلان) بكسر الفاء جمع له شاذ كما تقدم.

(٥) القفير (بفتح فكسر): خلية النحل والزنبيل والطعام بلا إدام.

(٦) القفيز: نوع من المكابيل.

(٧) الحَمَل (بفتحيتين): الحروف.

(٨) الجُدَّع (بفتحيتين): ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية، وما كان من أولاد البقر وذوات الحافر، كالحخيل ونحوها في الثالثة، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأشئ (جدعة) وإنما جمعوه على (فعلان) مع أنه صفة، وفعلان ليست لشيء من الصفات؛ لأنهم أجروه مجرى الأسماء. فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين (والجدع) أيضاً الشاب الحدث. ومنه (الدهر جدع أبداً) أي: لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب. ويقال: (وهو في هذا الأمر جدع) أي: هو حديث عهد فيه.

(الثالث): اسمٌ صحيحُ العين، على وزن (فَعَل) : كظَهْرٌ وظُهْران، وبطنٌ وبُطْنان، وعَبْدٌ وعُبدان^(١) : ورَكْبٌ ورُكبان^(٢). ورَجَلٌ ورُجْلان^(٣).

وما وردَ من غير هذه الثلاثة مجموعاً على (فُعْلان) فهو على غير القياس : كواحدٍ ووُحْدان، وأوحدٌ وأُحدان^(٤)، وجدارٌ وجُدْران، وذئبٌ وذُؤبان^(٥)، وراعٍ ورُعيان، وشابٌ وشبَّان، وخرصٌ وخُرْصان^(٦)، وزُقاقٌ وزُقَّان^(٧)، وزِقٌّ وزُقَّان^(٨)،

(١) العبد في الأصل صفة. وقد تُنْوسى فيه معنى الوصفية بعد استعماله الأسماء، كما تقدم في الكلام على جموع القلة.

(٢) الركب : اسم لفظه مفرد ومعناه جمع. فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر. وربما أطلق على أصحاب الخيل. وجمعه: (رُكبان) بضم الراء. وليس هو بجمع (راكب) كما قال بعض اللغويين والنحاة، وجعلوها جمعاً شاذاً له. وليست (الركبان) جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح. بل هي جمع (راكب) كما ذكرنا. وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين. ولاستعماله الأسماء جاز جمعه على (ركبان).

(٣) الرَّجْل (بفتح فسكون) : اسم بمعنى الراجل وهو الماشي على رجله. وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء، ثم يتبعونها بعدة جموع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء. والنحاة يذكرون أن (الرُّجْلان) جمع للراجل على الشذوذ، والحق أنها جمع للرجل (بفتح فسكون) كما ذكرنا.

(٤) تقول : فلان أوحد زمانه، وواحد دهره، ولا واحد له، أي : لا نظير له. و (أُحدان) أصله : (وُحْدان) فهمزته مبدلة من الواو. وتقول : أوحده الله، أي : جعله واحد زمانه.

(٥) الذئب : كلب البر. والواحد (ذئبة)، ويجوز ترك الهمة، فيقال : (ذيب). والذؤبان أيضاً : صعاليك البادية ولصوصها ؛ لأنهم كالذئاب.

(٦) يجوز في (الخرصان) كسر الحاء وضمها، كما تقدم. وكلاهما جمع شاذ.

(٧) الزقاق (بضم الزاي) : طريق ليس بالمتسع، نافلاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ، فهو (الرَّذْب) بفتح الراء وسكون الدال. والزقاق يذكر ويؤنث : وأهل الحجاز يؤنثون الزقاق، والطريق، والسيل، والسوق، والصراط. وتميم تذكر ذلك كما في المصباح، نقلاً عن الأخفش.

(٨) الرِّق (بكسر الزاي) : السقاء، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء. ويجمع قياساً في القلة على وزن (أزقاق)، وفي الكثرة على (زقاق) بكسر الزاي.

وحائر وْحُوران^(١)، وْحُوار وْحُوران^(٢) وَشُجاع وَشُجعان، وأسود وِسُودان، أحمَر وْحُمُران، وأبيض وُبيضان، وأعمى وُعَميان، وأعور وُعُوران.

والذي نراه أن (السودان) وما بعدها، إنما هي جمع: (سود، وحمَر، وبيض، وعمي، وعور)، وأن هذه هي جمع: (أسود، وأحمَر، وأبيض، وأعمى، وأعور). ومع هذا فجمعها على (فعلان) مخالف للقياس.

(١٥) فَعَاءٌ كَثِبْهَاءٌ وَكُرْمَاءٌ

وهو جمعٌ لشيئين:

(الأول): صفةٌ لمذكر عاقل على وزن (فَعِيل)، بمعنى (فاعل)، صحيحة اللام، غير مضاعفة، دالة على سجية: مدح، أو ذم؛ كنيبه وُنبهاء، وكريم وكرمَاء، وعليم وعلَمَاء، وعظيم وُعُظَمَاء، وظريف وظُرُفَاء، وسميح وُسَمَحَاء^(٣)، وشجيع وَشُجَعَاء^(٤)، ولثيم ولُؤْمَاء، وبخيل وبخَلَاء، وخُشين وخَشْنَاء^(٥)، وسميح وُسَمَجَاء^(٦)، وجبين وُجَبْنَاء^(٧).

(١) الحائر: مجتمع الماء، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار، والمكان المطمئن من الأرض، والبستان: ويجمع أيضاً على (حيران) بكسر الحاء. وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت.

(٢) الحُوار (بضم الحاء): ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه، فإذا فصل عنها فهو (فصيل). ويجمع أيضاً على (حيران) بكسر الحاء قياساً كغلام وغلماَن.

(٣) السميع: الجواد، صفة الجود وهو (سمح) أيضاً وهي (سمحة).

(٤) الشجيع: الشجاع، ويجمع قياساً على (شُجعان) بضم الشين. وليس (الشجعان) جمعاً لشجاع شذوذاً، كما قالوا: وإنما هو جمع لشجيع على القياس. والشجاع يجمع شذوذاً على (شُجعان).

(٥) الخُشين: الخشن الطبع. وأما ضد الناعم فهو (الخشن) بكسر الشين.

(٦) السميع: القبيح، ومثله (سمح). ولبن سميح: لا طعم له.

(٧) الجبين: الجبان. وجمعه (جبناء). وقد جمعوا -شذوذاً- جباناً على (جبناء)، شبهوه بـجبين؛ لأنه مثله في الوصفية، وعدد الأحرف، وزيادة حرف اللد.

أو تدل على مشاركة: كشريك وشركاء، وجليس وجلساء، وخليط وخلطاء، ورفيق ورفقاء، وعشير وعشراء، ونديم وتُدماء. وهي بمعنى: مُشارك، ومُجالس، ومُخالط، ومُرافق، ومُعاشِر، ومنادم.

(الثاني): صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن (فاعلٍ) دالةٌ على سجيّة: مدح، أو ذم: كعالم وعُلماء، وجاهل وجُهلاء، وصالح وصلحاء، وشاعر وشُعراء. وشدّ جمع جبانٍ على (جبناء).

(١٦) أفعلاء: كأتبياء، وأشداء

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن (فَعِيلٍ) معتلةٌ اللام أو مضاعفةٌ؛ فالمعتلة اللام: كنبى وأنبياء، وصفى وأصفياء، ووصى وأوصياء، وولي وأولياء. والمضاعفة: كشديد وأشداء، وعزیز وأعزّاء، وذليل وأذلاء.

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له: (منتهى الجموع) و (صيغة منتهى الجموع) وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان^(١)، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكنٌ: كدراهم، ودنانير.

وله تسعة عشر وزنًا. وهي كلها لمزيدات الثلاثي، وليس للرباعي الأصول وخماسيه إلا (فَعَالِلُ وفَعَالِلُ) وشاركهما فيهما بعضُ المزيد فيه من الثلاثي كما سترى.

(٢١) فَعَالِلُ، وفَعَالِلُ: كدراهم، ودنانير

ويُجمعُ على (فَعَالِلِ) كلُّ اسم رباعيِّ الأصول، مجردٌ: كدراهم ودراهم، والمزيد فيه منه: كفضنفر^(٢) وغضافر، والأسماء الخماسية الأصول المجردة:

(١) ألف التيسير: هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضنفر: الأسد.

كسفرجل وسفارج^(١)، والمزیدُ فيه منه: كعندليب^(٢) وعنادل.

ويُجمعُ على (فَعَالِيل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرفُ علةٍ ساكنٌ: كقرطاس^(٣) وقراطيسَ، وفردوس^(٤) وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودنانير.

ويلحقُ بالرباعيِّ المُجرَّد ومزیده (من حيثُ جمعهُ على فعالل أو فعاليل) ما يُشبههما من الثلاثيِّ المُزیدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيحٌ. فالمزیدُ في حشوه: كسُنْبِل^(٥) وسنابل، وقُمَسِ^(٦) وقمامسَ، وسكِّين وسكاكين، وسَقُود^(٧) وسَقَافيد، وفَرُوخ^(٨) وفراربخ. والمزیدُ في آخره: كشدقم^(٩) وشداقم، وفسحُم وفساحم، وقُعْدُد^(١٠)

- (١) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكنًا، فإنه يرد إلى الرباعيِّ بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم.
- (٢) العندليب: طائر حسن الصوت يصوت ألوانًا من الأصوات. ويسمى الهزار، والبلبل والعندل أيضًا. وعندل العندليب: صوت. والعندلة: تصويته.
- (٣) القرطاس: ما يكتب فيه، والصحيفة من أي شيء كانت، والهدف ينصب ليرمي إليه. يقال: رمى فقرطس، أي: أصاب القرطاس، أي: الهدف.
- (٤) الفردوس: الجنة، والبستان، ومن الأودية: ما تنبت ضروريًا من النبات، وهو يؤث ويذكر. والفردوس كلمة اشترك فيها كثير من اللغات. وقال الفراء: هو عربي، واشتقاقه من الفردسة، وهي السعة.
- (٥) السنبِل: واحده (سنبلة). ويقال: سنبِل الزرع، إذا أخرج سنبلة، والنون فيه زائدة؛ لأنه يقال فيه أيضًا: (سَبَل) بفتحين، وواحد (سبلة). ويقال: أسبل الزرع، أي: أخرج سبله.
- (٦) القُمَس (بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة): الرجل الشريف، والميم الثانية من الميم المشددة زائدة لسقوطها في (قومس) وهو الأمير، والملك الشريف.
- (٧) السَقُود (بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة): الحديدية التي يشوى بها اللحم.
- (٨) الفروخ: السنبِل الذي استبان عاقبته وانعقد حبه.
- (٩) الشدقم: الواسع الشدق، وهو جانب الفم.
- (١٠) القُعْدُد (بضم القاف والبدال): الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم، يقعد فلا ينهض إليها. وهو أيضًا الحامل، واللئيم من الحسب، والذي يقعد به نسبه.

وقعادَدَ، وسرحانٍ وسراحين، وشِمَالٌ^(١) وشَمَاليل.

أما الثلاثيُّ الأصول الذي زيادته في أوله: كإصبع، المزيد فيه حرف علة في حشوه كخاتم، وكودن^(٢)، وصيرف، وصحيفة، وعجوز، أو في آخره: كحبلِي، وكرسِي، فله غير (فعاليل) من صيغ منتهى الجموع الآتي بيّانها:

(٤٠٣) أفاعِل، وأفاعيل: كإنامل، وأضابير

ويجمع على (أفاعل) شيّان:

(الأوّل): ما كان على وزن (أفعل)، صفة للتّفضيل: كأفضل وأفاضل. فإن كان صفة لغير التّفضيل: كأحمر، وأزرق، وأسود، وأعرج، وأعمى، لم يُجمع عليها، وإنما يُجمع على (فُعَل) كحمر، وزُرُق. كما تقدم إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، فيجمع هذا الجمع: كأسود (للحية) وأساودَ، وأجدل (للسقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأدهم. ومثل: أحمر، وأزرق، وأعرج، وأعمش (أعلامًا) فتجمعُ على (أحامر، وأزراق، وأعارج، وأعامش).

(الثاني): اسمٌ على أربعة أحرف، أوّله همزة زائدة، كإصبع وأصابع، وأُمْلَة وأنامل. ولا يعتدُّ بعلامة التانيث التي تلحقه، كما رأيت. وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصيغ التي ستذكر.

ويُجمع على (أفاعيل) ما كان من ذلك مزيدًا قبل آخره حرفٌ مد كأسلوب

(١) الشمال: الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل (بكسر الشين)، يقال: شمل الرجل، وانشمل، وشملّ تشميلاً، وشملل، أي: أسرع، واللام الثانية في شمالل وشمليل زائدة.

(٢) الكودن: الفرس الهجين والفيل، والبغل، والحمار، والبرذون. واشتقاقه من الكدانة، وهي الهجنة. والكودن أيضاً: البليد، والثقليل. وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

وأساليب، وإضاربة وأضابير^(١).

ومثل (آدم)^(٢) وزنه (فاعل)؛ لأنه أصله: (أأدم)، قلبت همزته الثانية مدة، ويجمع على (أوأدم) على وزن (أفاعل) لا على وزن (فواعل) كما قالوا؛ وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة (أفعل) الصفة المنقول عنها الاسم. فهي كهمزة (أجدل) نثبتها في الجمع كما نثبتها في (جادل).

وتقول في جمع أول: (أوائل) بوزن (أفاعل)؛ لأن (أول) أصله (أوأل)، أو (أأول)^(٣) وكلاهما وزنه (أفعل).

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن (أفعل) من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

(٦٥) تفاعل، وتفاعيل: كتجارب وتسايب

ويُجمع على (تفاعل) اسمٌ على أربعة أحرف، أوله تاء زائدة كتنبيل^(٤) وتنايل،

(١) الإضاربة: الحزمة من الكتب والسهام.

(٢) آدم: أبو البشر (صلوات الله عليه) والآدم في الأصل: الأسمر. والأنثى: أدماء. واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة. وجمعه: (أدم) بضم فسكون (كأحمر وحمر). ويجمع أيضاً على (أدمان) كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض؛ لأن الأديم هو وجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة. ومنه الأديم: للجلد الأحمر، وآدم (عليه السلام) مخلوق من أديم الأرض، من التراب؛ فهذا وجه تسميته بذلك. وقد انفقت اللغات السامية على هذه التسمية. ومنها سرى إلى غيرها من اللغات. وأدم الذي يجمع على (أوأدم) هو ما سمي به. أما إن كان صفة، فيجمع على (أدم) قياساً، وعلى (أدمان) شذوذاً.

(٣) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من (وأل إليه يئل وألاً) بمعنى: لجأ إليه كان أصله: (أوأل). وإن اعتبرت أن اشتقاقه من (آل يثول أولاً) بمعنى: رجع وعاد، كان أصله (أأول) وكلا الاشتقاقيين صحيح؛ لأن الالتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين؛ لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٤) التَّيْل (بوزن درهم): والتبَال والتنبالة (بكسر أولهما) والتَّيْبُول (بضم أوله): القصير.

وتجربة وتجارب.

ويجمع على (تفاعيل) ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد: كتقسيم وتقاسيم، وتسيحة وتسايح، وتنبال وتنبول وتنبالة وتنايل، وتفراج وتفاريح^(١).

(٨٧) مفاعل، ومفاعيل: كمساجد ومصايح

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: (كمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس).

(وما كان منه ثلثه حرف مد (والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل)، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعاش، ومعيبة ومعائب. وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: كمفازة ومفاوز (واشتقاقها من الفوز): ومفارة ومفارة (واشتقاقها من الفور)، ومنارة (واشتقاقها من النور) ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب وكلها بوزن (فعائل) إلا ما شذ من قولهم: مصيبة ومصائب. وحقها أن تجمع على (مصاوب) لكن العرب قد أجمعت على همز (المصائب) وقد قيل: (همز المصائب من المصائب) على أنها قد أجمعت أيضاً على مصاوب، كما هو القياس. وكذا قالوا في جمع منارة: (مناور) على القياس، و(مناثر) على الشذوذ).

ويجمع على (مفاعيل) ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: (كمصباح

والنساء فيه زائدة. واشتقاقه من (النبيل) بفتح النون والباء. وهي صغار الحجارة. والتبلة (بضم فسكون): اللقمة الصغيرة، والحجر الصغير.

(١) التفاريح: خروق القباء والدرابزين (أي: فتحاتهما)، وفتحات الأصابع. والمفرد (تفراج) بكسر فسكون. و(التفرجة) بكسر فسكون، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريح، وحقها أن تجمع على (تفارج) بلا ياء.

ومصاييح، ومطمورة ومطامير^(١)، وميثاق وموائق.

(٩ و ١٠) **يَفَاعِلُ، وَيَفَاعِيلُ: كَيْحَامِدَ وَيَحَامِيمَ**

يُجْمَعُ عَلَى (يَفَاعِلُ) اسْمَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، أَوَّلُهُ يَاءٌ زَائِدَةٌ: (كَيْحَمِدُ)^(٢) وَيَحَامِدُ، وَيُعْمَلَةُ^(٣) وَيَعَامِلُ).

وَيُجْمَعُ عَلَى (يَفَاعِيلُ) مَا كَانَ مِنْهُ مَزِيدًا قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ مُدٌّ: كَيْحَمُومُ^(٤) وَيَحَامِيمُ، وَيَنْبُوعٌ وَيَنْبَاعٌ).

(١١ و ١٢) **هُوَاعِلٌ، وَهُوَاعِيلُ: كَخَاتِمٍ، وَطَوَاحِينِ**

يُجْمَعُ عَلَى (هُوَاعِلُ) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

(الأول): اسْمٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، ثَانِيهِ وَاوٌ أَوْ أَلْفٌ زَائِدَتَانِ: (كِكُوْثَرُ)^(٥) وَكُوْثَرٌ، وَخَاتِمٌ^(٦) وَخَوَاتِمٌ، وَجَائِزٌ^(٧) وَجَوَائِزٌ، وَخَالَفَةٌ^(٨) وَخَوَالِفٌ، وَنَاصِيَةٌ

(١) المطمورة: حفرة يطرر فيها الطعام، أي: القمح ونحوه. أي: يخبأ. وطررها يطررها طمرا (بوزن نصر ينصر): ملأها. والمطمور أيضاً: البيت يبنى في جوف الأرض.

(٢) يحمد (بوزن المضارع من حمد): اسم علم على رجل، فهو علم منقول عن الفعل المضارع.

(٣) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة على العمل، والجميل: يعمل. ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان.

(٤) اليحموم: الدخان الشديد السواد، والأسود من كل شيء.

(٥) الكوثر: السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة، والكثير من كل شيء.

(٦) الخاتم: يجوز فتح تائه وكسرهما، ومثله: الطابق، والقالب، والطابع، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره.

(٧) الجائز: الخشبة المعترضة بين الحائطين، تحمل خشب البيت، وتوضع عليها أطراف الخشب. ويجمع أيضاً في القلة على (أجوزة)، وفي الكثرة على (جوزان) بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجموع كما علمت من قبل.

(٨) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها، والمرأة (سُميت بذلك لتخلفها في بيتها عن

ونواصي^(١)، وناقفاءً ونوافق^(٢) إلا ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال (فعالي) بفتح الفاء واللام: (كزاوية وزوايا^(٣)، وراوية وروايا^(٤)، وحاوية وحاوياء وحاويا^(٥)).

(الثاني): ما كان من الصفات على وزن (فاعل) للمؤنث: (كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد^(٦)). أو للمذكر غير العاقل: (كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق). وشذ جمعهم: (هالكًا، وناسكًا، وفارسًا) من المذكر العاقل (هوالك، ونواكس، وفوارس).

(الثالث): ما كان من الصفات على وزن (فاعلة): (ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطئ^(٧)، وخاطية وخواط^(٨)، وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على (فواعل) أيضًا (كخالفة وخوالف).

الغازين، والمرتلين، والكادحين) والرجل الأحمق، والرجل لا خير فيه، والكثير الخلاف، والذي يتخلف عن عمل الرجال.

- (١) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضًا شعر مقدم الرأس وتسمى (الطرة).
- (٢) الناقفاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع. وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جدًا.
- (٣) الزاوية: ركن البيت.
- (٤) الراوية: البعير، أو البغل، أو الحمار، الذي يُستقى عليه الماء: وأصله من (روى البعير الماء يرويه) أي: حملته. فهو راوية، والتاء فيه للمبالغة: ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها. ومنه يقال: (رويت الحديث) إذا حملته ونقلته. (ورويت فلانًا الحديث ترويه) من باب التفعيل.

(٥) الحوايا: الأمعاء، ومفردها: حاوية، وحاوياء، وحوية.

- (٦) الناهد: من برز ثديها وتكعب وارتفع. والنهد: الثدي، سمي به لارتفاعه ومنه (فرس نهد) أي: مرتفع.
- (٧) الخاطئة (بالهمز): اسم فاعل من خطئ يخطئ خطأً - بوزن علم يعلم علمًا - بمعنى أذنب والخطء (بكسر فسكون) والخطيئة: الذنب. والخطأ (بفتحيتين) والخطاء (بالمدة): ضد الصواب يقال: (أخطأ يخطئ إخطاء فهو مخطئ) إذا فعل غير الصواب عامدًا كان أو غير عامد.
- (٨) الخاطية (بالياء) اسم فاعل من خطا يخطو خطأً إذا مشى، فهو خاط وبهي خاطية وجمعها الخواطي بالياء: فإذا حذفت الياء قلت: خواط.

ويُجمع على (فواعيل) ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: (كطاحونة وطواحين، و طومار وطوامير)^(١).

واعلم أن الجواهر، والجوارب، والكواغد، والطواجن^(٢) ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو فعالل، وكذلك اليواقيت، والشواهين، والجواميس، والخواتين^(٣) ونحوها، ليس وزنها فواعيل وإنما هو فعاليل؛ لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً، أو واواً زائدتين. وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية؛ إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة؛ فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس. هذا هو الحق عند التحقيق.

(٣ و١٤) فباعل، وفباعيل: كصيارف، ودياجير

ويجمع على (فباعل) ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة: (كصيرف وصيارف^(٤) وهيزعة وهيازع)^(٥).

ويجمع على (يفاعيل) ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد: (كديجور

(١) الطومار: الصحيفة يكتب فيها.

(٢) ومفرداتها: جوهر، وجورب، وكاغد (بفتح الغين)، وطاجن (بكسر الجيم وفتحها)، والكاغد: ما يكتب فيه. والطاجن: المقلاة يقلب عليها. ومثله الطيجن. والطنجن: القلي، والمطنجن (بتشديد الجيم مفتوحة): المقلبي في الطاجن.

(٣) ومفرداتها: ياقوت، وشاهين، وجاموس، وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة الشريفة، وربة البيت المتصرفة فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترک، ولم تعرف فهي من الدخيل، وعربيتها عقيلة وجمعها: عقائل.

(٤) الصيرف والصيرفي: النقاد والمحتال في الأمور المتصرف فيها المجرّب لها، وهما أيضاً: صرّاف الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة. وثناء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم.

(٥) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

ودياجير^(١)، وصيخود وصياخيد^(٢)، وصيداح وصياديح^(٣).

(١٥) فعائل: كصائف، وسحاب، وكرام

ويُجمعُ عليها شيثان:

(الأول): اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة (كسحابة وسحاب، ورسالة ورسائل، وذؤابة^(٤) وذوائب، وحمولة وحمائل^(٥)، وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف، وحلوبة^(٦) وحلائب، وركوبة^(٧) وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح^(٨) أم كان مؤنثاً بلا علامة: (كشمال) (بفتح الشين) وشمال (بكسرهما) وشمال^(٩)، وعُقاب^(١٠)

(١) الديجور: الظلمة.

(٢) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد. والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود، أي: شديد الحرارة. وصخذ يومنا: اشتد حرد. والصيخد: عين الشمس.

(٣) الصيدح، والصيداح، والصادح، والصداح، والصدوح: من يرفع صوته بالغناء. وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

(٤) الذؤابة: الضفيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة. فإن كانت ملوثة: فهي عقيصة، وجمعها: عقائص.

(٥) الحمولة: ما يعد للحمل عليه من الحيوان: جملاً كان، أو حماراً، أو غيرها. وسواء أكانت عليه الأحمال، أم لم تكن.

(٦) الحلوبة، والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما: ذات اللبن.

(٧) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها: الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب.

(٨) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح. والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل. وهم في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة. غلبت عليهما الاسمية فلحقتهما التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى.

(٩) الشُّمال (بفتح الشين): ريح تهب من جهة القطب. ويجوز فيها الهمزة، فيقال: (شمال)، و(الشُّمال) (بكسر الشين): مقابل اليمين.

وعقائب، وعجوز^(٢) وعجائز، وسعيد^(٣) (علم امرأة) وسعائد. تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: (عروب^(٤)، ونوار^(٥)، وجبان^(٦)، وفروقة^(٧)) فلا يجمع على (فعائل)؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فإن

(١) العُقَاب (بضم العين): طائر من الجوارح، أنثى. وقيل: وأنه يقع على الذكر والأنثى. فباعتبار أنه أنثى يجمع في القلة على (أعقب) قياساً. وباعتبار أنه ذكر يجمع على (أعقبه) قياساً. فليس جمع عقاب على أعقبه شاذاً، كما قال النحاة؛ لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه. وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقبه. وأفعله لا تكون للمؤنث الرباعي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعل لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد. راجع مبحث جموع القلة في هذا الجزء، ويجمع عقاب، أنثى وذكرًا في الكثرة على عقبان بكسر العين، ويجمع عقبان على عقابين، فهي جمع الجمع.

(٢) العجوز: المرأة الشبيخة الهرمة، أي: الطاعنة في السن. وقد تؤنث بالهاء لتحقيق معنى التأنيث. فيقال: عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت، وقال: هو من كلام العامة. وقال يونس: سمعت العرب تقول: عجوزة. ويقال: للرجل عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب: يقال للرجل: عجوز، وللمرأة: عجوز. وجمع العجوز عُجُز (بضمين) فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهري: والعرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها. قال: وقلت لامرأة من العرب: حالي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالي شيخك!. أقول: وهل يمنع أن يقال: هو شيخها، وهي شيخته!!

(٣) سعيد: إن سميت به مؤنثاً منعت من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.

(٤) العروب: المرأة المحببة إلى زوجها.

(٥) النوار: المرأة النفور من الرية.

(٦) الجبان: يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفصح: رقد يقال للأنثى: (جبانة).

(٧) الفروقة: الشديدة الفرق، أي: الخوف. ويقال للرجل: (فروقة) أيضاً.

سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث جمع ضرة، وحره على (ضرائر، وحرائر)؛ لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد، وشذ من المذكر جمع (صحيح، ووصيد)^(١) على صحائح، ووصائد.

(الثاني): صفة على وزن (فعليلة) بمعنى (فاعلة): (ككرمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

(وأما (فعليلة) بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: (امرأة قتيل، وجريح) فإن أثبت عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرايت قتيلة، وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على (فعاثل)؛ لأن التاء عارضة. وأما قولهم: (نطيحة وذبيحة) فهما اسمان لما يُنطح ويُذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين؛ لأنهما خرجتا عن الوصفية إلى الاسمية؛ لذلك جمعوها على (نطائح وذبايح).

(١٦) فعالي (بفتح الفاء، واللام) كعذارى، وغضامى

(١٧) فعالي (بضم الفاء، وكسر اللام) كتراق، وموام

(١٨) فعالي (بضم الفاء، وفتح اللام) كسكارى، وغضابى.

ويجمع على (الفعالي والفعالي) أربعة أشياء:

(الأول): اسم على وزن (فعللى) بفتح فسكون: (كفتوى وفتاوى وفتاوى).

(١) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعتبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها، إلا أن الوصيد تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

(الثاني): اسمٌ على وزن (فُعَلَى) بكسر فسكون: (كذِفْرَى^(١) وذِفَارَى وذِفَار).
 (الثالث): ما كان على وزن: (فعلاء) اسماً: كصحراء وصَحَارَى وصحار،
 أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: (كعذراء وعذارى وعذار).

(الرابع): ما كان على وزن (فُعَلَى) بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر:
 (كحَبَلَى وحَبَالَى وحَبَالٍ). و(الفعالي) في ذلك كله، هي الأصل. وقد فتحوا لامها
 تخفيفاً.

يُجمع على (الفعالي والفعالي) صفة على وزن (فَعْلَان) أو (فعلى): (كفضبان
 وغَضْبَى وغَضَابَى، وسكران وسكرى وسَكَرَى وسُكَرَى، وعطشان وعَطَشَى
 وعَطَاشَى وعُطَاشَى، وكسلان وكسلى وكَسَالَى وكُسَالَى، وَغَيْرَان وَغَيْرَى وَغَيَارَى
 وَغَيَارَى). والأفضل ضمُّ أولها في الجمع. وقد جمعوا على غير قياس أسيراً على
 (أسارى)، وقديماً على (قُدَامَى).

ويُجمع على (الفعالي)، وحدها ثلاثة أشياء:

(الأول): اسم معتل اللام على وزن (فَعِيلَة) (كهديةً وهدايا).

(الثاني): اسم معتل اللام على وزن (فَعَالَة) بفتح الفاء، أو فَعَالَة، بكسرها أو
 فَعَالَة بضمها: (كجداية^(٢) وجدايا، وهراوة وهراوى^(٣)، ونقاية^(٤)، ونقاية).

(١) الذفرى: بكسر الذال: العظم الشاخص خلف الأذن.

(٢) الجداية (بفتح الجيم ويجوز كسرها): الغزال، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة،
 ذكراً كان أو أنثى. والجداية من أولاد الأطباء بمنزلة الجددي من أولاد المعز.

(٣) الهراوة (بكسر الهاء): العصا الضخمة.

(٤) النقاية (بضم النون، وقد تفتح): ما انتقىته واخترته فالنقاية خيار الشي - وأفضله.

(الثالث): اسم معتل العين واللام على وزن (فاعلة): (كزاوية وزوايا).

وقد جمعوا على قياس يتيماً، وأيماً^(١)، وطاهراً على (يتامى، وأيامى، وطهارى).

(وزوايا في الحقيقة، وزنه (فواعل): (ككاتبة وكواتب) والأصل: (زوايى) فاستقلوه فقلبوه إلى (زوايا) بضرب من الإبدال، كما ستعلم في بابه، مشابهاً لفعالى من حيث زنتها اللفظية. وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، والمتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال).

ويُجمع على (الفعالي) وحدها شيئان: (الأول): اسم ثلاثي مختم بياء التأنيث، مزيد آخره حرفُ علة: (كالمؤامة^(٢) والموامي، والسعلاة^(٣) والسَّعالي والهبيرة^(٤) والهباري، والترقوة^(٥) والتراقبي).

(الثاني): ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره: (كحبنطي)^(٦). ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه. فإن حذفت أولهما، جمعته على (الفعالي) كالحباطي. وإن حذفت حرف العلة، جمعته (فعالل): كحبانط.

(١) الأيْم (بتشديد الياء المكسورة): من لا زوج له من الرجال والنساء، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج.

(٢) المؤامة (بفتح فسكون): الصحراء الواسعة.

(٣) السَّعلاة (بكسر فسكون): الغول، ومثلها السعلاة (بالمد)، والسعلى (بالقصر).

(٤) الهبيرة: ما تطاير من زغب القطن والريش. وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة، وهو ما يعرف بقشرة الرأس.

(٥) التَّرْقُوة (بفتح فسكون فضم): عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين. وهما ترقتان.

(٦) الحبنطي (بفتحتين فسكون): المتفخ البطن، والممتلى غيظاً. والحَبْط (بفتحتين): إنتفاخ البطن من طعام غير موافق.

وقد جمعوا الأهل، والأرض، واللبلة على (الأهالي، والأراضي، والليالي) شذوذاً. وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذف ياءه، ونونته تنوين العوض^(١) كجبال، وسعال، وتراق.

(١٩) فعالي (بتشديد الياء) ككراسي، وقماري

ويجمع عليه شيثان:

(الأول): اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يرادُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي، وأمنية وأماني، وقُمري^(٢) وقماري، وزرّبي^(٣) وزرابي، وأنسي وأناسي.

(الثاني): اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة (كعلباء^(٤) وعلابي، وحرّباء^(٥) وحرابي).

وقد جمعوا إنساناً، وظرباناً^(٦) على (أناسي، وظرابي)^(٧) شذوذاً. وما كان

(١) راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) القُمري (بضم فسكون): نوع من الحمام، والأنثى قمرية. ويقال للذكر منه: (ساق حر) أيضاً.

(٣) الزُّرْبِي (بكسر فسكون): الطنفسة المخملة، والبساط.

(٤) العلباء (بكسر فسكون): عصب العنق، وهما: علباوان يميناً وشمالاً.

(٥) الحرّباء: دوية تستقبل الشمس وتتلون ألواناً مجرّها. ويضرب بها المثل بالتلون والأنثى حرّباءة.

(٦) الظُرْبَان (بفتح فسكون): دوية كالهرة، منتنة. ويجمع أيضاً على (ظرابين) قياساً.

(٧) يجمع الإنسان والظربان على (أناسي وظرابي) شذوذاً. وأصلهما (أناسين، وظرابين) أبدلوا من النون ياء وأدغموها في الياء قبلها. وقد قالوا في جمعها: (أناسين، وظرابين) أيضاً على الأصل بلا شذوذ. والذي يجمع على (أناسي) قياساً إنما هو (إنسي).

على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال) وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

صوغ منتهى الجموع

يجمع هذا الجمع كلُّ اسم رباعيِّ الأصول: (كدرهم)، أو خماسيها: (كسفرجل)، والمزيد فيها منهنما: (كغضنفر^(١)، وعندليب^(٢))، وبعض الأسماء الثلاثة الأصول المزيد فيها: (وكإصبع، وتجربة، ومسجد، ويحمد^(٣)، وخاتم، وكوثر، وصيرف، وسحابة، وتنوفة^(٤)، ومومة، وسعلاة، وهبرية، وعنصوة^(٥)، وكرسی، وحرباء، ونشوان^(٦)، وحبلى، وعلقى^(٧)، وعذراء).

فما كان على أربعة أحرف، مما تقدم بنيته على لفظه، سواء أكان رباعيِّ الأصول أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر: (دراهم، وأصابع، وتجارب، ومساجد، ويحامد، وخواتم، وكواثر، وصيارف، وسحائب، وتائف، وموام، وسعال، وهبار، وعناصر، وكراسي، وحرابي، نشاوي، وحبالي وحبال. وعلاقي وعلاق، وعذارى وعذار)^(٨).

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) عندليب: طائر حسن الصوت. ويقال له: الهزار أيضاً (بفتح الهاء) والبلبل.

(٣) يحمد: اسم علم لرجل.

(٤) التنوفة: المفازة من الأرض يخشى فيها الهلاك، والأرض البعيدة الأطراف، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس، ومثلها المومة.

(٥) العنصوة (بتثنية أوله): الشعر المتفرق، والقليل المتفرق من النبت وغيره، والبقية من كل شيء.

(٦) النشوان: السكران، وهي نشوى.

(٧) الملقى: نبت له قصبان دقاق تتخذ منها المكناس.

(٨) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازن صيغ منتهى الجموع.

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع يحذف منه ما تحتل معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم رُباعي الأصول حذفتْ زائده: (كسبُطري وسباطر^(١))، وغضنفر وغضافر، واحرنجم وحراجم، وقشعرار وقشاعر).

وإن كان ثلاثيًّا، فإن كان مزيدًا فيه حرفان، حذفتْ واحدًا: (كمنطلق ومطالق، ومقتحم، ومقاجم، ومتصبر ومصابر). وإن كان مزيدًا فيه ثلاثة أحرف - حذفتْ اثنين: (كمستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشن، ومجلوذ^(٢) ومجالذ).

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره. والميم الزائدة في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال. وتاء الافتعال والاستفعال، ونون الأفعال، أولى بالبقاء من غيرها، وتفضلها الميم الزائدة، والهمزة والياء المصدرتان تفضُلان في البقاء غيرهما (كألندد وألاد، ويلندد ويلاد^(٣)) إلا نون الانفعال، وتاءي الافتعال والاستفعال فيفضلنها في البقاء: (كانطلاق ونظاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج).

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان، لا تفضلُ إحداهما الأخرى فاحذف أيهما شئت، فتقول: (سرايدُ وعلايدُ، وسرايدُ وعلايدُ) في جمع (سرندي^(٤))، وعلندي^(٥))؛ وذلك لأن النون والألف المقصورة إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل.

(١) السبُطري: مشية فيها تبختر.

(٢) المجلوذ: الماضي المسرع في سيره. يقال: اجلوذ إذا مضى وأسرع. ويقال أيضًا: اجلوذ بهم السير، أي: دام مع سرعة.

(٣) الأَلندد واليلندد: الألد، وهو الخصم الشديد الذي لا يعرف عما يريد.

(٤) السرندي: السريع في أموره، والشديد. ومؤنثه (سرنداة). والنون والألف فيه زائدتان. واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع.

(٥) العلندي: الغليظ من كل شيء. ومنه الفرس العلندي، والجمل العلندي. ومؤنثه: (علنداة). واشتقاقه من (علد الشيء) من باب (فرج) إذا اشد وصلب، والنون والألف =

ولا مزية لإحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإحق.

وُسُتْنِي مما تقدم كله، أن يكون الزائدُ حرفَ علة ساكنًا قبل الآخر فينقلبُ - إن كان ألفًا أو واوًا - ياء. وإن كان ياءً يبقَ على حاله، فتقولُ في جمع: قرطاسٍ، وفردوسٍ، وقنديلٍ: (قرطاسٍ، وفرداسٍ، وقناديلٍ)، وتقولُ في جمع مصباحٍ، وإضمامة^(١)، وتهويل^(٢)، ومقدور^(٣)، ويعبوب^(٤)، وساجور^(٥)، وطومار^(٦)، وصيداح^(٧) (مصايحٍ، وأضماميم، وتهاويل، ومقادير، ويعايب، وسواجير، وطوامير، وصياديح).

وما كان مثل: (مختارٍ، ومحتاجٍ، ومنقادٍ، ومحتاجٍ) من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين، وتحذف منه التاء والنون، وتردُّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء فيقال في الأولين: (مخايرٌ، ومهايحٌ)، وفي الآخرين: (مقاويدٌ ومحاوِجٌ)، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: (مخاير ومهايحٌ، ومقاويدٌ ومحاوِجٌ) ومثل ذلك: (منطاد)، فتقول في جمعه: (مطاود ومطاويد)^(٨).

فيه زائدتان.

- (١) الإضمامة: الجماعة من الناس، والخيل، والكتب، والرياحين، وغيرها.
- (٢) التهويل: ما هول به. وتهاويل الربيع: ما يظهر فيه من الزهر المختلف، والتهاويل أيضًا: الألوان المختلفة، وزينة التصاوير والنقوش والحلي.
- (٣) المقدور: الأمر المحتوم.
- (٤) يعبوب: النهر السريع الجري، والفرس السريع الطويل.
- (٥) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.
- (٦) الطومار: الصحيفة.
- (٧) الصيداح: العالِي الصوت، ومثله الصيدح.
- (٨) المنطاد: المرتفع. يقال: (بناء منطاد). أي: مرتفع. وانطاد: ذهب في الهواء صعدًا. ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون. وأصل المادة من الطود وهو الجبل.

غير أن باب الصفات، المزيد في أولها ميمٌ، تجمع جمع المذكر السالم، إن كانت للمذكر العاقل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره، وجمعها جمع تكسير مستكرة.

وإن كان ما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع خماسيَّ الأصول حذفتْ خامسةُ وبنيتُهُ على (فعالل): كسفرجل وسفارج، فإن زاد على الخمسة طرحتْ مع خامسه ما زاد: (كعندليب وعنادل، وقعبثري وقباعث^(١)).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، ويجوز أن يعوضَ من المحذوف بياء قبل الآخر، فيبنى على (فعاليل) أو شبهها فكما تقول في جمع: سفرجل، ومنطلق، وعندليب: (سفارج، ومطالق، وعنادل) بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضاً: (سفارج، ومطالق، وعناديل)، على وزن (فعاليل). وكذلك يجوزُ على قلة، إثباتُ هذه الياء قبل آخره ما لم يحذف منه شيء. فكما تقول في جمع: معذرة، وخاتم: (معاذر، وخواتم)، تقول في جمعهما أيضاً: (معاذير، وخواتيم).

وقد تلحقُ التاء بعضُ أوزانِ منتهى الجموع، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثيِّ، وبما لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع دمشقِي، ومغربي، وأزرقِي^(٢)، وجوهري، وصيرفي، وصحفي^(٣): (دماشقة، ومغاربة، وأزارقة، وجواهرَة، وصيارقة، وصحائفَة).

وقد يكونُ ما لحقته هذه التاء -من منتهى الجموع- جمعاً لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد (وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا

(١) القبعثري: الجمل العظيم، والعظيم الشديد، ودابة بحرية، ومؤنثة قبعثرات.

(٢) الأزارقة: فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق.

(٣) النسبة إلى الصحيفة والبديعة ونحوهما: صحفيٌ وبدعيٌ (بفتح أولهما وثانيهما) كما ستعلم ذلك في باب النسبة.

الجمع)، مثلُ: (جحاجحة، وغطارفة) في جَمْع (جحجاج^(١))، وغطريف^(٢)) فالتاء عوضٌ من حرف المد المحذوف.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضًا جمعًا للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، (سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن): كالجوارية، والزنادقة، والأساورِة) في جمع (جورب، وزنديق^(٣))، وأُسوارِ^(٤).

وما لحقته التاء من هذه الجموع فهو منها إلا أنه ينصرف فَيُنَوِّن، ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسمُ الجمع: هو ما تضمَّن معنى الجمع، غير أنه لا واحدَ له من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: (كجيش وواحدة: جندي)، وشعب، وقبيلة، وقوم، ورهط، ومعشر، وتُلة (وواحدُها: رجل، و أو امرأة)، ونساء (وواحدُها: امرأة)، وخيل (وواحدُها: فرَسٌ)، وإبل، ونعم (والواحدُ جَمَلٌ، أو ناقةً)، وغنم، وضان (والواحدُ شاةٌ للذكر والأنثى).

ولك أن تُعاملَهُ معاملةَ المفردِ باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع باعتبار معناه، فتقول: (القومُ سارَ أو ساروا، وشعبٌ ذكيٌّ أو أذكِياءُ).

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعُه كما يُجمعُ المفردُ مثلُ: (أقوام، وشعوب،

(١) الجحجاج والجحجج: السيد المسارع إلى المكارم، وجمع الأول جحاجيح وجحاجحة، وجمع الثاني: جحاجج.

(٢) الغطريف والغطرف: السيد، والسخي السري الشاب.

(٣) الزنديق: من يظهر الإيمان ويطن الكفر، أو هو فاسد العقيدة الدينية، وهو معرَّب زنده، أي: المعتقد بالزند، وهو كتاب للمجوس من الفرس.

(٤) الأسوار (بضم الهمزة): قائد الفرس. والأساورَة أيضًا: قوم من العجم في البصرة نزلوها قديمًا، وكالأجامرة في الكوفة.

وقبائل، وأرط، وآبال). وتجاوزُ تثنيتُهُ، مثلُ: (قومان، وشعبان، وقبيلتان، ورهطان، وإبلان).

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: ما تَصَمَّنَ معنى الجمعِ دالاً على الجنس، وله مفردٌ مُميِّزٌ عنه بالتاء، أو ياء النسبة: كَتَفَّاح، وسفَرَجَل، وبَطِّيخ، وتَمْر، وحَنْظَل.

ومفردُها: (تفاحة، وسفَرَجَلَة، وبَطِّيخَة، وتَمْرَة، وحَنْظَلَة) ومثل: (عَرَب، وترك، وروم، ويهود). ومفردُها: (عربي، وتركي، ورومي، ويهودي).

ويكثرُ ما يُميِّزُ عنه مُفْرَدُهُ بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقة، دون المصنوعة: (كَنَخْلٍ ونَخْلَةٍ، وبَطِّيخٍ وبَطِّيخَةٍ، وحَمَامٍ وحَمَامَةٍ، ونَعَامٍ ونَعَامَةٍ). ويقالُ في الأشياءِ المصنوعة: (كسَفِينٍ وسَفِينَةٍ، وطِينٍ وطِينَةٍ).

وما دلَّ على الجنسِ صالحاً للقليلِ منه والكثيرِ: كماءٍ، ولَبَنٍ، وعَسَلٍ، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ.

فوائد

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات^(١): كَمُكْرِمٍ، ومُنْطَلِقٍ، ومستخرج (أسماء للفاعلين)، ومُكْرَمٍ، ومُلتَقَطٍ، ومُسْتَخْرَجٍ (أسماء للمفعولين)، فبأبه أن يُجمع جمعَ تصحيح: فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون، والمؤنثُ والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاء، إلا ما كان خاصاً بالمؤنث: (كَمُرْضِعٍ، ومُطْفَلٍ)، فيجوزُ تكسيرُهُ قياساً:

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات: ما كان مبيئاً على لفظ الفعل، وموافقاً له في حركاته وسكناته، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما.

(كَمْرَاضِعَ، وَمَطَافِلُ). وَسُمِعَ (مَحَاوِيجَ) فِي جَمْعِ مُحْتَاجٍ، وَ(مَفَاطِيرَ) فِي جَمْعِ مُفْطَرٍ، وَ(مِيَاسِيرَ) فِي جَمْعِ مُوسِيرٍ، وَ(مَلَاقِحَ) فِي جَمْعِ مُلْقِحٍ^(١)، وَ(مَنَاكِيرَ) فِي جَمْعِ (مُنْكَرَ) بِفَتْحِ الْكَافِ، وَهُوَ الدَّاهِي العَاقِلُ الفَظَنُ.

أما اسمُ الفاعلِ من الثلاثي المجرّد: ككاتبٍ، وشاعرٍ، وكاملٍ، وهادٍ، فهذا يُكسّرُ قياساً: ككُتَّابٍ، وشُعراءَ، وكَمَلَةٍ، وهُدَاةٍ؛ لأنه لم يجرِ على لفظِ الفعلِ في حركاته وسكناته.

وأما اسمُ المفعولِ منه: كمكتوبٍ، ومعلومٍ، ومبدولٍ، فمجرى الكلام الأكثر أن لا يُكسّرُ، وإنما يُجمع للمذكر العاقل بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاء. وقد سُمِعَ تكسيرُ مفعولٍ على (مفاعيل) في ألفاظٍ، وهي: ملايين، ومجاهيل، وملاقيح^(٢)، ومضامين، وممالك، ومشائيم، وميامين، ومكاسير، ومساليخ، ومجانين، ومناكير، ومراجيع). وقد جمع (مشهوراً) على (مشاهير) صاحب القاموس في قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله. وقد عدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمِعَ. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس، ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة كسيبويه وغيره لا يجد كلَّ هذا التضييق^(٣).

(٢) جمع الجمع:

قد يُجمعُ الجمعُ، وذلك مثلُ: (بيوتاتٍ، ورجالاتٍ، وكلاباتٍ، وقطراتٍ) بضمّتين، ونحو: (أكالب، وأضابع، وأظافير، وأزاهير، وغرابين).

(١) الملقح: اسم الفاعل من ألحق الفحل الناقه، إذا أحبلها. وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة: اسم مفعول.

(٢) الملاقيح جمع ملقوحة: وهي التي ألحقها الفحل فأحبلها.

(٣) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء؛ فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل: (كأفضلين، ونواكسين) وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: (صَوَاحِبَات، وَصَوَاهِلَات) وفي الحديث: «إِنَّكَ لَأَنْتَنُّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ».

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه.

(٣) الجمع لا مفرد له:

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أهمل قديمًا فنسي، وذلك كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب، أو هي ألوانُ العشب وضُروبه)، والتعاجيب (وهي العجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبابل (وهي الفرق).

(٤) الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده، وذلك: (كالمحاسن، والملاحم، والمخاطر، والمشابه، والسام، والحوائج، والطوائح، واللواحق). وواحدُها: حُسْنٌ (بضم فسكون) ولمحة (بفتح فسكون)، وخطَرٌ، وشَبَّةٌ (بفتحتين فيهما)، وسم (بفتح السين)، وحاجة، ومطوَّحة، ومُلَقِّحة (بصيغة اسم الفاعل فيهما). وكالأباطيل، والأحاديث، والأعاريض. وواحدُها: باطلٌ، وعروضٌ، وحديثٌ. ومفردُها الحقيقي، لو سُمع لكان محسنًا، وملْمَحًا، ومَشْبَهًا، ومَسْمًا، وحائجة (وهذه سُمعت سماعًا نادرًا) وطائحة، ولاقحة، وأبطولة، وأعروضة، وأحدوثة، وهذه مسموعة مفردًا للأحاديث، وقد جاءت على القياس. لكن الحديث ليس له جمع إلا الأحاديث. فالأحاديث جمعاً لحديث، جاءت على غير قياس، وجمعاً لأحدوثة وردت على القياس.

(٥) ما كان جمعاً وواحدًا:

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالفُلُك، قال -تعالى-:

﴿ فِي أَلْفَلِكٍ أَلْمَشْحُونِ ﴾ ، فلما جمعه قال : ﴿ وَأَلْفَلِكِ أَلَّتِي تَجْرِي فِي أَلْبَحْرِ ﴾ . ومن ذلك قولهم : (رجل جُنُبٌ ، ورجالٌ جُنُبٌ) بضمين ، قال -تعالى- : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ . ومنه العَدُوُّ ، قال -تعالى- : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ ﴾ . ومنه الضيف ، قال -عز وجل- : ﴿ هَؤُلَاءِ صَافِي ﴾ . ومنه الدَّلَاصُ ^(١) ، والهجان ^(٢) ، والولد (بفتحيتين ، وبضم فسكون ، وبكسر فسكون ، وبفتح فسكون). تقول : (هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُ). ويجوز جمعه فتقول : (أولاد). فكلُّ ذلك يَسْتَوِي فيه الواحدُ والجمعُ ، وكذا المذكرُ والمؤنثُ.

(٦) جمع المركبات :

إذا أردت جمعَ مُرَكَّبٍ إضافيٍّ مُصَدَّرٍ بابنٍ أو ذي ، فإن كان للعاقل جمعتَ (ابنًا) جمعَ المذكر السالمِ أو جمعَ التذكير ، وجمعتَ (ذو) جمعَ المذكر السالمِ لا غيرُ : فتقول في جمع ابن عباس : (بنو عباس) ، (أبناءُ عباس). وتقول في جمع ذو علم : ذُوو علمٍ . وإن كان لغير العاقل : كابن آوى ، وابن عرس ، وابن لبون ^(٣) ، وذو القعدة ، وذو الحجَّة ، وجمعتَ (ابنًا) على (بنات) ، و (ذو) على (ذوات) : كبناتِ آوى ، وذواتِ القعدة ، وذواتِ الحجَّة .

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بابنٍ ولا ذي ، تجمعُ صدره كما تجمعُ الأسماءَ مِنْ حده ، فتقولُ في جمع قلم الرجل : (أقلام الرجل).

فإن كان المركَّبُ مزجيًّا أو إسناديًّا ، توصلتَ إلى الدلالة على الجمع بزيادة

(١) الدَّلَاصُ (بكسر الدال) : الدرع.

(٢) الهجان (بكسر الهاء) : الخالص من كل شيء ، والخيار من كل شيء ، والبيض الكرام من الإبل ، والرجل والمرأة الكريما الحسب.

(٣) ابن عرس : دوية كالفار . وابن اللبون (بفتح أوله وضم ثانيه) : ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ، ودخل في الثالثة.

(ذوو) قبله إن كان مذكراً عاقلاً، و(ذوات) إن كان مؤنثاً، أو مذكراً غير عاقل: كذوي معد ي كرب، وسيويه، وبرق نحره، وتأبط شراً (ومفرداتها أعلام رجال). والمعنى: أصحاب هذا الاسم. وتقول في جمع شاب قرناها (علم امرأة) وبعليك: ذوات شاب قرناها، وذوات بعليك).

(٧) جمع الأعلام:

إذا جُمع العلمُ صار نكرةً؛ ولهذا تدخلُ (ال) بعد الجمع لتعريفه: كمحمد والمحمدين.

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنْتَ بالخيار، إن شئتَ جمعتَه جمعَ المذكر السالم (وهو الأولى)، وإن شئتَ جمعتَه جمعَ التكسير على حدِّ ما تجمع عليه نظيره من الأسماء، فتقول في جمع زيد، وعمرو، ويشر، وأحمد: (زيدون وأزيد وزُيود، وعمرون وأعمُر وعمُور، وبشرون وأبشارٌ وبُشور، وأحمدون وأحامد).

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ، فإن شئتَ جمعتَه بالألف والتاء (وهو الأولى)، وإن شئتَ كسرتَه تكسيرَ نظيره من الأسماء، فتقولُ في جمع دَعْد، وجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم)، وزينب، وسعاد: دَعَدَاتٌ وأدْعِدِ، وجُمَلَاتٌ وأجمالٌ وجُمُول، وزينباتٌ وزَيَانِب، وسُعَادَاتٌ وأسُعدٌ وسُعدٌ (بضمّتين) وسَعَائِد.

وإن سميتَ بالجمع السالم: كعابدين، وفاطمتِ (عَلَمَيْن) قلت: ذوو عابدين، وذواتُ فاطماتٍ. فإن سميتَ بالجمع المكسر، غير صيغة منتهى الجموع، فأنْتَ بالخيار، إن شئتَ جمعتَه جمعَ سلامة (وهو الأولى)، فتقول في جمع أعبُدِ وأنمارٍ، إن سميتَ بهما الرجل: (أعبدون وأنمارون، وأعبُدُ وأنامير). فإن سميتَ بهما المرأة قلت: (أعبداتٌ وأنماراتٌ، وأعبُدُ وأنامير). فإن كان انسمى به على صيغة منتهى الجموع، أو على وزنٍ غير صالح لهذه الصيغة، فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة. فمثلُ: (مساجدٌ ونُبهاءٌ)، إن سميتَ بهما، لا يُجمعُ إلا على

(مساجدون، ونُبهاوون) للمذكر، و(مساجدات، ونُبهاوات) للمؤنث.

وإن جمعتَ (عبد الله) ونحوه من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً، قلت: (عبدو الله، وعبيدُ الله) تُجري صيغة السلامة أو التكسير على الجزء الأول ليس إلا.

النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر.

والذي تلحقه ياءُ النسبة يُسمى منسوباً: كبيروتي، ودمشقي، وهاشمي.

وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: (هذا رجل بيروتي) فقد وصفته بهذه النسبة. فإن كان الاسم صفة ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته ياء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا: (أحمر). فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا: (أحمري).

وإذا نسبت إلى اسم ألحقت به ياء النسبة، وكسرت الحرف المتصل بها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

الأول: لفظي، وهو إلحاق آخر الاسم ياء مشددة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء.

الثاني: معنوي، وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب.

الثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير، والظاهر على النائية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول. فإذا قلت: (جاء الرجل المصري أبوه)، فأبوه نائب فاعل للمصري. وإذا

قلت: (جاء الرجل المصري)، فالمصريُّ يحمل ضميراً مستتراً تقديره: (هو) يعود على الرجل؛ لأن معنى (المصري): المنسوب إلى مصر.

والمنسوبُ على أنواع: منها ما لا يتغيّر عند النسب: كحُسينٍ وحُسيني. ومنها ما يتغير: كفتى وفتوي، وصحيفة وصحفي.

النسبة إلى المؤنث باتاء

إذا نسبت إلى ما خُتمَ بتاءِ التانيث، حذفتها وجوباً: فتقول في فاطمة، وطلحة: فاطميٌّ، وطلحيٌّ.

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما خُتمَ بالفاءِ ممدودة، فإن كانت للتانيث وجب قلبها واواً: (كحمراء، وحمراوي، وبيضاء وبيضاوي).

وإن كانت أصليّةً تبقى على حالها: (كوضاء ووضائي، وقراء وقرائي).

وإن كانت مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ: ككساءٍ ورداءٍ، أو مزيدةً للإلحاق، (كعلباء، وحرباء)، جاز فيها الأمران: تصحيحها وقلبها واواً: (ككسائي وكساوي، وردائي ورداوي، وعلبائي وعلباوي، وجربائي وجرباوي) والهمزُ أفصحُ.

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما خُتمَ بالفاءِ مقصورة، فإن كانت ثالثة: (كعصاً، وفتى) قلبتها واواً: (كعصوي، وفتوي).

وإن كانت رابعةً في اسم ساكنٍ الثاني، جاز قلبها واواً، وجاز حذفها: فتقول في ملهى، وحبلى، وعلقى: (ملهوي وملهي، وحبلوي وحبلي، وعلقوي وعلقي) لكن المختار حذفها إن كانت للتانيث: (كحبلى)، رقلبها واواً، إن كانت للإلحاق: (كعلقى)، أو مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ: (كملهى، ومسعى). ويجوز مع

القلب زيادة ألف قبل الواو: (كجُبلَاوي، وعَلقاوي).

وإن كانت رابعةً في اسم مُتحرِّكٍ الثاني: (كبرَدَى، وجَمَزَى) ^(١)، أو كانت فوق الرابعة: (كمُصطَفَى، وجُمادَى، ومُسْتشفى) حذفتها وجُوبًا، فتقول: (برَدَى، وجَمَزَى، ومُصطَفَى، وجُمادَى، ومُسْتشفى) ^(٢).

النسبة إلى المنقوص

إذا نسبت إلى اسم منقوص: فإن كانت ياءُ ثالثة، قلبتها واوًا وفتحت ما قبلها، فتقول في النسبة إلى الشَّجِي ^(٣): (الشَّجَوِيُّ).

وإن كانت رابعةً، جاز قلبها واوًا مع فتح ما قبلها، وجاز حذفها، فتقول في النسبة إلى القاضي: (القاضَوِيُّ والقاضِيُّ)، وفي النسبة إلى التربة: (التَّربِيُّ والتَّربَوِيُّ) والمختار حذفها.

وإن كانت خامسةً حذفها وجوبًا، فتقول في المرْتَجِي والمُسْتعلي: (المُرْتَجِيُّ والمُسْتعليُّ).

النسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء، فإن كان صحيح اللام لم يُردَّ إليه المحذوف، فتقول في النسبة إلى عِدَّة، وصِفَّة: (عِدِيٌّ، وصِفِيٌّ). وإن كان مُعتلًّا: كشيبةٍ وِدِيَّة ^(٤)، وجَبَ الرُّدُّ وفتح عينه، فتقول: (وَشَوِيٌّ، ووِدَوِيٌّ) بكسر أولهما،

(١) بردى: نهر يخرق مدينة دمشق عاصمة الشام، والجمزى: السرعة والسير السريع.

(٢) وبعض النحاة يميز قلبها واوًا، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي.

(٣) الشجي: الحزين، والمشغول.

(٤) الشية: بياض في سواد. أو سواد في بياض. وأصلها (وشي، أو وشية)؛ لأنها من (وشي الثوب يشيه وشياً وشية): إذا تمقه، ونقشه، وحسنه. و(الدية): ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول. وأصلها: (ودي، أو ودية)، لأنها من (ودي القاتل القاتل يديه ودياً ودية): إذا

وفتح ثانيهما.

وإذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف اللام، رَدَدْتَ إليه لأمه، وفتحت ثانيه، فتقول في النسبة إلى عم^(١)، وشج، وأب، وأخ، ولُعْغَة، وسَنَّة، ومِثَّة، وأمَّة^(٢)، ويَد، ودم، وغد، وشفة، وئبة^(٣)، وعَضَّة^(٤)؛ وعموي، وشجوي، وأبوي، وأخوي، ولُعوي، سنوي، ومئوي، وأموي، ويدي، ودموي، وغدوي، وشفهي^(٥) (أو شفوي^(٥))، وئوي، وعضوي.

ثم إن كانت اللام المحذوفة تُرَدُّ في تثنية، أو جمع تصحيح، وجب رُدُّها في النسبة وجوباً: كعم، وشج، وأب، وأخ؛ لأنك تقول في تثنيتهما: (عموان، وشجيان، وأبوان، وأخوان)، وكسنة، وعضنة، وأمَّة؛ لأنك تقول في جمعها

أعطى وليه ديته).

(١) العمي: ذو العمى.

(٢) الأمَّة: الرقيقة المملوكة. والنسبة إليها أموي (بفتح الهمزة). وتصغيرها أمية. والنسبة إلى أمية (أموي) بضم الهمزة، وقد يفتحونها.

(٣) الثبة (بضم ففتح): وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.

(٤) العَضَّة (بكسر ففتح): الفرقة، والقطعة، والكذب، والبهتان، والسحر، وواحدة العضاة:

وهو نوع من الشجر له شوك: والمحذوف من العضة (بمعنى الفرقة والقطعة وواحدة

العضاة) هو الواو والهاء؛ لأنه يقال: عضا الشجرة يعضوها. وعضها يعضها: إذا

قطعها. والمحذوف منها (بمعنى الكذب، والبهتان، والسحر) هو الهاء؛ لأنه يقال: عضة

يعضه عضهاً وعضيها وعضة (بكسر فسكون في الأخيرة) إذا كذب، وسحر، ونم.

ويقال: عضة (بكسر الضاد) وأعضه: إذا جاء بالإفك والبهتان

(٥) من قال: إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال: (شفهي) في النسبة، و(شفهات) في الجمع.

ومن قال: إن المحذوف هو الواو، قال: (شفوي وشفوات). والقوم لأز أحق، لأنك

تجمعها في التكسير على (شفاه)، ولأنك تقول: (شافهته).

جمع سلامة: (سنوات، (أو سنّات)^(١)، وِعَضَوَات (أو عِضَهَات)^(٢)، وأموات).

وإن كانت لا تُرَدُّ في تَثْنِيَةٍ، أو جمع سلامة، جاز رُدُّها في النسبة، وهو الأَفْصَحُ، وجازَ عَدَمُ الرَّدِّ، فَتَنَسَّبُ إلى الاسم على لفظه. وذلك: كَيْدٍ، وَدَمٍ، وَغَدٍ، وَثَبَّةٍ، وَمِثَّةٍ، وَلُغَةٍ. فكما تقول: (يَدَوِيٌّ، وَدَمَوِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ، وَثَبَوِيٌّ، وَمِثَوِيٌّ، وَلُغَوِيٌّ)، تقول: (يَدِيٌّ، وَغَدِيٌّ، وَثَبِيٌّ، وَمِثِيٌّ، وَلُغِيٌّ)؛ لأنك تقول في تَثْنِيَتِهَا: (يَدَانِ، وَدَمَانِ، وَثَبَاتَانِ، وَلُغَتَانِ)، وتقول في جمع (ثَبَّةٍ، وَلُغَةٍ) جمعَ تصحيح: (ثَبَاتٍ، وَلُغَاتٍ)، بعدَمِ رَدِّ اللام المحذوفة في التثنية أو الجمع.

وقد نسبوا إلى (الشَفَّة) على لفظها، فقالوا: (شَفِيٌّ)، ونسبوا إليها برَدَّ المحذوف، فقالوا: (شَفَهِيٌّ وَشَفَوِيٌّ)، مع أنهم قالوا في جمعها: (شَفَهَاتٍ وَشَفَوَاتٍ) وبرَدَّ المحذوف عند الجمع.

ويجوزُ فيما عُوِّضَ من لامه همزة الوصل، كابنِ واسمٍ، أن تحذفَ همزته وتُرَدَّ إليه لامه، وأن يُنسبَ إليه على لفظه، فتقول: بَنَوِيٌّ، وَسَمَوِيٌّ^(٣)، وابنيِّ واسميِّ).

وتقول في النسبة إلى بنتٍ، وأختٍ: (بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ) برد اللام وحذف التاء، وهو قولُ الخليل وسيبويه. وهو القياس باعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنثُ مربوطة. ويجوز أن تقول: (بِنْتِيٌّ، وَأُخْتِيٌّ) تُنسبُ إليهما على لفظهما. وهو قولُ يونسَ.

(وحجته أن التاء لغير التأنث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل

(١) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت: (سنوات وسنوي) وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت: (سنهات وسنهي) وكلا الاعتبارين صحيح.

(٢) تقول: (عضوات وعضهات) باعتبار أن المحذوف واو أو هاء، كما شرحنا ذلك في تفسيرها.

(٣) بكسر السين وفتح الميم. فمن كسر همزة (اسم) كسر السين، ومن ضمها ضم السين؛ لأن همزته يجوز كسرها؛ وهو الأَفْصَحُ، ويجوز ضمها.

هاء في الوقف، كما تبدل التاء في نحو (كاتبة، وشجرة) وهو أقرب إلى الفهم وأبعد عن الالتباس؛ فلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى (ابن، وأخ) والحق أن تاء أخت أصلها تاء التأنيث المربوطة، كما هو مذهب الخليل والليث: وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة، وهي الواو، كما ذهب إليه سيبويه وغيره. وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة ليكون بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة. فكأن بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة).

النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي، مكسور الحرف الثاني، وجب تخفيفه بجعل الكسرة فتحةً، فتقول في النسبة إلى نمر، ودُّيل^(١)، وإبل، ومَلِك: (نَمْرِي، ودُّوْلِي، وإبْلِي، ومَلِكِي).

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مشددةً مكسورةً، خففتها بحذف الياء المكسورة^(٢)، فتقول في النسبة إلى الطَّيِّب، والمَيْت، والكَيْس، والكُرَيْم، والغَزَيْل^(٣): (الطَّيِّبِي، والمَيْتِي، والكَيْسِي، والكُرَيْمِي، والغَزَيْلِي).

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما ختم بياءً مشددةً، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحد، كحَيّ وطِي، قلبت الثانيةً واوًا، وفتحت الأولى، ورَدَدْتها إلى الواو، إن كان أصلها الواو: (كَحَيُّوِي وطُووِي).

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: (كعَلِيّ، وعَدِيّ، ونَبِيّ، وقُصِيّ، وجُدِيّ)

(١) الدُّيل: ابن آوى، والذئب، ودوية شبيهة بابن عرس. ودئل: اسم علم.

(٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، والحذف هنا للثاني المتحرك.

(٣) الكُرَيْم: تصغير الكريم. (والغَزَيْل): تصغير الغزال.

حذفت الياء الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبت الثانية واواً: (كَعَلَوِيٌّ، وَعَدَوِيٌّ، وَقُصَوِيٌّ).

وإن كانت مسبوقاً بأكثر من حرفين، وجب حذفها ووضع ياء النسب موضعها. فالنسبة إلى الكرسي والشافعي: (كرسيٌّ وشافعيٌّ) كأنك أبقيت ما كان كذلك على حاله.

فائدة

إذا سميت بنحو (بخاتي، وكراسي)، مما كان على صيغة منتهى الجموع محتوماً بياء مشددة ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به، ثم إذا نسبت إليه حذفت ياء المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة، وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف، أي: ينون ويجر بالكسرة؛ لأن ياء النسب في تقدير الانفصال. وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تُسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بالحاق الياء آخره، وإن كانت الأصل في تقدير الانفصال؛ لأنها جزء من الاسم، لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها.

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثني أو مجموع، وجب رده إلى المفرد: فالنسبة إلى العراقيين، والكتّاب، والأخلاق، والدُّوَل، والفرائض، والقبائل، والسود: (عراقيٌّ، وكتّابيٌّ، وخُلُقِيٌّ، ودَوْلِيٌّ، وفَرَضِيٌّ، وقَبَلِيٌّ، وسوداويٌّ)^(١) إلا الجمع الذي لا واحد له: كعبايد، وأبائيل، وتجاليد^(٢)، أو كان يجري على غير مفرده،

(١) إن كانت السود جمع أسود قلت: (أسودي). وإن كانت جمع سوداء قلت: (سوداوي).

(٢) العبايد والعبايد: الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه. والآكام والطرق البعيدة والأبائيل: الفرق والجماعات. (والتجاليد): الجسم والبدن.

كَمَلَامِيح^(١)، وَمَحَاسِنَ، وَمَشَابِهَهُ. ووَاحِدُهَا: لَمَعَةٌ، وَحُسْنٌ، وَشَبَّهَ^(٢)، أَوْ كَانَ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ (وَهُوَ اسْمُ الْجَمْعِ): كَالْقَوْمِ، وَالْمَعْشَرِ، وَالْجَيْشِ، أَوْ كَانَ مِمَّا يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِيَاءِ التَّنْسِبِ، أَوْ تَاءِ التَّائِيثِ (وَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ الْجَمْعِيِّ): كَعَرَبٍ، وَأَعْرَابٍ، وَرُومٍ، وَتَمْرٍ، وَتَفَاحٍ: فَكُلُّ ذَلِكَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ لَفْظُهُ، فَتَقُولُ: (عَبَائِدِيٌّ، وَمَحَاسِنِيٌّ، وَقَوْمِيٌّ، وَعَرَبِيٌّ، وَتَمْرِيٌّ، وَتَفَاحِيٌّ).

وَحُكْمُ الْمَلْحَقِ بِالْمُنْتَهَى وَالْجَمْعِ السَّالِمِ حُكْمُ مَا أَلْحَقَ بِهِ، مِنْ حَيْثُ تَجْرِيدُهُ مِنْ عَلَامَتِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى اثْنَيْنِ: (اِثْنِيٌّ، أَوْ ثَنَوِيٌّ) وَفِي النِّسْبَةِ إِلَى عَشْرِينَ: (عِشْرِيٌّ)، وَفِي النِّسْبَةِ إِلَى سَنِينَ، وَأَرْضِينَ، وَعَالَمِينَ، وَبَنِينَ (سَنَوِيٌّ، وَأَرْضِيٌّ، وَعَالَمِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ أَوْ ابْنِيٌّ).

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى عِلْمٍ مَنقُولٍ عَنْ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ، نَسَبْتَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ: (كَأَنْغَارٍ وَأَنْغَارِيٍّ، وَأَوْزَاعٍ وَأَوْزَاعِيٍّ). وَكَذَا مَا جَرَى مِنْهُ مَجْرَى الْعِلْمِ: (كَأَنْصَارٍ وَأَنْصَارِيٍّ).

النسبة إلى العلم المنقول عن تنية أو جمع

وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى عِلْمٍ مَنقُولٍ عَنْ مُثْنِيٍّ، أَوْ جَمْعِي السَّلَامَةِ، كَحُسْنَانَ وَزَيْدَانَ، وَزَيْدُونَ وَعَابِدُونَ، وَعَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ، رَدَدْتَهُ إِلَى الْمَفْرَدِ^(٣) وَنَسَبْتَ إِلَيْهِ. فَتَقُولُ: (حَسَنِيٌّ، وَزَيْدِيٌّ، وَعَابِدِيٌّ، وَعَرَفِيٌّ،

(١) الملامح: ما بدأ من محاسن الوجه ومساوئه. وفلان في ملامح أبيه، أي: يشبهه في ملامحه.

(٢) ولم يسمع لهذه الألفاظ مفرد جارٍ على لفظها، ولو سمع لكان على وزن مفعول.

(٣) ما سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْمُثْنِيِّ وَجَمْعِي السَّلَامَةِ يَجُوزُ أَنْ تَعْرَبَ إِعْرَابَ مَا نَقَلَ عَنْهُ مِنَ تَنْيَةِ أَوْ جَمْعٍ،

وَهُوَ الْأَفْصَحُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ الْمُثْنِيُّ مَجْرَى (سَلِيمَانَ) فِي لُزُومِ الْأَلْفِ وَإِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مَجْرَى (هَارُونَ) فِي لُزُومِ الْوَاوِ وَالْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبَّهِ الْعِجْمَةِ، أَوْ مَجْرَى (عَرَبُونَ) فِي لُزُومِ الْوَاوِ وَالْإِعْرَابِ بِالْحُرُكَاتِ الثَّلَاثِ مَنْصَرَفًا أَيْضًا. وَمَا سُمِّيَ بِهِ -مِمَّا جَمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ- جَازَ إِعْرَابَهُ كِإِعْرَابِ مَا نَقَلَ عَنْهُ، بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالْكَسْرَةِ نَصْبًا وَجَرًّا مُنَوَّنًا وَهُوَ الْأَفْصَحُ، وَجَازَ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ مَا لَا

وأذرعِيٌّ) وإن عُذِلَ بالمشى وجمع المذكر السالم المُسَمَّى بهما إلى الإعراب بالحركات، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلَا عنه، فتقول: (حسائِيٌّ، وزيدانيُّ، وعابدونيُّ، وزيدونيُّ، وعابدينيُّ، وزيدينيُّ). وإن عُذِلَ بما جُمِع بالألف والتاء إلى إعرابه إعرابَ ما لا يَنْصَرَفُ، نسبت إليه بحذف التاء^(١)، أما الألفُ فتعاملُها كما تُعاملُ ألف المقصور: فيجوزُ حذفها أو قلبُها واوًا في نحو: (هندات)^(٢) فتقول: (هنديُّ، وهندويُّ)، وتحذفُ وجوبًا في نحو: (تمرات)^(٣)، وفاطمات، وسُرادقات)^(٤)، فيقال: (تمريُّ، وفاطميُّ، وسُرادقيُّ).

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به: أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع، ولم يُنقل إلى العَلَمِيَّة، فيجبُ رَدُّه إلى المفرد عند النسبة إليه فنقول في النسبة إلى الكتابين، والحسَّين، والمسلمين، والتمرات: كتابيُّ، وحسنيُّ، ومُسلميُّ، وتمريُّ^(٥).

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبتَ إلى علمٍ مُركَّبٍ، فإن كان مركَّباً تركيب جملة أو مزج، حذفنا الجزء الثاني، ونسبت إلى الجزء الأول، فتقول في تَابُطُ شراً، وجاد الحق، وبعلبك،

ينصرف: بالضممة رفعاً، والفتحة نصباً وجرّاً بلا تنوين. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء.

- (١) لأنها للتأنيث، فأشبهت تاء فاطمة.
- (٢) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني.
- (٣) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني.
- (٤) لأنها فوق الرابعة، فإنها في فاطمات خامسة، وفي سرادقات سادسة.
- (٥) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فإن سميت به أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه. وإن لم تسم به رددته إلى السكون. وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيته.

ومعد يكرّب: تَأَبَّطِيّ، وجاديّ، وبعليّ، ومعدّيّ، أو معدويّ. وقالوا: في حضرموت (حضرميّ) على غير القاعدة.

وإن كان مركباً تركيب إضافة، فإن كان المضاف أباً، أو أمّاً، أو ابناً، طرحت المضاف، ونسبت إلى المضاف إليه، فتقول في أبي بكرٍ، وأم كلثومٍ، وابن عباسٍ: (بكريّ، وكلثوميّ، وعبّاسيّ). وإن كان غير ذلك، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه لبسّ، وطرحت الآخر^(١)، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل، وعبد مناف، وعبد المطلب، وعبد الدار، وعبد الصمد: (أشهليّ، ومنافيّ، ومُطلبيّ، وداريّ، وصمديّ)، تنسب إلى المضاف إليه. وتقول في النسبة إلى امرئ القيس، ورأس بعلبك^(٢)، وملاعب الأسنّة^(٣)، ومجدل غزّة^(٤): (امرئيّ، ورأسيّ، وملاعبيّ، ومجدليّ) تنسب إلى المضاف.

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن (فعيلة) بفتح الفاء، غير معتل العين، ولا مُضاعفاً، جاء على وزن: (فَعَلِيّ) بفتح عينه وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حنيفة، وربيعة، وبيجيلة، وعلية، وصحيفة: (حنفيّ، وربّعيّ، وبيجليّ، وعلويّ، وصحفيّ).

وقالوا في النسبة إلى (سليمة) من الأزد، و(عميرة) من كلب^(٥)، وفي النسبة إلى

- (١) أي: إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه، وطرحت المضاف، وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف، وطرحت المضاف إليه.
- (٢) رأس بعلبك: قرية بين بعلبك وحمص يمرُّ بها القطار الضارب بين رياق وحلب.
- (٣) ملاعب الأسنّة: لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب.
- (٤) مجدل غزّة: قرية من فلسطين بالقرب من غزّة.
- (٥) الأزد وكنب: قبيلتان من قبائل العرب.

السليقة^(١)، والطبيعة، والبديهة: (سليمي، وعميري، وسليقي، وطبيعي، وبديهي) على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلّ العين: كطويلة، أو مضاعفاً: كجليلية، يبقَ على حاله: كطويلي وجليلي.

النسبة إلى (فَعِيلَة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن (فَعِيلَة) بضم الفاء وفتح العين، غير مضاعفٍ، جاءَ على وزن (فَعَلِيّ) بحذف يائه، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَة ومُزَيْنَة وأُمَيَّة: (جُهَيْي، ومُزَيْي، وأمويي). وقالوا في رُدَيْنَة، ونُورَة (رُدَيْي، ونُورِي) على خلاف القياس.

فإن كان مُضاعفاً كأُمَيمة، والحُمَيمة^(٢) بقي على حاله، فتقول: (أُمَيْي، وحميي).

النسبة إلى (فَعِيل) بفتح الفاء، وضمها (فَعِيل)

قد أحقوا ما كان مُعتلّ اللام -من وَرْثِي (فَعِيل) بفتح الفاء، و(فَعِيل) بضمها- بفعيلة، وفَعِيلَة، فنسبوها على (فَعَلِيّ وفَعَلِيّ)، فقالوا في نحو عَلِيّ وقُصَيّ: (عَلَوِيّ وقُصَوِيّ).

(١) السليقة: الطبيعة، وجمعها سلائق. والسليقي: من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف. قال الشاعر:

ولستُ بنحويّ يلوكُ لسانه ولكن سليقي أقولُ فأعربُ

(٢) أميمة: من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم. والحميمة: موضع بالبلقاء من أرض الشام. وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن.

فإن كانا صحيحي اللام: كَعَقِيلٍ وَجَمِيلٍ، وَغُقَيْلٍ وَأُوَيْسٍ^(١)، بَقِيَا عَلَى حَالِهِمَا، فَتَقُولُ: (عَقِيلِيَّ وَجَمِيلِيَّ، وَغُقَيْلِيَّ وَأُوَيْسِيَّ).

وَقَالُوا فِي ثَقِيفٍ، وَعَتِيكٍ، وَقُرَيْشٍ، وَهُذَيْلٍ، وَسُلَيْمٍ: (ثَقَفِيَّ، وَعَتَكِيَّ، وَقُرَشِيَّ، وَهُذَلِيَّ، وَسُلَمِيَّ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا؛ لِأَنَّهَا صَحِيحَةُ اللَّامِ.

النسبة إلى ذي حرفين

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى ثُنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا، جَازَ تَضْعِيفُهُ وَعَدَمُهُ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى كَمْ: (كَمِّيَّ، وَكَمِيَّ) وَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَوًّا وَجَبَ تَضْعِيفُهُ وَإِدْغَامُهُ، فَتَقُولُ فِي لَوْ: (لَوِّيَّ) وَإِنْ كَانَ أَلْفًا زَيْدًا بَعْدَهَا هَمْزَةً، فَتَقُولُ فِي لَا: (لَائِيَّ)، وَيَجُوزُ قَلْبُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ أَوًّا، فَتَقُولُ: (لَاوِيَّ). وَإِنْ كَانَ يَاءً وَجَبَ فَتْحُهُ وَتَضْعِيفُهُ وَقَلْبُ الْيَاءِ الْمَزِيدَةِ لِلتَّضْعِيفِ أَوًّا، فَتَقُولُ فِي كَيْ: (كَيْوِيَّ) وَإِنَّمَا تَجُوزُ النِّسْبَةُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَغَيْرِهَا، إِذَا جَعَلْتَهَا أَعْلَامًا، وَإِلَّا فَلَا.

النسبة بلا يائها

قَدْ يُسْتغْنَى فِي النِّسْبَةِ عَنْ يَائِهَا، وَذَلِكَ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ): كَتَامِرٍ، وَوَلَابِنٍ، أَيْ: ذُو تَمْرٍ، وَلَبِنٍ، أَوْ بَيْنَائِهِ مِنْ وَزْنِ (فَعَّالٍ) وَذَلِكَ فِي الْحَرْفِ غَالِبًا: كَبَقَّالٍ، وَبِرَّازٍ^(٢)، وَنَجَّارٍ، وَحَدَّادٍ، وَعَطَّارٍ، وَعَوَّاجٍ^(٣)، أَوْ بِنَائِهِ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ. كَرَجَلِي طَعِيمٍ، وَلَبَسِي. أَيْ: ذِي طَعَامٍ وَلِبَاسٍ. قَالَ الشَّاعِرُ:
لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدُلُّ^(٤) اللَّيْلَ وَلَكِن أَبْتَكِرُ

(١) غُقَيْلٍ (بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ): اسْمُ رَجُلٍ. وَغُقَيْلٍ (بِضْمِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْقَافِ): اسْمُ قَبِيلَةٍ. وَ(أُوَيْسٍ) بِضْمِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ: اسْمُ رَجُلٍ.

(٢) الْبِرَّازُ: بَائِعُ الثِّيَابِ.

(٣) الْعَوَّاجُ: بَائِعُ الْعَاجِ، وَصَاحِبُهُ. وَالْعَاجُ: أَنْيَابُ الْفِيلِ. وَوَاحِدُهُ: (عَاجَةٌ).

(٤) الْإِدْلَاجُ: سِيرُ أَوَّلِ اللَّيْلِ.

أي: ولكنني نَهاريُّ، أي: عاملٌ بالنهار.

وقد يكونُ (فاعِلٌ) للحَرْفِ: (كحائِك) في معنى حَوَّك، كما يكونُ (فَعَالٌ) في غير الحرف. كقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَتُّكَ يَظُنُّمِ اللَّعْبِيدِ ﴾، أي: بذِي ظُلمٍ، وقولِ امرئِ القَيْسِ:

وَلَيْسَ يَذِي رُمُحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ وَلَيْسَ يَذِي سَيْفٍ، وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

أي: ليس صاحبُ نَبَلٍ، ولم يُردْ أنه ليس بصانع نَبَلٍ. وهذه الأوزانُ في النَّسَبِ سَمَاعِيَّةٌ، ولكِنَّها واردةٌ بكثرةٍ، فأشبهتْ أن تكونَ قِياسِيَّةً، وقد ذهبَ المَبْرَدُ إلى أنها قِياسِيَّةٌ، وليس ببعيد أن تكونَ قِياسِيَّةً.

شواذ النسب

ما جاءَ في النَّسَبِ مُخَالَفاً لما سَبَقَ تَقْرِيرُهُ من القواعد، فهو من شواذِّ النَّسَبِ التي تُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليها. وقد تَقَدَّمَ ذكرُ بعضها والتَّنبِيهُ عليه. ومنها قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ: (بِصْرِيٌّ) بكسر الباء، وإلى الدَّهْرِ: (دُهْرِيٌّ)^(١) بضم الدال، وإلى السَّهْلِ: (سُهْلِيٌّ) بضم السين، وإلى مَرَوٍ^(٢): (مُرُوْزِيٌّ) بزيادة الزَّاي، وإلى البحرين: (بِحْرَانِيٌّ) بعدم رَدِّها إلى المفرد، مع أنها مُعْرَبَةٌ بالحرف^(٣)، وإلى الشَّامِ،

(١) الدُّهْرِي (بضم الدال): الشيخ الطاعن في السن. والدُّهْرِي (بفتحها): الملحد الذي يقول بقدوم الدهر، ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر. وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

(٢) مرو: بلد بخراسان. يقال له: (مرو التاهجان)، وفيه أيضاً بلد يقال له: مرووز بوزن عتكوت. والنسبة إليه مرووزي على لفظه شذوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال: (مرووي)؛ لأنه مركب تركيباً مزجياً.

(٣) تقدم أن العلم المنقول عن مثنى، أو جمع مذكر سالم إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية؛ يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه إن أعرب بعد نقله بالحركات.

وَالْيَمَنَ، وَتَهَامَةَ: (شَامٌ، وَيَمَانٌ، وَتَهَامٌ)، بِتَخْفِيفِ يَاءِ النَّسَبِ. وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (رُقُبَانِيٌّ، وَشَعْرَانِيٌّ، وَجُمَانِيٌّ، وَلَحْيَانِيٌّ) لِلْعَظِيمِ الرَّقَبَةِ، وَالشَّعْرِ، وَالْجُمَّةِ^(١)، وَاللَّحْيَةِ.

وَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى طِيٍّ: (طَائِيٌّ)، وَفِي النَّسَبِ إِلَى الْوَحْدَةِ: (وَحْدَانِيٌّ)؛ وَفِي النَّسَبِ إِلَى الْبَادِيَةِ: (بَدَوِيٌّ) وَالْقِيَاسِ: (بَادَوِيٌّ)، أَوْ (بَادِيٌّ)، وَفِي النَّسَبِ إِلَى حَرَوْرَاءَ^(٢): (حَرَوْرِيٌّ)، وَالْقِيَاسِ: (حَرَوْرَاوِيٌّ).

التصغير

التَّصْغِيرُ: أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُ الْاسْمِ، وَيُفْتَحَ ثَانِيَهُ، وَيُزَادَ بَعْدَ الْحَرْفِ الثَّانِي يَاءً سَاكِنَةً تُسَمَّى: (يَاءَ التَّصْغِيرِ). فَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِ قَلَمٍ، وَدِرْهَمٍ، وَعُصْفُورٍ: (قَلِيمٌ، وَدِرْيَهْمٌ، وَعُصْفِيرٌ). وَالْاسْمُ الَّذِي تَلْحَقُهُ يَاءُ التَّصْغِيرِ يُسَمَّى: (مَصْغَرًا).

وَيُشْتَرَطُ فِيمَا يُرَادُ تَصْغِيرُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُعْرَبًا، قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ، خَالِيًا مِنْ صِيغِهِ وَشِبْهِهَا.

(فَلَا يَصْغُرُ الْفِعْلُ، وَلَا الْحَرْفُ، وَشَدَّ تَصْغِيرُ فِعْلِ التَّعْجَبِ، مِثْلُ: (مَا أَحْيَلَاهُ! وَمَا أَمِيلَحُهُ!). وَلَا يُصَغَّرُ الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ، وَشَدَّ تَصْغِيرُ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ؛ كَالَّذِي، وَالتِّي، وَذَا، وَتَا، فَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا: (الذِّيَّ، وَالتِّيَّ، وَذِيَّ، وَتِيَّ)، وَلَا يُصَغَّرُ مَا لَيْسَ قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ: كَكَبِيرٍ وَعَظِيمٍ وَجَسِيمٍ، وَلَا الْأَسْمَاءَ الْمَعْظَمَةَ لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَصْغِيرِهَا مِنَ التَّنَافِي، وَلَا يَصْغُرُ نَحْوُ الْكَمِيَّتِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ، وَلَا نَحْوَ مَبِيطَرٍ وَمَهِيمِنٍ^(٤) لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِصِيغَةِ

(١) الْجُمَّةُ: مَجْتَمَعُ شَعْرِ الرَّأْسِ، وَهِيَ أَعْظَمُ مِنَ الْوَفْرَةِ أَوْ شَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا بَلَغَ الْمُنْكَبِي.

(٢) حَرَوْرَاءُ: قَرْيَةٌ بِقَرَبِ الْكُوفَةِ، تَنْسَبُ إِلَيْهَا فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، كَانَ أَوَّلُ اجْتِمَاعِهِمْ فِيهَا، يُقَالُ لَهُمْ: (الْحَرَوْرِيَّة).

(٣) الْكَمِيَّتُ مِنَ الْخَيْلِ: الَّذِي تَضْرِبُ حَمْرَتُهُ إِلَى سَوَادٍ، فَهُوَ بَيْنَ الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَيُوصَفُ

التصغير).

طالدة التصغير

يُصَغَّرُ الاسمُ، إما للدلالة على تقليله: كدُرَيْهَمَاتٍ، أو تصغيره، ككُتَيْبٍ، أو تحقيره (أي: تصغير شأنه) كشَوَيْعِرٍ، أو تقريبه، مثل: (جئْتُ قُبَيْلَ الْمَغْرِبِ، أو بُعِدَ العشاءُ، وجلسْتُ دُونِ المنبرِ، وَمَرَّتْ الطَّيَّارَةُ فَوَيْقَنَا)، أو للتَّجْبِيبِ إليه مثل: (بُنَيَّ، وَأَبِيَّ، وَأُمَيْمَةَ، وَأَخِيَّ).

حكم ما بعد ياء التصغير

يجب أن يكون ما بعد ياء التصغير مكسوراً: (كجُعَيْفِرٍ)، إلا إن كان ما بعدها آخر الكلمة: (كِرْجِيلٍ) فإنه يكون تابعا للإعراب، أو كان متصلا بعلامة التانيث: كُتْمِيرَةٌ وَسَلْيَمِي وَأَسِيْمَاءُ، أو بألف الجمع، فيما كان على وزن (أفعال): كأَحْيِمَالٍ، أو بالألف والنون الزائدتين في علم أو صفة. كعُتَيْمَانٍ وَعُطَيْشَانٍ؛ فإنه يبقى على حاله مفتوحا.

(فإن كان المتصل بهما ليس علما، ولا صفة؛ كسرحان، كسرت ما قبل ياء التصغير، وقلبت ألفه ياء؛ كسُرَيْحِينَ، كما تقول في جمعه: (سراحين)، والسرحان: الذئب. فإن سميت بسرحان صغرته على لفظه، فقلت: (سُرَيْحَانٍ)؛ لأنه صار علما).

به المذكر والمؤنث، يقال: مهر كميته. وجمعه: (كُمْت) بضم فسكون. (والكميت):

طائر يعرف بالبلبل. وجمعه: (كَيْمَتَان) بكسر فسكون.

(١) المهيمن: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد. ويقال: هيمن على كذا، أي: صار رقيبا عليه، وحافظا، وشاهدا. وهيمن الطائر على فراخه: رفرق، والمهيمن: من أسماء الله - عز وجل؛ لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وأجالهم، مؤمن إياهم من الخوف.

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ. (كَجَبَيْلٍ، ودُرَيْهَمٍ، وعُصَيْفِيرٍ).

فما كان على ثلاثة أحرف، صَغَّرْتُهُ على (فُعَيْلٍ) كَقَلْبِمٍ وَحُسَيْنٍ، وَجَبَيْلٍ، وما كان على أربعة أحرف، صَغَّرْتُهُ على (فُعَيْعِيلٍ) كَجُعْفِيرٍ وَزَيْنَبٍ وَمُبِيرِدٍ.

وما كان على خمسة أحرف، مما رابعه حرفُ علة، صَغَّرْتُهُ على (فُعَيْعِيلٍ) (كَمُفَيْتِيحٍ، وَعُصَيْفِيرٍ، وَقَتَيْدِيلٍ).

وما كان على خمسة أحرفٍ أصلية، طرحتَ خامسةً وبنيتُهُ على (فُعَيْعِيلٍ) فتقول في سفرجلٍ، وفرزدق: (سُفَيْرِجٌ، وَفُرَيْرِدٌ) فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفته مع الخامس، فتقول في عندليبٍ: (عُنَيْدِيلٌ).

وما بلغتْ أحرفُهُ بالزيادة أكثرَ من أربعة، مما ليس رابعه حرفُ علة^(١)، حذفَتْ منه وبنيتُهُ على (فُعَيْعِيلٍ)^(٢). فإن كان فيه زائدٌ واحدٌ طرحتُهُ، فتقول في مُدَحْرَجٍ، وسبْطَرِي، وغَضَنْفَرٍ^(٣): (دُحَيْرِجٌ، وَسَبْطَرٌ، وَغُضَيْفَرٌ). وإن كان فيه زيادتان فأكثرُ، بنيتُهُ على أربعة، وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من غيره^(٤). فتقول في مُفْرَحٍ، ومُقَاتِلٍ، ومُنْطَلِقٍ: (مُفَيْرِحٌ، ومُقَيْعِلٌ، ومُطَيْلِقٌ)، وتقول في مُتَدَحْرَجٍ، ومُقَشْعِرٍ: (دُحَيْرِجٌ، وَقُشَيْرٌ)، وتقول في مُسْتَخْرَجٍ، ومُسْتَدَعٍ: (مُخَيْرِجٌ، ومُدَيْعٍ) وتقول في استخراجٍ، وانطلاقٍ، واضطرابٍ: (تُخَيْرِجٌ،

(١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم.

(٢) راجع كيفية بناء صيغة متتهى الجموع، فالمصغر فوق الثلاثي له حكمها.

(٣) السبْطَرِي: مشية فيها تبختر. و(الغضَنْفَر): الأسد.

(٤) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال، وتاء الانفعال، والاستفعال، ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك، وتفضلها الميم.

وَنُطِيلُق، وَضْتِيرِب)“.

فإن كان في الاسم زيادتان ليس لإحدهما مزية على الأخرى، حذف أيهما شئت، فتقول في علندي، وسرندي، وحبطني: (العَلَيْد، والسُرَيْد، والحَبِيْط) و(العَلَيْدِي، والسُرَيْدِي، والحَبِيْطِي)؛ لأن النون والألف المقصورة إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل، ولا مزية لإحدهما على الأخرى. وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

أما ألف التانيث المقصورة، فإن كانت رابعة؛ كحُلبى ثبتت: كحَبِيْلِي، وإن كانت فوق الرابعة؛ كخوزلى، ولُعَيْزِي “حذفت وجوباً؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال (فُعَيْل)، أو (فُعَيْلِل)؛ وذلك كخُوْزِلِ، ولُعَيْزِ، ما لم يسبق الواقعة خامسة حرف مد، فيجوز بناؤها وحذف حرف المد، ويجوز العكس، فتقول في حُبَارِي “: (حُبَيْر) بحذف ألف المد، و(حُبَيْر) بحذف ألف التانيث، وبقاء حرف المد، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياء التصغير.

وأما تاء التانيث وألفه الممدودة، فتثبتان على كل حال، فتقول في مسلمة، وهندباء: (مُسَيْلِمة، وهُنَيْبِاء).

والألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف تثبتان على كل حال، فتقول في تصغير زعفران: (زُعْفِرَان).

ويجوز أن يعوّض ما حُذِفَ منه للتصغير ياءً قبل آخره، فُيْنِي الاسم على

(١) طاء اضطراب أصلها تاء؛ لأن وزنه (افعال) قلبت طاء لسهولة النطق بالضاد الساكنة، لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير لزوال السبب، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(٢) الخوزلى والحيزلى: مشية في تناقل. واللغيزى: اسم بمعنى اللغز.

(٣) الحبارى: طائر، وهو يطلق على الذكر والأنثى، والواحد والجمع.

(فُعَيْلٍ) فتقول في مُنْطَلِقٍ، وسَفْرَجِلٍ: (مُطَيْلِقٌ، وسُفَيْرِجٌ)، كما يجوز أن تقول في جمعها: (مَطَالِقٌ، وسَفَارِجٌ).

(ولا يخرج المصغر من هذه الألوان، ما يلحقه من علامة تأنيث، أو تشبیه، أو جمع، أو نسبة، أو الألف والنون الزائدتين، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي^(١)). فمثل: ثَمِيرَةٌ، وسُلَيْمَى، وحُمَيْرَاءُ، وقُلَيْمَانٌ، وعُمَيْرُونَ، وهُنَيْدَاتٌ، وحُمَيْصَى، وعُثَيْمَانٌ، وعُطَيْشَانٌ، وعُيَيْدُ اللَّهِ، وبُعَيْلَبَك (مصغر على (فُعَيْلٍ)). ومثل: (حَنِظَلَةٌ، وقَوِيصَاءُ، ودُرَيْهَمَانٌ، وشَوْبَعِرُونَ، ودُمَيْشِقِي، وزُعَيْفِرَانٌ، وخَوَيْدِمُ الدَّارِ، ومُعَيْدِ يَكْرَب) مصغر على (فُعَيْلٍ). ولا يُعْتَدُّ بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات).

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صَغَّرْتَ ما ثانيه حرفُ علةٍ مُنْقَلَبٌ عن غيره رَدَدْتُهُ إلى أصله، فإن كان أصله الواوَ رددته إليها، فتقول في تصغير: بابٍ، وطَيٍّ، وقيمة، وميزان، وديوان، وميسم^(٢): (بُوَيْبٌ، وطُوِيٌّ، وقُوَيْمَةٌ، ومُوَيْزِينٌ، ومُوَيْسَمٌ). وإن كان أصله الياءَ رددته إليها أيضاً، فتقول في تصغير نابٍ، وموقن^(٣): (نُيَيْبٌ، ومِيَيْقِنٌ) وإن كان أصله حرفاً صحيحاً رددته إليه، فتقول في تصغير دينارٍ: (دُنَيْيِرٌ). وإن كان مجهول

(١) أما المركب الإسنادي؛ كجاء الحق، وتأبط شراً علمين، فلا يجوز تصغيره.

(٢) جمع باب: أبواب، فأصل ألفه الواو. والطي: أصله (الطوي)؛ لأن فعله طوى يطوي، فياؤه الأولى أصلها الواو، وقيمة أصلها (قومة) بكسر القاف؛ لأنها في الأصل من قام يقوم. وميزان أصله (موزان) بكسر الميم؛ لأنه من وزن يزن، ولأنك تقول في جمعه: موازين. وديوان، أصله ديوانٌ بواو مشددة؛ لأنك تقول في جمعه: دواوين. وميسم أصله (موسم) بكسر الميم؛ لأنه من وسم يسم، وهي أداة يوسم بها، أي: يُعَلِّمُ، كما يوسم البعير بالكي.

(٣) جمع الناب: أنياب، فأصل ألفه الياء. وموقن: اسم فاعل من أيقن، فأصله (ميقن) فواوه أصلها الياء، وإنما قلبت واواً لتناسب الضمة قبلها.

الأصل كعاج، أو زائداً: كشاعر، وخاتم، أو مبدلاً من همزة: كأصال، وآمال، وآبال^(١) قلبته واوا، فتقول: (عُوَيْج، وشُوَيْر، وخُوَيْم، وأُوَيْصال، وأُوَيْمال، وأُوَيْبال).

(وشدّ تصغير (عيد) على عِيْد كما شدّ جمعه على (أعياد). وحقه أن يصغر على (عُوَيْد) ويجمع على (أعواد)؛ لأنه من عاد يعود، فياؤه أصلها الواو، وأصله (عويد) بكسر فسكون، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما صغروه وجمعه على غير أصله؛ لثلا يلتبس بالعود).

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة، أبقيته على حاله (في رأي سيويه، والجمهور)، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزجاج، وأبي علي الفارسي) فتقول في تصغير مُتَعِدٍ: (مُتَيْعِدٌ) (على قول سيويه. قالوا: وهو الصحيح). و(مُوَيْعِد). (في رأيهما)؛ وذلك لأن أصله: (مُوَيْعِدٌ)، وأصل هذا من الوعد. وقول سيويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: (مُوَيْعِد، ومُوَيْعِد، ومُوَيْعِد) وقولهما أصحُّ في القياس.

تصغير ما ثلثه حرف علة

إذا صغرت ما ثلثه حرف علة، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياءً، إن كان ألفاً أو واوا، فتقول في تصغير: عصاً، ورحى، وطبي، ودلو، وطبي، وشمال، وقدم، وجميل: (عُصَيَّة، ورُحَيَّة، وطُبيَّة، ودُلَيَّة، وطُوِيَّة، وشَمَيْل، وقُدَيْم، وجَمَيْل) إلا ما كان آخره ياءً مشددة مسبوقه بحرفين: (كصبي، وعلي. وذكي) فإن سبقت بأكثر من حرفين، صغر الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرسِي، ومِصرِي: (كُرَيْسِي، ومُصَيْرِي).

(١) أصلها (أصال، وأمال، وآبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل، وأمل، وأبل، فالألف مبدلة من الهمزة. و(الأصيل): الوقت بعد العصر.

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغُرَتَ ما رابعه حرفُ علةٍ قلبتَ الألفَ أو الواوَ ياءً، وتركتَ الياءَ على حالها. فتقول في تصغير منشارٍ، وأرجوحةٍ، وقنديلٍ: (مُنَيْشِرٌ، وأُرْجِيحَةٌ، وَقُنَيْدِيلٌ).

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صَغُرَتَ ما حُذِفَ منه شيءٌ، رددته عند التَّصْغِيرِ، فتقول في تصغير يدٍ، ودمٍ، وأبٍ، وأخٍ، وأختٍ، وبنْتٍ، وعدةٍ، وزينةٍ، وشَفَةِ، وماءٍ: (يُدَيْيَةٌ، ودُمِيٌّ، وأُبِيٌّ، أُخِيٌّ، وأُخِيَّةٌ، وُبَيْيَةٌ، ووُعَيْدَةٌ، ووُزَيْنَةٌ، وشَفِيهَةٌ، ومُوَيْهَةٌ).

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتها ورددتَ المحذوفَ، فتقول في تصغير ابنٍ، واسمٍ، وامرئٍ، وامرأةٍ: (بُنِيٌّ، وُبَيْيَةٌ، وَسُمِيٌّ، ومُرِيٌّ، ومُرَيْيَةٌ).

وإن سَمِيَتْ بنحو: (قُلٌّ، وبعٌ، وحُذٌّ، ومُذٌّ) قلتَ في تصغيره: (قُؤَيْلٌ، وُبَيْيَعٌ، وأُخَيْدٌ، ومُنَيْدٌ) برد المحذوف.

تصغير الثاني الوضع

إذا سَمِيَتْ بما وُضِعَ على حرفين، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً أبقيته على حاله، بعد التَّسْمِيَةِ به: فإن أردتَ تصغيره. ضَعَفْتَ ثانيه عند تصغيره، فتقول في تصغير: هلٍ، وبلٍ، وإنٍ، وعَنٍ، ونحوها أعلاماً: (هَلَيْلٌ، وِبَلَيْلٌ، وَأُنَيْنٌ، وَعُنَيْنٌ). وإن كان ثانيه حرف علة: ك (لَوٌ، وكِي، وفي، وما، ولا) وجب تضعيفه حين التَّسْمِيَةِ به، فتقول في المذكورات، إذا جعلتها أعلاماً: (لَوِيٌّ، وكِيٌّ، وفيٌّ، وماٌ، ولاءٌ)^(١). فإن أردتَ تصغيرها صغرتها على حالها هذه، فتقول: (لُؤِيٌّ، وكُؤِيٌّ، وفُؤِيٌّ، ومُؤِيٌّ، ولُؤِيٌّ).

(١) إذا ضَعَفْتَ الألفَ في (ما، ولا) زدتَ ألفاً أخرى، وحينئذٍ بصب الصق بهما لسكونهما معاً، فتبدل من الثانية همزة وجوباً.

تصغير المؤنث

إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من التاء ألحقتها به، فتقول في تصغير: دار، وشمس، وهند، وعين، وسن، وأذن: (دَوْرَة، وشَمْسَة، وهَنْدَة، وعَيْنَة، وسُنَيْتَة، وأذَيْتَة) إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع، أو المذكر بالمؤنث. فترك التاء، فتقول في تصغير بقرٍ وشجرٍ: (بُقَيْرٌ، وشَجِيرٌ)، لا (بُقَيْرَةٌ وشَجِيرَةٌ)؛ كيلا يُظنَّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ، وشجرةٍ. وتقول في تصغير: خمسٍ، وست، وسبع، وعشرٍ، ويضع، في المعدود المؤنث: (خَمْسٌ، وسِتٌّ، وسَبْعٌ، وعُشْرٌ، وبُضَيْعٌ)، لا خُمَيْسَةٌ وسِتَيْتَةٌ... إلخ؛ لئلا تلتبس بتصغير: (خَمْسَة، وستة) ... إلخ في المعدود المذكر.

وإذا سميت رجلاً بمؤنث ثلاثي: كنار، وعين، وأذن، وفهْرٌ^(١)، ثم أردت تصغيره، لم تُلحق به التاء، فتقول: (نَوَيْرٌ، وعَيْنٌ، وأذَيْنٌ، وفُهَيْرٌ). فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً، بعد تصغيرها، أبقيتها على ما هي عليه. ومن ذلك: (مُتَمَّمٌ بنُورَة، وعَيْنَة بنِ حَصْنٍ، وعمرو بنِ أذَيْتَة، وعامر بنِ فُهَيْرَة).

وإذا سميت امرأةً بمذكرٍ ثلاثي: كرمح، وبدر، ونجم، وسعدٍ، ثم أردت تصغيره، ألحقت به التاء، فتقول: (رُمَيْحَة، وبُدَيْرَة، ونُجَيْمَة، وسُعَيْدَة).

فلا اعتبار في العلم في حال تصغيره، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث. إنما العبرة في مُسَمَّاهُ الذي نُقِلَ إليه. هذا هو الحق.

(وقال يونس: يجوز الاعتباران: اعتبار الأصل، واعتبار الحال. وعليه فتقول

(١) الفهْرُ (بكسر فسكون): الحجر الصغير بمقدار الكف، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة، وقيل: هو الحجر مطلقاً. وهي مؤنثة. وقيل: تؤنث، وتذكر. والفهْرُ في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة، والصلابة والصلءة (بفتح الصاد فيهما): ما يدق عليه الطبيب ونحوه، وقد تطلق على المدق نفسه.

في (عين) مسمًى بها مذكر: (عَيْنٌ، وَعَيْنَةٌ). وتقول في (رمح) مسمًى به مؤنث: (رُمِيحَةٌ، ورُمِيحٌ). وقال ابن الأنباري: إنما العبرة بأصله المنقول عنه فتلحقه التاء، أو لا تلحقه بهذا الاعتبار؛ وعليه فلا تقول في (عين)، مسمًى بها مذكر إلا (عَيْنَةٌ)، وفي رمح: مسمًى به مؤنث إلا (رُمِيحٌ)).

أما المؤنث الرباعي فما فوق، فلا تُلحِقُه تاء التأنيث، فمثل: (زينب، وعجوز) يُصغَّرُ على: (زَيْنَبٌ وَعُجَيْرٌ).

(وشدَّ تصغير (ذود)“ بفتح فسكون، وحرَّب، وقوَّس، ونَعَلَ، ودرَّع الحديد“، وعرَّس)“ بلا إلحاق التاء، فقد صغروها على (ذويد، وحرَّيب) إلخ. مع أنها مؤنثات ثلاثية، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها، كما شدَّ تصغير: قدم، ووراء، وأمام، على (قدَّيمة، وورِيئة) بتشديد الياء مكسورة، و(أميمة) بتشديد الياء مكسورة أيضاً فألحقوا بها التاء، وهي ليست ثلاثية.

وقدَّام، ووراء: طرفان مؤنثان، أنثوهما على معنى الجهة، وأمام ظرف مذكر: وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذٌّ من وجهين؛ لأنه مذكر، ولأنه فوق الثلاثي. قال في المصباح: وقد يُؤنَّث (الأمام) على معنى الجهة. وقال الزَّجَّاجُ: واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه).

تصغير العلم المركَّب

إذا أردت تصغير علم مُركَّب تركيباً إضافيةً أو مزج صغرتَ جزءه الأول. وتركتَ الآخرَ على حاله، فتقول: في عبد الله، ومَعْدٍ يَكْرِبُ: (عبيد الله، ومُعِيدٍ

(١) الذود من الإبل: من الثلاثة إلى العشرة، ولا تكون إلا من الإناث، ومنه قولهم: (الذود إلى الذود إبل)، ومعناه إذا وضع القليل يصير المجموع كثيراً.

(٢) أما درع المرأة، وهو قميصها فهو مذكر. وقيل: أن درع الحديد يُذكر ويُؤنَّث.

(٣) العرس: امرأة الرجل، والرجل نفسه، ومثله العروس، وكلاهما للذكر والأنثى، والعرس أيضاً: أنثى الأسد؛ وهي اللبؤة.

يُكْرَبُ) أما المركَّبُ تركيبُ جُمْلَةٍ: كَتَابَظُ شَرًّا، وَجَادَ الْحَقُّ، فَلَا يُصَغَّرُ.

تصغير الجمع

جمع القَلَّةِ يُصَغَّرُ على لفظه، فتقولُ في تصغير: أَحْمَالٍ، وَأَنْفُسٍ، وَأَعْمَدَةٍ، وَفُتْيَةٍ: (أَحْيِمَالٌ، أَنْفُسٌ، وَأَعْيِمَدَةٌ، وَفُتْيَةٌ). وكذلك اسمُ الجمعِ كَرُكْبٍ وَرُكْبٍ.

وجمعُ الكثرةِ لَا يُصَغَّرُ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى المفردِ، ثمَّ يُصَغَّرُ، ثمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ المذْكَرِ السَّالِمِ، إنْ كَانَ للعَاقِلِ، فمِثْلُ: (شُعْرَاءٍ، وَكُتَّابٍ، وَدِرَاهِمٍ، وَعَصَافِيرٍ، وَكُتُبٍ) تُصَغِّرُهُ: (شَوْئِعْرُونَ، وَكُؤَيْبُونَ، وَدُرَيْهَمَاتٌ، وَعُصَيْفِيرَاتٌ، وَكُتَيْبَاتٌ).

تصغير الترخيم

من التَّصْغِيرِ نَوْعٌ يُسَمَّى تصغير الترخيم، وهو أن يُجْرَدَ الاسمُ من الزوائد التي فيه، وَيُصَغَّرُ على أَحْرَفِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

فإن كانت أصوله ثلاثة يُصَغَّرُ على (فُعَيْلٍ)، فيقالُ في تصغير: معطِفٍ، وَمُنْطَلِقٍ، وَأَزْهَرٍ، وَأَبْلَقٍ، وَحَامِدٍ، وَمَحْمُودٍ، وَأَحْمَدٍ: (عَطْفِيفٌ، وَطَلْقِيقٌ، وَزُهَيْرٌ، وَبَلِيقٌ، وَحَمِيدٌ).

ثم إن كان مسمَّاهُ مؤنَّثًا أَلْحَقَتْ به التاءُ وإن كان قبل الترخيم مؤنَّثًا بالألفِ، أو مؤنَّثًا بغير علامة، فيقالُ في مُكْرَمَةٍ، وَحُبْلَى، وَسُودَاءٍ، وَسُعَادٍ: (كُرَيْمَةٌ، وَحُبَيْلَةٌ، وَسُؤَيْدَةٌ، وَسُعَيْدَةٌ)، وتقولُ فيمن سَمَّيْتَهَا سَعِيدًا، وَسَمَاءَ: (سُعَيْدَةٌ وَسُمَيْةٌ). إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث التي لم تلحقها علامة التأنيث كطالِقٍ، وَنَاهِدٍ، فَلَا تَلْحَقُهَا التاءُ: (كَطَلِيقٌ، وَنُهَيْدٌ).

وإن كان مؤنَّثًا بلا علامة، وَسَمَّيْتْ به مذكَّرًا، لم تُلْحَقْ به التاءُ، فتقولُ فيمن سَمَّيْتَهُ سَمَاءً، وَعَرُوبًا: (سُمَيٌّ، وَعُرَيْبٌ). وإن كان مؤنَّثًا بالعلامة جَرَّدَتْهَ مِنْهَا،

فتقول فيمن سَمِيَتْهُ: مُكرمة، وصحراء، وفاطمة: (كُرَيْمٌ، وَصُحَيْرٌ، وَفُطَيْمٌ)، إلا إذا وقعت التسمية به بعد التّصغير، كأن تسمي رجلاً (صُحَيْرَةً) مؤنث (صحراء) فتبقى علامة التّائيت.

وإن كانت أحرفه الأصليّة أربعة يُصغَّرُ على (فُعَيْل) فيقال في قرطاس، وعصفور، وقنديل: (قُرَيْطِسٌ وَعُصَيْفِرٌ وَقُنَيْدِلٌ).

وتصغير الترخيم إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التّصغير - كما رأيت - أما حذف ما لا يجوز بقاؤه؛ لأنه تحتل ببقائه صيغة التّصغير، فليس من باب تصغير الترخيم، كما يتوهم وذلك كتصغير: (متدحرج، وسفرجل) على (دُحْرَج، وسُفْرَج).
وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول؛ كمنطلق، ومُستخرج، صغرته على: (مُطَلِّق، ومُخْرِج) تصغيراً لا ترخيم فيه؛ لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها لاختلال الصيغة معها، فإذا أردت ترخيمها، قلت: (طَلِّق، وخُرَّج).

شواذ التّصغير

ما جاء في التّصغير مخالفاً لما سبق من القواعد، فهو من شواذ التّصغير التي تُحفظ ولا يقاس عليها - وقد تقدّم ذكر بعضها - ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على (عُشَيَّان)، وعشيّة على (عُشَيْشَة)، وعشيّاً على (عُشَيْشَان)، وليلة على (لَيْلِيَة)، وقالوا: (لَيْلَة) أيضاً على القياس، وقد صغروا إنساناً على (أُنَيْسَان)، وقد أجمع العرب على تصغيره على ذلك.

وصغروا بَنِينَ على (أُبَيْنِينَ) لم يصغروها على غير ذلك، وقالوا في تصغير رَجُلٍ: (رُجَيْلٍ) على القياس، و(رُؤَيْجَلٍ) - على غير القياس - كأنهم رجعوا به إلى (الراجل)؛ لأنّ اشتقاقه منه - كما في لسان العرب.

قال النحاة، وبعضُ اللغويين: شدَّ تصغيرُ: صبيّة، وغلّمةٌ على أُصبيّة، والحقُّ أنّ أُصبيّة هي تصغيرُ (أصبية). وأما صبيّة فتصغيرها: (صبيّة)، وكذلك أغلّمة: (غلّيمة). وقالوا: شدَّ تصغيرُ مَغْرِبٍ على (مَغْرِبَانٍ) والحقُّ أنّ مَغْرِبًا هو تصغيرُ (مَغْرِبَانٍ)، وهو بمعنى المغرب؛ يُقال: لقيته مَغْرِبَ الشمسِ، ومَغْرِبَانِها.

obeyikandi.com

الباب الخامس

التصريف المشترك

بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول:

١- الإدغام

الإدغام^(١): إدخال حرفٍ في حرفٍ آخر من جنسه، بحيث يصيران حرفاً واحداً ومُشدَّداً، مثل: (مدَّ يمدُّ مدًّا)، وأصلها: (مددَ يمددُ مددًا). وحكمُ الحرفين في الإدغام، أن يكون أولهما ساكنًا، والثاني متحركًا بلا فاصلٍ بينهما.

وسكون الأول إما من الأصل: كالمدَّ والشدَّ^(٢)، وإما بحذف حركته؛ ك (مدَّ، وشدَّ^(٣))، وإما بنقل حركته إلى ما قبله: كيمدُّ، ويشدُّ^(٤).

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المخرج، كما يكون في الحرفين المتجانسين؛ وذلك يكون تارةً بإبدال الأول لُيجانسَ الآخر: كأمحى، وأصله: (انمحي) على وزن (انفعل)، ويكون تارةً بإبدال الثاني لُيجانسَ الأول: كادَّعى، وأصله: (ادتعي) على وزن (افتعل).

أقسام الإدغام

الإدغامُ: إما صغيرٌ: وهو ما كان أولُ المثليين فيه ساكنًا من الأصل. وإما كبيرٌ:

- (١) الإدغام في اللغة: الإدخال. أدغمت اللجام في فم الفرس، أي: أدخلته عليه.
- (٢) الدال الأولى منهما ساكنة من أصلها.
- (٣) أصلهما: (مددَ، وشددَ) سَكَنَتِ الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى
- (٤) أصلهما: (يمدُّ، وشددُ) نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها -وهو الميم في (يمدد)، والسين في (يشدد)- وأدغمت في الدال الأخرى.

وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته، أو بنقلها إلى ما قبلها، وإنما سُمِّيَ كبيراً؛ لأن فيه عمَلين، وهما: الإسكان، والإدراج، أي: الإدغام، والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في الثاني.

وللإدغام ثلاثُ أحوالٍ: الوجوبُ، والجوازُ، والامتناعُ.

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمة واحدة^(١)، سواءً أكانا متحركين: كَمَرٌ، ومِرٌّ (وأصلهما: مَرَرٌ، ومِرُّرٌ)، أم كان الحرف الأول ساكناً، والثاني متحركاً: كَمَدٌ، وَعَضٌ (وأصلهما: مَدَدٌ، وَعَضَضٌ). وأما قول الشاعر: (الحمد لله العلي الأجلل) فمن الضرورات الشعرية، والقياس (الأجلل).

ثم إن كان الحرفُ الأول من المثلين ساكناً، أدغمته في الثاني بلا تغيير؛ ك (شَدٌّ، وصدٌّ) (وأصلهما: شَدَدٌ، وصدَدٌ)، وإن كان متحركاً طرحت حركته وأدغمته. وإن كان ما قبله متحركاً، أو مسبوفاً بحرفٍ مدٍّ؛ كردٍّ، ورادٍّ (وأصلهما: رَدَدٌ، وراِدِدٌ)، أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقل حركته إليه؛ كيردٍّ (وأصله: يرُدُّ).

ويجب إدغام المثلين المتجاورين الساكن أولهما، إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثل: (سَكْتُ، وسكَّتا، وعَنَى، وعَلَى، واكْتُبُ بالقلم، وقلُّ له، واستغفر ربك) غير أنه إن كان ثاني المثلين ضميراً، وجب الإدغام لفظاً وخطاً، وإن كان غير ضمير وجب الإدغام لفظاً لا خطاً كما رأيت.

وشدَّ فكُ الإدغام الواجب في ألفاظٍ لا يُقاسُ عليها، مثل: (أَلِيلَ السَّقاء^(٢)) والأسنان: (إذا تغيَّرت رائحتهما وفسدت)، ودببَ الإنسان: (إذا نبت الشعر في

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه.

(٢) السقاء: جلد السخلة يجعل وعاء للماء وللبن.

جبينه)، وَضَيَّيْتَ الأَرْضَ^(١): (إذا كَثُرَتْ ضِبابُها)، وَقَطِطَ الشَّعْرَ: (إذا كان قصيراً جَعْدًا). ويقال قَطُّ بالإدغام أيضاً، وَلَجِحْتَ العَيْنَ: (إذا لَصَقَتْ أَجْفَانُها بالمرض)^(٢) وَلَخَخْتُ: (إذا كَثُرَ دَمْعُها وَغَلِظَتْ أَجْفَانُها)، ويقال: لَحَّتْ وَلَخَّتْ بالإدغام أيضاً، وَمَشَشْتَ الدَّابَّةَ: (إذا ظَهَرَ فِي وَظِيفِها المَشَشُ)^(٣)، وَعَزَزْتَ النَّاقَةَ: (إذا ضَاقَ مَجْرَى لَبِنِها).

وَشَدُّ فِي الأَسْمَاءِ قَوْلُهُم: (رَجُلٌ ضَفُفُ الحَالِ)، أَي: (ضَيَّقَها وَشَدِيدَها)، ويقال: (ضَفُّ الحَالِ) بالإدغام أيضاً، وَطَعَامٌ قَضِيضٌ، أَي: (فِيهِ حَصَى صَغَارٌ، أَوْ تَرَابٌ)، ويقال: قَضُّ بالإدغام أيضاً، وَقَضِرٌ بِالتَّحْرِيكِ. وَهَذَا يُمْنَعُ فِيهِ الإِدْغَامُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ) كَمَا سَتَعْلَمُ.

جواز الإدغام

يَجُوزُ الإِدْغَامُ وَتَرَكَهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: أن يكون الحرف الأول من المثلين متحركاً، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزم، أو شبهه^(٤)، وَبِهِ نَزَلَ الكِتَابُ الكَرِيمُ. قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُنَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ وقال: ﴿وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

وإن اتَّصَلَ بِالمَدَّغَمِ فِيهِ أَلْفُ الاثْنَيْنِ، أَوْ واوُ الجَماعَةِ، أَوْ ياءُ المُخاطَبَةِ، أَوْ نونُ التَّوَكِيدِ، وَجَبَّ الإِدْغَامُ لِزَوَالِ سَكُونِ ثَانيِ المِثْلَيْنِ، مِثْلُ: (لَمْ يَمُدَّ وَمُدَّ، وَلَمْ يَمُدُّوا وَمُدُّوا، وَلَمْ تَمُدِّي وَمُدِّي، وَلَمْ يَمُدَّنْ وَمُدَّنْ، وَلَمْ يَمُدَّنَّ وَمُدَّنَّ)، وَأَمَّا إِنْ

(١) ضيب من باب فَرَحَ وَظَرُفَ.

(٢) الرَّمضُ: وَسَخٌ أبيضُ جَماعٌ يَجتمعُ فِي موقِ العَيْنِ، فَإِذا سَالَ فَهُوَ غَمَضٌ.

(٣) المَشَشُ: شَيْءٌ يَظْهَرُ فِي وَظِيفِ الدَّابَّةِ حَتَّى يَشْتَدَّ دُونَ اِشْتِدَادِ العَظْمِ.

(٤) شَبهُ الجِزْمِ: هُوَ سَكُونُ البِناءِ فِي الأَمْرِ المَفْرَدِ.

اتصل به ضمير رفع متحرك فيمتنع الإدغام كما سيأتي.

وتكون حركة ثاني المثلين المدغمين في المضارع المجزوم والأمر، اللذين لم يتصل بهما شيء تابعة لحركة فائه، مثل: (رُد ولم يَرُدْ، وَعَضَّ ولم يَعَضَّ، وِفِرَّ ولم يَفِرَّ) وهذا هو الأكثر في كلامهم. ويجوز أيضاً في مضموم الفاء مع الضم، الفتح والكسر. كَرُدَّ ولم يَرُدَّ، وِرَدَّ ولم يَرُدَّ. ويجوز في مفتوحها مع الفتح الكسر، كَعَضَّ ولم يَعَضَّ. ويجوز في مكسورها مع الكسر، الفتح. كَفَرَّ ولم يَفِرَّ.

(نعلم من ذلك أن المضموم الفاء يجوز فيه الضم والفتح، ثم الكسر، والكسر ضعيف، والفتح يشبه الضم في قوته وكثرته، وأنَّ المفتوح الفاء يجوز فيه الفتح، ثم الكسر، والفتح أولى وأكثر، وأن المكسور الفاء يجوز فيه الكسر والفتح، وهما كالمساويين فيه).

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإدغام، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإدغام أيضاً.

(واعلم أن همزة الوصل في الأمر الثلاثي المجرد، مثل: (أمدد)، يُستغنى عنها بعد الإدغام، فُتُحذف، مثل: (مدد)؛ لأنها إنما أتت بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السبب؛ لأن أول الكلمة قد صار متحركاً).

الثاني^(١): أن يكون عين الكلمة ولاؤها ياءين لازماً تحريك ثانيتهما، مثل: (عَيَّ وحيي)، فتقول: (عَيَّ، وحيي) بالإدغام أيضاً.

فإن كانت حركة الثانية عارضاً للإعراب، مثل: (لَنْ يُحييَ، ورأيتُ مَحْيياً)

(١) أي: الثاني من الموضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه.

امتنع إدغامه، وكذا إن عَرَض سكون الثانية، مثل: (عييتُ، وحييتُ).

الثالث: أن يكون في أول الفعل الماضي تاءً، مثل: (تتابع، وتَّبِع). فيجوز الإدغام، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله؛ دفعاً للابتداء بالساكن مثل: (اتَّبِع، واتَّبِع). فإن كان مضارعاً لم يَجْز الإدغام، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، فتقول في تتجلى، وتتلظى: (تَجَلَّى، وتَلَطَّى)، قال تعالى: ﴿ تَنْزُلُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾، وقال: ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾، أي: (تنزلُ وتتلظى). وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال.

الرابع: أن يتجاوز مثلان متحركان في كلمتين، مثل: (جعل لي، وكتب بالقلم، فيجوز الإدغام، بإسكان المثل الأول، فتقول: (جَعَلُ لي، وكتبُ بالقلم)، غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً.

امتناع الإدغام

يُمتنع الإدغام في سبعة مواضع:

الأول: أن يتصدر المثلان: كدَدْنِ، ودَدَا، ودَدَ، وددان، وتَتَرِ، ودَدْنِ.

الثاني: أن يكونا في اسم على وزن (فَعَلٍ) بضم ففتح؛ كدَرِبِ، وجُدَدِ، وِصْفَفِ^٣، أو (فَعَلٍ) بضمّتين: كسُرُرٍ، ودُلُلٍ، وجُدُدٍ^٤، أو (فَعَلٍ) بكسر ففتح.

- (١) فإن كان أول المثلين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً: كاجعل لي، وجب الإدغام كما تقدم.
- (٢) الدَدْنِ، والدَدَا، والدَدِ: اللُّهُو، واللَّعِبُ، والدَدَانِ: من لا غناء عنده، ولا نفع. و(التتر): جيل من الناس يتاخمون الترك، (الدندن): انحناء عند الظهر.
- (٣) الجُدُد: جمع جُدَّة (بضم الجيم)، وهي الطريقة والعلامة، و(الصفف): جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوائط، وظلة يُستتر بها من الحر.
- (٤) السُرُر: جمع سرير. و(الدُّلُل): جمع دُلُول (بفتح الذال): وهو البعير غير الصعب. و(الجُدُد) بضمّتين: جمع جديد.

كَلِمَمٌ، وَكَلَلٍ، وَجَلَلٍ^(١)، أَوْ (فَعَلٍ) بِفَتْحَتَيْنِ: كَطَلَلٍ، وَتَلَبٍّ، وَخَبَبٍ^(٢).

الثالث: أن يكونَ المِثْلانِ في وزنٍ مَزِيدٍ فيه لِلإِخْطِاقِ سِوَاءَ أَكَّانِ المَزِيدِ أَحَدِ المِثْلينِ: كَجَلَبَبٍ، أَوْ لا: كَهَيْلَلٍ^(٣).

الرابع: أن يَتَّصِلَ بأولِ المِثْلينِ مُدْغَمٌ فِيهِ: كَهَيْلَلٍ^(٤) وَمُهَيْلَلٍ، وَشَدَّدٌ وَمُشَدَّدٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي الإِدْغَامِ الثَّانِي تَكَرُّرَ الإِدْغَامِ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ.

الخامس: أن يكونَ المِثْلانِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعِل) فِي التَّعْجِبِ، نَحْوِ (أَعَزَّزُ بِالْعِلْمِ!) وَأَحْبَبُ بِهِ!)، فَلَا يُقَالُ: (أَعَزَّ بِهِ!) وَأَحْبَبَ بِهِ!

السادس: أن يعرض سُكُونُ أَحَدِ المِثْلينِ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَحَرِّكٍ: كَمَدَدَتُ، وَمَدَدْنَا، وَمَدَدْتَ وَمَدَدْتُمْ، وَمَدَدْتَنَ.

(١) اللمم: جمع لمة (بكسر اللام)، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن. فإذا بلغ المنكين سمي جُمَّةً (بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة). والكلل: جمع كَلَّةً بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي الستر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بلناموسية، والخلل: جمع حِلَّة (بكسر الحاء). وهي المحلَّة والمجتمع. وأما المحلَّة (بضم الحاء) وجمعها: حُلل (بضمها) أيضًا، فهي كساء يكون من ثوبين كالإزار، والرداء مثلاً.

(٢) الطُّلُّل: ما شخّص من آثار الديار، وشخّص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع أطلال وظلول. واللبب: موضع القلادة من الصدر، والمنحر، وما يشد على صدر الدابة ليمنع الرجل من الاستخار، وما استدق من الرمل. والجمع ألباب. والخبب: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٣) هيلل: أكثر من قول: (لا إله إلا الله) وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل: إذا قال: بسم الله.

(٤) هلل: قال: لا إله إلا الله. وهلل فلان: جبن وفر. وهلل عن قرينه: نكص وأخر. وهلل الكاتب: كتب.

من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

٢- الإعلال

الإعلال: حذف حرف العلة، أو قلبه، أو تسكينه.

فالحذف: كيرثُ (والأصل: يورثُ).

والقلب: كقال (والأصل: قول).

والإسكان: كيمشي (والأصل: يمشي).

(١) الإعلال بالحذف

يُحذفُ حرفُ العلة في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون حرفاً مدّ مُلتقيّاً بساكنٍ بعده: كقُم، وخَف، وبع، وقُمْتُ، وخَفْتُ، وبعْتُ، ويَقُمَنَّ، ويَخَفَنَّ، ويَبْعَنَّ، ورَمَت، وترمُون، وترمينَ يا فاطمة، وقاضٍ، وفتى.

(والأصل: قوم، وخاف، وبيع، وقومت، وخيفت، وبيعت، ويخافن، ويبيعن، ورمات، وترميون، وترمين، وقاضين، وفتان)^(١) فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين: وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر، وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف).

إلا إن كان الساكن بعد حرف العلة مُدغماً فيما بعده، فلا حَذف لأنَّ الإدغام

(١) النون في (قاضين، وفتان) هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب، وإنما كساها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة، فاجتمع ساكن قبله، وهو ياء القاضي، وألف الفتى فالتقى ساكنان فحذف حرف المد، فصار (قاضن، وفتن) فاستغني عن نون التوكيد بدلالة تكرير الحركة، وردت ألف الفتى إليه خطأ ليتمكن الوقف عليه.

قد جعل الحرفين كحرف واحد متحرك، وذلك: كشادٌ، ويُشادٌ، وشوَدٌ.

فإن عَرَضَ تحريك الساكن: كخَفِ اللهُ، وَقَلِ الحَقُّ، فلا تُعْتَبَرُ حركته؛ لأنها مَعْرُضُ الزوال، فلا يُرَدُّ المحذوف كما رأيت.

الثاني: أن يكون الفعل معلوماً مثلاً وأوياً على وزن (يَفْعُلُ) المكسور العين في المضارع، فُتَحَذَفُ فاوُهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عَوَّضَ عنها بالتاء كَيَعِدُ، وعدُّ، وعِدَّةٌ.

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف، فلا يقال: (وعد عدأ) لعدم التعويض، ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: (وعدة) إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع لا التعويض؛ كوعدته عدة واحدة، أو عدة حسنة.

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف: كَيُوعَدُ. وكذلك إن كان مثلاً يائياً: كيسر، أو كان مثلاً وأوياً على وزن (يَفْعَلُ) المفتوح العين: كَيُوجَلُ وَيُوجَلُ، وشَدُّ قولهم: (يدع، ويذر، ويهب، ويسع، ويضع، ويطأ، ويقع) بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث: أن يكون الفعل معتلاً الآخر، فُيَحَذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكور: كاخشَرُ، وادعُ، وارم، في المضارع المجزوم الذي لم يتصل بآخره شيء: كلم يَحْشُرُ، ولم يدعُ، ولم يرم، غير أن الحذف فيهما لا للإعلال بل للنيابة عن سُكُونِ البناءِ في الأمر، وعن سُكُونِ الإعراب في المضارع.

(٢) الإعلال بالقلب

(١) قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرك كلٌّ من الواو والياء بحركة أصليَّة، وانفتح ما قبله، انقلب ألفاً كدعأ. ورمي، وقال، وباع، والأصل: (دَعَوَ، ورمي، وقول، وبيع).

ولا يُعتدُّ بالحركة العارضة: كجَبَلٍ ونَوْمٍ، وأصلهما: (جَبَالٌ^١)، ونَوَامٌ) سَقَطَتِ الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصار إلى (جَبَلٍ ونَوْمٍ).

ويُشترطُ في انقلابهما ألفاً سبعة شروط:

(١) أن يتحرك ما بعدهما، إن كانتا في موضع عين الكلمة. فلا تُعلنان في مثل: (بيان، وطويل، وغَيور، وخَوَرَنق) لسكون ما بعدهما.

(٢) أن لا تليهما ألفٌ ولا ياءٌ مُشدَّدةٌ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعلنان في مثل: (رميا، وغزوا، وفتيان، وعصوان)؛ لأن الألفَ وليتَهما، ولا في مثل: (علوي، وفتوي) للحاق الياء المُشدَّدة إياهما.

(٣) أن تكونا عين فعلٍ على وزن (فَعِل) المكسور العين، المعتل اللام: كهوي، ودوي، وجوي^٢)، وقوي، وعيي، وحيي.

(٤) أن لا يجمع إعلان: كهوى، وطوى، والقوى، والهوى، والحياء، والحياة. وأصلها: (هوي، وطوي، والقو، والهوي، والحي، والحيية). فأعلت اللامُ بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسلمت العين لإعلال اللام؛ كيلا يجمع إعلان في كلمة واحدة.

(٥) أن لا تكونا عين اسم على وزن (فَعْلان) بفتح العين، فلا تُعلنان في مثل:

(١) جبال: اسم للضعف، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. والعلمية هن هي العلمية الجنسية. (راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول). ويقال: (جبالة) أيضاً، وقد يقال: (الجبال).

(٢) دوي يدوي دوى: مرض. ودوي صدره: حقد وضغن (جوي يجوي حوى) أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن.

(حَيَّوانٌ، وموتان^(١)، وجولانٍ، وهيمان^(٢)).

(٦) أن لا تكونا عين فعلٍ تجميُّ الصفةُ المشبَّهةُ منه على وزن (أفعل)، فإنَّ عينه تُصحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه: كعَوْرٍ يَعْوِرُ عَوْرًا فهو أعور، وحولٌ يَحْوِلُ حَوْلًا فهو أحولٌ، وهَيْفٌ يَهَيْفُ هَيْفًا فهو أهيف^(٣)، وغَيْدٌ يَغِيدُ غَيْدًا فهو أغيد^(٤).

(٧) أن لا تكونَ الواو عَيْنًا فِي (افْتَعَلَ) الدالَّ على معنى المشاركة، فلا تُعلِّ الواو في مثل: (اجتَوَرَ القومُ يَجْتَوِرُونَ، وازدَوَجوا يزدَوِجونَ)، أي: (تجاوَرُوا، وتزاوَجوا).

(٢) قلب الواو ياء:

تُقَلَّبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع:

(١) أن تَسْكُنَ بعد كسرةٍ: كميعادٍ، وميزانٍ. وأصلها: (ميوعاد، وميوزان)؛ لأنهما من الوعد، والوزن.

(٢) أن تتطرَّفَ بعد كسرةٍ: كرضي، ويرتضي، وقوي، والغازي، والداعي، والشجي، والشجيرة. والأصل: (رضيو، ويرتضو، وقو، والغازو، والداعو، والشجو، والشجوة)؛ لأنها من الرضوان، والقوة، والعزو، والدعوة، والشجو. فإن لم تتطرَّفْ: كالعوج، والدول^(٥) لم تُقلَّب.

(١) الحيوان: الحياة، وكل ذي روح. والموتان: الموت، وكل ما ليس بذئ روح؛ كالارض، والدار، والأثاث، والخشب، والحديد، ونحوها.

(٢) الهيمان: مصدر هام بالشيء إذا أحبه، وهام على وجهه: إذا ذهب لا يدري أين يتوجه، وذلك من عشق، أو حزن، أو خوف، أو نحوها.

(٣) هيفت الجارية: ضمير بطنها ودق خصرها، فهي: هيفاء، وهو: أهيف.

(٤) غيدت الجارية: مال عنقها ولانت أعطافها، فهي: غيداء، وهو: أغيد.

(٥) الدؤل (بكسر ففتح): جمع دؤلة (بفتح فسكون). أما الدؤل (بضم ففتح) فهي جمع دؤلة

(٣) أن تقع بعد ياء التصغير: كجُرِّي، ودُلِّي. وأصلهما: (جُرِّيُو، ودُلِّيُو) تصغير (جُرِّي، ودَلِّي).

(٤) أن تقع حشواً بين كسرة وألف، في المصدر الأجوف الذي أُعِلَّتْ عينُ فعله: كالقيام، والصيام، والانقياد، والعياد، والعيادة^(١)، وأصلها: (قوام، وصوام، وانقواد، وعوداد، وعوداد) وفعلها: (قام، وصام، وانقاد، وعاد) والأصل: (قَوْم، وَصَوْم، وانقَوَد، وعودَد).

فإن صحَّت العينُ في الفعل صحَّت في المصدر أيضاً، مثل: (لاوَد لِوَادًا، وعاوَد عِوَادًا، وجاوَر جِوَارًا). وكذا تصحح إن لم يكن بعدها ألف: كحال جِوَالًا.

(٥) أن تقع عيناً بعد كسرة في جمع صحيح اللام على وزن (فعال) وقد أُعِلَّتْ في المفرد أو سكنت، فما أُعِلَّتْ عينه في المفرد؛ فكالديار، والرياح، والحيل، والقيم. وأصلها: (دِوَار، ورواح، وجول، وقوم)، ومفردها: (دار، وريح، وحيلة، وقيمة). والأصل: دَوْر، وروح، وجولة، وقومة^(٢) وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكون إلا في جمع على فعال)؛ فكالثياب، والسياط. وأصلهما: (ثِوَاب، وسِوَاط) ومفردهما: (ثُوب، وسِوْط).

فإن صحَّت عينُ المفرد، ولم تَسْكُنْ فلا تُقَلَّبُ: كطويل وطوال، وشذَّ جمعُ جِوَادٍ على (جِوَادٍ). والقياس أن يُجمع على (جِوَاد)، وكذلك إن كان معتلاً اللام

(بضم فسكون). هذا هو الحق، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين.

(١) العياد والعيادة (بكسر العين) فهما مصدران لعاد المريض يعوده إذا زاره. ومثلهما (العُود)

بفتح العين، والعودة (بضمها) وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها.

(٢) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء

لسكونها وانكسار ما قبلها.

فلا تُقلبُ العينُ في الجمعِ ياءً: كجَوَّ وجِواء، بل إن كانت العينُ في الأصلِ واوًا منقلبةً، رُدتْ إلى الواوِ في الجمعِ: كَرَيَّانَ وِرِواءٍ؛ لأنَّ أصلَ رَيَّانٍ: (رَوِيان)؛ لأنَّهُ من (رَوِي يَرُوِي).

إن وقعت الواوُ حشواً بين كسرةٍ وألفٍ، فيما ليس مصدرًا ولا جمعًا: كسوارٍ، وقوامٍ، وخوانٍ، وسِواءٍ لم تقلب.

(٦) أن تجتمع الواوُ والياءُ: بشرط أن يكون السابق منهما أصلًا، لا مبدلاً من غيره، وأن يكون ساكناً، وأن يكون سكونُهُ أصلياً لا عارضاً، وأن تكونا في كلمة واحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، فتقلبُ حينئذٍ الواوِ ياءً وتُدغمُ في الياء.

ولا فرق بين أن تسبق الواوُ: كمَقْضِيٍّ، ومَرْمِيٍّ، وأصلهما: (مَقْضُوي، ومَرْمُويٍّ)، وأن تسبق الياءُ: كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وأصلهما: (سَيِّوِدٌ، ومَيِّوِتٌ).

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة كما ذكرنا، وأن تكون فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: (هؤلاء مُعلميٍّ، ومكرميٍّ) والأصل: (مَعْلَموي، ومُكْرَموي).

اجتمعت الواوُ والياءُ. وسُبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواوِ ياءً، وأدغمت في الياءُ، واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة).

فإن كان السابق منهما مبدلاً من غيره، فلا قلب ولا إدغام. وذلك مثل: (ديوان)؛ لأن أصله (دِوَّان) بدليل جمعه على (دِواوين)، ومثل: (رُويَّة) مُخفَّف (رُويَّة)، وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: (قَوِيٍّ) مُخفَّف (قَوِيٍّ) وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: (جاء أبو يحيى يمشي وحيداً).

وشدّ قولهم: (ضَيَّوْنَ^(١))، ويومٌ أيومٌ^(٢)، وعوى الكلبُ يعوي عويّةً وعوّةً^(٣)، والرّجاءُ بنُ حيّوةٍ وحقها الإعلالُ؛ فالإدغامُ بأن يُقال: (ضَيَّنَّ، وأَيَّمَّ، وعَيَّة، وحيّة). كما قالوا: (أَيَّامٌ)، وأصلها (أَيَّوَامٌ).

(٧) أن تكون الواوُ لاماً في جمع على وزن (فُعُولٍ) فُتَقَلَّبُ ياءً^(٤)، وذلك كدَلُوٍ ودُلِيٍّ، وَعَصَا وَعُصِيٍّ، وَقَفَا وَقَفِيٍّ، ويجوز كسرُ الفاءِ؛ كدَلِيٍّ، وَعِصِيٍّ، وَقَفِيٍّ. والأصلُ: (دَلُوٌّ، وَعُصُوٌّ، وَقَفُوٌّ). قُلِبَتِ اللامُ ياءً، فصارت إلى (دُلُوِيٍّ، وَعُصُوِيٍّ، وَقَفُوِيٍّ) فاجتمعت الواوُ والياءُ، وسُبِقَتِ إحداهما بالسكون فُقَلِبَتِ الواوُ ياءً، وأدغمت في الياء. وقد تَصَحَّحَ الواوُ شذوذاً كجمعهم (بُهَوًا) على (بُهَوٍ)، وقد جمعه أيضاً على (بُهِيٍّ)^(٥) قياساً.

فإن كان (فُعُولٌ) مفرداً، صَحَّتِ الواوُ، مثل: (عَتَا عَتَوًا^(٦))، وسَمَا سُمُوًا، ونَمَا نُمُوًا) وقد نُعِلُّ شذوذاً، فقد قالوا: (عَتَا عَتِيًّا) بضم العين وكسرها، كما قالوا: (عَتَا عَتَوًا).

(٨) أن تكون الواو عين كلمة في جمع على وزن (فُعَلٍ) صحيح اللام:

(١) الضيئون: السئون.

(٢) يوم أيوم: شديد.

(٣) عويّة: جاءت على الأصل، وحقها قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها. وعوة: أصلها (عوية). وقد جاء إعلالها مقلوباً، أي: بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها. وحقها أن تقلب واوها ياءً وتدغم في الياء بعدها، فيقال: (عيّة).

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت؛ كدَلُوٍ، وأن تكون قد انقلبت ألفاً؛ كعَصَاً، وَقَفَاً.

(٥) البهوه: البيت المقدم أمام البيوت يكون معداً للضيوف، ويجمع في القلة على (أبهاء)، وفي الكثرة على (بهوي وبهوه).

(٦) عتا يعتو: استكبر وتجبّر. والعاتي: المستكبر، والجبار، والمبالغ في ركوب المعاصي والمتمرّد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقفاً، وعتا الشيخ يعتو عتياً (بضم العين وكسرها): كبير وولى وهم.

كصائمٍ وصَّيمٍ، ونائمٍ وئيمٍ، وجائعٍ وجَّيعٍ. ويجوز التصحيح أيضاً: كصومٍ،
ونؤومٍ، وجووعٍ. وهو أكثر استعمالاً من الإعلال.

وما كان منه مُعلَّ اللام، وجبَ تصحيح واوه: كشَوِيَّ وغَوَى، وهما جمعا
(شاورٍ، وغاورٍ).

أما ما كان على وزن (فُعَّال) فيجب تصحيح واوه أيضاً: كنؤوامٍ، وصؤوامٍ.

(٣) قلب الياء واواً:

تُقلَّب الياءُ واواً في ثلاثة مواضع:

(١) أن تَسْكُنَ بعد ضَمَّةٍ في غير جمع على وزن (فُعَلٍ): كيوسيرٌ وموسيرٌ،
ويوقينٌ وموقينٌ. وأصلها: (يُوسِرُ ومُوسِرٌ، ويُوقِنُ ومُوقِنٌ)؛ لأنها من (أيسرَ، وأيقنَ).

فإن تحرَّكت الياءُ: كهَيَامٍ، ولم تُقلَّب: وكذا إن سكنت بعد ضمة في جمع
على وزن (فُعَلٍ): كبيضٍ، وهيمٍ جمعي (أبيضٌ وبَيْضاء، وأهيمٌ وهيماء) فلا
تُعلُّ، بل تُقلَّب الضمة التي قبلها كسرة لتصحَّح الياءُ - كما رأيت - والأصلُ:
(يُبيضُ، وهَيِّمٌ) على وزن (فُعَلٍ)؛ لأنَّ ما كان على وزن (أفعلٌ وفُعلاء) صفة
مُشَبَّهة، يُجمعُ على (فُعَلٍ) بضم فسكون.

(٢) أن تقع لامٌ فعلٍ بعد ضَمَّةٍ: كنهو الرجلُ وقضو، بمعنى: (ما أنهاه! وما
أقضاه!). وأصلهما: (نهَى وقَضَى!) فهما يائيان.

(٣) أن تكونَ عيناً لفعلٍ (بضم الفاء) اسماً: كطوبى، (وهي مصدر طاب،
واسم للجنة، وأصلها: طُيبى) أو أنثى لأفعلٍ: كالكوسى، والخورى، والطوبى،
والضوقى (مؤننات): (أكيس، وأخير، وأطيب، وأضيق).

وأصلها: (كَيْسى، وخَيْرى، وطُيبى، وضُيقى) وجاءَ من ذلك كلمتان بلا

قلب، وهما (قسمة ضيزى) "، و(مشية حيكى) " . ولكن قد أبدلت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء، وأجاز ابن مالك وولده في (فعلى) الصفة القلب، كما تقدّم وسلامة الياء بإبدال الضمة كسرة، وعليه فتقول: (الطُوبى والطَّيبي، والكوسى والكيسي، والخُوري والخِيري، والضُوقى والضَّيقي).

(٤) فعلى وفعلى المعتلّتا اللام:

إذا اعتلّت لام (فعلى) بفتح الفاء، فإن كانت واوًا سلّمت في الاسم: كدَعوى، وفي الصفة، كَنشوى، وإن كانت ياءً سلّمت في الصفة: كخزيا وصدّيا (مؤنثي «خزبان، وصدّيان») وقلبت واوًا في الاسم: ككتّوى، وفتّوى، وبَقوى. وأصلها: (تَقيا، وفتّيا، ويقيا). وشدّ قولهم (رَبًّا) للرائحة، وحقها أن تكون (رُوى).

وإذا اعتلّت لام (فعلى) بضم الفاء، فإن كانت ياءً صحّت في الاسم: كالفتّيا، وفي الصفة كالوُلّيا، تأنّث (الأولى) بمعنى الأجدر والأحق. وإن كانت واوًا سلّمت في الاسم: كخزوي، (وهي اسم موضع) وقلبت ياءً في الصفة: كاللّنيا والعلّيا. (وهما من دنا يدنو، وعلا يعلو). وشدّ قول أهل الحجاز: (القُصوى)، بتصحيح الواو: وهو شادّ قياسًا، فصيح استعمالاً به ورد الكتاب الكريم، قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ وغيرهم يقول: (القُصيا) على القياس، وشدّ عند الجميع (الحلوى)، ضدّ (المُرى) وهما تأنّث (الأحلى، والأمّر).

(٥) إعلال الألف:

إذا وقعت الألف بعد ياء التّصغير، انقلبت ياءً، وأدغمت في ياء التّصغير:

(١) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال: ضازه حقه بضيّزه، أي: نقصه وضاز في الحكم: جار.

(٢) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكب، ويقال: حاك يحيك حيكا وحيكأنا: إذا تبختر واختال، أو حرّك منكيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء، وتذمها في الرجال.

كغزالٍ وغُرَيْلٍ، وكتابٍ وكُتَيْبٍ؛ لاقتضاء كسر ما قبل ياء التّصغير. وإذا وقعت بعد ضمة، قُلبت واوًا: كشوهدٍ وبُويَعٍ، أو بعد كسر قلبت ياء: كمصايح، ودنانير، والأصل: (شاهد، ويبيع، ومصباح، ودنانار) ولما كان النطقُ بذلك متعذراً، قلبت الألف واوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة لئتناسب حركة ما قبلها.

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً، واتّصلت بضمير المثني، أو ضمير رفع مُتحرّكٍ في الفعل، أو بألف التثنية في الاسم، قلبت ياءً على كل حال، سواءً أكانت مُبدلةً من واو: كيرضى، وأعطى، والمرضى، والمعطى، أم من ياء: كيسعى^(١)، وأحيا، والمهدى، والمستشفى. فتقول: (يرضيان، وأعطيا، والمرضيان، والمعطيان، ويسعيان، وأحيا، والمهديان، والمستشفيان).

فإن كانت ثالثةً، فإن كان أصلها الواو رُدّت إليها: كغزوا، وغزوت، والعصوين. وإن كان أصلها الياء رُدّت إليها: كرميا ورميتُ والفتيين.

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيان:

الأول: حذف حركة حرف العلة، دفعاً للثقل.

والثاني: نقل حركته إلى الساكن قبله.

فإذا تطرّفت الواو والياء بعد حرفٍ مُتحرّكٍ، حذفت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً، دفعاً للثقل: كيدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني. والأصل: (يدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني).

(١) أصل يرضى: (يرضو) من الرضوان. وأصل أعطى: (أعطو)؛ لأن المجرّد منها عطا يعطو. وأصل يسعى (يسعي)؛ لأنها من السعي.

فإن لَزِمَ من ذلك اجتماع ساكنين، حُذفت لامُ الكلمة، مثل: (يَرْمُونَ، ويغزُونَ). والأصل: (يَرْمِيُونَ، وَيَغزُونَ).

فإن كانت الحركة فتحةً لم تُحذف، مثل: (لن أدعوَ إلى غير الحقِّ، ولن أعصيَ الداعيَ إليه).

وإن تطرقت الواوُ والياءُ بعد حرفٍ ساكن، لم تُطرَح الضمة والكسرة، مثل: (هذا ذَلُو يَشْرَبُ منه ظَبْيٌ، وشَرِبْتُ من دَلُو، وأمسكتُ بظَبْيٍ).

وإذا كانت عين الكلمة واوًا أو ياءً متحركتين، وكان ما قبلهما ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما؛ لأن الحرفَ الصحيحَ أولى بتحمُّل الحركة من حرف العِلَّة لقوَّته وضعْف حرف العِلَّة.

والإعلالُ بالثقل، وقد يكون نقلًا محضًا، وقد يتبعُه إعلاله بالقلب. أو بال حذف، أو بالقلب والحذف معًا.

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العِلَّة مُجانسةً له، اكتفي بالثقل: كيقومُ. ويبينُ، والأصل: (يَقُومُ، وَيَبِينُ).

وإن كانت غير مُجانسةً له، قُلبَ حرفًا يُجانسُها: كأقامَ، وأبانَ، ويُقيمُ، مَقام. والأصل: (أَقُومَ، وَأَبِينُ، وَيَقُومُ، مَقُومَ).

(نقلت حركة الواو والياء الساكن قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفًا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة للمجانسة، وهذا إعلال بالنقل والقلب).

وربما تركوا ما يجبُ فيه الإعلالُ على أصله كأعولَ إعوالًا، واستحوذُ استحوادًا. ويستثنى من ذلك:

(١) أفعال التَّعجب، مثل: (ما أَقُومُهُ! وما أَيْبَنُهُ! وأَقُومُ به! وأَبِينُ به!).

(٢) ما كان على وزن (أفعل) اسم تفضيل، مثل: (هو أقومُ منه وأبينُ)، أو صفة مُشبهة: كأحول وأبيض، أو اسماً: كأسود للحية.

(٣) ما كان على وزن (مفعَل، أو مفعَلة، أو مفعَال): كميقول، ومروحة، ومقوال، ومكيال.

(٤) ما كان بعد واوه أو يائه ألف: كتجوال، وتُهيام.

(٥) ما كان مُضعفاً: كأبيض، وأسود.

(٦) ما أُعلت لامه: كأهوى، وأحيا.

(٧) ما صحّت عين ماضيه المجرد: كَيغورُ ويصيّدُ، وأعوره ويُعوره. فإن الماضي المجرد منها، وهو (عور، وصيد^(١))، قد صحّت عينه.

فكل ذلك لا نقل فيه ولا إعلال، بل يجب تصحيح عينه - كما رأيت - فإن لزم بعد نقل الحركة إلى السكون قبلها اجتماع ساكنين، وحذف العلة منعاً لالتقائهما. فمثل (ابن، وبع، ولم يقم، ولم يبع) أصله: (أبين، وأبيع، ولم يقوم، ولم يبيع)، نُقلت حركة العين إلى ما قبلها فصارت: (أبين، وأبيع، ولم، يقوم، ولم يبيع) فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين.

(إذ بنقل حركة العين اجتماع ساكنان: حرف العلة، وآخر الكلمة فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين. وهذا فيه الإعلال بالنقل والحذف، وقد استغني عن همزة الوصل في (بع)؛ لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الابتداء بالساكن. وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه فاستغني عنها).

(١) صيد فهو أصيد: رفع رأسه كبيراً.

ومثل: (أَقَمَ، وَخَفَ، وَلَمْ يُقِمِّمْ، وَلَمْ يَخَفْ، وَأَصْلُهُ: (أَقَوْمٌ، وَأَخَوْفٌ، وَلَمْ يُقَوْمِمْ، وَلَمْ يَخَوْفِمْ).

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة للمجانسة. فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما وقد استغني عن همزة الوصل في (خف) بعد تحرك أول الكلمة. وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف.

ومما أُعِلَّ بالنقل والحذف اسمُ المفعولِ المعتلِّ العين: كَمَقُولٍ، وَمَبِيعٍ. وأصلهما: (مَقُولٌ، وَمَبِيعٌ).

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين المنقولة حركتها وواو مفعول، فحذفت واو (مفعول) دفعاً لالتقاء الساكنين. فصارا: مقولا ومبيعا (بضم القاف والباء) فقلبت الباء في (مبيع) كسرة لتصح الياء، فصار (مبيعا) وقال الأخفش: إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو (مفعول).

وَنَدَّرَ تَصْحِيحُ مَا عَيْنُهُ وَأَوْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِهِمْ: (ثَوْبٌ مَصُونٌ، وَفَرَسٌ مَقْوودٌ) وَلِغَةِ بَنِي تَمِيمٍ تَصْحِيحُ مَا عَيْنُهُ يَاءً فَيَقُولُونَ: (مَبِيعٌ، وَمَخِيوطٌ، وَمَكِيولٌ، وَمَدْيُونٌ).

ومن الإعلال بالنقل، والقلب، والحذف معاً، ما كان من المصادر مُعْتَلِّ العين على وزن (إفعال)، أو (استفعال) كإقامة، واستقامة. وأصلهما: إقوامٌ، واستقوامٌ.

(نقلت حركة العين، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان: عين الكلمة والألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارتا (إقوماً) بكسر ففتح فسكون و(استقوما) بكسر التاء، وفتح القاف، وسكون الواو. فقلبت العين ألفاً لتناسب الفتحة قبلها، فصارتا (أقاما، واستقاما). ثم عوض المصدر من ألف

الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التأنيث. وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَلْهَيْكُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ أي: إقامتها).

وقد تُصَحُّ عَيْنُ الفعل، فتصحُّ في المصدر: كأَعُولُ إِعْوَالًا، واستحوذ استحوادًا.

إعلال الهمزة

الهمزة من الحروف الصحيحة، غير أنها تُشَبَّهُ أَحرفَ العلة، لذلك تقبل الإعلال مثلها، فتقلبُ إليها في بعض المواضع. فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة:

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانية، وجب قلب الثانية حرف مد يُجانسُ حركة ما قبلها: كَأَمَنَ، وَأَوْمِنُ، وَإِيْمَانٍ، وَأَدَمَ، وآخَرَ. والأصلُ: (أَمِنَ، وَأَوْمِنَ. وَأَمِينُ، وَإِيْمَانٌ، وَأَأْدَمُ، وَأَأْخَرُ).

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية: مثلُ: (سأل).

وإن تحرَّكتا بالفتح، قلبت الثانية واوًا: فإن بَنَيْتَ اسم تفضيلٍ من (أَنَّ يَبْنِي) وأمَّ يَوْمٌ، قلتُ: (هو أوَّ مِنْهُ)، أي: أكثرَ أنيًّا، و (هو أوَّ مِنْهُ) أي: أحسنُ إمامة. والأصلُ: (أأمَّ) كما تقولُ (أشدُّ).

وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرةً، فإن كانت بعدَ همزة المضارعة جاز قلبها واوًا - إن كانت مضمومةً - وياء إن كانت مكسورة. مثلُ: (أومُّ، وأينُّ) من (أمَّ يَوْمٌ، وأنَّ يَبْنِي)، وجاز تخفيفها، مثلُ: (أومُّ، وأينُّ). وإن كانت بعدَ همزة غير همزة المضارعة، وجب قلبها واوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، مثلُ: أوبُّ، جمع (أبُّ)، (وهو المرعى). وأصلُهُ (أوبُّ). ومثلُ: (أيمَّة)، جمع (إمام) وأصلها: (أيمَّة). وقد قالوا: أيمَّةٌ أيضًا على خلاف القياس.

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيحٍ غير الهمزة، جاز تحقيقها والنطق بها كراسٍ وسؤلٍ وبئرٍ. وجاز تخفيفها (بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها): كراسٍ، وسؤلٍ، وبئرٍ.

وإن كانت آخر الكلمة بعد واو أو ياءٍ زائدتين ساكنتين، جاز تحقيق الهمزة: كوضوءٍ، ونُتوءٍ، ونُبوءةٍ، ومَرِيءٍ، وخطيئةٍ، وجاز تخفيفها بقلبها واواً بعد الواو، وياء بعد الياء مع إدغامها فيما قبلها: كوضوءٍ، ونُتوءٍ، وهنيءٍ، ومريءٍ، وخطيئةٍ.

فإن كانت الواو والياء أصليتين: كسوءٍ وشيءٍ، فالأولى تحقيق الهمزة، ويجوز قلبها وإدغامها: كسوءٍ، وشيءٍ.

وإن تحركت بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ، جاز تحقيقها: كذئابٍ وجوَّارٍ^(١)، وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجوَّارٍ.

وإن تطرقت بعد متحركٍ، جاز تحقيقها كقراً ويقراً، وجرؤً ويجرؤً، وأخطأً ويخطئُ، والقارئ والخطئُ والملا، وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كقراً ويقراً، وجرؤً ويجرؤً، وأخطأً ويخطئُ، والقاري والخطاطي والملا.

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتق من (أخذ، وأكل)، بمثل: (خُذْ، وكلْ). وفي المضارع (رأى) وأمره، مثل: (يرى، وأرى، ونرى، وره، وربا، وروا). وفي جميع تصاريف (رأى) التي على وزن (أفعل): كأرى يُرى، وأرٍ ومُرٍ ومُرِي.

ويكثر حذفها من الأمر المشتق من (أمر) فيقال، (مُر) ويقالُ حذفها من الأمر من (أتى)، فيقال: (تِ الخَيْرِ)^(٢) فإذا وقفت عليه، قلت: (تِه) بهاء السكت.

(١) الجوّار: رفع الصوت بالدعاء. ومثله: الجار والجوور.

(٢) راجع تصريف الميموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر في الجزء الأول.

ويجب حذف همزة باب (أفعل) في المضارع، واسمي الفاعل والمفعول، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، ومثل: (يُكْرِم، ومُكْرِم، ومُكْرِم). والأصل: (يُوءِ كْرِم، وموءِ كْرِم، وموءِ كْرِم). وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم؛ كيلا تجتمع همزتان، ثم حُمِلت عليه بقية التصاريف.

٣- الإبدال

الإبدال إزالة حرف، ووضع آخر مكانه. فهو يُشبه الإعلال من حيث إنَّ كلاً منهما تغيير في الموضع إلا أنَّ الإعلال خاصُّ بأحرف العلة، فيقلب أحدها إلى الآخر، كما سبق. وأما الإبدال، فيكون في الحروف الصحيحة، بجعل أحدهما مكان الآخر، وفي الأخرى العلية يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً.

قواعد الإبدال

(١) تُبدل الواو والياء همزة: إذا تطرقتا بعد ألف زائدة كدعاءً وبناءً. والأصل: (دُعاو، وبنائي)؛ لأنهما من دَعَا يدعو، وبنَى يبني وتشاركهما في ذلك الألف. فإنها إذا تطرقت بعد ألف زائدة، تُبدل همزة، وذلك كحمراء، فإن أصلها: (حَمرى) بوزن (سَكرى) زيدت ألف المد قبل آخرها، كما زيدت في كتاب وغلّام. فأبدلت الثانية همزة؛ ليتمكن المتكلم من النطق بها؛ لأنهما ساكتتان فآلتا إلى (حمراء).

وما لحقته هاء التأنيث من ذلك، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث: كبناء، وبناءة (بتشديد النون فيهما، وهما صيغتا مبالغة) ومشاء ومشاءة (بتشديد الشين فيهما، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ لأن هاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال؛ لأنها عارضة على صيغة المذكر.

وإن كانت غير عارضة، بأن تكون الكلمة بُنيت رأساً عليها لا للتفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم

التطرف ؛ لأن هاء التانيث حينئذ في حكم الاتصال ؛ لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث.

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته أخص مما لم تلحقه ، جاز بقاء الهمزة على حالها ، وجاز ردها إلى أصلها. فتقول: (عطاءة، ورداءة، وعطاءية، وردأية)، ويقاؤها على حالها أولى: قال في شرح القاموس (في مادة عطا):

(العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف ؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما ، ولأنهم يستقلون الوقف على الواو، وكذلك الياء، مثل: (الرداء)، وأصله: (رداي)، فإذا ألحقوا فيها الهاء: فمنهم من يهمزها بناء على الواحد، فيقول: (عطاءة الله، ورداءة)، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول: (عطاوة، وردأية). وكذا في الشنية: (عطاءان ورداءان، وعطاوان ورداوان) اهـ.

(٢) تُبدلُ الواوُ والياءُ همزةً: إذا وَقَعَتَا عَيْنَ اسمِ الفاعلِ، وأعلتا في فعله: كقائلٍ وبائعٍ. والأصل: (قاولٌ، وبائعٌ)، وفعلهما (قال، وباع)، وأصلهما: (قَوْلٌ، وبيعٌ) فإن لم تُعَلَّأ في الفعل، لم تُعَلَّأ في اسمِ الفاعلِ، كعاوِرٍ، وعائِنِ، وفعلهما (عَوِرَ، وعينَ).

(٣) يُبدلُ حرفُ المدِّ الزائدُ، الواقعُ ثالثاً في اسمِ صحيحِ الآخرِ همزةً، إذا بُنِيَ على مثالِ (مفاعِلٍ) ولا فرق بين أن يكون حرف المد ألفاً كقلادةٍ وقلائد، أو واواً كعجوزٍ وعجائز، أو ياء: كصحيفةٍ وصحائف.

(فإن كان حرف العلة غير مد، كقسورة وقساور، وجدول وجدازل، أو كان مداً غير مزيد: كمفازة ومفاوز، ومعيشة ومعائش، لم يبدل همزة، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت، إلا ما سمي منه مبدلاً فيحفظ ولا يقاس عليه: (كمصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر). وقد قالوا أيضاً: (مصاوب، ومناور) على القياس).

فإن اعتلت لامٌ هذا النوع، جمعتهُ على مثال (فعالي): كقضية وقضايا، ومطية ومطايا، ونقاية ونقايا، وهراوة وهراوى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخطينة وخطايا، فكأنها جمع خطية.

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون؛ فإنهم قالوا: إن مثل هذه الجموع وزنه (فعالي) وهو مذهب خالٍ من التنطع والتكلف، وذهب البصريون إلى أن وزنه (فعائل) فخطينة مثلاً، جمعت على (خطايء) بياء مسكورة هي ياء خطينة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى (خطايا)).

(٤) إذا تَوَسَّطت أَلْفٌ ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، أُبدِلَ ثانيهما همزةً: كأوَلٌ وأوائِلٌ، وسيِّدٌ وسيائدٌ، ونَيْفٌ ونِيائِفٌ. والأصل: (أوَأولٌ، وسيأودٌ، ونياوفٌ) فإن توسطت بينهما أَلْفٌ (مفاعِل) امتنع الإبدال: كطاووس وطاوويس. فإن اعتلَّتْ لامُهُ جمعتهُ على مثال (فعالي): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال (فعالي) من حيث الحركات والسكنات وهي في الأصل على مثال (فواعل)؛ لأن أصلها: (زوايي) بياءين، أو لاهما مسكورة؛ قلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى (زوايا)، وإنما كان أصلها (فواعل)؛ لأن واوها أصلها أَلْفٌ (فاعلة) كما في (كاتبه وكواتب) وأما واو (زاوية) فقد انقلبت إلى الياء في (زوايا).

(٥) إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزةً: كأدوَر، (جمع دار) وحوُول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)، وجاز بقاؤها على حالها: كأدوَرٍ وحوُولٍ، والأوَلُ أَولى وأفصح.

(٦) كلُّ كلمةٍ اجتمع في أولها واوان، وجب إبدالُ أولاهما همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من أَلْفِ المفاعلة. ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مد: كالأولى

(تأنيث الأول. وأصلها: (الوولي) ^(١) بوزن (الفعلِي)، أولاً كالأوّل: (جمع الأولى، وأصلها: (الوُولُ) ^(٢) بوزن (الفعل)، كالأخرى والأخر، والفضلي والفضل)، ومثل: (الأواقي، والأواصل) جمعي (الواقية والواصلة). وأصلهما: (الوواقي، والوواصل) ^(٣) بوزن (الفواعل) ومثل: (أُوَيْعِدُ): (مُصغِر واعد، وأصله وُوَيْعِدُ) ^(٤) بوزن فُعَيْعِل).

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة لم يجب الإبدال، بل يجوز وذلك مثل: (وُورِي، ووُوفِي) مجهولي: (واري، ووافي) فلما بُنِيَ الفعل للمجهول احتجج إلى ضم ما قبل الألف، فقلبت واواً. فإن أبدلت تاءً: (أُورِي، وأُوفِي).

(٧) إن كانت فاءً (افتعل) واواً أو ياءً، أبدلت تاءً، وأدغمت في تاءٍ الافتعال، وذلك: كاتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقَى (والأصل: (إوتَّصَلَ، وإيتَّسَرَ، وإوتَّقَى)).

(١) الوُولِي (بواوين): الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة، والثانية ساكنة، وهي عينها. وهذا مبني على ما جنح إليه النحاة وبعض اللغويين باعتبار أن (أول) مبني على (وول)، وهو فعل لم ينطقوا به. ومن قال: إنه مشتق من (وأل) بمعنى لجأ، فأصله عنده (أوال) بهمزة مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة، وأثناء (ووالي) (بواو مضمومة وهمزة ساكنة، قد سهلت إلى الواو، ثم قلبت الأولى همزة)، ومن قال: إنه مشتق من (آل يؤول) بمعنى رجع، قال: إن أصله (أأول) بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي همزة (أفعل) والثانية ساكنة هي فاء الكلمة، والأنثى (أولي) بهمزة مضمومة، هي فاء الكلمة، وواو ساكنة، هي عينها. فعلى هذا ليس فيها قلب؛ لأن همزتها هي فاء الكلمة، وهي الهمزة الثانية في (أأول) وقد يكون هذا هو الحق، وقد أوضحنا أصل (أول) في باب صيغ متتهى الجموع في الكلام على (أفاعل) فراجع.

(٢) الوُول (بواوين): الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة، وهي عينها.

(٣) الوواقي والوواصل (بواوين): الأولى فاء الكلمة، والثانية منقلبة عن نف (فاعلة). كما تقول في جمع ضاربة: (ضوارب) بقلب الألف واواً.

(٤) وُوَيْعِد (بواوين): الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة، والثانية مفتوحة وهي منقلبة عن ألف (فاعل): كما تقول في تصغير (كاتب: كُوَيْتَب).

وَيُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ لَا تَكُونَ الْيَاءُ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ، فَلَا تُبَدَلُ تَاءً، كَمَا فِي (إَيْتَمَر) وَأَصْلُهَا (إَيْتَمَرَ). وَقَدْ تُبَدَلُ عَلَى قَلَّةٍ كَمَا فِي (أَثَرَر)، وَأَصْلُهَا: (إَيْتَزَّر) وَأَصْلُ هَذِهِ: (إَيْتَزَّر). وَمِنَ الْحَدِيثِ: «إِذَا كَانَ (أَيُّ الثَّوْبِ) قَصِيرًا فَلْيَتَزَّرْ بِهِ».

(وَأَجَازَ بَعْضُ النَّحَاةِ (وَهُمُ الْبَغْدَادِيُّونَ) الْإِبْدَالَ فِي الْمَهْمُوزِ. فَقَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مِنَ الْأَكْلِ، وَالْأَمَانَةِ، وَالْأَهْلِ، وَالْإِزَارِ، وَالْأَخْذِ: (أَتَكَلَّ، وَأَتَمَّنَّ، وَأَتَهَلَّ، وَأَتَزَّرَ، وَأَتَّخَذَ) وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ) يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: (أَيْتَكَلَّ، أَيْتَمَّنَّ، أَيْتَهَلَّ، أَيْتَزَّرَ، أَيْتَخَذَ) إِلَّا إِذَا كَانَتْ (أَتَّخَذَ) عَلَى (تَخَذَ) فَالِافْتِعَالُ مِنْهُ (أَتَّخَذَ) قَوْلًا وَاحِدًا. وَكَذَا كَانَتْ (أَيْتَكَلَّ) مِنْ (وَكَلَّ) إِلَيْهِ أَمْرُهُ يَكَلُّهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا حَيْثُذُ (أَوْتَكَلَّ) فَيَكُونُ إِبْدَالُ الْوَاوِ تَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَتَّخَذَ) مَبْنِيَّةً عَلَى (وَحْذَ) وَهِيَ بِمَعْنَى (أَخَذَ) فَالِافْتِعَالُ مِنْهَا (أَتَّخَذَ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا (أَوْتَخَذَ) فَأَبْدَلْتَ الْوَاوِ تَاءً عَلَى الْقِيَاسِ).

(٨) إِنْ كَانَتْ فَاءٌ (افْتَعَلَ) تَاءً أَبْدَلْتَ تَاوَهُ تَاءً، وَأَدْغَمْتَا: كَأَثَرًا. وَأَصْلُهَا: (أَثَرًا). وَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ دَالًا، أَوْ ذَالًا، أَوْ زَايَا أَبْدَلْتَ تَاوَهُ دَالًا: كَادَعَى، وَادْكَرَّ، وَازْدَهَى (وَأَصْلُهَا: ادْتَعَى، وَادْتَكَّرَ، وَازْتَهَى).

وَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ صَادًا، أَوْ ضَادًا، أَوْ طَاءً، أَوْ ظَاءً أَبْدَلْتَ تَاوَهُ طَاءً: كَاصْطَفَى، وَاصْطَجَعَ، وَاطْرَدَ، وَاطْطَلَمَ. (وَأَصْلُهَا: اصْتَفَى، وَاصْتَجَعَ، وَاطْطَرَدَ، وَاطْطَلَمَ).

وَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ بَعْدَ إِبْدَالِ الدَّالِ وَالطَّاءِ، الْمُبْدَلَتَيْنِ فِي تَاءِ الْإِفْتِعَالِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا: كَادْكَرَّ، وَازْهَى، وَاصْفَى، وَاصْجَعَ، وَاطْلَمَ.

وَقَدْ يُعْكَسُ الْإِبْدَالُ بَعْدَ التَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَالدَّالِ وَالطَّاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ، بِإِبْدَالِ التَّاءِ تَاءً، وَالدَّالِ دَالًا، وَالطَّاءِ طَاءً: كَأَثَرًا، وَادْكَرَّ، وَاطْلَمَ.

(٩) ما كانت فاؤه ثاءً، أو ذالاً، أو دالاً، أو زايًا، أو صادًا، أو ضادًا، أو طاءً، أو ظاءً مما هو على وزن (تفاعَلَ)، أو (تَفَعَّلَ)، أو (تَفَعَّلَلْ) بحيثُ تجتمعُ التاءُ وهذه الأحرفُ—جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفًا من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه، وذلك: كَأَثَقَلْ، وَاذْثَرْ، وَاذْكَرْ، وَازَيِّنْ، وَاصْبِرْ، وَاصْطَرَّعْ، وَاطْرَبْ، وَاظْلَمْ. (والأصل: تَثَاقَلْ، وِتَذَثَرْ، وِتَذْكَرْ، وِتَزَيِّنْ، وِتَضَرَّعْ، وِتَطْرَبْ، وِتَظْلَمْ) فأبدلت التاءُ حرفًا من جنس ما بعدها، ثم أُسْكِنَ لإدغامه فيما بعده فْتَعَدَّرَ الابتداءُ بانساكن، فأتي بهمزة الوصل تخلصًا من ذلك. ومثلها: (إِدَارًا، وَاذْحَرَجَ، وَاذْهُورَ). وأصلها: (تَدَارَأَ، وِتَدَحْرَجَ، وِتَدْهُورَ) وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سبق، من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل.

ورُبما جاء ذلك مع غير هذه الأحرف كقولهم: (اسْمَعْ، وَاشْأَجِرُوا، وَاَسْأَبِقُوا، وَاَصْأَيْحُوا). والأصل: (تَسْمَعْ، وِتَشْأَجِرُوا، وِتَسْأَبِقُوا، وِتَصْأَيْحُوا) نكته قليلٌ.

(١٠) إذا وقعت التاءُ ساكنةً قبل الدال، وجبَ إبدالها دالاً، وإدغامها في الدال التي بعدها: كعِدَانٍ (جمع عَتود، وهو الذكر من أولاد المعزى). والأصلُ (عِتْدَانٌ) كحَرْفٍ وِخِرْفَانٍ).

(١١) إذا وقعت النونُ الساكنةُ قبل الميم أو الباء، أبدلت ميمًا: كأمْحَى. والأصلُ: (انْمَحَى)، ومثل: (سُنْبِلٌ) فتَلَفَظَ (سُمْبِلٌ)، فإبدالها في اللفظ لا في الخط.

(١٢) الميم في (فم) مُبْدَلَةٌ من الواو لأنَّ أصله (فوة) بدليل جمعه على (أفواه) فحذفوا الهاء، وأبدلوا الواو ميمًا. فإن أضيفَ (الفم) رُجِعَ به إلى الأصل مثل: (هذا فوك). وتجاوزُ إضافته مع بقاء الإبدال مثل: (هذا فمك). ومنه حديث: «لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَائِحَةِ الْمَسْكِ».

٤- الوقف

الوقف: قطعُ النطق عند آخر الكلمة.

فما كان ساكنَ الآخر، وَقَفْتَ عليه بسكونه سواءً أكان صحيحًا: كاتكتب، ولم يكتب، وعن، ومن، أم معتلاً: كيمشي، ويدعو، ويخشى، والفتى، وعلى، ومهما.

وما كان متحركًا: كيكتب، وكتب، والكتاب، وأين، ولَيْتَ وَقَفْتَ عليه بحذفِ حركته. (أي: بالسكون). وإليك أشهر قواعد الوقف وأكثرها دَوْرَانًا:

(١) إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّن، حذفت تنوينه بعد الضمة والكسرة، وأسكنت آخره: (هذا خالدٌ، مررتُ بخالدٍ). فإن كانت الحركةُ فتحةً، أبدلتَ التنوين ألفًا، مثل: (رأيتُ خالدًا). وهذه هي اللغة الفصحى وهي أرجح اللغات وأكثرها. وربيعه تُجيزُ الوقفَ على المنون المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون: (رأيتُ خالدً).

(٢) إذا كتبتَ (إذا) بالألف مع التنوين، طرحتَ التنوين، ووقفتَ عليها بالألف، وإذا كتبتها: (إذن) بنون ساكنة، أبدلتَ نونها ألفًا، ووقفتَ عليها بها. ومنهم من يقفُ عليها بالنون مطلقًا، وهو اختيارُ بعض النحاة، وإجماعُ القراء السبعة على خلافه.

(٣) إذا وَقَفْتَ على نون التوكيد الساكنة (وهي الخفيفة) أبدلتها ألفًا، ووقفتَ عليها، سواءً أكتبْتَ بالألف مع التنوين كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾. أم كتبتَ بالنون، مثل: (اجتهدن)، فتقول في الوقف على لَنَسْفَعًا: (لَنَسْفَعًا)، وفي الوقف على اجتهدن (اجتهدا)، قال الشاعر: (ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللَّهَ فَاعْبُدَا)، أي: (فاعبُدن)

(٤) هاء الضمير للمفرد المذكر، تُوصَلُ في دَرَجِ الكلام بحرف مد يجانسها إلا إذا التقتُ بساكن بعدها، فمثل: رأيتُهُ وسررتُ به، يُلفَظان: (رأيتُهُو، وسررتُ بهي) فإذا وقفت عليها حذفت صِلَتَها (وهي الواوُ والتاءُ)، فتقول: (رأيتُهُ سُررتُ به) إلا في ضرورة الشعر، فيجوزُ الوقف عليها بحركتها، كقول الرَّاجز: (كأنَّ لُونُ أرضِهِ سماءُهُ). ولو كان في الشَّرِّ لوجبَ أن يقول: (سماؤُهُ) بإسكان الباء.

أما (ها) ضميرُ المؤنثة، فتقفُ عليها بالألف، مثل: رأيتها.

(٥) إذا وقفتَ على المنقوص، فإن كان منصوباً ثبتتْ ياؤُهُ سواء أكان منوناً، مثل: (سمعنا منادياً)، أم غيرَ منونٍ، مثل: (طلبتُ المعالي). وما سقطَ تنوينه من الصَّرف، فهو ثابتُ الياء كالمتقرن بال، مثل: (رأيتُ مراكب في البحر جوارِي).

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منوناً، فالأرجح حذفُ يائه، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾، ومثل: (مررتُ بقاضٍ) ويجوزُ إثباتها، كقراءة ابن كثير: (ولكلِّ قومٍ هادي.... وما لهم من دونه من والي) وإن كان غيرَ منونٍ، فالأصحُّ إثباتُ يائه، مثل: (جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي). ويجوزُ حذفها، كقوله تعالى: (وهو الكبير المتعال..... لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) ووقف ابن كثير بالياء.

(٦) إذا وقفتَ على المقصور، فإن كان غيرَ منونٍ، وقفتَ عليه كما هو: كجاء الفتى، وإن كان منوناً، حذفتَ تنوينه، ورددتَ إليه ألفه في اللفظ: (كجاء الفتى، ورأيتُ فتى، ومررتُ بفتى) تقف عليه بلا تنوين.

(٧) إذا وقفتَ على تاء التانيث المربوطة، كحمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة، وفاطمة، أبدلتها في الوقف هاءً ساكنة، فتقول: (حمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة، وفاطمة). هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم. فإن وصلت، رددتها إلى التاء، مثل: (هذا حمزة مُقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقفَ مَجْرَى الوصل ، فيقفُ عليها تاء ساكنة كأنها مبسوطة ، فيقول: (ذهب طلعتُ ، وهذه شجرتُ! وجاءت فاطمتُ. وقد سُمع بعضهم يقول: (يا أهل سورة البَقَرَتِ؟) فقالَ بعض من سمعه: (والله ما أحفظُ منها آيتُ). ومنه قولُ الرَّاجزِ:

الله نَجْجَاكَ بِكفَى مَسَلَمَتِ مِنْ بَعْدَمَا ، وَيَعْدَمَا ، وَيَعْدَ مَا^(١)
صارت نفوس القوم عند الغلصمة وكادت الحُرَّة تُدعى أمتُ^(٢)

فائدة

اعلم أن تاء التأنيث التي حقها أن تكون مربوطة (أي في صورة الهاء) قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة ، مثل: إن شجرت الزقوم... وامرات نوح... وامرات لوط^(٣) وتارة بصورة الهاء ، مثل: (هذه ناقة الله لكم آية... خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) فما رسم منها بصورة الهاء ، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء ، وأما رسم التاء المبسوطة ، فمنهم من يقف عليه بالهاء ، مراعاة للأصل: كابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء ، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة. كنافع، وابن عمر، وعاصم، وحزمة، ووقف الكسائي على (لات) بالهاء ، ووقف الباقرن عليها بالتاء.

(٨) إذا وقفت على تاء التأنيث المبسوطة ، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي) وقفت عليها تاء ساكنة كما هي.

(١) مَسَلَمَة (بفتح الميم) : اسم رجل. و(مت): أصلها (ما) المصدرية ، قُلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس. والبيت مرتبط بالبيت بعده ، أي: نَجْجَاكَ اللهُ عَلَى يَدِي مَسَلَمَة مِنْ بَعْدَمَا صارت نفوس القوم عند الغلصمة.

(٢) الغلصمة: رأس الخلقوم. و(الأمّة): الرقيقة المملوكة.

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد: إن كل امرأة في القرآن أضيفت إلى زوجها ، ترسم بالتاء المبسوطة.

وإن كانت متحركة فإن اتصلت بحرف، كَرُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَعَلَّتْ، وَقَفَّتْ عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت، وبنْت، وَقَفَّتْ عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً. وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به) جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول: (جاءت الفاطمات) إذا وَقَفَّتْ بالتاء، و(جاءت الفاطمات)، إذا وَقَفَّتْ بالهاء، والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: (كيف الأخوة والأخوات) وقولهم: (دفن البناء، من المكرمات).

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

- (١) أن تقف عليه بالسكون وهو الأصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.
- (٢) أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصَّوت فلا تتمها، بل تختلسها اختلاساً، تنيهاً على حركة الأصل، فتحة كانت الحركة، أو ضمة، أو كسرة. ومنع الفراء الوقف على ذي الفتحة بالرَّوْم، وأكثر القراء قد اختاروا قوله.
- (٣) أن تقف عليه بالإشمام، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره). والإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قوي، وذلك بأن تضمَّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس، فيراهما الرائي مضموتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف. والضمة إنما يشار إليها بالشففتين.

- (٤) أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه، فيكون حرفاً مشدداً، مثل: (هذا خالد، وقرأتُ المصحفَ) إلا إذا كان الآخر همزة، أو حرف علة، أو ما كان قبله ساكناً فلا يَضَعَفُ.

(٥) أن تقف عليه بنقل حركته إلى ما قبله. مثل: (يَجْدُرُ بك الصَّبْر، وعليك بالصَّبْر).

وشرط الوقف بالنقل أن يكون ما قبله ساكنًا، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة، فلا نقل في مثل (جَعْفُر) لتحرك ما قبل الآخر، ولا في مثل: (تَعَوَّد الصَّبْر)؛ لأن الحركة فتحة، وأجازه الأخفش والكوفيون، فإنهم يقولون: (تَعَوَّد الصَّبْر) فإن كان الآخر همزة جاز نقل فتحة الهمزة قولاً واحداً، فنقول في (أخرجتُ الحَبَاءَ: أخرجتُ الحَبَاءَ). ومن الوقف بالنقل: أن تقول في (اكتُبْهُ، ولم يَكْتُبْهُ، واعلمْهُ، ولم يَعْلَمْهُ، وعدْهُ ولم يَعِدْهُ). (اكتُبْهُ ولم يَكْتُبْهُ، واعلمْهُ ولم يَعْلَمْهُ، وعدْهُ ولم يَعِدْهُ).

ومنه قول الراجز:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبَةٌ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبْنِي لَمْ أَضْرِبْهُ

الوقف بهاء السكت

كلُّ متحركٍ تقفُ عليه بالسكون - كما علمت - ويجوزُ أن يوقفَ على بعض المتحركات أيضاً بهاءٍ تسمى (هاء السكت).

ولا تُزادُ هذه الهاء للوقف عليها إلا في المضارع المعتلُّ الآخر المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المعتلُّ الآخر المبني على حذف آخره، وفي (ما الاستفهامية)، وفي الحرف المبني على حركة بناءً أصلياً، ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك، إلا سُذُودًا.

واليك شرح ذلك:

(١) إذا وقفتَ على مضارعٍ معتلُّ الآخر، لم يتَّصلَ آخره بشيءٍ وقفتَ عليه بإثبات آخره ساكنًا في حالتي رفعه ونصبه. فإن جزمته، فإن شئتَ وقفتَ على ما صار آخرًا، مثل: (لم تَمْسُ، ولم تدعْ، لم تَحْشُ)، وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاءٍ

السكت؛ لَيْسَهُلَّ الوقْفُ، وهو الأحسن، مثل: لم تَمْشِيْه، لم تَدْعُهُ، لم تَحْشُهُ.

وكذلك المعتل الآخر، المبني على حذف آخره، فإنك تقول فيه: (امشْ، ادْعْ، اخشْ) تقفُ بالسكون على ما صار آخرًا، وتقولُ: (امشِه، ادْعُه، اخشُه) بالوقف على هاء السكت، إلا إذا بقي الأمر على حرف واحد، مثل (فب، وع، وق)، وهي أفعالُ أمرٍ من (وفى يفي، ووعى يعي، ووقى يقي) فحينئذٍ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوبًا، مثلُ (فِه، عِه، قِه).

(٢) إذا وقعت (ما) الاستفهامية موقعَ المجرور، حُذِفَتْ ألفها وجوبًا، مثل: (على مَ عَوَلتَ: حَتَّامٌ تسكت؟ إلامَ تَميلُ؟). ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟ ... فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾، ومثل: (مَجِيءٌ مَ جئتُ^(١)، وثمرٌ مَ هذا الثمر^(٢)؟ ثم إذا وقفت عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وقفت عليها بهاء السكت وجوبًا، مثل: مجيءٌ مَهْ؟ وثمرٌ مَهْ. وإن كانت مجرورة بحرف الجر، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاء السكت، مثلُ (عَمَهْ؟ فِيمَهْ؟ حَتَّامَهْ؟ إلامَهْ). ويجوزُ الوقفُ على الميم الساكنة، مثلُ: (عَمٌ؟ فِيمٌ؟ علامٌ؟ حَتَّامٌ؟). وقد تسكنُ الميمُ في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف، كقول الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمُومٌ طارِقَاتٍ وَذَكَرَ

وكان حقُّه أن يقول: (لِمَ)، لكنه وَصَلَ كما يقف.

(٣) إذا وقفت على حرف مبني على حركة، مثل: (رُبَّ، ولَعَلَّ، وإنَّ، مُنذُ) وقفت عليه بالسكون، وإن شئتَ وقفت عليه بهاء السكت، مثل: (رُبَّه، لَعَلَّه، إنَّه، مُنذُه). ومن ذلك نون التوكيد المُشَدَّدة، مثل: (لا تذهبنَّ، وأذهبنَّ)، فإنك

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي: على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام

مدار الكلام.

(٢) تستفهم عن نوع الثمر.

تقفُ عليها بالسكون، تقفُ عليها بهاء السكت، مثل: (لا تذهبَنَّ، واذهبَنَّ)، وهو الأحسنُ. ومن ذلك النوناتُ اللاحقاتُ للمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة. فكما تقفُ عليهنَّ بالسكون، تقفُ عليهن بهاء السكت، تقول: (جاءَ الرَّجُلَانِ، وأكرمَ المجتهدونه والمجتهدونَ يُكرمَنَّهُ). وقد قرئُ في العشر: (بعد أن تولوا مُدبرينَهُ.... إنه لَمَنَ الظالمينَهُ.... لعلَّهُم إليه يَرجعونَهُ) بالوقف على هاتين النونين بهاء السكت.

(٤) الاسمُ المَبْنِيُّ، إما أن يكون بناؤُهُ عارضًا لسبب يزول بزواله: (كقَبْلِ، وبعَدِ، واسم (لا) النافية للجنس المَبْنِيُّ) فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت. وإما أن يكون بناؤُهُ ملازمًا له في جميع أحواله (كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، ونحوها). فما كان كذلك، وكان محرَّك الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثل: (أين، وأَيَّان، وكيف، والذين، وحذار، وحيث) فإن شئت وفتت عليه بإسكان أو آخرها، وإن شئت وفتت عليها بهاء السكت، مثل: (أينَهُ، وأَيَّانَهُ، كيفَهُ، الدَّينَهُ، حذارَهُ، حيثَهُ).

وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول: (أكرمتُ وأمرتُهُ، وقُمتُ وقَمَنَهُ، وأنتُ وأنتَهُ، ويَجتهَدُنَّ ويَجتهَدَنَّهُ، وأنتُنَّ وأنتنَّهُ، وهنَّ وهنَّهُ، وأكرمتهنَّ وأكرمتهنَّهُ).

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال: إنَّ الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجاز الوقفَ عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثلُ (أَنَّهُ). ومن قال: إنها أصلية، وقف عليه بها.

طالدة

من قال: إن الألف في (أنا) زائدة، أثبتتها في الوقف، وأسقطها في الوصل (أي: في درج الكلام)، فيلفظ: (أنا فعلت) بإسقاط الألف لفظًا لا خطأ. ومن قال: إنها أصلية، أثبتتها في الوصل والوقف. وذكر سيويه أن من العرب من يثبت

ألفها في الوصل: فيقول: (أنا فعلت) ينطق بالألف.

وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: ﴿أَنَا أُخِيءُ وَأُمِيئُ﴾ وقوله: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾
قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ بإثبات الألف في اللفظ، ومنه قول الشاعر:
أنا سيف العشيبة فاعرفوني حميد قد تنريت السنما

وقول الراجز: (أنا أبو النجم، وشعري شعري).

وإذا وقفت على (هُوَ وَهِيَ)، قلت: (هُوَ وَهِيَ) بإسكان الواو والياء، و(هُوَ وَهِيَ) بزيادة هاء السكت. وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ؟﴾ وقال الشاعر:
إذا ما ترعرعَ فِينَا الْغُلَامُ فما إن يُقالُ له: مَنْ هُوَ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في (هو وهي) في الوصل. أما من سكنها في
درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت، بل بالواو والياء ساكنتين، كما ينطق بهما
كذلك في الدرَج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها
مثل: (الله أعطاني، هذا غلامي)، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول: (الله
أعطان، هذا غلام) وعلى ذلك قراءة أبي عمرو: (ربي أكرمَن... ربي أهائن^(١))،
وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي السَّيْلَا دَمَنْ حَدَّرَ الْمَوْتَ أَنْ يَأْتِيَنُ^(٢)
وَمِنْ شَأْنِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنُ^(٣)

ومنهم من يفتحها في الوصل. فيقول: (أعطاني الله، غلامي قد جاء). فإذا

(١) أي: أكرمني، وأهاني.

(٢) أي: يأتيني.

(٣) أي: أنكرني.

وقف عليها فيساكنها أو ألحق بها هاء السكت، مثل: (الله أعطانيه، هذا غلامي).
ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا آغَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ۖ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ۖ ﴾.

٥- الخط

الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه التي يُنطق بها، وذلك بأن يُطابق المكتوب المتطوق به من الحروف.

والأصل في كل كلمة أن تُكتب بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، وهذا أصل معتبر بالكتابة، ومن أجل ذلك:

كتبوا همزات الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها؛ لأنه إذا ابتدئ بالكلمات التي هي أولها، نُطقَ بهمزاتها، مثل: (جاء الحق، وسافر ابنك). فإنك إن قَدَمْتَ وَأَخَّرْتَ، فقلت: (الحقُ جاء، ابنك سافر) نطقتَ بالهمزة إلا إذا سبقت (ال) لَمْ الجراً أو لَمْ الابتداء، فُتَحِذِفُ همزتها، مثل: (للرجل. للمرأة. للرجل أقوى من المرأة، وللمرأة أرق عاطفة منه).

وكتبوا هاء السكت في نحو: (ره زيدا، وقه نفسك) لأنك في الوقف تقول: (ره وقه).

وكتبوا ألف (أنا) مع أنها لا تُلفظ في درج الكلام؛ لأنها إذا وُفِّعَ عليها، وُفِّعَ عليها بالألف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ لأن أصله: (لكن أنا).

وكتبوا تاء التانيث التي يوقف عليها بالهاء هاء: كرحمة وفاطمة، وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء، تاء: كأختي، وبنتي، ورحمات، وفاطمت. ومن وقف على الأول بالتاء المبسوطة، كتبها بالتاء: كرحمت، وفاطمت، ومن وقف على الأخرى بالهاء، كتبها بالهاء: كرحمات وفاطمة.

وكتبوا المتون المنصوب بالألف؛ لأنه يوقف عليه بها، مثل: (رأيتُ خالدًا).

وكتبوا (إذا) ونون التوكيد الخفيفة: كاكْتَبَا بالألف؛ لأنه يوقف عليها، ومن وقف عليهما بالنون، مثل: (إِذْنٌ، وَاكْتَبَنَّ) كُتِبَ كُلُّ اعتبارًا بحال الوقف.

وكتبوا المنقوص الذي حذفَتْ ياءُهُ للتونين: كقاضٍ ونحوه بغير ياء؛ لأنه يوقف عليه بها، ومن وقف على الأول بالياء، أثبتها في الخط: كقاضي، ومن وقف على الثاني بحذفها، حذفها من الخط: كالقاض، والأول أفصح - كما مرَّ في باب الوقف.

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه من الكلمات، متصلًا بما بعده، وما لا يمكنُ الابتداءُ به، متصلًا بما قبله، فالأول: كحروف الجرِّ الموضوععة على حرفٍ واحد، مثل: لخالِدٍ، وبالْقَلَمِ. والثاني: كالضاماتِ المتَّصلة، مثل: (منكم، وأكرمتمكم).

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي: ما بين الابتداء والوقف) فترسمُ كما تلفظ، لا يُغيَّرُ من ذلك شيءٌ إلا ما كان من أمر بعض الأحرف في بعض كلمات محصورة، قد خالف رسمها لفظها، وسنذكرها لك، وإلا ما كان شأن الهمة، وستعرف أمرها.

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتبُ على خلاف لفظها. ومخالفةُ الرسم واللفظ، إما أن تكون بحذف حرفٍ حقه أن يُكتب تبعًا للفظه. وإما أن تكون بزيادة حرفٍ يُكتبُ ولا يُلفظ، وكان من حقه أن لا يكتب. وإما أن تكون برسم حرفٍ يُكتب على خلاف لفظه، وكان من حقه أن يُرسم على لفظه.

(١) ما يلفظ ولا يكتب:

فأما ما يُلْفِظُ ولا يُكْتَبُ فذلك في كلمات تُسْرَدُ عليك أكثرها استعمالاً:

(١) تُكْتَبُ (الدين) بلام واحدة، وتلفظ بلامين؛ لأنها مشددة.

(٢) ما كان مبدوءاً بلام ك (لبن، ولحم)، ثم دخلت عليه (ال): كاللبن، واللحم، ثم دخلت عليه لامٌ، فحينئذٍ تجتمع ثلاث لامات. فإذا اجتمعن فلا يُكْتَبَنَّ كلهنَّ، بل يُكتفى بلامين، مثلُ: (للبن منافع كثيرة، وللحم فوائد ومضارٌّ، واللبن أنفع من اللحم). وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لاماتٍ في كلمة، اكتفيت باثنتين، فتقولُ في (اللذآن، واللّتان، واللّاتي، واللّائي، واللّواتي) إذا دخلت عليهنَّ اللام: (أحسنتُ للذّين اجتهدوا، وللتّين اجتهدتا) إلخ.

(٣) تُحذفُ الألفُ في كلماتٍ هذه أشهرها:

١- الله.

٢- الرحمن: مُعرِّفًا بالألف واللام. وقيدَ بعضهم الحذف في حال العلمية، وأثبتها في غيرها، وقيده بعضهم في البسمة، وأثبتها فيما عداها.

٣- إله: نكرةٌ ومعرفةٌ، مثلُ: (إنما إلهكم إله واحد- أ جعلَ الآلهةَ إلهًا واحدًا). وأما إلهة والإلاهة، فتثبت ألفهما، كما رأيت. وقُرئ في الشذوذ: (ويدرك وإلاهتك)، وفي غير الشذوذ (وآلهتك)، وبالجمع.

٤- الحرت: علمًا مقترنًا بال، ومنهم من يكتبه (الحارث) بإثبات الألف.

٥- لكن.

٦- لكن.

٧- سموات: جمع سماء. ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم (سماوات) بالألف.

٨- يا: حرف النداء، قبل (أيها) مثلُ: ﴿يَأْتِيهَا الذِّبَابُ آمِنُوا﴾ وقبل (أهل)، مثلُ: ﴿يَأْتَاهُلَ الْيَتَامَى﴾، وقبل كلِّ عَلمٍ مبدوءٍ بهمزة، مثلُ: (يا إبراهيم). ويجوز

في غير القرآن الكريم، إثباتُ ألف (يا)، وهو المشهور بين الكتاب، مثلُ: يا أيها، يا أهل، يا إبراهيم.

٩- منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر: كإسحق، وإبراهيم، وإسماعيل، وهرون، وسليمن، وغيرها. والأفضل إثباتها في غير القرآن الكريم.

١٠- منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً: كالصلحين، والقنتين، والصلحت، والقنتت، والحفظت. تبعاً لحذفها في المصحف الأم، والأفضل إثباتها: كالصالحين، والقانتات، والحافظات؛ لأن خطأ المصحف لا يقاس عليه.

(٤) تُحذفُ ألف (ها) التَّنْبِيهِيَّة، إذا دخلت على اسم الإشارة، مثل: (هذا، وهذه، وهؤلاء).

(٥) تُحذفُ ألفُ (ذا) الإشارِيَّة، إذا لحقتها اللامُ، مثلُ: (ذلك، وذلكما، وذلكم، وذلكن) ومنهم من يثبتها في غير (ذلك).

(٦) كلُّ حرفٍ يُدغمُ في حرفٍ مثله، أو مخرجه، يُحذفُ خطأً يُعوضُ عنه بتشديد الحرف الذي ادغم فيه مثلُ: (شدَّ، والنساءُ أَمِنَّ واستعنَّ، ونحنُ أَمِنَّا واستعنا، وأمَّني، ولم يُمكنِّي، ومِمَّنْ، وعَمَّنْ، وإلا تجتهدُ تندم، وإما تجتهد تنجح، أحبُّ أَلَا تكسلَ ونعمًا تفعلُ)، ونحو ذلك. ومنهم من يُثبتُ نون (أن) إذا جاء بعدها (لا) مثل: أحبُّ أن لا تكسلَ

(٢) ما يكتب ولا يلفظ:

وأما ما يُكتبُ ولا يلفظُ من الحروف، فهو من أَلْفَاظ:

(١) زادوا الواو في عمرو، في حالتي رفعه وجره، مثلُ: (جاء عمرو، ومررتُ بعمرو). وحذفوها في حالة النصب، مثلُ: (رأيتُ عمراً)، قالوا: وذلك للترقية بينه

وبينَ (عُمَرَ)، وإنما حُذفت منه في حالة النصب ؛ لأنه لا يشتبهُ بعُمَرَ في هذه الحالة، لأن (عُمَرَ) لا يُنَوَّنُ لمنعه من الصرف.

(٢) زادوا ألفاً غير ملفوظة في (مائة) مفردةً ومُثناةً، ومُرَكبةً معَ الآحاد، فكتبوها هكذا: (مائة، ومِائتان، وثلاثمائة، وأربعمائة، وخمسمائة) إلخ.

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: (مئة). ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا: (مأة). ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف.

وهذا ما نميل إليه. وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشبه بكلمة (منه)، المركبة من (من) الجارة وهاء الضمير، كما قالوا.

قال أبو حيان: (وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف، مثل: كتابة (فئة)؛ لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة، فالذي أختره كتابتها بالألف دون الياء؛ على وجه تحقيق الهمزة، أو الياء، دون الألف على تسهيلها).

وزادوا ألفاً بعدَ واو الضمير. مثل: (كتبوا، ولم يكتبوا).

(٣) زادوا الواوَ في (أولات) كقوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤]. وزادوها في أولو وأولي (بمعنى أصحاب)، كقوله تعالى: ﴿ وَأُولُوا الْأَعْلَامِ - يَتَأُولَى الْأَتْنِبِ - لِأُولَى الْأَتْنِبِ ﴾ وزادوها في أولاء وأولي الإشاريتين، كقوله سبحانه: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]. وأما (الألى) الموصولية (بمعنى الذين) فلم يزيدوا فيها الواو.

(١) أولات: بمعنى صاحبات.

(٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب، والأول يستعمل في حالة الرفع، والآخر في حالتي النصب والجر.

(٣) ما يلفظ على خلاف رسمه:

ذلك نحو: (إِجْلَلْ): فعل أمرٍ من (وَجَلَّ يُوَجِّلُ). وأصله: (إِوَجَّلْ)، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا وقعت (إِجْلَلْ) في درج الكلام بعد حرفٍ مضموم، مثل: (يا فلانُ إُوَجِّلْ)، فلا يغيَّرُ رسمُ الياءِ، لكنها تُلفظُ واوًا، هكذا: (يا فلانُ إُوَجِّلْ). ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي، المفتوح العين في المضارع كودَّ، والأمر منه (إِيدِدْ) فإذا قلتَ: (يا فلان إِيدِدْ)، لفظت ياءه واوًا.

وكلُّ ما رسم ياءً، مما تُلفظُ ياؤه ألفًا؛ كرمى، وأدعى، واستدعى، والرحى، والهدى، والمسعى، والمصطفى، والمستشفى؛ فهو مما يلفظ على خلاف رسمه.

كتابة الهمزة

الهمزة: هي التي تقبلُ الحركات. فإن رُسمت على ألفٍ، سُمِّيت (الألف الياسة) أيضًا: (كأعطى، وسأل، والنَّبأ). وتقابلها الألفُ اللينة، وهي التي لا تقبلُ الحركات، كالف: (قال، ودعا، ورمى). والهمزة تقعُ في أول الكلمة: كأعطى، وفي وسطها: كسأل، وفي آخرها: كالنَّبأ، والألفُ اللينة تقعُ في حشو الكلمة: كقال، وفي آخرها: كدعا. ولا تقعُ في أولها؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة وأول الكلمة لا يكون إلا متحركًا. والهمزة في أول الكلمة على ستة أنواع:

الأولى: همزة الأصل، وهي التي تكون في بنية الكلمة: كهمزة (أخذ، وأبى، وأمّ، وأخت، وإنّ، وإذا).

الثانية: همزة المخير عن نفسه، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد: كهمزة (أكتب، وأقرأ، وأحسب).

الثالثة: همزة الاستفهام، وهي كلمة برأسها، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل: (أتكون من الفائزين)؟

الرابعة: همزة النداء، وهي كلمة برأسها أيضاً، يؤتى بها لنداء القريب. مثل: (أعبد الله)، تُناديه وهو منك قريب.

الخامسة: همزة الوصل.

السادسة: همزة الفُصل (وتسمى همزة القطع أيضاً).

والهمزة حرف لا صورة له في الخط، وإنما يُكتب غالباً بصورة الألف، أو الواو، أو الياء؛ لأنها إن سهلت انقلبت إلى الحرف الذي كتبت بصورته؛ لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها، إلا إذا ابتدئ بها، أما إن توسطت، أو كانت في موضع الوقف، فلم يراعوه، بل راعوا ما تسهل إليه في الحالتين، فكتبوها على ما تسهل إليه من ألف، أو واو، أو ياء. والتي لم تسهل لم يكتبوها على حرف، بل رسموها قطعة منفردة هكذا: (ء).

فالقياس في كتابة همزة أن تُكتب بالحرف الذي تسهل إليه إذا خُففت في اللفظ، فالهمزة في مثل: (سأل، وقرأ، ويسأل، ويقرأ). وفي مثل: (سؤال، وزُوم، ومُؤن، ولؤلؤ) تُكتب بالواو؛ لأنها إذا خُففت تُلفظ واواً، فتقول: (سؤال، وزُوم، ومُؤن، ولؤلؤ). وفي مثل: (ذئاب، وخطيئة، ومئة، وفتة، ولآلي)، تكتب بالياء، لأنها تسهل، فتقول: (ذياب، وخطيئة، ومية، وفية، ولآلي).

والهمزة، إما أن تكون في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

وتوسطها إما أن يكون حقيقياً كما في (سأل، ويرؤف، ومسألة) وإما أن يكون عارضاً، وذلك إذا تطرقت، واتصلت بضمير، أو علامة تانيث، أو تشبيه، أو جمع، أو نسبة، أو ألف المنون المنصوب.

رسم الهمزة المبدوء بها

الهمزة المبدوء بها لا تكون إلا متحركة محققة النطق بها، ويجب إثباتها في الخط على صورة الألف بأية حركة تحركت، وفي آية كلمة وقعت، وذلك مثل: (أمل، وإيل، وأحد، واقعل، وأخذ، وأجلس، وأخ، وإخوة، واسم، وإصبع، وإحسان) ونحو ذلك.

فإن وقعت هذه الهمزة المبدوء بها بعد همزة من كلمة أخرى، بقيت على حالها من الخط، كما لو كانت مبدوءاً بها، مثل: (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياء آثار السلف الصالح).

وإذا وقعت همزات القطع والأصل والمخبر عن نفسه بعد همزة الاستفهام، كتبت بصورة الألف، كما لو وقعت ابتداءً، قال تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا؟ - أءَأَلَّه مَعَ اللَّهِ - أءَذَّ مِتْنَا﴾ وتقول: (أَأَجِيئكَ أم تجيئني؟).

ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكتب، وإنما تُعوض عنها بمدّة بينهما، فتقول: (أَأَنْتَ فعلتَ هذا؟) قال ذو الرمة:

فَيَا ظَيِّبَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا، أَنْتِ؟ أَمْ أَمْ سَالِمٍ؟^(١)

وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة، كما تسقط من اللفظ لضعفها وقوة همزة الاستفهام، وليس في هذا الإسقاط التباس؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، قال تعالى: ﴿أَتُخَذْنَ لَهُمْ سَخِرْيَا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ (ص: ٦٣) ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ (مريم: ١٧٨)، وتقول: (أَبْنُكَ هذا أم أخوك؟)، وتقول: (أَسْمُكَ حَسَنٌ أم حُسَيْنٌ؟) ومن ذلك قول ذي الرمة:

اسْتَحَدَّثَ الرُّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ رَاجِعَ الْقَلْبُ مِنْ أَطْرَائِهِ طَرْبُ؟

(١) الوعساء: رابية من رمل تنبت حرار البقول، وموضع بين التغلية والخزمية. و(جلاجل): اسم موضع. و(النقا): قطعة من الرمل تنقاد محدودبة.

ولا تجري همزة (أل) هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبس الهمزتان إحداهما بالأخرى. وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلام الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت: (الشمس طلعت) فلا يدري السامع: (أأنتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أم أنتَ تستفهم عن طلوعها؟) والوجه أن تُبدل همزة (أل) ألفاً لينةً في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدّة، فتقول: (الرجلُ خيرٌ، أم المرأةُ؟) (١).

قال تعالى: ﴿ءَآلَهُ أَذْرَبَ لَكُمْ﴾ ليونس: ١٥٩ ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣) ﴿ءَالْقَيْنِ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ ليونس: ١٩٢.

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة (أل). وفي كتاب (الكتاب) لابن درستويه ما يدل على أنه لا فرق بين همزة (أل) وغيرها من همزات الوصل، وعلى أنها تجري هذه المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل، وما قاله هو القياس. وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقريئة الكلام تُعَيَّن المراد، ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع. فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

على أنهم لم يجروا على القياس حذر الالتباس، فكان عليهم أن لا يميزوا حذف الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية، مثل: (ما أدري: في ليل رحل القوم، أم في نهار؟. أي: أي ليل؟ وكقول عمر بن أبي ربيعة: بداللى معصم حين جمُرت وكفَّ خضيبُ زينت بينان فوالله مسا أدري وإن كنت دارسا بسبم رمين الجمر أم بثمان؟

أي: أوسع؟ والقرينة اللفظية هنا هي (أم)، التي تكون بعد همزة الاستفهام في

(١) من كان منهما خيراً لأمته ووطنه فهو خير.

السؤال عن أحد الشئيين. وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت:

طربت، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشوق يلعبُ

أي: (أو ذو الشوق يلعب؟)، ومنه قول المتنبي:

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جبار على ضعفي، وما

أراد: (أحيا؟). وفي الحديث: «وإن زنى؟ وإن سرق؟». أي: (أو إن زنى، أو إن سرق؟) وفي شرح المغني للدماميني: نقلاً عن الجنى الداني لابن قاسم: إن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم): لكثرة نظماً ونثراً. قال الدماميني: (قلت: وهو كثير مع فقد (أم). والأحاديث طافحة بذلك.

وتحقيق قول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياراً في نظم أو نثر، إذا أمن اللبس. فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولاً واحداً.

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام، ومنعوا حذف همزة (ال) بعد همزة الاستفهام، والمسألان واحدة. فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة (أل) بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها بعد همزة الاستفهام جائز قياساً عند أمن اللبس. وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك.

رسم الهمزة المتطرفة

حُكْمُ الهمزة المتطرفة حكمُ الحرف الساكن؛ لأنها في موضع الوقف من الكلمة، والهجاء موضوعٌ على الوقف. وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً:

فإن كان ما قبلها ساكناً، كُتبت مفردةً بصورة القطع هكذا: (ء)، مثل:

(المُرء، والجزء، والدفء، والخبء، والشيء، والنوء، والنشء، والعبء، ويجيء
وَسوءٌ، والمَقروء، والمشئوء، والهنيء، والمَريء، والبريء، والسوء، والضياء،
والوضوء، وجاء، وشاء).

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها؛ لأنها تسقط
من اللفظ إذا خففت عند الوقف لالتقاء الساكنين، إذا جاز حذفها عند الوقف فلا
ترسم، ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها، وتدغم فيه مثل: (الشيء، والنوء،
والمقروء، والهنيء)، فيقال: (الشيء، والنو، والمقرو، والهنيء).

وإن كان ما قبلها متحركاً كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها، مهما كانت
حركتها؛ لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها، نُحِي بها منحي ذلك الحرف:

فترتكز على الألف في مثل: (الخطأ، والنبأ، وقرأ، ويقرأ، ولم يقرأ، وقرأ،
وتوضأ، ورأيت امرأة القيس).

وعلى الواو في مثل: (التهيم، والتواطؤ، والأكمؤ^(١)، واللؤلؤ، والजूجوؤ^(٢)،
والتنبؤ، وجرؤ، ومرؤ، ورددؤ^(٣)، وهذا امرؤ القيس).

وعلى الياء في مثل: (يتكى، ويستهزئ، وصديئ، وضئضئ^(٤)، وناشئ،
وقارئ، ومررتُ بامرئ القيس).

(١) الأكمؤ: جمع كمء، وهذا جمع كماء.

(٢) الجؤجوؤ: الصلر.

(٣) جرؤ: صار ذا جرأة وإقدام (مرؤ) صار ذار مروءة وإنسانية، و(رددؤ): صار رديئاً.

(٤) الضئضئ: الأصل.

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة، إما أن تكون متوسطة حقيقة، كأن تكون بين حرفين من بنية الكلمة، مثل: (سأل، ويثر، ورؤف) وإما أن تكون شبه متوسطة، كأن تكون متطرفة، وتلحقها علامات التانيث، أو الشبية، أو الجمع، أو النسبة، أو الضمير، أو ألف المتون المنصوب، مثل: (نشأة، وفئة، وملأى، وجزءان، وشيئان، وقرأون، وهيئات، وهذا جزؤه، ويقرؤه، وأخذت جزءاً، واحتملت عيناً).

وحكمها في الكتابة واحدٌ إلا في أشياء قليلة نذكرها في مواضعها. وإذا توسّطت الهمزة، فإما أن تكون ساكنة، أو مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، ولكل حكمه في الكتابة.

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة، أنها إن كانت ساكنة، تُكتب بحرف يناسب حركة ما قبلها، مثل: (رأس، وسؤل، ويثر) وإن كانت متحركة، تُكتب بحرف يجانس حركتها هي، مثل: (سأل، ويسأل، ولؤم، ويلؤم، وستم، ومُستم، ويثيم) إلا أن تفتح بعد ضم أو كسر، فتكتب حرفاً يجانس حركة ما قبلها، مثل: (مؤن، وسؤال، وفئة، وناشئة). أو تقع بعد ألف، فتكتب قطعة منفردة بعدها، مثل: (سأَل، وتساءَل، ويتساءَل، وعباءة).

وهناك مواضع قد يُشَدُّ فيها عن هذه القواعد الكلية، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال توسطها توسطاً غير حقيقي. وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك. وإليك تفصيل هذا المُجْمَل:

(١) رسم الهمزة الساكنة

إذا توسّطت الهمزة ساكنة، كُتبت على حرف يناسب حركة ما قبلها: فتكتب على الألف في مثل: (رأس، وكأس، ويأمل^١)، ولم يقرأه، ولم يشأه، ونشأت، وقرأنا).

(١) هذه العلامة: (-) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة. فليتبّه

وتُكتبُ على الواو مثل: (لُؤْمٌ، وَيُؤْمِنُ، وَأُوْتَمِنُ^(١))، ولؤلؤٌ - ولم يسؤهُ، ويؤتُ، وجرؤتُ، وجرؤا، ويجرؤنُ).

وعلى الياء في مثل: (بئرٌ، وذئبٌ، وأنتِ، وأئذَن^(٢)) - وحيئتُ، وحيئنا، ويحيئنُ، وأنبئهُ، ولم يُنبئهُ).

(٢) رسم المتوسطة المفتوحة

(١) إن توسطت الهمزة مفتوحةً بعد حرفٍ متحرك، كُتبت على حرفٍ يُجانسُ حركةً ما قبلها.

فُتكتبُ على الألف في مثل: (سألَ، ورأب^(٣))، وسأمةٌ، وضآلةٌ، ومألٌ - وخطآنٌ، وحدثات^(٤))، وأصلحتُ خطأهُ، وسمعتُ نبأهُ، ورأيتُ جدأة^(٥))، وقرأأُ، ويقرآنُ، وبدأأُ، ويبدأأن^(٦)).

وعلى الواو في مثل: (مؤنٌ، وتؤدّةٌ، ومؤوّلٌ، ويُؤملُ، ومؤرّخٌ، وسؤالٌ، وامرؤانٌ، ولؤلؤينٌ، ولؤلؤاتٍ، واشتريتُ لؤلؤةً، وأكلتُ أكمؤةً، وجرؤا، ويجرؤانُ).

الطالب لذلك.

(١) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج. وإنما العبارة بأصلها، وهي هنا مضمومة في الأصل.

(٢) الهمزة هنا مكسورة في الأصل. وإنما وصلت في درج الكلام.

(٣) رأب الصدع: أصلحه. ورأب بين القوم: أصلح.

(٤) الألف في (سأمة، وضآلة، ومأل، وخطآن، وحدثات) وهي ألف الهمزة. وألف المد محذوفة؛ كراهية اجتماع ألفين في الخط، وقد عوض عنها بالمدة لتدل عليها، وأصل كتابتها هكذا: (سأمة، ضآلة، مأل، خطآن، وحدثان).

(٥) الجدأة (بكسر الحاء، وفتح الدال): نوع من الطير.

(٦) إذا كانت ألف المد ضمير المثني، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً، كما رأيت. هذا ما يراه جمهور العلماء، وسيأتي رأي غيرهم.

وعلى الياء في مثل: (ذئاب، ورتاسية، وافتئات، وفئته، ومئة^(١))، ومئات، وفئات، وقارئان، وقارئات، ورأيت قارئه وقارئه، ومُنشئهُ ومُنشئيه).

(٢) إذا توسطت الهمزة مفتوحة بعد حرف ساكن، توسطاً حقيقياً، كتبت على الألف (إن لم تُسبق بألف المدّ) مثل: (يئأس، ويسأل، ومسألة، وجيال^(٢))، والسموأل^(٣)، وملاّمة، وتوأم، وملاّن، وظمان، والقرآن^(٤) فإن سُبقت بألف المدّ، كُتبت منفردة، مثل: (ساءل، وتساءل، وساءلوا، ويتساءل).

فإن كانت شبه متوسطة، كُتبت منفردة بعد حرف انفصال، مثل: (جاءاً، وشاءاً، وجزءان، وضوءان، ومخبوءان، ومخبوءات، وقرأ جزءه، ورأى ضوءه وكساءه). وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال، مثل: (شيئان، وعبثان، وشيئين، وعبئين، ورأيت شيئه، وفئته، وعبيته، ونشئته، وخبيئته).

(٣) إذا لزم من كتابة الهمزة ألفاً اجتماع الفين: الهمز، وألف المدّ، فإن سبقت ألف المدّ ألف الهمز، كتبت ألف المدّ وحدها، ورسمت ألف الهمز قطعة منفردة بعدها، مثل: (تضائل، وتشاءم، وتئأب) وإن سبقت ألف الهمز ألف المدّ، كتبت ألف الهمز، وطرحت ألف المدّ معوضاً عنها بمدّة، تُكتب على طرف ألف الهمز، مثل: (السامة، والشام، والقرآن، والملاّن، والنبان، والملجان).

(١) هذا قياس كتابة (مئة) والأكثرون يكتبونها هكذا: (مائة) بزيادة ألف بعد الميم، وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب. وقد تقدم الكلام فيها.

(٢) جبال: علم على جنس الضبع.

(٣) السموأل علم على رجل يهودي من العرب، تنسب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها: (إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه). وهو عبراني معرب (صموئيل)، والسموأل في العربية معناها: الظل، وذباب الخلل، وطائر يكنى أبا براء.

(٤) الألف في (ملاّن، وظمان، والقرآن) وهي ألف الهمزة. وألف المدّ قد حذفت مدلولاً عليها بالمدّة، كما تقدم في نظائرها.

وُستثنى من ذلك أن تكون ألف المدّ ألف الضمير، فتكتب هي وألف الهمز معاً، مثل: (قرأ، واقراً، ويقرآن، ولم يقرأ). هذا رأي جمهور العلماء، ومنهم من يحذف ألف المدّ معوضاً عنها بالمدّة، مثل: (قرأ، واقراً، ويقرآن، ولم يقرأ). وهذا هو القياس. وهو أيسر على الكاتب، ومنهم من يكتب الهمزة منفردة لا على ألف، ويثبت ألف الضمير بعدها، مثل: (قرءاً، واقراءً، ويقراءن، ولم يقرءاً).

أما إثباتهم الألفين في الفعل مع استكراههم ذلك في نحو (سامة، وظمان، وخطان) فلعلهم فرقوا بين أن تكون ألف المدّ ضميراً أو غير ضمير؛ لأن الألف هنا ضميرُ الفاعل، والفاعل أشدُّ لُصوقاً بالفعل من غيره، فلا يُستغنى عنه فكتبوها لذلك.

(٣) رسم المتوسطة المضمومة

(١) إن توسّطت الهمزة مضمومة بعد فتح، أو ضم، أو سكون، كتبت على الواو. فمثالها مضمومة بعد فتح: (لؤم، وضؤل^(١)، ورؤف^(٢)، ويقرؤه، ويملؤه، ويكلؤه^(٣)، وهذا خطؤه، وتبؤه^(٤)).

ومثالها مضمومة بعد ضم: (الرؤد^(٥)، الرؤم^(٦)، والسؤم^(٧)، وهذا لؤلؤه، وجؤجؤه، وأكمؤه).

(١) ضؤل يضؤل ضآلة: صغر وضعف.

(٢) رؤف يرؤف رآفة ورآفة: كان رءوفاً رحيماً أشد الرحمة. ورأف به يرأف رآفة: يرحمه.

(٣) كلاًه يكلؤه: حفظه ورعاه.

(٤) ومن العلماء من يكتبها، وهي شبه متوسطة، على حالها قبل توسطها (أي على الألف) مثل: (يقراءه، وهذا خطأه، ونباه).

(٥) الرؤد (بضمّتين): الفرع. ويقال أيضاً: (الرؤد) بضم فسكون.

(٦) الرؤم (بضمّتين): جمع (رءوم)، وهي التي تعطف على ولدها. والرءوم للضميم: هو الذليل الراضي بالخسف والذل.

(٧) السؤم (بضمّتين): جمع (سئوم) وهو الملؤل ذو السامة والملل. وهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

ومثالها مضمومةً بعد ساكن: (يَضُولُ، وأرؤُسُ، وأكؤُسُ، والترؤُسُ، والتسأؤلُ، والتلاؤُمُ- وهذا جزؤُهُ، وضؤؤُهُ، ووؤؤؤُهُ، وضياؤُهُ). إلا إن ضُمَّت شبه المتوسطة، بعد حرفٍ من حروف الاتصال، فتكتب على شبه ياءٍ مثل: (هذا شِيئُهُ، وفيئُهُ، وعِبئُهُ، ونَشئُهُ، وبريئُهُ، ومجئُهُ، ويجيئون، ويُسيئون، ومُسيئون).

(٢) إذا لزمَ من كتابة الهمزة على الواو اجتماعُ واوين؛ فإن تأخرت واو الهمز، كتبتهما معاً مثل: (هذا ضؤؤُهُ، ووؤؤؤُهُ، ومَقروؤُهُ). وإن سبقت، فمنهم من يحذف صورتها، ويكتبها همزة منفردة، بعد حرف انفصالٍ مثل: (رؤؤف، ورؤوس، وقَرؤوا، ويَقَرؤون)، وعلى شبه ياءٍ، بعد حرف اتصالٍ، مثل: (كؤوس، ومسؤول- وملئوا، ويملئون). إلا إن كانت شبه متوسطة، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو: كجرؤُ ويَجِرؤُ، فترسمُ الواوان معاً، مثل: (جرؤوا، ويجرؤون).

هذا مذهب المتقدمين، وعليه المعول عند أرباب هذا الشأن. وعليه رسم بعض المصاحف^(١).

ومنهم من يرسم الواوين معاً، وهو القياس، مثل: (رؤؤف، ورؤوس، وسؤوم، وصؤون، وكؤوس، ومرؤوب^(٢)، ومسؤول- قرؤوا، ويَقَرؤون، وملؤوا، ويملؤون).

ومنهم من يُبقي الهمزة المتطرفة المكتوبة على الألف، المتصلة بما يجعلها شبه متوسطة على حالها من الرسم، مثل: (قرأوا ويَقَرؤون، وبدأوا ويبدؤون، وملأوا ويملؤون، وهذا خطأه ونباهُ ورشاهُ) وهو مذهب بعض المتأخرين. وهو الشائع على

(١) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول، ملك مصر، سنة ١٣٤٢ للهجرة، وغيره مما طبع على غرارِهِ.

(٢) مرءوب: اسم مفعول من رأبه يرابه رأبا بمعنى: أصلحه.

أكثر الأقلام اليوم لسهولته وبُعده عن إعمال الفكر.

والمذهب الأول هو المتقدّم - كما علمت - وكلُّ له وجهٌ صحيح. أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوات، فتطرح واو الهمزة، وتكتبُ الهمزة منفردة بين الواوين، قولاً واحداً، مثل: (موءودة^(١)) ووءول^(٢) - ومقروءون، منشؤون^(٣)، ويسوءون).

(٣) إن توسطت الهمزة مضمومةً بعد حرفٍ مكسورٍ (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) كتبت على شبه ياءٍ، مثل: مئون، وفئون^(٤)، وهذا قارئه، ومنشئه، ومبئه، وسيئه، وسيئون، والقارئون، والمنشئون، والمبئون، وينبئه، ويقرئه).

(٤) رسم المتوسطة المكسورة

إن توسطت الهمزة مكسورةً، لا تُكتب إلا على الياء، وسواءً أكانت مكسورةً بعد فتح، مثل: (سئم، ويئس، ودئب^(٥)) - وملجئين ونظرتُ إلى رشيهِ، وخطبهِ، ومنشئهِ^(٦).

(١) الموءودة: المدفونة حية. وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة، ففرعهم الله تعالى بقوله: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ وَالْفِعْلُ مِنْ ذَلِكَ: (وَأَدِيتُ وَأَدَا).

(٢) الوءول: مصدر: (وأل إليه وألا وءولا) أي: لجأ إليه. ومنه (الموئل). وهو الملجأ.

(٣) المنشوء: المبعوض المقوت، يقال: (شئت الكاذب أشنؤه شنأ وشنأنا) أي: أبغضته ومقته.

(٤) مئون: جمع مئة. وفئون جمع فئة.

(٥) الدئب (بكسر الهمزة): الجاد في عمله، التعب فيه.

(٦) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة، المرسومة على ألف؛ كرشأ وخطأ على حالها بعد توسطها؛ مثل: نظرتُ إلى رشأه وخطأه، كما يقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم.

أم مكسورة بعد ضم، مثل: (سُئِلَ، ورُئِيَ، ونُئِيَ عنه، والدُّئِلَ^(١)) - ونظرتُ إلى لؤلؤه، وبُؤِبته، وأكْمُته، وشقت السفينة الماءَ بِجُؤْجُئها^(٢)، وتقول في جمع من سَمَّيْتَهُ لؤلؤًا: (مررتُ باللؤلؤين) وبعضهم يكتب التي بعدها ياءً بحركة ما قبلها (أي على الواو)، مثل: (رُؤِيَ ونُؤِيَ عنه).

أم مكسورة بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، مثل: (مِئِنَ، وفِئِنَ، وقارئينَ، وناشئينَ، ومُنشئينَ، ومُقرئينَ، وقارئه، ومُنشئه، ولآئيه).

أم مكسورة بعد سكون، مثل: (أفئدة، وأسئلة، ومُسئِم، ومُتئِم^(٣))، والمرئِيَّ، والرائي، ويُسائِلُ، وسائِلُ، ومُسائِلٍ - والمَقروئينَ، والطائِيَّ، والكسائِيَّ، والجزئِيَّ، وجُزئه، وعِيبه، وشيئه، وضَوئُه، ووضوئه، وضيائه).

(٥) رسم المتوسطة مع علامة التانيث

الهمزة المتوسطة بإلحاق علامة التانيث بها، لا تكونُ إلا مفتوحة. فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً، كُتبت على الألف، مثل: (حَدَاةٌ^(٤))، وخطَاةٌ^(٥)، ونَشَاةٌ، ونَبَاةٌ، ومَلَاةٌ، وظَمَاةٌ).

وإن كان مضمومًا، كُتبت على الواو، مثل: (لؤلؤةٌ). وإن كان مكسورًا، أو

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب: دوية تشبه ابن عرس.

(٢) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة المرسومة على واو؛ كلؤلؤ، ويؤؤ، وجؤجؤ على حالها بعد توسطها، مثل: (نظرت إلى لؤلؤة). والجؤجؤ: الصدر. وجؤجؤ السفينة: مقدمها.

(٣) المتئم: من تضع ولدين في بطن واحد، يقال: أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد.

(٤) الحدأة وجمعها حدأ (بفتح الحاء والذال فيهما): الفأس ذات الرأسين. وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها جدأ (بكسر الحاء وفتح الذال فيهما).

(٥) الخطاة: جمع خاطئ.

ياءً ساكنةً كُتبت على الياءِ، مثل: (مَيْتَةٌ^(١))، وَفَيْتَةٌ، وَتَهْنِئَةٌ، مَرْزِيَّةٌ^(٢))، وَهَيْئَةٌ، وَبَيْئَةٌ^(٣))، وَخَطِيئَةٌ، وَبَرِيئَةٌ).

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واوًا، كتبت منفردة، مثل: (ملاءة، وقراءة، ومروءة، وسَوْءَةٌ^(٤))، وسَوْءَى^(٥))، وسَوْءَاءٌ^(٦)).

(٦) رسم التوسطة مع ألف النون المنصوب

النُونُ المنصوبُ تلحقه ألف مد لا تُلفظ إلا في الوقف، سواءً أكان آخره همزة أم غيرها، مثل: (رأيتُ رجلاً وكتاباً ولؤلؤاً).

فإن كانت الهمزة المُنَوَّنة تنوين نصبٍ، مرسومة على حرف أبقيتها مرسومة عليه، ورسمت بعدها الألف، مثل: (رأيتُ بُؤْبُؤًا، وأكمؤًا، وقارئًا، ومُنْشِئًا).

وإن كانت منفردة غير مرسومة على حرفٍ، فإن كانت بعد حرف انفصال، تركتها على حالها، ورسمت بعدها الألف، مثل: (رأيتُ جُزءًا، ورُزءًا، وَضَوْءًا، وُؤُؤُوءًا). وإن كانت بعد حرف اتصال كتبتها قبل الألف على شبه ياءٍ، مثل: (احتملتُ عبئًا، واتخذتُ دِفئًا، ورأيتُ شيئًا).

(١) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأ لا لفظًا، وهو مخالف للقياس، وقد سبق الكلام على ذلك.

(٢) المرزئة: المصيبة، ومثلها الرزئية.

(٣) البيئة (بكسر الباء، ولا وجه لفتحها): المنزل، ومثلها الباءة والمباءة. والبيئة أيضًا: الحالة التي يكون عليها الشيء، يقال: هو حسن البيئة، أي: الحالة.

(٤) السوءة: العورة، والخصلة القبيحة والفاحشة.

(٥) السوءى: تأنيث الأسوأ، كالحسنى: تأنيث الأحسن.

(٦) السوءاء: الخصلة القبيحة. وهي أيضًا: ضد الحسناء، يقال: (سوءاء ولود خير من حسناء عقيم).

غير أنهم تركوا كتابتها بعد الهمزة المرتكزة على ألف، كراهية اجتماع ألفين في الخط، مثل: (سمعتُ نبأ، ورأيتُ رشاً)^(١) وبعد الهمزة المسبوقة بألف المدِّ اعتباراً لا لسبب، مثل: (لبستُ رداءً، وشربتُ ماءً)^(٢).

وإنما تُكتبُ هذه الألفُ؛ لأنَّ المتونَ المنصوب لا يجوز أن يوقفَ عليه بالسكون، بل يجبُ أن يُوقفَ عليه بفتحةٍ ممدودة، تتولد منها ألفُ المدِّ، وسواءً في ذلك ما لحقته هذه الألفُ في الخط، وما لم تلحقه لسببٍ أو اعتباراً.

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ، إما أن تكونَ آخرَ فعلٍ: كدعا، ورمى، وأعطى. وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ مُعربٍ عربيٍّ: كالفتى، والعصا، والمصطفى. وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ مبنيٍّ: كأنا، ومهما. وإما أن تكونَ آخرَ حرفٍ: كعلَى، ولولا. وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ أعجميٍّ: كموسيقا.

فهي خمسة أنواع ولكلِّ نوعٍ حكمه في الرسم. وإليك بيان كلِّ نوعٍ منها:

(١) و(٢) إن تطرَّفت الألفُ في فعلٍ، أو اسمٍ مُعرب.

فإن كانت رابعةً فصاعداً كتبها ياءً مطلقاً، والحرفُ المشدَّد يُحسب حرفين، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعوَّضٌ بها عن ألفٍ محذوفة، مثل: (حُبلى، ودعوى، وجُلَى، وجُمادى، ومستشفى - وأعطى، وأملى، ولبى، وحلَى، وآتى، وآخى، واهتدى، وارتضى، واستولى، واستعلى). وإلا إذا لزمَ من كتابتها ياءً، اجتماعُ ياءَين. فتكتبُ ألفاً، مثل: (استحيا، وأحيا، وسجايا، ويحيا، وزوايا، وتزيًا، وريًا، ودُنيا). وقد كتبوا (يحى، ورئى) علمين ياءَين للترفة بين ما هو

(١) الرشأ: ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي.

(٢) وحققها أن تكتب هكذا (رداءاً وماءاً).

علمٌ، أو فعلٌ، أو صفةٌ. والقولُ في نحوهما كالقول فيهما.

وإن كانت ثالثة، فإن كانت منقلبةً عن الواو، كتبها ألفاً، مثل: (العصا، والقفا، والدُّجاء، والرُّبأ، والضُّحَا، والذُّرَا، والعدا^١) - ودعا، وغزا، وعفا، وعلا، وسما، وتلا). وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبها ياء، مثل: (الفتى، والهوى، والنَّوى، والرَّحى، والحمى - ورمى، ومشى، وهدى، وهوى، وقضى).

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً فسهَّلته: كتوضاً، وتجزاً، وملجأ، وملتجأ، فلا يكتب بالياء، بل يكتب بالألف التي صارت آخرًا، مثل: (البيضا، والجدعاء، وتوضا، وتجزا، وملجا، وملتجا).

واعلم أن من النحاة من يكتبُ البابَ كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ سواءً أكانت الألف ثالثة أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبة عن واو أم عن ياء قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للغلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي. وهذا مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر. ولم ينتشر. والكتَّاب قديماً وحديثاً على خلافه.

(٣) إذا تطرَّفت الألفُ في اسمٍ مبني، كتبت ألفاً، مثل: (أنا، ومهما) إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: (أنتي، ومتي، ولدي، والألى - اسم موصول بمعنى الذين - وأولى - اسم إشارة للجمع - كأولاء).

(٤) إذا تطرَّفت الألفُ في حرفٍ من حروف المعاني كتبت ألفاً، مثل: (لولا،

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسوره بالياء، وإن كان ألفه أصلها الواو، فيكتبون الذرا، والعدا، ونحوهما هكذا: (الذرى، والعدى). وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وكلًا، وهلًا) إلا أربعة أحرف، كتبوا فيها بالياء، وهي: (إلى، وعلى، وبلى، وحتى).

(٥) إذا تطرّفت الألفُ في اسم أعجمي كتبت ألفًا مطلقًا، ثلاثيًا كان أو فوق الثلاثي. ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس، أو البلاد، أو غيرهما، مثل: بُغا، ولوقا، وتَمْلِيخا، وزَلِيخا، وبيجرا (وهي أعلامُ أناس)، وأريحا، ويافا، وطنطا، والرُّها، (وهي أسماءُ بلدان)، وبيّغا (وهي اسم طير)، وموسيقا، وارتماطيقا (وهما من مصطلحات الفنون والعلوم)، وكتبوا (بخارى)، من أسماء البلدان بالياء، وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضًا وهي: موسى، وعيسى، ومثى، وكسرى. ومنهم من يكتب (متى) بالألف هكذا: (متًا).

الوصل والفتحة

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به؛ كالضمائر المتصلة، ومنها ما لا يصح الوقفُ عليه؛ كالحروف الموضوعه على حرف واحد، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات إلا قليلاً منها.

فما صح الابتداء به والوقف عليه، وجب فصله عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق؛ كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروف الموضوعه على حرفين فأكثر.

وما لا يصحُّ الابتداء به وجب وصله بما قبله؛ كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامة التانيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه وجب وصله بما بعده؛ كحروف المعاني الموضوعه على حرف واحد، والمركب المزجي، وما رُكِب مع المائة من الآحاد: كأربعمئة،

والظُروف المضافة إلى (إذ) المُنوَّنة: كيومئذٍ، وحينئذٍ^(١). فإن لم تُنوَّنْ بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوَّض عنها بالتنوين، وجبَ الفصلُ، مثلُ: (رأيتك حين إذ كنتَ تخطبُ).

وكلا النوعين (أي: ما لا يصحُّ الابتداءُ به، وما لا يصحُّ الوقف عليه) يجب وصله، كما رأيتُ؛ لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق. والكتابةُ تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها، كما علمتَ في أول فصل الخط.

وقد وصلوا في بعض المواضع ما حقُّه أن يكتب منفصلاً، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمةً واحدةً. وإليك تلك المواضع:

(١) وصلوا (ما) الاسمِيَّة بكلمة (سيِّ)، مثلُ: (أحبُّ أصدقائي ولا سيِّما زهيرٍ)، وبكلمة (نعم) إذا كُسرت عَيْنُها، مثلُ: (نعماً يعظُّكم به)، فإن سكنت عينه، وجب الفصلُ، مثلُ: (نعم ما تفعل).

(٢) ووصلوا (ما) الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها بما قبلها، مثلُ: (طالما نصحتُ لك، إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ، أتيتُ لكنما أسامةٌ لم يأت، عمًّا قليل ليصبحنَّ نادمين)، (ما خطيئاتهم أُغرقوا)، (أيما الأجلين قضيتُ، فلا عدوان عليّ)، أينما تجلسُ أجلس، إما تجتهدُ تنجح^(٢)، (إنه لحقُّ مثلما أنكم تنطقون^(٣))، اجتهد كيما تنجح).

(١) تنوين (إذ) هو تنوين عوض؛ لأنه عوض عن جملة محذوفة، مثل: (هل تذكر إذ كنتَ تخطبُ؟ فحينئذ رأيتك). أي: (فحين إذ كنتَ تخطبُ رأيتك)، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) (إما) أصلها: (إن ما) أبدلت النون ميماً، وأدغمت في الميم بعدها.

(٣) (ما) في (مثلما): زائدة هنا، لا مصدرية - كما قال بعضهم؛ لأن الحرف المصدرية لا يدخل على مثله، وقد سبقت (ما) هنا (إن) وهي حرف مصدرية.

(٣) وصلوا (ما) المصدرية بكلمة (مثل) مثل : (اعتصمٌ بالحق مثلما اعتصم به سَلْفُكَ الصالح)، وبكلمة (رَيْثٌ)، مثل : (انتظرنِي رَيْثًا آتِيكَ)، وبكلمة (حين)، مثل : (جِئْتُ حينما طلعت الشمسُ)، وبكلمة (كل) مثل : (كلما أضاء لهم مَشْوًا فيه)، كلما زرتني أكرمتك. (وما) بعد (كل) مصدرية ظرفية.

(٤) وصلوا (مَنْ) استفهامية كانت، أو موصولة، أو موصوفة، أو شرطية، بمن وعن الجارَّتين، فالاستفهامية، مثل : (مَنْ أَنْتَ تشكو؟)، والموصولة، مثل : خُذِ العِلْمَ عَمَّنْ تَثِقُ بِهِ، والموصوفة، مثل : (عَجِبْتُ مِمَّنْ مُحِبٌّ لَكَ يُؤْذِيكَ)، أي : من رجلٍ مُحِبٌّ لَكَ، والشرطية، مثل : (مَنْ تَبْتَعْدُ أَبْتَعْدُ، وَعَمَّنْ تَرْضَ أَرْضُ). أي : من تَبْتَعْدُ عَنْهُ أَنْتَ أَبْتَعْدُ عَنْهُ أَنَا، وَمَنْ تَرْضَ عَنْهُ أَرْضَ عَنْهُ.

ووصلوا (مَنْ) الاستفهامية بفي الجارَّة، مثل : فيمَنْ تَرِغِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَكَ؟، فيمَنْ تَرَى الخَيْرَ؟.

(٥) وصلوا (لَا) بكلمة (أَنْ) الناصبة للمضارع، مثل : (لئلا يعلم أهل الكتاب^(١))، ويجب ألا تَدْعَ لليأس سبيلاً إلى نفسك. ولا فرق بين أن تسبقها لامٌ التعليل الجارَّة وألا تسبقها، كما رأيت.

هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حيان -ومن تابعه- إلى وجوب الفصل، قال : وهو الصحيح ؛ لأنه الأصل، مثل : (يجب أن لا تهمل).

- (١) ممن أصلها : (مَنْ) قلبت نون الأولى ميماً، وأدغمت في الميم بعدها.
 (٢) والأصل : لأن لا، أبدلت النون لآماً، وأدغمت في اللام بعدها، فصارت (لألا) فرسموا الهمزة على الياء فصارت (لئلا)، وإنما رسموها على الياء ؛ لأنها صارت متوسطة باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة، والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء، كما في (فتة، ومئات) كما عرفت ذلك من قبل.

فإن لم تكن (أن) ناصبة للمضارع وجب الفصل، كأن تكون مخففة من (أن) المشددة، مثل: (أشهد أن لا إله إلا الله)، أي: أنه، أو تكون تفسيرية، مثل: (قل له: أن لا تحف).

(٦) وصلوا (لا) بكلمة (إن) الشرطية الجازمة، مثل: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ﴾^(١)، ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾.

(٧) منهم من يصل (لا) بكلمة (كي)، مثل: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾. ومنهم من يوجب الفصل، والأمران جائزان، وقد جاء الوصل والفصل في القرآن الكريم، وقد وصلت في المصحف في أربعة مواضع، منها: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾، ومن الفصل قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾.

(١) والأصل: إن لا، أبدلت النون لآماً، وأدغمت في اللام بعدها فصارت (إلا).

obeykandi.com

الباب السابع

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١- المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبنيٌّ، ولا يُعَرَّبُ منه إلا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد، ولا نون النسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل؛ وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ؛ فلأنهما متفقان على عدد الأحرف، والحركات، والسكنات فيكتبُ: على وزن (كاتب)، ومُكْرِمٌ على وزن (يُكْرِمُ). وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال، وباعتبار هذه المشابهة يُسمَّى هذا الفعل (مُضارعاً). أي: مشابهاً؛ فإن المضارعة معناها المشابهة، يُقال: (هذا يُضارعُ هذا)، أي: يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة بُني؛ لأن هذه التُونات من خصائص الأفعال، فاتصاله بهن يُعيدُ شَبههُ باسم الفاعل فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.

٢- بناء الفعل الماضي

يبنى الماضي على الفتح، وهو الأصلُ في بنائه، نحو: (كتب). فإن كان معتلاً الآخر بالألف: كرمى، ودعا. بُنيَ على فتح مقدَّر على آخره.

فإن اتصلت به تاء التأنيث، حُذِفَ آخرُه لاجتماع الساكنين: الألف والتاء،

نحو: (رمتٌ، ودعتٌ). والأصل: (رمتٌ، ودعاتٌ). ويكون بناؤه على فتح مقدرٍ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(ولست حركة ما قبل تاء التانيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة. والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت).

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء، فهو كالصحيح الآخر - مبنيٌ على فتح ظاهر: كسروَتٌ، ورضيَتٌ.

ويُبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرفٌ مدٌّ، وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسهُ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو: (كتبوا).

فإن كان معتلٌ الآخر بالألف حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً؛ كرموا، ودعوا، والأصل: (رَمَوا، ودَعَوا) ويكون حينئذ مبنيًا على ضم مقدرٍ على الألف المحذوفة.

(ولست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم، ولأن حركة البناء - كما قدمنا - إنما تكون على الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف - كما علمت).

وإن كان معتلٌ الآخر بالواو أو الياء حُذف آخره، وضمٌ ما قبله بعد حذفه ليناسب واو الجماعة، نحو: (دُعوا، وسُرُوا، ورَضُوا). والأصل: دُعُوا، وسرُوا، ورضيوا) بوزن (كُتِبُوا، وظُرِفُوا، وفرِحُوا).

استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت دفعاً للثقل فاجتمع ساكنان: حرف العلة وواو الجماعة، فحذف حرف العلة منعاً لالتقاء الساكنين، ثم حُرِّك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناء مثل ما ذكر، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة

المحذوف لاجتماع الساكنين، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم، وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو، بعد حذف الحرف الأخير الذي يحمل ضمة البناء.

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات في ما هو كالكلمة الواحدة، نحو: (كُتِبْتُ، وكتبتُ، وكتبتِ، وكتبتِ، وكتبتِ، وكتبتِ).

(وذلك لأن الفعل والفاعل المضمَر المتصل كالشيء الواحد، وإن كانا كلمتين، لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجُزء منه. وأما نحو: (أكرمت، واستخرجت) مما لا تتوالى فيه أربع حركات، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع؛ لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة).

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء. نحو: (أعطيتُ، واستحييتُ، وأتيتُ). فإن كانت ثالثة أصلها الواو رُدَّت إليها، نحو: (علوتُ، وسموتُ).

فإن كان معتلُّ الآخر بالواو أو الياء بقي على حاله، نحو: (سروتُ، ورضيتُ).

٣- بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه؛ وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبن)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء: كاتكتب.

وعلى حذف آخره إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كانجُ واسعَ وارم. وعلى الفتح، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد: كاكُتِبْنِ وَاكُتِبْنِ.

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في الأمر ثبتت الألف معها، وكسرت النون، نحو: (اكتبان^(١))، وحذفت الواو والياء حذراً من التقاء الساكنين، نحو: (اكتب^(٢)) و(اكتب^(٣)). ويبقى الأمر مبنيًا على حذف النون. والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل.

وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء، ك(اكتب^(٢)) و(اكتب^(٣)). أما بالألف فلا تتصل، فلا يقال: اكتبان.

٤- إعراب المضارع وبنائه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجزوماً. وإعرابه إما لفظياً، وإما تقديرياً، وإما محلياً.

وعلامة رفعه الضمة ظاهرة، نحو: (يفوز المتقون)، أو مقدرة، نحو: (يعلو قدر من يقضي بالحق)، ونحو: (يخشى العاقل ربّه). وعلامة نصبه الفتحة: ظاهرة، نحو: (لن أقول إلا الحق)، أو مقدرة، نحو: (لن أخشى إلا الله). وعلامة جزمه السكون نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جُزم بحذف آخره نحو: (لم يسع،

(١) اكتبان: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.
(٢) اكتب: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.
(٣) اكتب: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

ولم يرم، ولم يدع). وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعًا، نحو: (يكتبان ويكتبون وتكتبين) وبحذفها جزماً ونصبًا، نحو: (إن يلزموا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه).

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة فهو مبني مع الأوليين على الفتح، نحو: (يكتبن ويكتبن)، ومع الثالثة على السكون، نحو: (الفتيات يكتبن)، ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً.

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة، بل فُصلَ بينهما بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، لم يكن مبنيًا، بل يكون معربًا بالنون رفعًا، وبحذفها نصبًا وجزماً، ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً، نحو: (يكتبان^(١)) أو تقديرياً نحو: (يكتبن وتكتبن^(٢))؛ لأن الأصل (تكتبون وتكتبين).

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع، ونون التوكيد، المشددة^(٣))، ثم حذفت واو الجماعة، وياء المخاطبة كراهية اجتماع ساكنين: الضمير، والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أن نون التوكيد المشددة، إن وقعت بعد ألف الضمير، ثبتت الألف وحذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النونات غير أن نون التوكيد تُكسر بعدها تشبيهاً

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي: النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يكتبن وتكتبن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة من (يكتبن) لالتقاء الساكنين، هي ضمير الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو -في اللفظ- حرفان؛ فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

لها بنون الرفع بعد ضمير المثني، نحو: (يكتبان).

وإن وقعت بعد واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حُذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال. أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثبتتا، وضُمَّت واو الجماعة، وكُسِرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقول في يَخْشَوْنَ، وَتَرْضَيْنَ: (تَخْشَوْنَ، وتَرْضَيْنَ). وإن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتْما حذراً من التقاء الساكنين، وبَقِيَتْ حركة ما قبلهما، فتقول في تَكْتُبُونَ، وَتَكْتَبِينَ، وَغَزَوْنَ، وَغَزَوْنَ: (تَكْتُبُونَ، وَتَكْتَبِينَ، وَغَزَوْنَ، وَغَزَوْنَ).

وإذا ولي نون النسوة نون التوكيد المشددة وجب الفصل بينهما بألف، كراهية توالي النونات، نحو (يكتبان)، أما النون المخففة فلا تَلْحَقُ نون النسوة.

وحكم نوني التوكيد مع فعل الأمر كحكمهما مع المضارع في كل ما تقدم.

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازم. ورافعُهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه. وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديرًا كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً، نحو: (لأجتهدن^(١)).

(١) لأجتهدن: اللام لام جواب القسم، وأجتهدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم. فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف.

ونحو: (الفتياتُ يجتهدنُ)^(١).

المضارع المنصوب، ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصب.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديرًا كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً، مثل:
(على الأمهات أن يعتنين بأولادهن)^(٢).

ونواصبُ المضارع أربعةٌ أحرف، وهي:

(١) أنْ، وهي حرفٌ مصدريةٌ، ونصبٌ، واستقبالٌ، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾. وسُميت مصدريةً؛ لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية: (يريد الله التخفيف عنكم)، وسُميت حرف نصبٍ لنصبها المضارع، وسُميت حرف استقبالٍ لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال، وكذلك جميع نواصب المضارع تحضه الاستقبال^(٣) بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال.

ولا تقعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقين والعلم الجازم. فإن وقعت بعد ما يدلُّ على اليقين، فهي مُخَفِّفَةٌ من (أَنَّ)، والفعل بعدها مرفوعٌ، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾. أي: أنه لا يرجع.

وإن وقعت بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهه جازاً أن تكون ناصبةً للمضارع.

(١) الفتيات: مبتدأ، ويجتهدن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، ونون النسوة: ضمير الفاعل، وهو مبني على الفتح، وهو في محل رفع لأنه فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) يعتنين: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وهذه النون، هي: ضمير الفاعل.

(٣) أي: تجعله للاستقبال المحض، وتخلصه له، يقال: (محضته النصح - من باب فتح - وأمحضته أخلصته له).

وجازَ أن تكونَ مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدةِ، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ، وقد قُرِئَتِ الآيَةُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ بنصب (تكون) على أَنَّ (أَنْ) ناصبةً للمضارع، ويرفعه على أنها مُخَفَّفَةٌ من (أَنَّ). والنصب أرجح عند عدم الفصل بينهما وبين الفعل بلا، نحو: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ والرفعُ والنصبُ سواءً عند الفصل بها، كالأية الأولى، فإن فصلَ بينهما بغير (لا) كَقَدُّ، والسين، وسوفَ تَعَيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ (أَنَّ) مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدةِ، نحو: (ظننت أن قد تقوم، أو أن ستقوم، أو أن سوفَ تقوم).

واعلمُ أَنَّ (أن) الناصبة للمضارع، لا تُستعملُ إلا في مقام الرجاء والطَّمع في حصول ما بعدها، فجاز أن تقع بعد الظن وشبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم؛ لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالحقق، فلا يناسبها ما يدلُّ على غير محقق، وإنما يناسبها التوكيد، فلذا وجب أن تكون (أن) الواقعة بعدها مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدةِ المفيدة للتوكيد.

(٢) لَنْ: وهي حرفُ نفي، ونصبٍ، واستقبال، فهي في نفي المستقبل؛ كالسين، وسوف في إثباته، وهي تفيدُ تأكيدَ النفي، لا تأييده، وأما قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ فمفهوم التأييد ليس من (لن)، وإنما هو من دلالة خارجية؛ لأنَّ الخلقَ خاص بالله وحده.

(وهي على الصحيح، مركبة من (لا) النافية و(أَنَّ) المصدرية الناصبة للمضارع وصلت همزتها تخفيفاً، وحذفت خطأ تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

(٣) إِذَنْ: وهي حرفُ جوابٍ، وجزاء، واستقبال، تقول: (إِذَنْ تُفْلِحْ)، جواباً لمن قال: (سأجتهد)، وقد سُمِّيتْ حرفَ جوابٍ؛ لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابق، وسُمِّيتْ حرفَ جزاء؛ لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً

لمضمون الكلام السابق، وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه، كأن تقول لشخص: (إني أحبك)، فيقول: (إذن أظنك صادقاً) فظنك الصدق فيه ليس معنى الجزاء لقوله: (إني أحبك).

وأصلها عند التحقيق إما (إذا) الشرطية الظرفية، حُذِفَ شرطها وعُوِّضَ عنه بتكوين العوض^(١) فجرت مجرى الحروف بعد ذلك: ونصبوا بها المضارع؛ لأنه إن قيل لك: (أتيك)، فقلت: (إذن أكرمك)، فالمعنى إذا جئتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك.

وإما مركبة من (إذ) و(إن) المصدرية، فإن قال قائل: (أزورك). فقلت: (إذن أكرمك) فالأصل: (إذ إن تزورني أكرمك)، ثم ضُمَّتْ معنى الجواب والجزاء.

أما كتابتها فالشائع أن تُكتب بالنون عاملة ومهمله، وقيل: تُكتب بالنون عاملة، وبالألف منونة مهمله، أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتكوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الحفيفة ألفاً عند الوقف كذلك.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهمله، ورسم المصحف لا يقاس عليه؛ كخط العروضيين، وقد سبق الكلام على ذلك، وهي لا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون في صدر الكلام، أي: صدر جملتها، بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها، وذلك كأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ونحو: (أنا إذن أكافئك) أو جواب قسم، نحو: (والله إذن لا أفعل)، فإن قلت: (إذن والله لا أفعل)، فقدّمت (إذن) على القسم، نصبت الفعل لتصدرها في صدر جملتها، ومن عدم تصدرها لوقوعها جواب القسم، قول الشاعر:

(١) فتوئنها عوض من جملة الشرط المحذوفة.

لئن جاذلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها، إذن لا أقيها

(فقد رفع (أقيل) لأن (إذن) لم تصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل (إن) الشرطية، والتقدير: (والله لئن جاذلي)، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وقد أهملت (إذن) لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، وجواب المتأخر محذوف لدلالة جواب الآخر عليه).

وإذا سبقتها الواو، أو الفاء جاز الرفع، وجاز النصب، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى - في قراءة غير السبعة: (وإن كادوا لَيَسْتَفْزِنَكَ من الأرض لِيُخْرِجوكَ منها، وإذا لا يلبثوا خلافاً إلا قليلاً)، وقوله: (أم لهم نصيب من الملك، فإذا لا يؤتوا الناس نقيراً)، وقرأ السبعة: ﴿وإذا لا يلبثون فإذا لا يُؤْتُونَ﴾ بالرفع. وإذا قلت: (إن تجتهد تنجح، وإذن تفرح) جزمت (تفرح)، وألغيت (إذن)، إن أردت عطفه على الجواب (تنجح) فيكون التقدير: (إن تجتهد تنجح وتفرح)، وذلك لعدم تصدرها، ورفعته أو نصبته، إن أردت العطف على جملي الشرط والجواب معاً؛ لأنهما كالجمله الواحدة، وإنما جاز الوجهان لوقوعها بعد الواو، ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات، فتكون حينئذ صدرَ جمله مستقلة مسبوقه بالواو فيجوز الوجهان، رفع الفعل ونصبه.

فإن كان شيء من ذلك ألغيتها ورفعت الفعل بعدها، إلا إن كان جواب شرط جازم فتجزمه، كما رأيت، ونحو: (إن تجتهد إذن تلق خيراً). فعدم التصدير المانع من إعمالها، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة لا غير.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال، فإن قلت: (إذن أظنك صادقاً) جواباً لمن قال لك: (إني أحبك)، رفعت الفعل لأنه للحال.

الثالثُ: ألا يُفصلَ بينها وبين الفعل بفاصلٍ غير القسم و(لا) النافية، فإن قلت: (إذن هم يقومون بالواجب) جواباً لمن قال: (يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم)، كان الفعلُ مرفوعاً للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك: (إذن أنتظرُكَ) في جواب من قال لك: (سأزورك) فإذن هنا مصدرَةٌ، والفعلُ بعدها خالصٌ للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فصلَ بينهما بالقسم، أو (لا) النافية، فالفعلُ بعدها منصوبٌ؛ فالأولُ، نحو: (إذن والله أكرمك) وقول الشاعر:

إذن والله نـمـر مـيـهـم بـحـرـبـي
تُشيبُ الطُفـلَ من قـبـل المـشـيبِ

والثاني نحو: (إذن لا أجيئك).

وأجاز بعضُ النحاة الفصلَ بينهما - في حال النصب - بالنداء، نحو: (إذن يا زهيرُ تنجح) جواباً لقوله: (سأجتهدُ)، وأجاز ابنُ عصفورِ الفصلَ أيضاً بالظرف والجار والمجرور؛ فالأولُ نحو: (إذن يومَ الجمعة أجيئك). والثاني نحو: (إذن بالجدِّ تبلغُ المجدَّ). وقد جمع بعضهم شرطَ إعمالها والفواصلَ الجائزةَ بقوله:

أعمـلُ إذن إذا أتتـك أو لا
وَسُقْتَ فعلاً بعدها مُسقبلاً
واحـدَر، إذا أعملتـها، أن تفـصـلا
إلا يحلفـ أو نداءً أو بلا
وافـصـل يظرفـ أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس الثبلا

وبعضهم يُهملُ (إذن) مع استيفائها شروطَ العمل، حكى ذلك سيويه عن بعض العرب، وذلك هو القياس؛ لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت محتصّةً، و(إذن) غيرُ محتصّةٍ؛ لأنها تباشرُ الأفعال، كما علمتِ والأسماء، مثل: (أأنت تُكرِّمُ اليتيمَ؟ إذن أنت رجلٌ كريمٌ).

(٤) كي، وهي: حرف مصدرية، ونصب، واستقبال. فهي مثل: (أن)،

تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، فإذا قلت: (جئتُ لكي أتعلّم)، فالتأويل: (جئتُ للتعلم) وما بعدها مؤوّل بمصدرٍ مجرورٍ باللام.

والغالب أن تسبقها لامُ الجرِّ المفيدة للتعليل، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾. فإن لم تسبقها فهي مُقدّرة، نحو: (استقم كي تُفلح) ويكون المصدرُ المؤوّل حينئذ في موضع الجرِّ باللام المُقدّرة، أو يكون منصوباً على نزع الخافض.

النصبُ بأن المضمرة

قد اختصت (أن) من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، ومُقدّرةً، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ أي: لأن يُبين لكم وإضمارها على ضربين: جائز وواجب.

(١) إضمار أن جوازاً: تقدّر (أن) جوازاً بعد ستة أحرف:

(١) لامُ كي (وتسمى لامُ التعليل أيضاً)، وهي: اللامُ الجارّةُ التي يكون ما بعدها علّةً لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو: ﴿بِالَّذِينَ نَزَّلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١).

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة، فإن اقترنت بإحدهما، وجب إظهارها؛ فالنافية نحو: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(٢)، والزائدة نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٣).

(٢) لامُ العاقبة: وهي (اللامُ الجارّةُ التي يكون ما بعدها عاقبةً لما قبلها،

(١) أي: لأجل أن تبين؛ فإنزال الذكر مقصود للتبيين.

(٢) أي: ليعلموا، أي: لأجل أن يعلموا، فلا هنا زائدة للتأكيد.

ونتيجة له، لا علة في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كي، وتُسَمَّى لام الصيرورة، ولام المآل، ولام النتيجة أيضاً)، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آءَالٌ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(١).

(والفعل بعد هاتين اللامين في تأويل مصدر مجرور بهما، و(أن) المقدره هي التي سبكته في المصدر؛ فتقدير قولك: جئت لأتعلم (جئت للتعلم)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، واعلم أن الكوفيين يقولون: إن النصب إنما هو بلام كي، ولام العاقبة، لا بأن المضمره وهو مذهب سهل خال من التكلف، وعليه مشينا في كتبنا المدرسية تسهياً على الطلاب).

(٣ و٤ و٥ و٦) الواو، والفاء، وأو، العاطفات إنما يُنصب الفعل بعدهن بأن المضمره، إذا لزم عطفه على اسم محض، أي: جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل؛ كالمصدر، وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يُعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله؛ كأسماء الأفعال، والصفات التي في الفعل فإن وقع الفعل في موضع اقتضى فيه عطفه على اسم محض قُدِّرَتْ (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدر المؤول بها هو المعطوف على اسم قبلها.

فمثال الواو: (يأبى الشجاع الفرار ثم يسلم)، أي: (وأن يسلم)، والتأويل: (يأبى الفرار والسلامة)، ونحو: (لولا الله ويلطف بي لهلكت)، أي: وأن يلطف بي. والتأويل: لولا الله ولطفه بي، ومنه قول ميسون^(٢):
وَلُبَّسُ عُبَاءَةٍ وَتَقَسَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبَّسِ الشَّفُوفِ^(٣)

(١) أي: التقطوه، فكانت عاقبة عملهم إن كان عدواً لهم وحزناً، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

(٢) ميسون: امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان أول الخلفاء من بني أمية، فكرهت عيش الحضارة ورفاهيتها، فقالت أحياناً منها هذا البيت فطلقها، وأعادها إلى أهلها

(٣) الشفوف: الثياب الرقاق، واحدها (شف) بفتح الشين.

أي: لُبْسُ عباءة وقرّة عيني. ومثالُ الفاء: (تعبُك، فتنالُ المجد، خيرٌ من راحتك فتحترمُ القصد)، أي: (خيرٌ من راحتك فحرماتك القصد).

ومنه قول الشاعر:

ولولا تَوْقُمُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّهِ^(١)

أي: لولا توقع معتر فأرضاه.

ومثال: (ثم): (يرضى الجبانُ بالهوان ويسلم)، أي: (يرضى بالهوان ثم السلامة). ومنه قول الشاعر:

إنى وقتلى سُلَيْكًا، ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ الْبَقْرُ^(٢)

أي: قتلي سُلَيْكًا ثم عقلي إياه.

ومثال (أو): (والموتُ أو يبلغُ الإنسانُ مأمَلَهُ أفضلُ)، أي: (الموتُ أو بلوغُهُ الأملِ أفضلُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾، أي: (إلا وحياً، أو إرسال رسول).

فإن في جميع ما تقدم مقدرة، والفعل منصوب بها، وهو مؤوّل بمصدر معطوف على الاسم قبله، كما رأيت.

(١) توقع الأمر: انتظر وقوعه وكونه. والمعتر: الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من يسأل ويتذلل، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ أي: من سأل، ومن لم يسأل، والإتراب (بكسر الهمزة): الغنى، والترّب (بفتح الحين): النقر. والمعنى: لولا أنني أتوقع ذا حاجة إلى معروفٍ وبذلي، ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

(٢) سليك: رجل كان قد أتى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع ديته. فقال هذا البيت تشيلاً لحاله، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر، وذلك أن إنائها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها لأنها ذات لبن.

(٢) إضمار (أن) وجوباً: تُقَدَّرُ (أَنْ) وجوباً بعد خمسة أحرف^(١):

(١) لام الجحود: وسمّاها بعضهم لام النفي^(٢)، وهي لام الجر التي تقع بعد (ما كان)، أو (لم يكن) الناقصتين، نحو: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾.

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن المضمره وجوباً، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام، وخبر كان ويكن مقدر، والجار والمجرور متعلقان: بخبرها المقدر، والتقدير: (وما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم).

فإن كانتا تامتين جاز إظهار (أن) بعدها؛ لأنها حينئذ لام التعليل نحو: (وما كان الإنسان ليعصي ربه، أو لأن يعصيه)، أي: ما وجد ليعصيه.

(٢) فاء السببية: وهي التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: ٨١)

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن المضمره، بل يُعْرَبُ في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (المرسلات: ١٣٦) أي: ليس

(١) هذا مذهب البصريين، من أن النصب هو بأن المضمره بعد هذه الأحرف الخمسة، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل؛ فالنصب بها لا بأن المضمره وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجنا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب.

(٢) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص؛ لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوّب ابن النحاس تسميتها بلام النفي.

هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم، ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ يس: ١٨٢ أي: (فهو يكون إذا أَرَادَهُ) فجملة (يكون) ليست داخلية في مقول القول، بل هي جملة مستقلة مستأنفة، ومنه قول الشاعر:

ألم تسأل الربعمَ القواءَ فينطقَ وهل تخبرنك اليوم ببيداء سملق^(١)؟

أي: فهو ينطق إن سألته.

(٣) واو المعية: وهي التي تُفيدُ حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مع) تُفيدُ المصاحبة، كقول الشاعر:

لا تئنه عن خُلُقٍ وتأتى مثلهُ عارٌ عليك، إذا فعلتَ عظيم

(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: (لا تكذب وتعاشر الكاذبين)، أي: لا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: (لا تعص الله ويراك)، أي: وهو يراك. والمعنى: هو يراك فلا تعصه؛ فالواو ليست للمعية، ولا للعطف، بل هي للاستئناف).

وخلاصة القول: إن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل، فإن أراد السببية فالنصب، وإن أراد العطف، فالإعراب بحسب المعطوف عليه، وإن لم يرد هذا ولا ذلك، بل أراد استئناف جملة جديدة، فالرفع. ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى، بل المراد الارتباط اللفظي، أي: الإعرابي.

واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، يُنطق به على روايته، وقد تحتمل

(١) الربيع: المنزل. والقواء (بفتح القاف): الخالي الذي لا أنيس فيه. والبيداء: الأرض القفر. والسملق (بفتح فسكون): الصفصف. وهو المطمئن المستوي من الأرض.

الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو؛ لأنها حينئذٍ للعطف، وإن أردت النهي عن الجمع بينهما نصبت ما بعدها؛ لأنها حينئذٍ للمعية، وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر رفعت ما بعدها؛ لأنها حينئذٍ للاستتاف، ويكون المعنى: (لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن).

والواو والفاء هاتان لا تُقدَّر (أن) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي، أو طلب؛ فمثالُ النفي مع الفاء: (لم ترحم فترحم)، ومثالُ الطلب معها: (هل ترحمون فترحموا؟)، ومثالُ النفي مع الواو: (لا تأمر بالخير وتعرض عنه)، ومثالُ الطلب معها: (لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه).

فإن لم يسبقها نفي أو طلب فالمضارع مرفوعٌ، ولا تُقدَّر (أن)، نحو: (يُكرم الأستاذُ المجتهدُ، فيخجلُ الكسلانُ)، ونحو: (الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ).

وشرطُ النفي أن يكون نفيًا محضًا، فإن كان في معنى الإثبات لم تُقدَّر بعده (أن) فيكونُ الفعل مرفوعًا، نحو: (ما تزالُ تجتهدُ فتتقدمُ)؛ إذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد. ونحو: (ما تجيئنا إلا فنكرمك)؛ فالنفي منتقضٌ بإلا؛ إذ المعنى إثباتُ المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، نحو: (لم يجتهد فيفلح). أو بالفعل، نحو: (ليس الجهل محمودًا فتقبل عليه). أو بالاسم، نحو: (الحلمُ غيرُ مذموم فتتفر منه).

ويُلحَقُ بالنفي التَّشْبِيهُ المرادُ به النفي والإنكارُ، نحو: (كأنك رئيسنا فطيعك!) أي: ما أنت رئيسنا، وكذا ما أفاد التقليل، نحو: (قد يجودُ البخيلُ فيمدح)، أو

بالنفي، نحو: (قلما تجتهد فتنجح)^(١).

والمراد بالطلب الأمر بالصيغة أو باللام، والنهي، والاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض.

أما ما يدل على معنى الأمر بغير صيغة الأمر، أو لام الأمر: (كاسم فعل الأمر)، نحو: (صه، فينام الناس)، أو المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: (سكوتا، فينام الناس)، أو ما لفظه خبر.

ومعناه الطلب، نحو: (حسبك الحديث، فينام الناس)، فلا تُقدَّر (أن) بعده. ويكون الفعل مرفوعاً على أصح مذاهب النحاة، وأجاز الكسائي نصبه في كل ذلك. وليس يبعد من الصواب.

والفعل المنصوب بأن مُضمرة وجوباً، بعد الفاء والواو هاتين، مؤول بمصدر يعطف على المصدر المسبوك من الفعل المتقدم. فإذا قلت: (زُرني فأكرمك، ولا ته عن خلق وتأتي مثله) فالتقدير: (ليكن منك زيارة لي فأكرام مني إياك، ولا يكن منك نهي عن خلق وإتيان مثله).

واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، مجزماً الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه. فإن أسقطت الفاء في قولك: (اجتهد فتنجح). قلت: (اجتهد تنجح). ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وقول امرئ القيس:

(١) إذا قلت: (قل رجل يقول ذلك) فالمعنى: (ما رجل يقول ذلك). وإن قلت: (قلما تجتهد فتنجح) فالمعنى: (ما تجتهد فتنجح). فقل وقلما في مثل هذا الكلام، معناهما النفي المحض. وقد يراد بهما التقليل، والكثير استعمالهما للنفي. وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب؛ راجع بحث الأفعال الجامدة فيه.

قفانبك من ذكرى حيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو: عجل، ينزل المطر).

فليس المراد أن تعجل بنزول المطر، وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها، كقولك: (صاحبٌ رجلاً يدلك على الله). ومنه قوله: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ يَرِثُنِي ﴿ لمريم: ٥-١٦ أي: ولياً وارثاً لي. وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً، على معنى: (إن يهب لي ولياً يرثني). وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو: (قل الحق لا تبالي اللاتمين)، أي: غير مبال بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُنَّنِ تَسْتَكْبِرُ ﴾ المدثر: ١٦، أي: مستكبراً .

(٤) حَتَّى: وهي (حَتَّى الجارَّةُ التي بمعنى (إلى)، أو لام التعليل)، فالأول،

نحو: ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه: ٩١]

والثاني، نحو: (أطع الله حتى تفوز برضاه)، أي: إلى أن يرجع، وتفوز، وقد

تكون بمعنى (إلا) كقوله:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةٌ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي: إلا أن تجود، والفعل بعده مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها، ويُشترط في نصب

الفعل بعدها بأن مضمرة أن يكون مستقبلاً، إما بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما

بالنسبة إلى ما قبلها.

ثم إن كان الاستقبالاً بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها وجب النصب؛

لأنَّ الفعلَ مُسْتَقْبَلٌ حَقِيقَةٌ، نحو: (صُمْ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ). فغياب الشمس

مُستقبَلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضاً مُستقبَلٌ بالنسبة إلى الصيام، وإن كان

الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط جاز النصب، وجاز الرفع، وقد قرئ قوله:

﴿ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ البقرة: ٢١٤ بالنصب بأن مضمرة، باعتبار استقبال

الفعل بالنسبة إلى ما قبله؛ لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول، وبالرفع على عدم

تقدير (أن) باعتبار أن الفعل ليس مستقبلاً حقيقة؛ لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم؛ لأنه حكاية حالٍ ماضية، و(أن) لا تدخل إلا على المستقبل.

فإن أريدَ بالفعل معنى الحال، فلا تُقدَّر (أن)، بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً؛ لأنها موضوعةٌ للاستقبال، نحو: (ناموا حتى ما يستيقظون). ومنه قولهم: (مرض زيدٌ حتى ما يرجونه)، وتكون (حتى) حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ، والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم، وحتى الابتدائية: حرفٌ تُبتدأ به الجملُ، والجملةُ بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

وعلامه كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى، فإذا قلت: (ناموا فلا يستيقظون، ومرض زيد فلا يرجونه) صحَّ ذلك.

(٥) أو: ولا تُضمَرُ بعدها (أن) إلا أن يصلحَ في موضعها (إلى)، أو (إلا) الاستثنائية، فالأول كقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي: إلى أن أدرك المنى، والثاني كقول الآخر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)

أي: إلا تستقيم.

والفعل المنصوب بأن مُضمرةٌ بعد (أو) معطوفٌ على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم، وتقديره في البيت الأول: (ليكوننَّ مني استسهالٌ للصَّعب، أو إدراكٌ

(١) الغمز: الجس والعصر. والقناة: الرمح. والكعوب: جمع كعب، وهي العقدة من عقد الرمح. يريد أنه إذ أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدَّة والعنف؛ ليقوم معوجهم إلا أن يقلعوا عما هم فيه، وتستقيم أمورهم.

للمنى)، وتقديره في البيت الآخر: (ليكوننّ مني كسرّ لكعوبها، أو استقامة منها).
واعلم أن تأويل (أو) بإلى أو بإلا إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب.
أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل (أو) بمصدر يعطف
عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمره - كما رأيت - وإنما أوّل ما قبل (أو)
بمصدر؛ لثلا يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدره على الفعل،
وذلك ممنوع).

شذوذ حذف أن

لا تعمل (أن) مُقدّرة إلا في المواضع التي سبق ذكرها، وقد ورد حذفها ونصب
الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه، ومن ذلك قولهم: (مُرّه يحفرها)، و(خُذِ
اللصّ قبل يأخذك)، والمثل: (تسمع المعيديّ خير من أن تراه)، وقول الشاعر
طرفه:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللدات، هل أنت مخلدي؟!

أي: (أن يحفرها، وأن يأخذك، وأن تسمع، وأن أحضر) وذلك شاذ لا يقاس
عليه، والفصيح أن يُرفع الفعل بعد حذف (أن)؛ لأنّ الحرف عامل ضعيف، فإذا
حذف بطل عمله، ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾
للزمر: ١٦٤، والأصل: (أن يريكم، وأن أعبد).

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجزمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم، وهي قسمان: قسم يجزم فعلاً
واحداً، نحو: (لا تياس من رحمة الله)، وقسم يجزم فعلين، نحو: (مهما تفعلُ
تُسال عنه).

وجزؤه إما لفظي، إن كان معرباً، كما مثّل، وإما محلي، إن كان مبنياً، نحو:

(لا تَشْتَغِلَتْ بِغَيْرِ النَّافِعِ)^(١).

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعة أحرفٍ وهي: (لم، ولَمَّا، ولاَمُ الأمر، ولا الناهية)، وإليك شرحها:

لم، ولَمَّا: تُسَمَّيان حرفي نفي وجزم وقلب؛ لأنهما تَنْفِيان المضارعَ وتَجْزِمانه، وتقلبان زمانه من الحال، أو الاستقبال إلى الماضي، فإن قلت: (لم أكتب)، أو (لَمَّا أُكْتُبُ) كان المعنى أنك ما كتبتَ فيما مضى، والفرق بين (لم ولَمَّا) من أربعة أوجه:

(١) أَنْ (لم) للنفي المطلق، فلا يجب استمرارُ نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويجوز عَدَمه، ولذلك يصحُّ أن تقول: (لم أفعل ثم فعلت).

وأما (لَمَّا) فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي حتى يتصل بالحال، ولذلك لا يصحُّ أن تقول: (لَمَّا أفعل ثم فعلت)؛ لأنَّ معنى قولك: (لَمَّا أفعل) أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: (ثم فعلت) يناقضُ ذلك؛ لهذا تُسَمَّى (حرفَ استغراق) أيضاً؛ لأن النفي بها يستغرق الزمانَ الماضي كله.

(٢) أن المنفي بلم لا يتوقع حصوله، والمنفي تَلَمَّا مُتَوَقَّع الحصول، فإذا قلت: (لَمَّا أسافر) فسفرك مُتَنظَّرًا.

(٣) يجوز وقوع (لم) بعد أداة شرط، نحو: (إن لم تجتهد تندم). ولا يجوز وقوع (لَمَّا) بعدها.

(١) تشتغلن: فعل مضارع مبني على الفتح، وهو في محل جزم بلا الناهية.

(٤) يجوز حذف مجزوم (لَمَّا)، نحو: (قاربت المدينة ولَمَّا)، أي: (ولَمَّا أدخلها). ولا يجوز ذلك في مجزوم (لم) إلا في الضرورة، كقول الشاعر:
 احْفَظْ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب، إن وصلت وإن لم
 أي: (وإن لم تصل) ويروى: (إن وصلت) بالمجهول، فيكون التقدير: (وإن لم توصل). قال العيني: وهو الصواب.

ولام الأمر: يُطَلَّبُ بها إحداهُ فعلٍ، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: ١٧)

ولا الناهية: يُطَلَّبُ بها تركه، نحو: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٢٩)

فوائد

(١) لَمَّا الداخلة على الفعل الماضي ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى (حين) فإذا قلت: (لَمَّا اجتهد أكرمته)؛ فالمعنى: حين اجتهد أكرمته، ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى (حين)، فلا يقال: (لَمَّا يجتهد أكرمه) بل الصواب أن يقال: (حين يجتهد)؛ لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة.

(٢) لام الأمر مكسورة إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها. نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة: ١٨٦)، وقد تسكن بعد (ثم).

(٣) تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين، وتدخل (لا) الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين، وعلى المتكلم المجهول، ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم، فإن كان مع المتكلم غيره، فدخولهما عليه أهون وأيسر، نحو: ﴿وَلْتَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ﴾

[[العنكبوت: ١٢]، وقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق، فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم^(١)

وذلك لأنَّ الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم؛ لأن له صيغة خاصة وهي (افعل) فيستغنى بها عنه.

(٤) اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سُمِّيَ (دعاء) تادباً، وسُمِّيَت اللام و(لا) حرفي دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُكَّتَكَ﴾ [الزخرف: ١٧٧]، ونحو: (لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا)، وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو: ﴿رَبِّ آغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة، وهي:

(١) إن: نحو: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

وهي أمُّ الباب وغيرها مما يجزم الفعلين إنما جزمها لتضمنه معناها. فإن قلت: (من يزرني أكرمه)، فالمعنى: (إن يزرني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

(٢) إذ ما: كقول الشاعر:

وإنك إذ ماتت ما أنت أمرٌ به تُلفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وهي: حرف بمعنى (إن)، وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن)، فبنيت وجزمت الفعلين، وعملها الجزم قليل، والأكثر أن تهمل ويرفع الفعلان بعدها.

(١) الجراضم (بفتح الجيم): جمع جراضم. وجراضم (بضم الجيم): فيها وهو الأكل.

وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر.

(وأصلها (ذا) الظرفية لحقتها (ما) الزائدة للتوكيد فحملتها معنى (إن)، فصارت حرفاً مثلها؛ لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط بخلاف بقية الأدوات فإن لها غير معنى الربط معاني أخر، كما ستعلم. ومن النحاة؛ كالمبرد، وابن السراج، والفارسي -من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية).

(٣) مَنْ: وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: (من يفعل سوءاً يُجزبه).

(٤) ما: وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾

[البقرة: ١٩٧].

(٥) مهما: وهي اسم مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ

ءَايَةٍ لِنَسْتَحِرَّتْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]

(وهي على الصحيح، إما مركبة من (مه) التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه: (اكفف) ومن (ما) المتضمنة معنى الشرط، ثم جُعِلَا كلمة واحدة للشرط والجزاء، ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي، وإما مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا: (ما ما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان).

(٦) متى: وهي اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

متى تأتبه تعشُو^(١) إلى ضوء ناره تجد خير نار، عندها خير موقد

(١) تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاعل تأت، أي: متى تأتبه عاشباً، وجواب الشرط هو (تجد)، يقال: عشا النار وإليها: أتاها من بعيد يرجو عندها هدياً، أو قرى، أو ضيافة.

وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد كقوله:

متى ما تلقني، فَرْدَيْنِ، تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْتِيكَ وَتَسْتَطَارَا^(١)

(٧) أَيَانٌ: وهي اسم زمان تَضَمَّنَ معنى الشرط كقول الشاعر:

أَيَانٌ نُؤْمِنُكَ، تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مَتَا لَمْ تَنْزِلْ حَنِينَا

وكثيراً ما تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، كقول الآخر:

إِذَا التَّعْجَةُ الْأُدْمَاءُ^(٢) بَاتَتْ يَقْفِرَةَ فَأَيَّانَ مَا تَعْلِيلُ بِهِ الرِّيحُ يُنْزَلُ

(وأصلها: (أي آن) فهي مركبة من (أي) المتضمنة معنى الشرط و(آن) بمعنى

حين، فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح).

(٨) أَيْنٌ: وهي اسم مكان تَضَمَّنَ معنى الشرط، نحو: (أَيْنَ تَنْزِلُ أَنْزِلْ) وكثيراً

ما تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٧٨]

(٩) أَيْ: ولا تلحقها (ما)، وهي اسم مكان تَضَمَّنَ معنى الشرط، كقول

الشاعر:

خَلِيلِي، أَيْ تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

(١٠) حَيْثَمَا: وهي اسم مكان تَضَمَّنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلا مُقْتَرَنَةً بما،

على الصحيح، كقول الشاعر:

حَيْثَمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

(١١) كَيْفَمَا: وهي اسم مُبْهَمٌ تَضَمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً

(١) الروائف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود. والألية (بفتح

الهمزة، لا بكسرها) كما هو الشائع على الألسنة. وتستطار: تدعرج وتخاف، يقال:

استطير إذا دعر. وهو منصوب بأن مقدر.

(٢) المراد بالنعجة: نعجة الرمل، وهي البقرة الوحشية. والأدماء: السمراء.

مجزومين عند الكوفيين، وسواءً ألحقتها (ما)، نحو: (كيفما تكن يكن قرينك)، أم لا، نحو: (كيف تجلس تجلس).

أما البصريون فهي عندهم بمنزلة (إذ) تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزم، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين مُتَّفَقِي اللَّفْظِ والمعنى، كما رأيت سواءً أجزمتَ بها، أم لم تجزم.

(فلا يجوز أن يقال: (كيفما تجلس أذهب) لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما، ولا: (كيفما تكتب الكتاب أكتب القرية)، أي: أحرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما، ولا: (كيفما تجلس أقعد) لاختلاف لفظ الفعلين، وإن اتفق معناهما).

(١٢) أي: وهي اسمٌ مبهمٌ تضمَّن معنى الشرط، وهي من بين أدوات الشرط مُعْرَبَةٌ بالحركات الثلاث لملازمتها الإضافة إلى المفرد، التي تبعدها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالها مرفوعة: (أي امرئٍ يخدم أمته تخدمه)^(١)، ومثالها منصوبة: قوله تعالى: ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٢) [الإسراء: ١١٠] ومثالها مجرورة: بأي قلم تكتب تكتب^(٣)، وكتاب أي تقرأ أقرأ^(٤).

وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد، وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة: إذ التقدير: (أي اسم تدعو)، وكما في المثال الرابع: إذ التقدير (كتاب أي رجل).

(١) أي: مرفوعة؛ لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبرها.

(٢) أيًا: منصوبة؛ لأنها مفعول به مقدم لتدعو.

(٣) بأي: الباء حرف جر، وأي مجرورة بها.

(٤) كتاب: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالإضافة.

ويجوز أن تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد كآية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا
الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ١٢٨]

(١٣) إذا: وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، فيقال: (إذا ما). وهي اسمُ زمانٍ
وتضمَّن معنى الشرط، ولا تجزم إلا في الشعر، كقول الشاعر:
استغن ما أغناك رُبُّكَ بالغنى وإذا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ^(١)
وقد يُجزمُ بها في النثر على قلة: ومنه حديثُ علي وفاطمة -رضي الله عنهما:
(إذا أخذتما مضاجعكما، تُكَبِّرَا أُرْبَعًا وثلاثين).

والفرقُ بين (إن) و(إذا): أن الأولى تدخل على ما يُشكُّ في حصوله، والثانية
تدخل على ما هو مُحققُ الحصول. فإن قلت: (إن جئتَ أكرمتك)، فأنت شاكٌّ في
مجيئه، وإن قلت: (إذا جئتَ أكرمتك)، فأنت على يقين من مجيئه).

(والجزم إذا شأد للمنافاة بينهما وبين (إن) الشرطية، وذلك أن أدوات الشرط
إنما تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة (إذا)
موضوعة للتحقيق فهما متناقضتان).

الشرط والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبيرياً مُتصرفاً غير مُقترنٍ بقَدٍّ، أو لن، أو ما
النافية، أو السين، أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداة من أدوات الشرط، فهناك فعلٌ مقدَّرٌ، كقوله تعالى:
﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة: ٦] فأحدٌ: فاعلٌ لفعلٍ

(١) الخصاصة: الفقر. وتجميل: أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل. ويروي (فتحمل)
بالحاء. أي: احتمال. والأول أحسن في المعنى.

محدوف، هو فعل الشرط. وجملة (استجارك) المذكورة مُفسرةً للفعل المحدوف.

المراد بالفعل الخبري ما ليس أمراً، ولا نهياً، ولا مسبوفاً بأداة من أدوات الطلب - كالاتفهام والعرض والتخصيص - فذلك كله لا يقع فعلاً للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط، أي: الأصل فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً، غير أنه قد يقع جواباً ما هو غير صالح لأن يكون شرطاً. فيجب حينئذٍ اقترانه بالفاء لترطبه بالشرط بسبب فقه المناسبة اللفظية حينئذٍ بينهما. وتكون الجملة برمتها في محلّ جزم على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء (فاء الجواب) لوقوعها في جواب الشرط، (وفاء الربط) لربطها الجواب بالشرط.

مواضع ربط الجواب بالفاء

يجب ربط جواب الشرط بالفاء في اثني عشر موضعاً:

الأول: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ بَخْتِرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]

الثاني: أن يكون فعلاً جامداً، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَبُ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَّكَ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ] [الكهف: ٤٠-٤١]

الثالث: أن يكون فعلاً طليياً، نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]

الرابع: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، وحينئذٍ يجب أن يكون مقترناً بقدر ظاهرة، نحو: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٧٧]. أو مقدّرة، نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ لَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ فَصَدَقْتَ﴾ [يوسف: ١٢٦].

(ولو لم تقدر (قد) لوجب أن يكون الفعل الماضي هنا مستقبل المعنى ، وليس الأمر كذلك. ألا ترى أنك إن قلت: (إن جئتني أكرمتك)، كان المعنى: (إن تجتني أكرمتك)، وإن قلت: (إن جئتني فقد أكرمتك) فالمعنى: (إن تجتني فقد سبق إكرامي إياك فيما مضى)).

الخامس: أن يقترن بقَدْ، نحو: (إن تذهبْ فقد أذهبْ).

السادس: أن يقترن بما النافية، نحو: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَحْرٍ ﴾ [يونس: ١٧٢]

السابع: أن يقترن بَلَنْ، نحو: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران: ١١٥].

الثامن: أن يقترن بالسین، نحو: ﴿ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٧٢].

التاسع: أن يقترن بسوفَ، نحو: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التوبة: ٢٨]. والعيلة: الفقر.

العاشر: أن يُصَدَّرُ بِرُبِّ، نحو: (إن تجيء فرما أجيء).

الحادي عشر: أن يُصَدَّرَ بِكَأَنَّمَا، نحو: ﴿ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]

الثاني عشر: أن يُصَدَّرَ بِأَدَاةِ شَرْطٍ، نحو: ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بِقَائِلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٣٥] ونحو أن تقول: (من يُجاورك، فإن كان حسن الخلق فتقرب منه).

(١) جملة (فإن استطعت): في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير: إن استطعت فافعل.

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء؛ لأن بينهما مناسبة تُغني عن ربطه بها إلا أن يكون مُضارعاً مُثبِّتاً أو منفيّاً بلا، فيجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربط، وترك الربط أكثر استعمالاً، نحو: (إن تعودوا نعد)، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَمَنْعِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ١٩٥)، وقوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ كَخَسَا وَلَا يَرْهَقَا﴾ (الجن: ١١٣).

وقد تخلف فاء الجواب (إذا) الفجائية، إن كانت الأداة (إن) أو (إذا)، وكان الجواب جملة اسمية خبرية غير مقترنة بأداة النفي أو (إن)، نحو: ﴿وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٢٣٦)، ونحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِمِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الروم: ٢٤٨).

حذف فعل الشرط

قد يُحذف فعل الشرط بعد (إن) المُردفة بلا، نحو: (تكلّم بخيرٍ وإلا فاسكت)^(١)، قال الشاعر:

فطلقها، فلست لها يكفء؛ وإلا يعلّ مفرقك الحسام^(٢)

وقد يكون ذلك بعد (من) مُردفة بلا، كقولهم: (من يُسلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبا به).

ومما يحذف فيه فعل الشرط أن يقع الجواب بعد الطلب، نحو: (جدّ تسد)، والتقدير: (جدّ، فإن تجدّ تسد).

(١) أي: فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً.

(٢) أي: وإلا تتكلم بخير فاسكت.

(٣) أي: وإلا تطلقها يعلّ مفرقك الحسام.

حذف جواب الشرط

يُحذفُ جوابَ الشرط إن دلَّ عليه دليلٌ بشرط أن يكون الشرطُ ماضيًا لفظًا، نحو (أنتَ فائزٌ إن اجتهدت)، أو مضارعًا مُقترنًا يَلَمُّ، نحو: (أنتَ خاسرٌ إن لم تجتهد).

(ولا يجوز أن يقال: (أنتَ فائزٌ إن تجتهد)؛ لأن الشرط غير ماضٍ، ولا مقترن بلم).

ويُحذفُ إمَّا جوازًا، وإما وجوبًا.

فيُحذفُ جوازًا، إن لم يكن في الكلام ما يصلحُ لأن يكونَ جوابًا، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسه بالجواب، نحو: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ ﴾، أي: إن استطعتَ فافعل، أو بأن يقعَ الشرطُ جوابًا للكلام، كأن يقول قائل: (أَتُكْرَمُ سعيدًا)، فتقول: (إن اجتهد)، أي: (إن اجتهد أكرمه).

ويُحذفُ وجوبًا إن كان ما يدل عليه جوابًا في المعنى، ولا فرق بين أن يتقدَّم الدال على جواب الشرط، نحو: (أنتَ فائزٌ إن اجتهدت) أو يتأخر عنه، كأن يتوسَّطَ الشرط بين القسم وجوابه، نحو: (والله - إن قمتَ - لا أقومُ) أو يكتنفه كأن يتوسَّطَ الشرط بين جزئي ما يدل على جوابه، نحو: (أنتَ - إن اجتهدتَ - فائزٌ).

هالدة

الشرطُ يقتضي جوابًا والقسم كذلك، فإن اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبرًا؛ كالابتداء، أو ما أصله المبتدأ كان الجواب للسابق، وكان جواب المتأخر محذوفًا لدلالة جواب الأول عليه، فإن قلت: (إن قمتَ، والله، أقم) فأقم: جواب الشرط، وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه. وإن قلت: والله، إن قمتَ لأقومن، فأقومن: جواب القسم، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، قال تعالى: ﴿ قُلْ لِيِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا

الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِعِلْمِهِمْ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿ [الإسراء: ٢٨٨]. فجملة: (لا يأتون) جوابُ القسم المدلول عليه باللام؛ لأن التقدير: (والله لئن اجتمعت) وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه جوابُ القسم.

وقد يُعطى الجواب للشرط مع تقدم القسم، في ضرورة الشعر كقوله:

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصَمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ، لِلشَّمْسِ بَادِيًا ^(١)
وَأَرْكَبُ حَمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرُورَةٍ وَأَعْرَمَ مِنَ الْخَاتَامِ صُفْرِي شِمَالِيًا ^(٢)

فإن تقدّم عليهما ما يقتضي خبراً، جاز جعل الجواب للشرط، وجاز جعله للقسم، فإن جعلته للقسم قلت: (زهيرٌ، والله إن يجتهد، لأكرمته) وإن أعطيته للشرط، قلت: (زهيرٌ والله، إن يجتهد، أكرمته) ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط. ولا ريب أن جعله للشرط أرجح سواءً أتقدّم الشرط على القسم أم تأخّر عنه. أما إذا لم يتقدّمها ما يقتضي خبراً فالجواب للسابق منهما، كما أسلفنا.

حذف الشرط والجواب معاً

قد يُحذف الشرطُ والجوابُ معاً، وتبقى الأداة وحدها، إن دلَّ عليهما دليل، وذلك خاصٌّ بالشعر للضرورة، كقوله:

قالتُ بناتُ العمِّ: يا سلَمَى، وإنَّ كانَ فقيراً مُعديماً؟ قالتُ: وإنَّ

(١) القَيْظُ: أشد الحر. ويروى: (ضاحياً) بدل (بادياً)، ومعناه بازراً للشمس، يقال: ضحي للشمس يضحى (بكسر الحاء) في الماضي (وفتحها) في المضارع، أي: برز لها متعرضاً لنورها ومصدرها: (الضحاء) بفتح الضاد ممدوداً، والمادة تدل على معنى البروز والظهور، ومنه (الضحاح). وضاحية كل شيء: ناحيته البارزة. ومنه ضاحية البلد، والضواحي جمعها.

(٢) سرج وفرور: موضعان. الخاتام: لغة في الخاتم. وفي الخاتم أربع لغات: خاتم (بفتح التاء) وهو أشهره. رخاتم (بكسرهما) وخاتام وخيتام. وأراد بصغرى شماله خنصر يده اليسرى. ويفهم من البيت أنهم كانوا يجتمعون بها.

أي: وإن كان فقيراً مُعديماً فقد رضيته، وقول الآخر:
فإن المنية، مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْتَمَاهَا

أي: أينما يذهب تُصَادِفُهُ.

وقيل: يجوز في الشر على قلة، أما إن بقي شيء من مُتعلقات الشرط والجواب، فيجوز حذفهما في شعر ونثر، ومنه قولهم: (من سلم عليك، فسلم عليه، ومن لا فلا)، أي: ومن لا يُسلم عليك، فلا تسلم عليه، ومنه حديث أبي داود: من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا. أي: (ومن لم يفعل فما أحسن)، وقولهم: (الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرّاً). أي: (إن عملوا خيراً، فيجزون خيراً، وإن عملوا شراً فيجزون شراً).

(ويجوز أن نقول: (إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرّاً) برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤهم خير، فجزاؤهم شر. فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط).

الجزم بالطلب

إذا وقع المضارع جواباً بعد الطلب يُجزم، كأن يقع بعد أمر، أو نهي، أو استفهام، أو عرض، أو تخصيص، أو تمن، أو ترج، نحو: (تعلم نَفْرًا لا تكسل تُسُدُّ. هل تفعل خيراً تُؤَجِّرُ، ألا تزورنا تكن مسروراً، هلاً تجتهد تمل خيراً، ليتني اجتهدت أكن مسروراً، لعلك تطيع الله نَفْرًا بالسعادة).

وجزم الفعل بعد الطلب، إنما هو بيان المحذوفة مع فعل الشرط، فتقدير قولك: (جُدْ تُسُدُّ): (جُدْ، فإن تجد تُسُدُّ). وتقدير قولك: هل تفعل خيراً؟ تُؤَجِّرُ: (هل تفعل خيراً؟ فإن تفعل خيراً تُؤَجِّرُ)؟ وقس على ذلك. وقيل: إن الجزم بالطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط.

واعلم أنَّ الطلب لا يُشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها من صيغ الطلب، بل يُجزم الفعل بعد الكلام الخبري، إن كان طلباً في المعنى، كقولك: (تُطِيعَ أَبُوبِكَ، تَلَقَّ خَيْرًا)، أي: أطعهما تلقَّ خيراً، ومنه قولهم: (اتَّقَى اللهُ امرؤُ فَعَلَ خَيْرًا، يُثَبُّ عَلَيْهِ)، أي: لِيَتَّقِ اللهُ، وليفعلْ خَيْرًا يُثَبُّ عَلَيْهِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُجْرِمُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿١٢﴾ لالصف: ١٠-١١٢، أي: آمنوا وجاهدوا يَغْفِرْ لكم ذنوبكم، والجزم ليس لأنه جواب الاستفهام في صدر الآية؛ لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الراجعة؛ لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير، وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله: ﴿ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ لأنهما بمعنى: آمنوا وجاهدوا.

فالمضارعُ في كل ما تقدّم مجزومٌ؛ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى، وإن كان خيراً في اللفظ.

فوائد

(١) لا يجبُ أن يكونَ الأمرُ بلفظِ الفعل ليصحَّ الجزمُ بعده، بل يجوزُ أن يكونَ أيضاً اسمَ فعلٍ أمرٍ، نحو: (صَهْ عَنِ الْقَيْحِ تُؤَلَّفُ). وجملةٌ خبريةٌ يُرادُ بها الطلبُ (كما تقدم)، نحو: (يرزقني اللهُ ما لا أنفعُ به الأمة)، أي: ليرزقني. (حسبك الحديثُ يَنَمُّ النَّاسُ).

(٢) يُشترطُ لصحَّةِ الجزمِ بعدَ النهي أن يصحَّ دخولُ (إن) الشرطية عليه، نحو: (لا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسَلَّمَ)؛ إذ يصحُّ أن تقول: (إلا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسَلَّمَ). فإن لم يصحَّ دخولُ (إن) عليه، وجب رفعُ الفعلِ بعده، نحو: (لا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ) برفعِ تَهْلِكُ؛ إذ لا يصحُّ أن تقول: (إلا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكُ) لفساد المعنى المقصود، وأجاز ذلك الكسائيُّ.

(٣) لا يُجَزَمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قصدَ الجزاءُ بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسببٌ عما قبله، كما أن جِزَاءَ الشرطِ مُسبَّبٌ عن الشرطِ، فإن لم يُقصد ذلك، وجبَ الرفعُ؛ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمُنْ تَشْتَكِرُ﴾^(١) [المدر: ٦]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرْتَضِي﴾^(٢) [مريم: ٥-٦]، وقوله: ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(٣) [طه: ٧٧]، وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٤) [التوبة: ١١٣].

(٤) إذا سقطت فاءُ السببيةِ التي يُنصَبُ المضارعُ بعدها، وكانت مسبوقة بما يدلُّ على الطلبِ، يُجَزَمُ المضارعُ إن قصدَ بقاءَ ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسبَّبِ، كما مرَّ. فإن أسقطت الفاءَ من قولك: (جنني فأكرمك) جزمت ما بعدها، فقلت: (جنني أكرمك). وقد أوضحنا هذا وما قبله من قبل في الكلام على: (فاء السببية).

إعراب الشرط والجواب

الشرطُ والجوابُ يكونان مُضارعين، وماضيين، ويكون الأولُ ماضياً. والثاني مضارعاً. والأولُ مضارعاً، والثاني ماضياً - وهو قليلٌ - ويكون الأولُ مضارعاً، أو ماضياً، والثاني جملةٌ مُقتَرنةٌ بالفاء أو بإذا.

فإن كانا مضارعين وجب جزمهما، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٢٣٨]، ورفع الجواب ضعيفٌ كقوله: فقلتُ تحمّلٌ فوق طوقك، إنها مطبوعة، مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

(١) جملة (تستكثر) في موضع الحال من فاعل (تمنن).

(٢) جملة (يرتضي) في موضع النصب، على أنها صفة لوليًّا.

(٣) جملة (لا تخاف) في موضع الحال من فاعل (اضرب)، ويجوز أن تكون استئنافية فلا محل لها من الإعراب.

(٤) جملة (تطهرهم) في موضع النصب على أنها نعت لصدقة.

وعليه قراءة بعضهم: (أينما تكونوا يُدرِكُكم الموتُ) بالرفع.

وإن كان الأول ماضياً أو مضارعاً مسبوqاً بلم، والثاني مضارعاً جاز في الجواب الجزم والرفع، فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم على أنها جواب الشرط. والجزمُ أحسنُ، والرفعُ حسنٌ؛ ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِيَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١٥] ومن الرفع قول الشاعر:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ^(١) يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرم

ونقول في المضارع المسبوق بلم: (إن لم تقم أقم، إن لم تقم أقم) بجزم الجواب ورفعه.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم)، وجبَ جزمُ الأول، كحديث: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه»، ومنه قول الشاعر:

إن يسمعوا سببةً طاروا بها فرحاً عني، وما يسمعوا من صالح دفتوا

وإن وقع الماضي شرطاً، أو جواباً جزم محلاً، نحو: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسيكم﴾ [الإسراء: ١٧].

وكان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو: ﴿ومن عادَ فينتقم الله منه﴾ [المائدة: ٩٥] امتنع جزمه؛ لأنَّ العربَ التزمت رفعه بعدها، وتكونُ جملته في محلِّ جزم على أنها جواب الشرط.

(١) المسغبة: الجوع.

(٢) السبة: العار، يقال: (هذا سبة على فلان)، أي: هو عار يسب به. ورجل سبة: يسبه الناس.

وإن كان الجوابُ جملةً مُقترنةً بالفاء، أو (إذا) كانت الجملةُ في محلِّ جزمٍ على أنها جوابُ الشرط، نحو: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩]، ونحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقروونٌ بالواو، أو الفاء (وزاد بعضهم: أو، وثم) بعد جواب شرطٍ جازم، جاز فيه الجزم بالعطف على الجواب، وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ. وجاز النصبُ بأنَّ مُقدِّرةً وجوباً، وهو قليلٌ، وقد قرئت الآية: (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ، أَوْ تُخَفَوْهُ، يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم (يغفر) في قراءة غير عاصم من السبعة، ورفعه في قراءته، وبالنصب لابن عباسٍ شذوذاً، ومن النصب قول الشاعر:

متى ما تلقني فردين ترجف
روانف ألتيك وتسطارا

(١) إذا وقع الفعلُ المقروونُ بالواو، أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ، وجاز النصب، وامتنع الرفع، نحو: (إِنْ تَسْتَمِمْ وَتَجْتَهِدُ أَكْرَمَكَ) بجزم (تجتهد)، عطفًا على تَسْتَمِمْ، وينصبه بأنَّ مُقدِّرةً وجوباً. وإنما امتنع الرفع؛ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب؛ لأنَّ الفعلَ متوسطَ بينهما، وذلك ممنوعٌ؛ لأنه لا معنى للاستئناف حينئذٍ، ومن النصب قول الشاعر:

ومَنْ يَقْتَرِبْ مَنَّا، وَيَخْضَعْ نُؤُورِ
ولا يخشَ ظلمًا، ما أقامَ ولا هضمًا

(٢) إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعل الشرط، ولم يقصد به الجواب، أو وقع بعد تمام الشرط والجواب جاز جزؤه على أنه بدلٌ مما قبله. وجاز رفعه على أنه

(١) تستطار: منصوب بأن مقدرة وجوباً، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم.

جملةً في موضع الحال من فاعل ما قبله ؛ فمن الجزم بعد فعل الشرط ، قول الشاعر :
متى تأتينا تُلومم بنا في ديارنا تجذ حطبا جَزْلاً وناراً تَأججاً^(١)

ومن الرفع بعده قول الآخر :

متى تأتته تعشوا إلى ضوءِ ناره تجذ خير نارٍ عندها خيرٌ موقدٍ^(٢)

ومن الجزم والرفع بعد تمام الشرط والجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿ الفرقان : ٦٩-٧٠ . وقد قُرئ (يُضاعفُ) بالجزم على أنه بدلٌ من (يلق) ، وبالرفع على أنه جملةٌ حاليةٌ من فاعل (يلق) ، أو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ .

اعراب أدوات الشرط

أدوات الشرط منها ما هو حرفٌ ، وهما : (إن ، وإذ ما) على خلافٍ في (إذ ما) كما تقدم .

ومنها ما هو اسمٌ مُبهمٌ تضمَّن معنى الشرط ، وهي : (من ، وما ، ومهما . وأيٌّ ، وكيفما) .

ومنها ما هو ظرفٌ زمانٍ تضمَّن معنى الشرط ، وهي : (أين ، وأتى ، وأيان ،

(١) تلمم : بدل من تأت مجزوم . والإلام أن تأتي القوم ، فتنزّل بهم وتزورهم زيارة خفيفة . والخطب الجزل : الغليظ . وناره تثبت طويلاً ، ويجوز أن تكون الألف في تأججا ضمير الاثني فيعود على الخطب النار ، وأن تكون زائدة للإطلاق ؛ فالضمير المستتر يعود على الخطب أو النار ؛ إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً . وقيل : أصله تأجج فهو مضارع ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة شذوذاً ؛ لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩) . وتراها موجزة في الكلام على أحرف التأكيد في الجزء الثالث .

(٢) سبق شرحه في الكلام على (متى) .

ومنى، وإذ).

ومنها ما هو ظرفُ مكانٍ تضمَّن معنى الشرط، وهي: (حيثما) فما دلَّ على زمانٍ، أو مكانٍ فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط.

(من، وما، ومهما) إن كان فعلُ الشرط يطلبُ مفعولاً به فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له، نحو: (ما تُحصَلُ في الصَّغرِ ينفعك في الكِبَرِ، من تُجاوزُ فأحسنُ إليه، مهما تفعلُ تُسألُ عنه). وإن كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعولُهُ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأ، وجملَةُ الشرط خبرُهُ، نحو: (ما يجيءُ به القدرُ، فلا مفرُّ منه، من يجدُّ يجدُ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتملُهُ، ما تفعلُهُ تلقَهُ، من تلقَهُ فسلمَ عليه، مهما تفعلوه تجدوه).

و(كيفما): تكونُ في موضع نصب على حال من فاعل الشرط، نحو: (كيفما تكنُ يكنُ أبناؤُك).

و(أي): تكونُ بحسبِ ما تُضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكانٍ، كانت مفعولاً فيه، نحو: (أيُّ يومٍ تذهبُ أذهبُ، أيُّ بلدٍ تسكنُ أسكنُ)، وإن أُضيفت إلى مصدرٍ كانت مفعولاً مطلقاً، نحو: (أيُّ إكرامٍ تُكرِمُ أكرِمُ)، وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمها حكمُ (من، وما، ومهما) فتكونُ مفعولاً به في نحو: (أيُّ كتابٍ تقرأُ تستفدُ). ومبتدأ في نحو: (أيُّ رجلٍ يجدُ يسُدُّ. أيُّ رجلٍ يخدمُ أمتهُ تخدمُهُ).

وكلُّ أدوات الشرط مبنيةٌ إلا (أيًا) فهي معربةٌ بالحركات الثلاث مُلازمةٌ للإضافة إلى المفرد، كما رأيت.

الباب السابع

إعراب الأسماء وبنائها

وفيه ثلاثة فصول:

١- المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعْرَبَةٌ إلا قليلاً منها، ويُعْرَبُ الاسمُ إذا سلمَ من شَبَّهِ الحرفِ، ويُنْبِئُ إذا أشْبَهَهُ في الوَضْعِ، أو المعنى، أو الافتقار، أو الاستعمال.

فالشَّبْهُ على أربعة أضْرُبٍ:

الأولُ: الشَّبْهُ الوَضْعِيُّ: بأن يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ واحدٍ؛ كالتاء من (كُتِبْتُ)، أو على حرفين ك(نا) من (كُتِبْنَا).

فالضماير بنيت؛ لأنها أشبهت الحرف في الموضع؛ لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين. وما كان منها موضوعاً على أكثر، فإنما بُني حملاً على أخواته؛ وذلك لأن أقل ما يبنى منه الاسم ثلاثة أحرف، فما ورد من الأسماء على أقل من ذلك، كان مبنياً لشبهه الحرف في الموضع.

وأما نحو: (يد، ودم) فهو معرب؛ لأنه في الأصل ثلاثة أحرف (دمو، ويدي).

الثاني: الشَّبْهُ المعنوي: بأن يُشَبَّه الاسمُ الحرفَ في معناه. وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً؛ كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام. والآخر ما أشبه حرفاً غير موجود، حقه أن يوضع فلم يوضع؛ كأسماء الإشارة.

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف؛ لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدي بالحرف. فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط، وهو (إن)، وأسماء الاستفهام

أشبهت حرف الاستفهام، وهو الهمزة، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود. فبنت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه؛ وذلك لأن الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة كما وضعوا للتمني (ليت)، وللترجي (لعل)، وللإستفهام (الهمزة، وهل) وللشرط (إن).

الثالث: الشبه الافتقاري الملائم: بأن يحتاج إلى ما بعده احتياجاً دائماً ليتم معناه، وذلك كأسماء الموصولة، وبعض الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة.

(فالأسماء الموصولة بنت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة كحيث، وإذا، ومنذ الظرفيتين، إنما بنت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده).

الرابع: الشبه الاستعمالي: وهو نوعان:

نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال كأسماء الأفعال، فهي تستعمل مؤثرة غير متأثرة؛ لأنها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجر وغيرها من الحروف العوامل تؤثر، ولا يؤثر غيرها فيها.

ونوع يشبه الحرف العاطل، (أي: غير العامل) في الاستعمال، من حيث إنه لا يؤثر ولا يتأثر؛ كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الإستفهام، وحروف التنبيه والتحضيض، وغيرها من الحروف العواطل، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢- الأسماء المبنية

الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى ما أشبه الحرف كما قدمنا، وهو ألفاظ محصورة.

والأسماء المبنية على نوعين: نوع يلزم البناء، ونوع يبنى في بعض الأحوال.

الملازم للبناء من الأسماء

هما يلانم البناء من الأسماء الضمانر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات^(١). ومنه (لدى، ولدن، والآن، وأمس، وقط، وعود) من الظروف.

و(قط) ظرف للزمان الماضي على سبيل الاستغراق.

و(عود) ظرف للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى (أبداً)، وتقول: (ما فعلته قط، ولا أفعله عود)، أي: لا أفعله أبداً.

ومنه الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة؛ كحيث، وإذ، وإذا، و(مد، ومنذ) إن جعلاً ظرفين.

فحيث: ملازمة للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدها مفرداً رُفع على أنه مبتدأ. ونوى خبره، نحو: (لا تجلس إلا حيث العلم). أي: حيث العلم موجوداً.

و(مد ومنذ): معناهما إما ابتداء المدّة، نحو: (ما رأيتك مُد يوم الجمعة)، وإما جميعها، نحو: (ما رأيتك منذ يومان)، والاسم بعدهما مرفوع على أنه فاعلٌ لفعل محذوف. والتقدير: (مد كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان)، وكان هنا تامة لا ناقصة. فإن جررت بهما كانا حرفي جر، وليسا بظرفين.

و(إذ): ظرف لما مضى من الزمان. (وإذا): ظرف للمستقبل منه، وهما مضافان أبداً إلى الجمل إلا أن (إذ) تُضاف إلى كلتا الجملتين، و(إذا) لا تُضاف إلى الجملة الفعلية.

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعها، أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء.

ومنه المركبُ المزجي، الذي تضمنَ ثانيه معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بكلمة (وَيْهِ). فالأول: كأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ، إلا اثنيَ عَشَرَ، ونحو: (وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْضٍ^(١))، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنٍ، وآتِكَ صباحَ مساءً، وتفرَّقَ العدوُّ شَذَرًا مَدَرًا. وهو مبنيٌّ على فتح الجزئين. والثاني نحو: جاءَ سيويه، ومررتُ بسيويه).

وحرفُ التعريف والإضافة لا يُخلَّان بيناء العدد المركب؛ كالأحدَ عَشَرَ، وخمسةَ عَشَرَ.

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف، ولا مختوماً بويه، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب المزجي. أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح: كعبلبك، وحضرموت، وبختنصر. ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون: كمعد يكرب. فإن ختم بويه: كسيويه، بُني جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثني بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب فهو بمنزلة النون من المثني).

ومنه ما كان على وزن (فَعَالٍ) علماً لأثني: كحَدَام، ورقاش، أو شتماً لها: كيا حَبَاثٍ، ويا كَذَابٍ. وهو مبنيٌّ على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزن من أسماء الأفعال: كنزَالٍ، وحَدَارٍ، وكما أشبهه في الوزن، أشبهه في العدل أيضاً:

(١) أي: في حيرة واختلاط وشدة لا يحصى لهم عنها ولا مفر. والحِص في الأصل: العُدول والانحراف. يقال: حاص عنه يحِص حيصاً وحيوصاً وحيصاناً. إذ عدل عنه وحاد، والبيص في الأصل: الشدة والضيق. ومنه قول سعيد بن جبیر: (أثقلتُم ظهره. وجعلتم عليه الأرض حِصص بِيصص). أي: ضيقتم عليه.

فَخَبَاثٌ، معدولةٌ عن خَيْثَةٍ، وكذَابٌ: معدولةٌ عن كاذِبَةٍ. كما أنَّ (نَزَالَ) معدولةٌ عن أَنْزَلَ، و(حَذَارٍ) عن أَحَذَرَ. وندرَ أن يُسْتَعْمَلَ ما كان على وزن (فَعَالٍ) في شَتْم الأثني إلا مع النداء.

ما لا يلتزم البناء من الأسماء

من الظروف ما لا يُلازمُ البناءَ، فهو يُبنى في بعض الأحوال، ويُعرب في بعض. وذلك: كقَبْلُ، وبعْدُ، ودونَ، وأوَّلُ، والجهات الستُّ.

فما قُطِعَ منها عن الإضافة لفظاً، لا تقديراً (بمِثِّ لا يُنسى المضافُ إليه) بُنيَ على الضمِّ، نحو: (لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ)، ونحو: (جلستُ أمامُ، ورجعتُ إلى وراءُ). وما أُضِيفَ منها لفظاً، أعرب، نحو: (جئتُ قبلَ ذلك، وجلستُ أمامَ المنبرِ).

وما عَرِيَ عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بمِثِّ يُنسى المضافُ إليه)؛ لأنه لا يتعلق به غرضٌ مخصوصٌ (أعرب، نحو: (جئتُ قبلاً، وفعلتُ ذلك من بعدُ).

يلحقُ بهذه الظروف (حَسَبُ) عند قطعه عن الإضافة نحو: (هذا حَسَبُ)، أي: (حَسَبِي) بمعنى يكفيني. وقد تُزَادُ الفاءُ عليه تزييناً للفظ، نحو: (الكتابُ سَمِيرِي فَحَسَبُ) أي: هو يكفيني عن غيره. وهو مبني على الضمِّ. ويلحقُ بها أيضاً (غير) بعد التَّنْفِي، نحو: (فعلتُ هذا لا غيرُ)، أو (ليسَ غيرُ). وهي مبنيٌ على الضمِّ أيضاً.

٣- أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسمِ ثلاثةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ. وعلامةُ الإعرابِ فيه إما حركةٌ أو حرفٌ. والأصلُ فيه أن يُعربَ بالحركات.

المُعربُ بالحركات من الأسماء

المُعربُ بالحركة من الأسماء ثلاثةٌ أنواعٌ: الاسمُ المَفْرَدُ، وجمعُ التَكْسِيرِ،

وجمعُ المؤنث السالمُ.

وهي تُرفعُ بالضمّة، وتنصبُ بالفتحة، وتجرُّ بالكسرة، إلا جمعَ المؤنث السالمِ، فينصبُ بالكسرة بدلَ الفتحة، نحو: (أكرمتُ الفتياتِ المجتهداتِ)، والاسمُ الذي لا ينصرفُ، فيجرُّ بالفتحة بدلَ الكسرة، نحو: (ما الفقيرُ القانعُ بأفضلَ من الغني الشاكرِ).

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخرِ الاسمِ، إن كان صحيحَ الآخرِ، غير مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ، نحو: (الحقُّ منصورٌ).

فإن كان معتلَّ الآخرِ بالألفِ، تُقدَّرُ على آخره الحركاتُ الثلاثُ للتَّعذرِ، نحو: (إن الهدى مُنى الفتى).

وإن كان معتلَّ الآخرِ بالياءِ تُقدَّرُ على آخره الضمّةُ والكسرةُ، نحو: (حكّمَ القاضي على الجاني). أما الفتحةُ فتظهرُ على الياءِ لحفتها، نحو: (أجيبوا الداعيَ إلى الخيرِ).

الاسم الذي لا ينصرف

الاسمُ الذي لا ينصرفُ (ويُسمَّى الممنوعَ من الصرفِ أيضاً): هو ما لا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ: كأحمدَ، ويعقوبَ، وعطشانَ. وهو على نوعين: نوعٌ يُمنعُ لسببٍ واحدٍ، ونوعٌ يُمنعُ لسببين.

فالممنوعُ من الصرفِ لسببٍ واحدٍ: كلُّ اسمٍ كان في آخره ألفُ التانيثِ الممدودةٌ: كصحراءَ، وعذراءَ، وزكرياءَ، وأنصبياءَ. أو ألفُ المقصورةُ: كحُبلى، وذكرى، وجرحى. أو كان على وزنٍ منتهى الجموعِ: كمساجدَ، ودراهمَ، ومصاييحَ، وعصافيرَ.

(ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً، بل كل اسم جاء على هذه الصيغة - وإن كان مفرداً - فهو ممنوع من الصرف: كسراويل^(١)، وطباشير، وشراويل^(٢)).

والممنوع من الصرف لسببين: إما علم، وإما صفة.

العَلْمُ الممنوع من الصَّرْفِ

وَيُمنَعُ العَلْمُ من الصرف في سبعة مواضع:

(١) أن يكون علماً مؤنثاً وسواءً أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمة، وعزة، وطلحة، وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً: كسعاد، وزينب، وسقر، ولظى. إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط: كدعد، وهند، وجمل، فيجوز منعه وصرفه، والأولى صرفه. إلا أن يكون منقولاً عن مذكر، كأن تُسمى امرأة بقيس أو سعد، فإنك تمنعه من الصرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجمياً، وجب منعه: كماه، وجور، وجمص، وبلخ ونيس^(٣)، وروز^(٤).

وإذا سميت مذكراً بنحو: (سعاد، وزينب، وعناق^(٥)، وعقرب، وعنكبوت) من الأسماء المؤنثة وضعاً الزائدة على ثلاثة أحرف، منعه من الصرف للعلمية

(١) سراويل: اسم مفرد مؤنث، وقد يُذكر، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك عليه ذلك. وجمعه (سراويلات): وهو اسم أعجمي معرب. وقيل: بل هو عربي جمع سراويل وسراولة.

(٢) شراويل: علم على رجل. فمن قال أنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزن منتهى الجموع، ومن قال أنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة، منضماً إليها صيغة منتهى الجموع.

(٣) هذه الخمسة أسماء بلاد.

(٤) روز: اسم امرأة.

(٥) العناق (بفتح العين): الأنثى من أولاد المعز.

والتأنيث الأصلي. فإن كان على ثلاثة أحرف: كدعدٍ، وعُنُقٍ صرفته.

وإن كان التأنيث عارضاً: كدلالٍ، وربابٍ، وودادٍ أعلاماً لأنثى، منعتها من الصرف. فإن سميتَ بها مذكراً صرفتها؛ لأنها في الأصل مذكرات. فالدلال، والوداد مصدران. والرباب: السحاب الأبيض، وبه سُميت المرأة^(١). أما إن سميتَ مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء، فإنك تصرفه كأن تسمي رجلاً: مُرضعاً، أو مُثَمِّماً^(٢). والكوفيون يمنعونه من الصرف.

وأسماء القبائل مؤنثة، ولك فيها وجهان: منعها من الصرف باعتبار أنها أعلام لمؤنثات، نحو: (رأيتُ تميمَ)، تعني القبيلة، ولك صرفها باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً، نحو: (رأيتُ تميماً). تعني بني تميم، فحذفتَ المضافَ وأقمتَ المضافَ إليه مقامه فإن قلتَ: (جاءَ بنو تميم) صرفتَ تميماً قولاً واحداً؛ لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها.

وما سُمي به يُجمعُ بالألف والتاء: كعَرَقاتٍ، وأذرعَاتٍ. جاز منعه من الصرف، وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الأفضحُ.

وما كان على وزن (فَعَالٍ) علماً لمؤنثٍ: كحذامٍ، وقَطَامٍ، وِرَقَاشٍ، وتَوَارٍ. فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر في جميع أحواله فيقولون: (قالتَ حَذَامُ، وسمعتُ حَذَامَ، ووَعَيْتُ قولَ حَذَامٍ). قال الشاعر:

إذا قالتَ حَذَامُ فَصَدَّقْهَا فإنَّ القولَ ما قالتَ حَذَامُ

وينو تميم يمنعونه من الصِّرفِ للعلمية والتأنيث، فيقولون: (قالتَ حذامُ،

(١) والرباب أيضاً: من آلات الطرب التي يضرب بها.

(٢) المتتم: من تجمع اثنين في بطن. يقال منه: أتأمت المرأة. والولدان توأمان، وكل واحد منهما توأم الآخر.

وسمعتُ حَذَامَ، ووعيتُ قولَ حَذَامِ).

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة، وفاطمة، وراقشة، ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

(٢) أن يكونَ علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وأنطون. وإنما يُمنعُ إذا كانتَ علميَّته في لغته. فإن كان في لغته اسمَ جنسٍ، كلجامٍ وفِرْنَنْدٍ، ونحوهما مما يُستعملُ في لغته علماً، يصرَفُ إن سميتَ به.

وما كان منه على ثلاثة أحرف صُرِفَ سواءً أكان مُحرَكَ الوَسَطِ، نحو: لَمَكٌ^(١)، أم ساكنةً، كَنُوحٍ وجُولٍ وجَالِكٍ.

(وقيل: ما كان محرك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يصرَفُ، وقيل: ما كان ساكنه يصرَفُ ويمنع وليس بشيء، والصرَفُ في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة).

(٣) أن يكونَ علماً موازناً للفعل، ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، كيشكْرُ، ويزيدُ، وشمرٌ^(٢). أو عن اسمٍ على وزنه؛ كدُئِلٌ^(٣)، وإستبرَقُ، وأسعدُ، مُسمَى بها.

والمعتبرُ في المنع إنما هو الوزنُ المختصُّ بالفعل، أو الغالبُ فيه. أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسمِ الكثيرُ فيه، فلا يُعتبرُ، وإن شاركه فيه الفعلُ. وذلك: كأن يكون على وزن (فَعَلٌ): كحَسَنٍ ورجبٍ. أو (فَعَلٌ): ككَيْفٍ، وخصِرٍ. أو (فَعْلٌ): كعَضُدٍ. أو

(١) ملك: هو ابن متوشلح بن نوح.

(٢) شمر: اسم فرس واسم قبيلة.

(٣) دئل: اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي. والدؤل في الأصل: ابن أوى، والدئب، ودوية

تشبه ابن عرس.

(فاعل) كصالح. أو (فَعَلَل): كجعفر. فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والمراد بالوزن المختص بالفعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية، وإن وجد فهو نادر لا يعبا به. فمثل (دُئِل) هو على صيغة الماضي المجهول، لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعمل ولم يدغم^(١): كدئِل. وكأن تسمى رجلاً (كتب)، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها^(٢) معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة (فاعل يفاعل): كصالح علماً. فإنه على وزن (صالح) فعل أمر^(٣). فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل، منعتة من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كأن تسمى رجلاً (إئمد)^(٤)، أو (إصبع)، أو (أبلم)^(٥). فإنها موازنة لقولك: (اجلس، وافتح، وانصر) وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: (أحمد، ويشكر، وتغلب) أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعتة من الصرف أيضاً.

(١) فإن أعلَّ كان تسمى رجلاً بقليل، مجهول (قال) أو أدغم. كأن تسمى رجلاً برُد مجهول (رد) صرفتهما على أرجح أقوال النحاة لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام. فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء.

(٢) أما الصيغ المجردة عن الزيادة، فمنها ما يغلب في الفعل، ومنها ما يغلب في الاسم، كما سيأتي.

(٣) وزن (فاعل) بكسر العين، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن.

(٤) الإئمد (بكسر الهمزة وسكون الشاء وكسر الميم): حجر الكحل.

(٥) الأبلُم (بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام): بقلة لها قرون كالباقلي، وورق شجرة تسمى (البقل) بضم فسكون.

فائدة

(١) إن ما جاء على وزن الفعل مما سميت به ثلاثة أنواع: نوع منقول عن اسم: كدُئِل وإستبرق. ونوع منقول عن صفة: كأحمر، وأزرق. ونوع منقول عن فعل: كيشكر، ويزيد. وكلها يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل، أو يغلب فيه، كما تقدم. ومن العلماء كعيسى بن عمر-شيخ الخليل وسيبويه- ومن تابعه، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء. كأن تسمي رجلاً: (كتب، أو حمد، أو ظرف، أو حوقل). ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم: كرجب، أو عن صفة: كحسن. وما قوله ببعيد من الصواب، وإن خالفه الجمهور، وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه؛ لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم، أو صفة. فهو قوة له في منعه من الصرف.

(٢) العلم المنقول عن فعل، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء المنوعة من الصرف فترفعه بالضممة، وتنصبه وتجره بالفتحة، ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية، فإن روعي في أصل النقل. أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة. فتقول: (جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت بيشكر وشمر). وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة. أي عن الفعل مضمراً فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون، رفعاً ونصباً وجرّاً؛ لأنه نقل عن جملة محكية. فيحكى على ما كان عليه. فإن سميت رجلاً (يكتب، أو استخرج) باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمّر، قلت: (جاء يكتب واستخرج، ورأيت يكتب واستخرج، ومررت ب يكتب واستخرج).

وعليه قوله:

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

نبئت أخوالي، بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد^(١)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً؛ لأن إعرابه إعراب المحكي لا إعراب ما لا ينصرف؛ وعليه فتقول فيمن سميته: كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره: (جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب).

(٣) ما كان مبدوءاً بهمزة وصل: من الأفعال التي سُميتَ بها، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية؛ لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به، فإن سُميتَ بانصرف، واستخرج نحوهما، قلت: (جاء أنطلقُ وأستخرجُ) بقطع الهمزة.

أما الأسماء المسمى بها كانطلاق واستخراج فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها، بل تبقي على حالها؛ لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة.

(٤) أن يكون علماً مركباً تركيب مزج غير مختوم بويّه^(٢): كجعلبك، وحضرموت، ومعدني كرب، وقالي قلا.

(٥) أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون: كعثمان، وعمران، وغطفان.

(١) بُئيت: ماضٍ مجهول. ونبا: من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، كما علمت في الجزء الأول (ص ٢). والتاء نائب الفاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني: بدل منه مفعوله الثالث، وجملة (لهم فديد) من المبتدأ والخبر، أي: نبئت أخوالي لهم فديد، وعلينا: متعلق بالخبر، وظلماً: مصدر في موضع الحال؛ لأنه مؤول بظالمين، والفديد: الصوت والصراخ والجلبة، يقال: فد يفد فديداً إذا صوت، ورجل فداد: شديد الصوت، وتزيد هذا: هو تزيد بن حلوان، أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية، وهو بالتاء المنقوطة من فوق - هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل - والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت.

(٢) أي: الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف.

(٣) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية.

(٦) أن يكون عَلَمًا معدولاً: بأن يكون على وزن (فَعَلَ)، فَيَقْدَرُ معدولاً على وزن (فاعل)، وذلك كَعَمَرَ، وَزَفَرَ، وَزَحَلَ، وَتُعَلَّ وهي معدولة عن عامر، وزافرٍ، وزاحلٍ، وثاعلٍ.

وهذا العدل تقديري لا حقيقي؛ وذلك أن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن (فَعَلَ) غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية، وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن (فاعل)؛ لأن صيغة (فَعَلَ) وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: (كُفَدَرَ، وَفُسِقَ) بمعنى غادر، وفاسق.

وما سُمِعَ منصرفاً مما كان على هذا الوزن، كأَدَبٍ، لم يُحَكَمْ بعده، وقد أحصى النحاة ما سُمِعَ من ذلك غير مُنصَرَفٍ فكان خمسة عشرَ علماً، وهي: (عَمَرَ، وَزَفَرَ، وَزَحَلَ، وَجُشِمَ، وَجُمِحَ، وَقُزِحَ، وَدُلِفَ، وَعُصِمَ، وَجُحِيَ، وَبُلِغَ، وَمَضَرُ، وَهَبَلُ، وَهَدَلُ، وَقُتِمَ). وعدّها السيوطيُّ في (همع الهوامع) أربعة عشرَ، بإسقاط (هَدَلُ).

ويُلْحَقُ بها (جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ). وهي أسماءٌ يؤكدُ بها الجمع المؤنث، نحو: (جاءت النساءُ جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ). أي: جميعهنَّ، (ورأيتهنَّ جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ) و(مررتُ بهنَّ جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ). فهي ممنوعةٌ من الصرف للتعريف والعدل.

(أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكدُ بها المعرفة - كما رأيت - وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد؛ إذ التقدير: (جاءت النساءُ جميعهنَّ)، وأما كونها معدولة؛ فلأن مفردهما جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء. فحقُّها أن تجمع على (جمعاءات وكتعاءات إلخ)؛ لأن ما كان على وزن (فعلاء) اسماً، فحقه أن يجمع على (فعلاوات): كصحراء وصحراوات، ولكنهم عدلوا بها عن (فعلاوات) إلى (فَعَلَ).

ومما جاء غير مصروف للتعريف والعدل، (سَحَرَ) مجردًا من الألف واللام والإضافة، مُرادًا به سَحَرُ يومٍ بعينه، وإن كان كذلك فلا يكون إلا ظرفًا: كجئت يوم الجمعة سَحَرَ.

(أما كونه معرفة؛ فلأنه أريد به معين، وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن (السحر) بالألف واللام فإن التقدير (جئت يوم الجمعة السحر).)

(٧) أن يكون علمًا مزيدًا في آخره ألفٌ للإلحاق: كأرطى وذفرى، إذا سميت بها، وألفها زائدةٌ للإلحاق وزنهما بجعفر.

الصفة المنوعة من الصرف

تمنعُ الصفةُ من الصرفِ في ثلاثة مواضع:

(١) أن تكون صفةً أصليةً على وزن (أفعل): كأحمر، وأفضل، ويشترطُ فيها ألا تُؤنثَ بالتاء، فإن أثنتَ بها لم تمنع كأرمل، فإن مؤنثه أرملة. والأرمل: الفقير.

(فإن كانت الوصفية عارضةً لاسم على وزن (أفعل) لم يمنع من الصرف، وذلك كأربع وأرنب في قولك: (مررت بنساء أربع، ورجل أرنب). فأربع في الأصل اسم للعد، ثم وصف به، فكأنك قلت: بنساء معدودات بأربع، وأرنب للحيوان المعروف، ثم أريد به معنى الجبان والذليل؛ فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف).

وإن كانت الاسمية عارضةً للصفة لم يضر عروضها، فتبقى ممنوعة من الصرف -كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفًا. وذلك كأدهم للقيد، وأسود للحية، وأرقم للحية المنقطة، وأبطح للمسيل فيه دقيق الحصى، وأجرع للرملة المستوية لا تنبت شيئًا، فهي ممنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء؛ لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية، كما لم يلتفتوا

إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية، وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها، وأما (أجدل) للصقر، و(أخيل) لطائر ذي خيلان^(١)، و(أفعى) للحية، فهي منصرفة في لغة الأكثر؛ لأنها أسماء في الأصل والخال، وبعضهم يمنعها من الصرف لأنها فيها معنى الصفة، وهي القوة في أجدل، والتلون في أخيل، والإيذاء في أفعى.

وعليه قول الشاعر:

كأن العقيليين، حين لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقول الآخر:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليّ بأخيلاً^(٢)

(٢) أن تكونَ صفةً على وزن (فعلان) كعطشان وسكران، ويشترط في منعها أن لا يُؤنثَ بالتاء، فإن أنثتُ بها لم يمتنع: (كسيفان) وهو الطويل، و(مصان) وهو اللئيم، و(ندمان) وهو النديم^(٣)؛ لأنَّ مؤنثها: سيفانة، ومصانة، وندمانة.

وقد أحصوا ما جاء على وزن (فعلان) - مما يؤنث على (فعلانة) - فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: (ندمان) للنديم، و(حبلان) للعظيم البطن، و(دخان) لليوم المظلم، و(سيفان) للطويل، و(صوجان) لليابس الظهر من الدواب والناس،

(١) الخيلان (بكسر الخاء): جمع خال، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه، والأخيل: مختلف لونه بالبياض والسواد لذلك سمي بالأخيل، وهو طائر مشنوم عندهم.

(٢) يقول: إن طائره ليس بالطائر المشنوم. وضرب مثلاً لذلك بالأخيل، يريد أنه لا يتشاءم. فهو يمضي لما يريد لا يتطير من شيء.

(٣) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة - وهي المحادثة والمكالمة، صرف لأن مؤنثه ندمانه. وإن كان بمعنى النادم - من الندم - فهو غير منصرف لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة.

و(صيحانٌ) لليوم الذي لا غيمَ فيه، و(سخنانٌ) لليوم الحار، و(موتانٌ) للضعيف
 الفؤاد البليد، و(علانٌ) للكثير النسيان، و(فشوانٌ) للدقيق الضعيف، و(نصرانٌ)
 لواحد النصارى، و(مصانٌ) للثيم، و(أليانٌ) لكبير الألية. فهذه كلها منصرفة؛ لأنها
 تُؤنثُ بالتاء. وما عداها فممنوعٌ؛ لأنَّ مؤنثه على وزن (فعلَى) كغضبانٌ وغمضى،
 وعطشانٌ وعطشى، وسكرانٌ وسكرى، وجوعانٌ وجوعى. وأما نحو: (أرونانٌ)
 وهو الصعب من الأيام، فمنصرف لأمرين: الأوَّلُ لأنه ليس على وزن (فعلان)،
 والثاني: لأنه يؤنثُ بالتاء، فيقالُ: (يومٌ أرونانٌ، وليلةٌ أرونانة)، أي: صعبة
 شديدة.

(٣) أن تكون صفةً معدولةً، وذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر.
 ويكونُ العدلُ مع الوصف في موضعين:

الأوَّلُ: الأعدادُ على وزن (فَعَال، أو مَفْعَل): (كأحادٌ ومَوَّحَد، وتُناءٌ ومَثَى،
 وثلاثٌ ومَثَلث، ورباعٌ ومَرَبَع).

(وهي معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين... إلخ، فإذا قلت: (جاء القوم
 مثنى). فالمعنى أنهم جاءوا اثنين اثنين، وقد قالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن
 العرب إلى الأربعة، غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في
 الواحد والعشرة وما بينهما).

الثاني: أُخْرُ، في نحو قولك: (مررتُ بنساءٍ أُخْرَ)، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ
 أُخْرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وهي جمع أُخْرَى، مؤنثٌ آخر (بفتح الخاء) اسمُ تفضيل على
 وزن (أفعل) بمعنى مفاير، وكان القياسُ أن يُقالَ: (مررتُ بنساءٍ أُخْرَ) كما يقالُ:
 (مررتُ بنساءٍ أَفْضَلَ)، ولأنَّ أَفْعَلَ التفضيل إن كان مُجَرِّدًا من (ال) والإضافة لا
 يُؤنثُ، ولا يُشْتَى، ولا يجمَعُ.

وقد علمت في مبحث اسم التفضيل في الجزء الأول أنه إن كان مجردًا من (ال)

والإضافة وجب استعماله مفردًا ومذكرًا، وإن كان موصوفه مثنى، أو مجموعًا، أو مؤنثًا، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا - كما هي الحال هنا - تقول: (أخلاقك أطيب، وآدابك أرفع، وشمائلك أحلى). أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال، فقد استعملوه موافقًا للموصوف، فقالوا: (آخر، وآخران، وآخرون، وأخرى، وآخريان، وأخر) - على خلاف القياس - وكان القياس أن يقال: آخر للجميع، فالعدل به عن القياس إحدى علتين في منعه من الصرف، وإنما اختصت (أخر) في جعل عدلها مانعًا من الصرف؛ لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل، وأخرى لألف التأنيث، وآخران وآخريان وآخرون معربة بالحرف.

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جاءت على وزن (فعل) ممنوعًا من الصرف إلا (أخر) فقدروا فيها العدل؛ ليكون علة أخرى مع الوصفية.

حكم الاسم المنوع من الصرف

حكمُ الاسم المنوع من الصرف أن يُمنع من التنوين والكسرة، وأن يُجرَّ بالفتحة، نحو: (مررتُ بأفضل منه) إلا إذا سبقته (ال)، أو أُضيف فيجرُّ بالكسرة على الأصل، نحو: (أحسننت إلى الأفضل، أو إلى أفضل الناس).

وقد يُصرفُ (أي: ينونُ ويُجرُّ بالكسرة) غيرَ مسبوقٍ بال ولا مضافًا، وذلك في ضرورة الشعر: كقول السيدة فاطمة بنت الرسول ترثي أباه - صلى الله عليه وآله وسلم:

ماذا على مَنْ شَمَّ ثُربةَ أحمدٍ أن لا يَشُمَّ^(١) مَدَى الزَّمانِ غَواليا^(٢)

(١) يَشُمَّ (بفتح الشين) من باب (علم يعلم). هذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين من باب (رد يرد).

(٢) الغوالي: جمع غالية، وهي أخلاط من الطيب.

والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرفِ ؛ كجوارٍ^(١)، وغواشٍ^(٢) تُحذفُ ياؤهُ رفعًا وجراءً، وينوَّنُ، نحو: (جاءت جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ). ولو سميتُ امرأةً بناجٍ، قلتُ: (جاءت ناَجٍ، ومررتُ بناجٍ).

ويكون الجر بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يكونُ الرفعُ بضمّةٍ مقدّرة عليها كذلك.

أما في حالة النصب، فثبت الياءُ مفتوحة، نحو: (رأيتُ جوارِي وناجِي).

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائه في حالة الجرّ، ظاهرةٌ عليها الفتحةُ كقول الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوئهِ ولكنَّ عبد الله مولى موالِيَا^(٣)

ومن النحاة من يثبتُ ياء المنقوص المنوع من الصرف، إذا كان علمًا في أحواله الثلاثة. فيقول: (جاءَ ناجِي، ورأيتُ ناجِي، ومررتُ بناجِي).

واعلم أن تنوين المنقوص المستحق المنع من الصرف، إنما هو تنوينُ عَوْضٍ من الياء المحذوفة لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة؛ لأنه ممنوع منه.

هوائد

(١) أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع، مطلقًا في نظم أو نثر. وهي لغة

(١) الجوارِي: جمع جارية أيضًا، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها، والجارية أيضًا: اسم فاعل من جرى يجري. والجوارِي أيضًا: السفن لأنها تجري فوق الماء.

(٢) الغواشي: الظلمات، من غشى الليل (بكسر الشين) إذا أظلم. وامرء غاشية، وهي أيضًا: اسم فاعل من غشى المكان: إذا أتاه، وغشيه الأمر: إذا غطاه.

(٣) المولى: العبد الرقيق. ويطلق أيضًا على السيد وابن العم. وكان حقه أن يقول. (ولكن عبد الله مولى موالٍ) بحذف يائها وتنوينها تنوين العوض.

حكاها الأخفش، وقال: كأنها لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام. ولا ريب أنها لغة ضعيفة، لا يلتفت إليها.

(٢) إذا عرضَ للعلم المنوع من الصرف التكرير، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرفُ، نحو: (جاءني عمرٌ من العمرين، وفاطمةٌ من الفاطمات. وإبراهيمٌ من الإبراهيميين، وأحمدٌ من الأحمدين، وعثمانٌ من العثمانيين)، ونحو: (رب سعادٍ، وعمرانٍ، ويزيدٍ، ويوسفٍ، ومعد يكربٍ لقيتُ إلا إذا كان متقولاً عن صفة، كمن سميته أحمر، ويقظان) فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة. وهو ما ذهب إليه سيويوه؛ لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية كان ممنوعاً من الصرف، فإذا فقد العلمية رجع إلى أصله من المنع؛ اعتداداً بهذا الأصل، وله يفعلوا ذلك في غير الصفات المنوعة؛ لأنه بزوال العلمية التي هي أحد سببي المنع لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف.

(٣) أجاز الكوفيون، والأخفش، وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف، وعليه قول الأخفش:

طَلَبَ الأزارقُ بالكتائب، إذ هوت بشيباً غائلة النفوس، غَدورٌ

وقول عباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجَمَع

واختاره ابن مالك، وهو الصحيح، كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه.

وعن ثعلب أنه أجاز منه المنصرف مطلقاً في نظم أو نثر، وبعضهم خص ذلك

(١) الأزارق: أصلها الأزارقة، حذفت التاء للضرورة، وهي جمع أزرقي. والأزارقة: طائفة

من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق. وشيب هذا هو رأس الأزارقة، وهو شيب بن

يزيد الشيباني. وفي شذرات الذهب أنه شيب بن قيس.

بما كان علماً، وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع، والحق
الاقتصار على ما ذكرنا.

المعرب بالحروف من الأسماء

المعرب بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع: المثني، وجمع المذكر السالم،
والأسماء الخمسة.

فالمثني يُرفع بالألف، مثل: (أفصح المجتهدان)، ويُنصب ويجرُ بالياء المفتوح ما
قبلها المكسور ما بعدها، مثل: (أكرمت المجتهدين، وأحسنْتُ إلى المجتهدين).

ومن العرب من يلزمُ المثني الألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، وهم: بنو الحارث بن
كعب، وخنعم، وزبيد، وكنانة، وآخرون، فيقولون: (جاء الرجلان، ورأيت
الرجلان، ومررت بالرجلان). وعليه قول الشاعر:

تَزوَدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ طَعْنَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ

وقول الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) بتشديد (إِنَّ)،
وُقْرِئْ: (إِنَّ هَذَانِ) بتخفيفها، (وَأَنَّ هَذَيْنِ) بتشديدها ونصب هذين بالياء.

وجمعُ المذكر السالم يُرفع بالواو، مثل: (أفصح المجتهدون)، ويُنصبُ ويُجرُّ

(١) هابي التراب: ما ارتفع منه ودق. وهو أيضاً: تراب البقر، وهو المراد هنا. والطعنة العقيم:
هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغه بها القصد، وقوله: (عقيم)، وهو
صفة لطفنة وحقه النصب لكنه قطعه عن النعمة لفظاً، وجعله خبراً لمبتدأ محذوف، أي:
تزوّد منا طعنة هي عقيم.

بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثل: (أكرمتُ المجتهدين، وأحسنتُ إلى المجتهدين).

والأسماء الخمسة هي: (أبّ، وأخّ، وحمّ، وفو، وذو). وهي ترفعُ بالواو، مثل: (جاء أبو الفضل)، وتنصبُ بالألف، مثل: (أكرم أباك)، وتجرُّ بالياء، مثل: (عامل الصديق معاملة أخيك).

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة فتعرب إعراب المثني أو الجمع، مثل: (أكرم أبويك، واقتد بصالح آبائك، واعتصم بذوي الأخلاق الحسنة).

وإن قطعت عن الإضافة كانت معربةً بحركات ظاهرة، مثل: (هذا أبّ صالح، وأكرمِ الفم عن بذيء الكلام، وتمسكْ بالأخ الصادق).

وإن أضيفتُ إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركاتٍ مُقدَّرةً على آخرها، يمنعُ من ظهورها كسرةُ المناسبة^(١) مثل: (أبي رجل صالح، وأكرمتُ أبي، ولزمتُ طاعة أبي).

ومن العرب من يقول في أب، وأخ، وحمّ: (هذا أبك، ورأيتُ أبك. ومررتُ بأبك) - بحذف الآخر - ويُعرب الاسم بحركات ظاهرة، ومنه قوله: **بَابِهِ اقْتَدَى عَنِّي فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَاهِيهِ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ**

ومن قال: (هذا أبك). قال في التثنية: (هذان أبان)، ومن قال: (هذا أبوك)، قال: هذان أبوان.

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً؛ لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها، فالكسرة التي يؤتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة، وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة.

ومنهم من يُلزمُ ذلك الألف في حالات الإعراب الثلاث، ويُعرِبُه إعرابَ الاسم المقصور بحركات مقدّرة على الألف، سواءً أُضيفَ أم لم يُضف. فيقول: (هذا أبا، ورأيتُ أبا، ومررتُ بأبا). ويقول: هذا الأبا، ورأيتُ الأبا، ومررتُ بالأبا باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: (هذه عصاً، وهذه العصا)؛ لأن الأصل: (أبو) قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في (عصاً) وأصلها: (عَصَوٌ)، ومنه المثل: (مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ) (١)، وقول الشاعر: (إنَّ أباهما وأبا أباهما... البيت)، ومن قال: (هذا أبا)، قال في التثنية: (هذان أبوان)، كما يقول: (هاتان عصوان) يَقلِبُ الألف واوًا.

إعراب الملحق بالثنى

يُعرَب (اثنتان واثنان) إعرابَ الثنّى، ويُعرَبُ (كلا وكلتا) إعرابَ الثنّى إذا أُضيفا إلى ضمير، مثل: (جاءَ الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها، ورأيتُ الرجلين كليهما والمرأتين كليهما، ومررتُ بالرجلين كليهما والمرأتين كليهما). فإن أُضيفتا إلى غير الضمير أُعْرِبَا إعرابَ الاسم المقصور بحركات مُقدّرة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، مثل: (جاءَ كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيتُ كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررتُ بكلا الرجلين وكلتا المرأتين).

وكلا وكلتا: اسمانِ مُلازِمَانِ للإضافة، ولفظُهُما مُفْرَدٌ، ومعناهما مُثْنِي؛ ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفردِ باعتبار لفظهما، وضميرَ الثنّى باعتبار معناه، فنقول: (كلا الرجلين عالم، وكلاهما عالمان)، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كلاهما حينَ جدَّ الجُرْيُ بيتهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابي

(١) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

(٢) راجع بحث الثنّى والملحق به في أوائل هذا الجزء.

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿كَلَّمَا آجَنَّتَيْنِ ؕ أَتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ١٣٣]، ولم يقل: (آتتا).

ويعرب ما سُميَ به من الأسماء المثناة إعراب المثنى؛ لأنه ملحق به، فتقول: (جاء حسنان وزيدان، ورأيتَ حسنين وزيدين، ومررت بحسنيين وزيدين)، ويجوز أن يلزم الألف، ويعرب إعراب ما لا ينصرف، تشبيهاً له بنحو: (عمران، وسلمان)، تقول: (جاء زيدان وحسنان، ورأيتُ زيدان وحسنان، ومررتُ بزيدان وحسنان). كما تقول: (جاء عمران، ورأيتُ عمران، ومررتُ بعمران)، ويكون منعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

فائدتان

(١) قال ابن هشام في المغني: وقد سئلت قديماً عن قول القائل: (زيد وعمرو كلاهما قائم. أو كلاهما قائمان). فكتبت: إن قدر (كلاهما) توكيداً. قيل: (قائمان)؛ لأنه خبر عن (زيد وعمرو)، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، فالمختار الإفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: (إن زيدا وعمراً). فإن قيل: (كليهما)، قيل: (قائمان) أو (كلاهما) فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: (كلاهما محب لصاحبه)؛ لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغائياً

(٢) يؤكد بكلا المثنى المذكر، وبكلتا المثنى المؤنث، وبضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين إما بلفظه، نحو: (جاء كلا الرجلين)، وإما بمعناه، كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجة وقبيل

(١) المدى: الغاية. والقبيل: بفتحين: ما ارتفع من جبل، أو رمل، أو علو من الأرض، وهو أيضاً المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية يتهيان إليها، ويقفان عندها، وكلاهما

أي: وكلاما ذكر من الخير والشر، ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:
كلا أخي وخليلي واجدي أبداً في النائبات والممام الملمات

فضرورة نادرة لا يلتفت إليها، ولا يستشهد بها، ولا تباح في شيء من الكلام حتى الشعر؛ لأن الضرورة إنما يستشهد بها إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعراب الملحق بجمع المذكر السالم

ويجوز في نحو: (بنين، وسنين، وعضين، وبين). وما أشبهها أن يُعرب إعراب هذا الجمع، وهو الأفضح. فيقال: (مرّت عليّ سنون، واغتربتُ سنين، وأنجزتُ هذا العمل في سنين). قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ (الطور: ١٣٩) ويجوز أن تُلزِمَهُ الياء مع التنوين^(١)، تشبيهاً له بيمين فيعرب بالضمّة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً، تقول: (مرّت عليّ سنينٌ كثيرةٌ، ومكثتُ مُغترباً سنيناً كثيرةً، أو ثماني سنين). وعليه قول الشاعر:

دعاني من تجدي، فإنّ سنينته
ألعبن بنا شيئاً وشيئتنا مُرداً

وقول الآخر:

وكان لنا أبو حسنٍ عليّ
أباً برّاً ونحنُ له بنينُ

ويجوز فيما سمي به من هذا الجمع أن يعرب إعرابه. فنقول: (جاء عابدون وزيدون، ورأيتُ عابدين وزيدين، ومررتُ بعابدين وزيدين).

واضح ظاهر، يستقبل الناس أينما توجهوا، كما يستقبلهم الوجه والمرتفع من الأماكن.

(١) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزء.

(٢) هذا إن تجرد من (ال) والإضافة.

وهو الأفصحُ، ويجوز أن يلزم الياء والنون مع التنوين، والإعراب بالحركات الثلاث، فنقول: جاء زيدونٌ، ورأيتُ زيدونًا، ومررتُ بزيدونٍ.

ويجوز أن يلزم الواو والنون بلا تنوين، ويعرب إعراباً ما لا ينصرفُ، تشبيهاً له بهارون، فيجري مجراه. ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة. فنقول: (جاء عابدونٌ، وحمدونٌ، وخلدونٌ، وزيدونٌ)^(١). كما نقول: جاء هارونٌ، ورأيتُ هارونٌ، ومررتُ بهارونٌ.

إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم^(٢)

تُعرَب (أولاتُ) كجمع المؤنث السالم بالضممة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْ أَوْلَتْ حَمَلٍ ﴾ [الطلاق: ١٦]. وتقول: (أولاتُ الأخلاق الطيبة محبوباتُ) و(ارجُ الخيرَ من أولاتِ الحياءِ والصلاحِ والعلمِ).

ويُعرَب ما سُمِّيَ به من هذا الجمع إعرابه، فنقول: (هذه أذرعاتُ)^(٣) و(عَرَقاتُ)^(٤)، ورأيتُ أذرعاتٍ وعَرَقاتٍ، وسافرتُ إلى أذرعاتٍ وعَرَقاتٍ. وهذا هو الفصيحُ. قال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَقاتٍ ﴾ [البقرة: ١١٩٨] ويجوز فيه مذهبان آخران: أحدهما أن يُعرَب إعراباً ما لا ينصرفُ للعلمية والتأنيث فيرفعُ بالضممة، ويُنصبُ ويُجرُّ بالفتحة. ويمتنع حينئذٍ من التنوين. فنقول: (هذه عَرَقاتُ، ورأيتُ عَرَقاتَ، ومررتُ بعَرَقاتٍ). والثاني: أن يُرفعَ بالضممة، ويُنصبَ ويُجرَّ بالكسرة كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزالُ منه التنوينُ، فنقول: (هذه أذرعاتُ، ودخلتُ

(١) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها، فكان عليها شبه العجمة.

(٢) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء.

(٣) أذرعات: بلد في حوران الشام، والنسبة إليها أذرعي.

(٤) عَرَقات وعرفة: موقف الحاج، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

أذرعَات، وعَرَجْتُ على أذرعَات). ويُروى قول امرئ القيس:
تَنورُتْهَا من أذرعَات، وأهلُهَا يَثْرِبُ^(١)، أذْنَى دارِهَا نَظْرٌ عَالِي
بالأوجه الثلاثة: كسر التاء منوثةً، وكسرها بلا تنوين، وفتحها غير منوثة.

(١) يثرب من أسماء المدينة المنورة.

الباب الثامن

مرفوعات الأسماء

مرفوعات الأسماء تسعة: الفاعلُ، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسمُ الفعل الناقص، واسم أحرف (ليس)، وخبرُ الأحرف المشبهة بالفعل، وخبر (لا) النافية للجنس، والتابع للمرفوع.

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول:

١- الفاعل

الفاعلُ: هو المُسندُ إليه بعد فعلٍ تام معلوم أو شبيهه، نحو: (فاز المجتهدُ)، و(السابقُ فرسهُ فائزٌ).

(فالمجتهد: أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو (فاز) والفرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو (السابق) فكلاهما فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المعلوم اسمُ الفاعل، والمصدرُ، واسمُ التفضيل، والصفةُ المُشبهة، ومبالغة اسم الفاعل، واسمُ الفعل. فهي كلها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنهُ الاسم المستعار، نحو: (أكرمُ رجلاً مسكاً خلقه).

(فخلقهُ فاعل لمسك مرفوع به لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: (صاحب رجلاً كالمسك)، وتأويل قولك: (رأيت رجلاً أسداً غلامه). (رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد)).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

(١) أحكام الفاعل

للفاعل سبعة أحكام:

(١) وجوب رفعه، وقد يُجرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: (إكرام المرء فرضٌ عليه) أو إلى اسم المصدر، نحو: (سَلِمَ على الفقير سلامك) على الغني)، وكحديث: «من قبلة الرجل امرأته الوُضوء»^(١). أو بالباء، أو من، أو اللام الزائدات. نحو: (ما جاءنا من أحد)^(٢)، وكفى بالله شهيداً^(٣)، وهيئات هيات لما توعدون^(٤).

(٢) وجوب وقوعه بعد المسند، فإن تقدّم ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود إليه، نحو: (عليّ قام).

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجمله بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: رأيت علياً يفعل الخير) وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره). فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه، فأجازوا أن يكون (زهير) في قولك: (زهير قام) فاعلاً لجاء مقدماً عليه، ومنع البصريون ذلك، وجعلوا المقدم

(١) إكرام: مضاف، والمرء مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، مجروراً لفظاً بالإضافة مرفوعاً حكماً؛ لأنه فاعل المصدر.

(٢) سلام: مضاف، والكاف: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ولها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالإضافة، وبعيد: وهو الرفع على أنها فاعل.

(٣) قبلة: مضاف، والرجل: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وامرأته: مفعوله.

(٤) والأصل: ما جاءنا أحد، فأحد فاعل جاء، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة.

(٥) والأصل: وكفى الله شهيداً.

(٦) والأصل: هيئات ما توعدون. أي: بعد. فاللام: حرف جر زائد، وما: اسم موصول فاعل

لاسم الفعل: وهو هيئات، ومحله القريب الجر باللام الزائدة ومحله البعيد الرفع على أنه فاعل هيئات. وهيئات الأخرى، توكيد هيئات الأولى.

مبتدأ خبره الجملة بعده، كما تقدم، وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال على رأي الكوفيين: (الرجال جاء) على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه.

وأما البصريون فلم يميزوا هذا التعبير، بل أوجبوا أن يقال: (الرجال جاءوا)، على أن الرجال مبتدأ خبره جملة جاءوا من الفعل وفاعله الضمير البارز، والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق، وقد تمسك الكوفيون بقول الزبأ: **ما للجمال مشيها وثيداً؟ أجنـدلاً يحملن أم حديداً**

فقالوا: لا يجوز أن يكون (مشيها) مبتدأ؛ لأنه يكون بلا خبر؛ لأن (وثيداً) منصوب على الحال، فوجب أن يكون فاعلاً لوثيداً مقدماً عليه. وقال البصريون: إنه ضرورة، أو أنه مبتدأ محذوف الخبر، وقد سدت الحال مسده. أي: ما للجمال مشيها يبدوا وثيداً على أنه لا حاجة إلى ذلك، فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاذٌ يذوب في بحر غيره من كلام العرب.

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز؛ لأن الزبأ هذه مشكوك في كثير من أخبارها، ثم إنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها. فإنها من أهل (باجرما) وهي قرية من أعمال البليخ، قرب الرقة من أرض الجزيرة، جزيرة (أقور) التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لديار الشام.

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب، فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل الجزيرة (أقور)؟ وقد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية، راجع ترجمتها في شرح الشواهد للعيني في شرح شواهد الفاعل، وفي مجمع الأمثال للميداني في شرح المثل: (ببقة صرم الرأي). وذكر في جمهرة الأمثال هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم، وفي القاموس وشرحه للزبيدي أن الزبأ اسم الملكة الرومية، تُمد وتُقصّر، وهي ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشرف العرب وحكمائهم، خدعه جزيمة الأبرش، وأخذ عليه ملكه وقتله، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة.

تقول: وإن تاريخ الزباء يشبه تاريخ زنوبيا التي يذكرها الروم في أخبارهم ويرجح العلماء أنها هي، ويراجع الكلام على (باجرما)، و(جزيرة أقور) في معجم البلدان).

(٣) إنه لا بُدَّ منه في الكلام، فإن ظهرَ في اللفظ فذاك، وإلا فهو ضمير راجع إما لمذكور، نحو: (المجتهدُ ينجحُ) أو لما دل عليه الفعلُ، كحديث: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ»^(١)، أو لما دلَّ عليه الكلامُ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ؟ (نعمَ جاءَ)^(٢). أو لما دلَّ عليه المقامُ، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٣) [القيامة: ٢٦]، وقول الشاعر: الفرزدق:

إذا ما أعرنا سيِّداً من قبيلةٍ ذُرا منبرِ صليِّ علينا وسلماً
إذا ما غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْرِبَةً هتكننا حِجَابَ الشَّمْسِ أو قَطَرَتْ دَمَا^(٤)

ولما دلَّت عليه الحالُ المشاهدةُ، نحو: (إن كان غداً فائتني)^(٥)، وقول الشاعر:
إذا كان لا يُرضيكَ حتى تَرُدُّني إلى قَطْرِي، لا إخالكَ راضياً^(٦)

(١) أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب. ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

(٢) أي: نعم جاء هو، أي: سليم، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دلَّ عليه كلام العرب.

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام.

(٤) التقدير: قطرت هي، أي: السيوف المعلومة من المقام.

(٥) أي: إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فائتني، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه المشاهدة، وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم.

(٦) أي: إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك، فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال،

وفاعل يرضيك، كذلك، وجملة يرضيك خبر كان، وقطري -بفتح القاف والطاء- رجل

كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير لما ولي منصب العراق نيابة عن

أخيه عبد الله بن الزبير، فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بأحلافه حتى كان أيام

الحجاج بن يوسف الثقفي، فكان يُسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم

حتى توجه إليه سفيان بن الأبرد الكلبى، فظهر عليه سفيان، وقتله سنة ثمان وسبعين من

الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبحر الدارمي، وقيل غير ذلك.

(٤) أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقربة دالة عليه : كأن يُجابَ به نفيً ، نحو : (بلى سعيداً) في جواب من قال : (ما جاء أحدٌ) ، ومنه قول الشاعر :
تَجَلَّلتُ، حتى قيل لم يَغْرِ قلبَهُ من الوجدِ شَيْءٌ، قلتُ: بل أعظمُ الوجدِ^(١)

أو استفهامٌ، نقول : (مَنْ سافر؟). فيقال : (سعيداً) ، ونقول : (هل جاءك أحد؟). فيقال : (نعم خليل). قال تعالى : ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٢) [الزخرف : ١٨٧]. وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٦٥﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور : ٣٦-٣٧] في قراءة من قرأ (يُسَبِّحُ) مجهولاً^(٣) ، ومنه قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِيْخْصُومَةٍ^(٤) وَمَخْتَبِطٌ مَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ

ومما جاء فيه حذف الفعل مع بقاء فاعله . كل اسم مرفوع بعد أداة خاصة بالفعل ، والحذف في ذلك واجبٌ . نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة : ١٦] . ونحو : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق : ١] ، ومنه المثل : (لو ذاتُ سوارٍ لطمنتي) ، وقول امرئ القيس :
إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِمَخْزَانٍ

(١) أي : بلى جاء سعيداً .

(٢) بل عراه أعظم الوجد .

(٣) أي : خلقنا الله .

(٤) أي : يسبحه رجال ، فكانه قيل : من يسبحه ؟

(٥) ومن قرأ : يسبح له معلوماً ، فرجال فاعل .

(٦) أي : يبكيه ضارع ، تقدير الاستفهام : (من يبكيه؟) . فقيل : ضارع ، أي : ذليل . والمختبئ : من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة . يقال : اختبئه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة ، وتطيح : تهلك . والطوائح : المهلكات . والمعنى : ليك يزيد رجالان : مظلوم ، وطالب حاجة أو معروف .

وقول السموأل:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

فكل من (أحد، والسماء، وذات سوار) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

(٥) أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثني أو مجموعاً، فكما تقول: (اجتهد التلميذ)، فكذلك تقول: (اجتهد التلميذان، واجتهد التلاميذ) إلا على لغة ضعيفة لبعض العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعل، فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحبك، وأكرموني أصحابك، ومنه قول الشاعر:

نُتِجَ الرِّيبِعُ مَحَامِرُنَا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

وقول الآخر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعوداً وحميم

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام، فيعرب الظاهر بدلاً من المضمّر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٢٣). أو يعرب الظاهر مبتدأ، والجملة قبله خبرٌ مقدّم، أو يُعربُ فاعلاً لفعل محذوف، فكأنه قيل -بعد قوله: (وأسرُوا النَّجْوَى)- من أسرها؟ فيقال: أسرها الذين ظلموا، وهو الحق^(١). وأما على تلك اللغة فيعرب الظاهر فاعلاً، وتكون الألف والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع، فلا محلّ لها من الإعراب فحكمها حكم تاء التأنيث مع الفاعل المؤنث.

(٦) أن الأصل اتصال الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول، وقد يُعكسُ

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهام، كما ترى في الآية الكريمة.

الأمر؛ فيتقدّم المفعول، ويتأخّرُ الفاعلُ، نحو: (أكرمَ المجتهدَ أستاذُهُ). وسيأتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به.

(٧) أنه إذا كان مؤنثاً أُثِّثَ فعله بباء ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: (جاءت فاطمة، وتذهبُ خديجةً).

وللفعل مع الفاعل من حيث التذكير والتأنيث ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكير، ووجوبُ التأنيث، وجوازُ الأمرين.

(٢) متى يجبُ تذكيرُ الفعل مع الفاعل؟

يجبُ تذكيرُ الفعل مع الفاعل في موضعين:

(١) أن يكون الفاعلُ مذكراً، مفرداً، أو مثنّى، أو جمعَ مذكرٍ سالماً سواءً أكان تذكيره معنىً ولفظاً، نحو: (ينجحُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون). أو معنىً لا لفظاً، نحو: (جاء حمزة) سواءً أكان ظاهراً - كما مثَّلَ - أم ضميراً، نحو: (المجتهدُ ينجحُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجح هو، أو أنت، أو هما، أو أنتم).

(فإن كان جمع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء: كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين، جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنيثه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً فالصحيح وجوبُ تذكير الفعل معه، وأجاز الكوفيون تأنيثه، وهو ضعيف فقد أجازوا أن يقال: (أفلح المجتهدون، وأفلحت المجتهدون)).

(٢) أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بالآ، نحو: (ما قام إلا فاطمة).

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف؛ إذ التقدير: (ما قام أحد إلا فاطمة). فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) فرفع ما بعدها على أنه

فاعل في اللفظ لا في المعنى، فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبين فعله بالآ، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم).

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصه جمهور النحاة بالشعر كقوله:

مَا بَرَّكَتْ مِنْ رِيَّةٍ وَدَمٍّ فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(٣) متى يجب تأنيث الفعل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلًا بفعله؛ مفرداً، أو مثنى، أو جمع مؤنث سالماً، نحو: (جاءت فاطمة، أو الفاطمتان، أو الفاطمات).

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً: كشمس، أو جمع تكسير: كفواطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: (إنما قام هي)، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم: كبنات، أو مفصلاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان - كما سيذكر - أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره، فيقولون: (جاءت الفاطمات، وجاء الفاطمات).

(٢) أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنث حقيقي أو مجازي، نحو: (خديجة ذهب، والشمس تطلع).

(٣) أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالم، أو جمع تكسير للمؤنث، أو لمذكر غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو: (الزَّيْنَبَاتُ جَاءَتْ، أو جئن، وتجيءُ أو يجئن) و(الفواطم أقبلتُ أو أقبلن) و(الجمالُ تسيرُ أو يسرن).

(٤) متى يجوز الأمران: تذكير الفعل وتانيثه

يجوز الأمران: تذكير الفعل وتانيثه في تسعة أمور:

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضمير)، نحو: (طلعت الشمس، وطلع الشمس)، والتأنيث أفصح.

(٢) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفاصل غير (إلا)، نحو: (حضرت، أو حضر، المجلس امرأة)، وقول الشاعر:
إن امرءاً غرّةً منكنّ واحدةً بعدي وبغديك في الدنيا لغرورُ

والتأنيث أفصح.

(٣) أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: (إنما قام، أو إنما قامت هي)، ونحو: (ما قام، أو قامت إلا هي)، والأحسن ترك التأنيث.

(٤) أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعل (نعم)، أو (بئس)، أو (ساء) التي للذم^(١)، نحو: (نعمت، أو نعم، وبئست، أو بئس، وساءت، أو ساء المرأة دعاً)، والتأنيث أجود.

(٥) أن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: (جاء، أو جاءت الطلحات)، والتذكير أحسن.

(٦) أن يكون الفاعل جمع تذكير لمؤنث أو لمذكر، نحو: (جاء، أو جاءت

(١) ساء: إن كانت للذم فهي فعل جامد لا يتصرف؛ لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال. وإن كانت من المساءة، نحو: (ساءني ما فعلت) فهي فعل متصرف، تقول منه: (ساءني وتسوءني ويسوء فلاناً). فإن كانت بمعنى المساء تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكيره وجوباً (ساءني فلان، تسوءني فلانة).

الفواطم، أو الرجال). والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر، والتأنيثُ مع المؤنث.

(٧) أن يكون الفاعلُ ملحَقًا بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم. فالأول، نحو: (جاء، أو جاءت، البنون)، ومن التأنيثُ قوله تعالى: ﴿ءَامَنَتْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِمِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، والثاني، نحو: (قامت، أو قام، البنات)، ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدةُ بنُ الطبيب):
فبكى بناتي شجوهنَّ وذو جتي والظاعنون إلي ثم تصدعوا^(١)

وُرجِحُ التذكيرُ مع المذكر، والتأنيثُ مع المؤنث.

(٩) أن يكون الفاعلُ اسمَ جمع، أو اسمَ جنسٍ جمعياً^(٢). فالأول نحو: (جاء، أو جاءت النساء، أو القوم، أو الرهط، أو الإبل). والثاني نحو: (قال، أو قالت العرب، أو الروم، أو الفرس، أو الترك). ونحو: (أورق، أو أورقت، الشجر).

(وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه؛ وذلك إذا كان الفاعل المذكر مضافاً إلى مؤنث على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف، تقول: (مرّ، أو مرّت، علينا كرور الأيام) و(جاءت كلُّ الكاتبات)، بتذكير الفعل وتأنيثه؛ لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر، وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، فيقال: (مرّت الأيام)، و(جاءت الكاتبات)، وعليه قول الشاعر: (كما شرقت صدرُ القناة من الدم).

(١) شجوهن: منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: بكين لشجوهن، أي: حزنهن. والظاعنون: الراحلون. وتصدعوا: تفرقوا. وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل: (زوجة) بالتاء. وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب، والبيت حجة عليه، نعم الكثير الفصح أن يقال: (زوج) للرجل والمرأة، قال تعالى: ﴿وَقَلْنَا يَا قَادِمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

(٢) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

غير أن تذكير الفعل هو الفصح والكثير، وإن تأنيثه في ذلك ضعيف، وكثير من الكتاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال الضعيف.

أما إذا كان لا يصح إسقاط المضاف المذكور، وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، بحيث يختل أصل المعنى فيجب التذكير، نحو: (جاء غلام سعاد) فلا يصح أبداً أن يقال: (جاءت غلام سعاد)؛ لأنه لا يصح إسقاط المضاف هنا كما صح هناك، فلا يقال: (جاءت سعاد)، وأنت تعني غلامها.

(٥) أقسام الفاعل

الفاعل ثلاثة أنواع: صريح وضمير ومؤول.

فالصريح، مثل: (فاز الحق).

والضمير: إما متصل كالتاء من (قمت)، والواو من (قاموا)، والألف من (قاما)، والياء من (تقومين).

وإما منفصل: كأنا، ونحن من قولك: (ما قام إلا أنا، وإنما قام نحن)، وإما مستتر، نحو: (أقوم، وتقوم، ونقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم).

والمستتر على ضربين: مستتر جوازاً، ويكون في الماضي والمضارع المسندين إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر وجوباً، ويكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسند إلى المتكلم، ومفرداً، أو جمعاً. وفي اسم الفعل المسند إلى متكلم: كأف، أو مخاطب: كصه، وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعل)، نحو: ما أحسن العلم^(١). وفي أفعال الاستثناء: كخلا،

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنه مبتدأ، وأحسن فعل ماض فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: (هو) يعود إلى (ما) التعجبية، والعلم =

وعدا، وحاشا، ونحو: (جاء القومُ ما خلا سعيداً).

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: جاء القوم ما خلا سعيداً: (جاءوا ما خلا البعض سعيداً). و (ما) إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها، والتقدير: (جاءوا زمن خلوهم من سعيد). والتقدير: (جاءوا خالين من سعيد)^(١).

والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتي الفعلُ، ويكونُ فاعلُهُ مصدرًا مفهوماً من الفعل بعده، نحو: (يَحْسُنُ أن تجتهد).

(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد، ولما كان الفعل الذي بعد (أن) في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سُمِّيَ الفعلُ مؤوَّلاً).

ويتأوَّلُ الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: (أَنَّ، إِنَّ، وكي، وما، ولو المصدريتين).

فالأوَّلُ مثل: (يُعجبني أن تجتهد)، والتقدير: (يُعجبني اجتهادك).

والثاني مثل: (بلغني أنك فاضلٌ)، والتقدير: (بلغني فضلك).

والثالث مثل: (أعجبني ما تجتهد)، والتقدير: (أعجبني اجتهادك).

والرابع مثل: (جئت لكي أتعلّم)، والتقدير: (جئتُ للتعلم)، و(كي) لا يتأوَّلُ

مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ.
(١) ستعلم في باب الاستثناء عند الكلام على (خلا، وعدا، وحاشا) أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها، أو أنها للاستثناء منقولة عن الفعلية والحرفية لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

الفعل بعدها إلا بمصدر مجرور باللام.

والخامس مثل: (وَدِدْتُ لَوْ تَجْتَهِدُ)، والتقديرُ: (وَدِدْتُ اجْتَهِادَكَ). و(لو) لا يتأوّلُ الفعلُ بعدها إلا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثة الأولى يتأوّلُ الفعلُ بعدها بالرفوع، والمنصوب، والمجرور. والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً.

فالتان

(١) إن وقع بعد (لو) كلمة (أَنَّ) فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: (ثبت). فإن قلت: (لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك) فالتقدير: (لو ثبت اجتهدك). فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: (ثبت).

(٢) الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر، و(سواء) قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ البقرة: ١٦. إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم، أي: الأمران سيان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية التي يتأول الفعل بعدها بمصدر فتكون الأحرف المصدرية على هذا ستة أحرف.

٢- نائب الفاعل

نائبُ الفاعل: هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شبهه، نحو: (يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ، والمحمودُ خُلِقَهُ مَدْحٌ).

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو (يُكْرَمُ)، وخلقهُ أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو (المحمود) فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المجهول اسم المفعول، والاسمُ المنسوب إليه، فاسمُ المفعول كما مُثِّلَ، والاسمُ المنسوبُ إليه، نحو: (صاحبُ رجلاً نبياً خلقه).

(فخلقه) نائب فاعل لتبوي مرفوع به؛ لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول، والتقدير: (صاحبُ رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء).

ونائبُ الفاعل قائمٌ مقامَ الفاعل بعد حذفه ونائبٌ منابهُ؛ وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام لغرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره.

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

(١) أسباب حذفِ الفاعل

يحذف الفاعل، إما للعلم به، فلا حاجة إلى ذكره؛ لأنه معروفٌ نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ١٢٨].

وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينه، نحو: (سُرِقَ الْبَيْتُ)، إذا لم تعرف السارق. وإما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو رُكِبَ الْحِصَانُ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره.

وإما للخوف عليه، نحو: (ضُرِبَ فُلَانٌ) إذا عرفت الضاربَ غير أنك خفت عليه، فلم تذكره.

وإما للخوف منه، نحو: (سُرِقَ الْحِصَانُ) إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفاً منه لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: (عَمِلَ عَمَلٌ مُنْكَرٌ) إذا عرفت العامل فلم تذكره حفظاً لشرفه. وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدة، نحو: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦] فذكر الذي يُحَيِّي لا فائدة منه، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحَيِّي.

(٢) الأشياء التي تتوب عن الفاعل

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة أشياء :

(١) المفعول به، نحو: (يكرّم المجتهد^(١)).

إذا وُجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده؛ لأنه أولى من غيره بالنيابة لكون الفعل أشدّ طلباً له من سواه، فيرتفع هو على النائيّة، وينتصب غيره، نحو: (أكرم زهير يوم الجمعة أمام التلاميذ بجائزة سنوية إكراماً عظيماً).

وقد ينوب المجرور بحرف الجر مع وجود المفعول به الصريح، وذلك قليل نادر، كقول الشاعر:

لم يُعْنِ بالعلياء إلا سيّداً^(٢) ولا شفى ذا القى إلا ذو هدى

وقول الآخر:

وإنما يرضى النيب ربه

ما دام معنياً بذكر قلبه^(٣)

وقراءة من قرأ: (ليجزى قوماً بما كسبوا)^(٤).

(١) والأصل: يكرم الأستاذ المجتهد.

(٢) بالعلياء: الباء، حرف جر متعلق بـعُنِ. والعلياء مجرور بالباء لفظاً، مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن. وسيّداً مفعول به له، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح. وحقه أن يقول: (لم يعن بالعلياء إلا سيّداً) برفع سيّد.

(٣) بذكر: متعلق بمعنياً، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول: وهو (معنياً). فإنه اسم مفعول، وقلبه مفعوله، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل، ولكنه أناب المجرور.

(٤) بما: متعلق بيجزى، وهو في محل رفع نائب فاعل، وقوماً مفعوله، والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما في القاعدة.

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة، أُقيمَ المفعولُ الأولُ مقامَ الفاعل، فيرتفع على النائية، وينتصبُ غيره، نحو: (أعطيَ الفقيرَ درهماً، وظنَّ زهيرٌ مجتهداً، ودُرِيتَ وفيّاً بالعهد، وأُعلِمَتَ الأمرَ واقِعاً).

وقد تجوزُ نيابةُ المفعولِ الثاني أعطى، إن لم يقع لَبَسٌ، نحو: (كسَى الفقيرَ ثوباً، وأعطى المسكينَ ديناراً).

(فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجز إلا إنابة الأول، نحو: (أعطي سعيدياً). ولا يقال: (أعطي سعيدياً سعداً). إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد فإن أردت ذلك قدمته. فقلت: (أعطي سعداً سعيدياً) ليتبين الآخذ من المأخوذ؛ لأن كلاً منهما صالح لذلك، فلا يتعين إلا بتقديمه وإنابته عن الفاعل).

(٢) المجرورُ بحرف جر، نحو: نُظِرَ في الأمرِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا سُقُطًا﴾ في أيديهم﴾ للأعراف: ١١٤٩. على شرط أن لا يكون حرف الجرِّ للتعليل، فلا يُقال: (وُقِفَ لك، ولا من أجلك)، إلا إذا جعلت نائبَ الفاعل ضميرَ الوقوف المفهوم من (وُقِفَ) فيكونُ التقدير: (وُقِفَ الوقوفُ، الذي تعهد، لك أو من أجلك).

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه: إنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل. غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً. تقول: (دُهب بفاطمة)، ولا يقال: (ذهبت بفاطمة)).

(٣) الظرفُ المتصرفُ المختصُّ، نحو: (مُشيَ يومٌ كاملٌ، وصيمَ رمضانَ).

والمتصرف من الظروف، ما يصح وقوعه مسنداً إليه؛ كيوم، وليلة، وشهر،

(١) والأصل: نظر الناس في الأمر.

(٢) سَقُط في يده: زلًا، وتخييراً، وندم.

ودهر، وأمام، ووراء، ومجلس، وجهة، ونحو ذلك.

وغير المتصرف منها ما يقع مسنداً إليه، فلا يكون إلا ظرفاً؛ كحيث، وعض، وقط، والآئ، ومع، وإذا، أو ظرفاً ومجروراً بمن: كعند، ولدى، وقبل، وبعد، وثم (بفتح الثاء)، أو بإلى؛ كمتى، أو بمن وإلى؛ كأين. وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل؛ لأنه لا يسند إليه. إذ لا يجوز فيه الرفع، كما يصح أن تسند إلى يوم، وشهر، ورمضان، فتقول: (جاء يوم الجمعة، ومضى على الأمر شهر، ورمضان شهر مبارك).

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم، وهو يختص بالوصف، نحو: (جلس مجلس مفيد) أو بالإضافة نحو: (سهرت ليلة القدر)، أو بالعلمية، نحو: (صيم رمضان). فلا تنوب عن الفاعل مثل: (زمان، ووقت، ومكان) ونحوها من الظروف المبهمة غير المختصة. فلا يقال: (وقف الزمان)، ولا (انتظر وقت) ولا (جلس مكان). فإن اختصت بقيد يقيدها جازت نيابتها، نحو: (وقف زماناً طويلاً، وانتظر وقتاً قصيراً، وجلس مكاناً رحباً).

(٤) المصدر المتصرف المختص، نحو: (احتفل احتفالاً عظيماً).

والمتصرف من المصادر: ما يقع مسنداً إليه: كإكرام، واحتفال، وإعطاء، وفتح، ونصر، ونحوها.

وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية، أي: على المفعولية المطلقة، نحو: (معاذ الله، وسبحان الله). فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل؛ لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصح الإسناد إلى إكرام، وفتح، ونصر، نحو: (إكرام الضيف سنة العرب)، ونحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ للنصر: ١١.

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم، ويختص بالوصف، نحو: (وُقف وقوف طويل) أو بيان العدد، نحو: (نُظر في الأمر نظرتان، أو نظرات). أو بيان النوع، نحو: (سير سير الصالحين).

وقد ينوب عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص، كأن يقول: (هل كتبت كتاباً حسنة؟) فتقول: (كُتبت). فثائبُ الفاعل ضمير مستترٌ يعود إلى الكتابة. وقد يعود الضمير على مصدر الفعل، وإن لم يذكر لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (سبأ: ١٥٤)، أي: حيل الحؤول^(١) المعهود ذهنًا. فثائبُ الفاعل ضميرُ المصدر المفهوم من الكلام، ومنه قول الفرزدق: يُغضي حياءً، ويُغضي من مهابته فما يكلم إلا حين يتيسم

أي: يُغضي الإغضاء الذي تعهد، وهو إغضاء الإجلال، مهابة له، فثائبُ الفاعل ضميرُ المفهوم من (يُغضي).

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية؛ لأن حرف الجر هنا للتعليل، فالجورور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله، وإذا كان الحرف للتعليل ينوب الجورور به عن الفاعل - كما علمت؛ لأنه يكون، والحالة هذه من جملة أخرى؛ لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر. فإذا قلت: (وقف الناس) فكأن سائلاً سأل: لماذا وقف الناس؟ فقلت: إجلالاً للعلماء، أي: وقفوا إجلالاً لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور. فكذلك هنا، في بيت الفرزدق.

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحؤولاً وحيلولة، أي: حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر. وحال بينه وبين ما يشتهي، أو دونه ودون ما يريد، أي: كان حائلاً، وحاجزاً، ومانعاً من وصوله إلى ذلك.

إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال. أي: يغضي الناس إغضاء إجلال.... وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له إجلالاً لمقامه).

وإذا فقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرور، والمصدر، والظرف المختصِّين على السواء، فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ومن نيابة المجرور أن تقول: (يُشَادُ بِذَكَرِ الْعَامِلِينَ إِشَادَةً عَظِيمَةً)، ومن نيابة الظرف قولك: (يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاتَهَا).

فائدة

متى حُذِفَ الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: (عوقب الكسول من المعلم، أو الكسول معاقب من المعلم)، بل يقال: (عوقب الكسول)، أو (الكسول معاقب)؛ وذلك لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه منافٍ لذلك، فإن أردت الدلالة على الفاعل، فقلت: (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول: (عوقب الكسول المعلم)، فيكون المعلم ناعلاً لفعل محذوف تقديره: (عاقب) فكأنه لما قيل: (عوقب الكسول) سأل سائل: من عاقبه؟ فقلت: (المعلم)، أي: عاقبه المعلم. ويكون ذلك على حد قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿١٥٠﴾ رِجَالٌ﴾. في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير: (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل.

(٣) أحكام نائب الفاعل وأقسامه

كلُّ ما تقدّم من أحكام الفاعل يجب أن يُراعى مع نائبه؛ لأنه قائم مقامه، فله حكمه.

فيجبُ رفعه، وأن يكون بعد المُسند، وأن يُذكرَ في الكلام، فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ، وأن يُؤنثَ فعله إن كان هو مؤنثاً، وأن يكونَ فعله موحّداً، وإن كان هو مشئياً أو مجموعاً، ويجوز حذفُ فعله لقريته دالةً عليه.

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل ، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائبُ الفاعل كالفاعل ، ثلاثة أقسام: صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ. فالصريحُ، نحو: (يُحَبُّ المجتهدُ).

والضميرُ، إما مُتَّصِلٌ، كالتاء من (أكرمتَ)، وإما مُنْفَصِلٌ، نحو: (ما يُكرَمُ إلا أنا)، وإما مُسْتَتِرٌ، نحو: (أكرمُ، وتُكرمُ، وتُكرَمُ، وزُهَيْرٌ يُكرَمُ، وفاطمةٌ تُكرَمُ).

والمؤوّلُ، نحو: (يُحَمِّدُ أن تجتهدوا)، والتأويلُ: (يُحَمِّدُ اجتهداكم).

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه)

٣- المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: اسمان تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ، نحو: (الحق منصورٌ)، و(الاستقلال ضامنٌ لسعادة الأمة).

يتميزُ المبتدأ عن الخبر بأنَّ المبتدأ مُخْبِرٌ عنه، والخبرُ مُخْبَرٌ به. والمبتدأ: هو المسندُ إليه الذي لم يسبقهُ عاملٌ.

والخبرُ: ما أُسندَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ، والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميةً، ويتعلّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث:

(١) أحكام المبتدأ

للمبتدأ خمسة أحكام:

الأول: وجوبُ رفعه. وقد يُجرُّ بالباء، أو من الزائدتين، أو بربِّ التي هي

حرف جر شبيهة بالزائد، فالأول، نحو: (بِحَسْبِكَ اللَّهُ)^(١). والثاني، نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقِي غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾^(٢) (فاطر: ١٣). والثالث، نحو: (يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٣).

الثاني: وجوب كونه معرفة، نحو: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)، أو نكرة مفيدة، نحو: (مَجْلِسٌ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً).

وتكون النكرة مفيدة بأحد أربعة عشر شرطاً:

(١) بالإضافة لفظاً، نحو: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)، أو معنى، نحو: (كُلُّ يَمُوتُ) ونحو: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ (الإسراء: ١٨٤). أي: كل أحد.

(٢) بالوصف لفظاً، نحو: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ (التوبة: ١٢٢١). أو تقديراً، نحو: (شَرُّ أَهْرَافٍ ذَانَابٍ) ونحو: (أَمْرٌ أَتَى بِكَ)، أي: شر عصية وأمر غصية، أو معنى بأن تكون مُصَغَّرَةً، نحو: (رَجِيلٌ عِنْدَنَا)، أي: رجلٌ حقير؛ لأن التصغير فيه معنى الوصف.

(٣) بأن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مُقَدِّمًا عليها، نحو: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ (يوسف: ١٧٦)، و﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ (الرعد: ٣٨).

(٤) بأن تقع بعد نفي، أو استفهام، أو (لولا)، أو (إذا) الفجائية. فالأول، نحو: (مَا أَحَدٌ عِنْدَنَا)، والثاني، نحو: ﴿ أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ ﴾ (النمل: ١٦٠). والثالث: كقول

(١) بحسبك: الباء حرف جر زائد وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. والله خبره.

(٢) من: حرف جر زائد، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

(٣) رَبُّ: حرف جر شبيهة بالزائد، وكاسية: مجرور لفظاً برب، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وعارية خبره.

الشاعر:

لولا اضطبار لأوذى كُسلُ ذي مقبةٍ لَمَا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّغْنِ

والرابع، نحو: (خرجتُ فإذا أسدُّ رابضٌ).

(٥) بأن تكونَ عاملةً، نحو: (إعطاءٌ قرشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة)،
ونحو: (أمرٌ بمعروفٍ صدقةً، ونهيٌّ عن منكرٍ صدقةً).

(إعطاء عمل النصب في (قرشاً) على أنه مفعول به، وأمر ونهي: يتعلق بهما
حرف الجر والمجرور مفعول لها غير صريح).

(٦) بأن تكونَ مُبَهَمَةً؛ كأسماء الشرط، والاستفهام، و(ما) التعجبية، وكم
الخبرية، فالأول، نحو: (من يجتهدُ يُفْلِحُ)^(١). والثاني، نحو: (من يجتهدُ؟)^(٢) وكم
علماً في صدرك)^(٣). والثالث، نحو: (ما أحسنَ العلمَ!)^(٤). والرابع، نحو: (كم مآثرةٌ
لك!)^(٥).

(٧) بأن تكون مفيدةً للدُّعاء بخير أو شرٍّ، فالأولُ نحو: (سلامٌ عليكم).
والثاني، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٦) للمطففين: ١١.

(٨) بأن تكون خَلْفاً عن موصوف، نحو: (عالمٌ خيرٌ من جاهل)، أي: رجلٌ

(١) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، وجملة الشرط مع الجواب خبره.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ومجتهد: خبره.

(٣) كم: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وعلماً: تمييز منصوب، وفي صدرك: متعلق بالخبر
المحذوف.

(٤) ما: تعجبية في محل رفع مبتدأ، والجمله بعده خبره.

(٥) كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى مآثرة، ولك متعلق بخبرها.

(٦) المطففون: الذين لا يوفون الكيل والوزن.

عالم، ومنه المثل: (ضعيفٌ عادٌ بقرملة)^(١).

(٩) بأن تقع صدرَ جملةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها: فالأول كقول الشاعر:
سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمَذَبَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقِ

والثاني، كقول الشاعر:

الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةٌ يَيْدِي^(٢)

(١٠) بأن يرادَ بها التنويحُ، أي: التفضيلُ والتقسيمُ كقول امرئ القيس:
فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَيْسَتْ، وَثُوبٌ أَجْرُ^(٣)

وقول الآخر:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نِسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسْرُ

(١١) بأن تُعطفَ على معرفة، أو يُعطفَ عليها معرفة. فالأول، نحو: (خالدٌ ورجلٌ يتعلمان النحو). والثاني، نحو: (رجلٌ وخالدٌ يتعلمان البيان).

(١٢) بأن تُعطفَ على نكرة موصوفة، أو يُعطفَ عليها نكرة موصوفة. فالأول. نحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى﴾ (البقرة: ٢٦٣).

(١) القرملة: واحدة، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح إذا وطئ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

(٢) مدية: مبتدأ، ويدي: خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني.

(٣) ثوب: مبتدأ. وجملة ليست خبرها، وثوب الثاني: مبتدأ، وجملة أجر خبره. والمفعول محذوف والتقدير ثوب ليسته وثوب أجره، ويروى (ثوبًا) في الموضعين فيكون مفعولاً مقدماً للمفعول بعده.

والثاني، نحو: (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ)^(١).

(١٣) بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فرداً واحداً منه، نحو: (ثمرَةٌ خيرٌ من جَرادة) و(رجلٌ أقوى من امرأة).

(١٤) بأن تقع جواباً، نحو: (رجلٌ) في جواب من قال: (مَنْ عندك؟).

فائدة

(ولم يشترط سبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة، أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدماً عليها: إن لم تفد. فلا يقال: (رجل من الناس عندنا، ولا عند رجل مال)، ولا (إنسان ثوب) لعدم الفائدة؛ لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصص؛ لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها)

الثالث^(٢): جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، تقول: (كيف سعيد؟)، فيقال في الجواب: (مجتهدٌ)، أي: هو مجتهدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١].

(والتقدير في الآية الأولى: (فعمله لنفسه، وإساءته عليها). فيكون المبتدأ -وهو العمل والإساءة- محذوفاً، والجار متعلق بخبره المحذوف، والتقدير في الآية الثانية: (هذه سورة)).

(١) طاعة: مبتدأ. وقول: معطوف عليه فهو مبتدأ مثله. والخبر محذوف والتقدير: طاعة وقول معروف.

(٢) أي: الحكم الثالث من أحكام المبتدأ.

الرابع: وجوب حذفه، وذلك في أربعة مواضع:

(١) إن دلَّ عليه جوابُ القسم، نحو: (في ذمّتي لأفعلنَ كذا)، أي: في ذمّتي عهداً أو ميثاقاً.

(٢) إن كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله، نحو: (صبرٌ جميلٌ) و(سمعٌ وطاعةٌ)، أي: صبري جميلٌ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ.

(٣) إن كان الخبرُ مخصوصًا بالمدح أو الذم بعد (نعمَ ويُس) مؤخرًا عنهما، نحو: (نعم الرجلُ أبو طالبٍ، ويُس الرجلُ أبو لهبٍ). فأبو في المثالين، خبرٌ لمبتدأ محذوف. تقديره: (هو).

(٤) إن كان في الأصل نعتًا قطع عن التعتية في معرض مدح، أو ذم، أو ترحم. نحو: (خذ بيد زهير الكريم) و(دع مجالسة فلان النليم) و(أحسن إلى فلان المسكين).

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوبًا. والتقدير: هو الكريم، وهو اللئيم. وهو المسكين ويجوز أن تقطعة عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: أمدح، وفي الثاني: أذم، وفي الثالث: أرحم).

الخامس: "إن الأصل فيه أن يتقدّم على الخبر، وقد يجبُ تقديمُ الخبرِ عليه. وقد يجوز الأمران. (وسياتي الكلامُ على ذلك).

(٣) أقسامُ المبتدأ

المبتدأ ثلاثة أقسام: صريح، نحو: (الكريمُ محبوبٌ)، وضميرٌ منفصلٌ، نحو: (أنت مجتهد)، ومؤوّل، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ونحو:

(١) أي: الحكم الخامس من أحكام المبتدأ.

(٢) والتأويل: (وصومكم خير لكم) فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ﴾^(١) ليس: ١١٠، ومنه المثل: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)^(٢).

(٣) أحكام خبر المبتدأ

لخبر المبتدأ سبعة أحكام:

الأول: وجوب رفعه.

الثاني: أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة، وقد يكون جامداً، نحو: (هذا حجر).

الثالث: وجوب مطابقتها للمبتدأ إفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً.

الرابع: جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: (خرجتُ فإذا الأسدُ، أي: فإذا الأسدُ حاضرٌ، وتقول: (مَنْ مجتهدٌ؟). فيقال في الجواب: (زُهَيْرٌ). أي: (زُهَيْرٌ مجتهدٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: وظلُّها كذلك.

الخامس: وجوب حذفه في أربعة مواضع:

(١) أن يدلَّ على صفة مُطلقة، أي: دالَّةٌ على وجودٍ عام^(٣). وذلك في مسألتين، الأولى: أن يتعلَّق بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، نحو: (الجنة تحت أقدام

(١) والتأويل: (إنذارك وعدم إنذارك سواء). فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وسواء قبله خبره. وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

(٢) والتأويل: (سماحك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه). فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخير: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن والأصل أن تسمع. وقد روي: (تسمع) بالرفع، وبالنصب بأن مقدرة، كما روي: (أن تسمع) بإثبات أن.

(٣) وذلك بأن تكون بمعنى كائن، أو موجود، أو مستقر، أو حاصل.

الأمهات)، و(العلم في الصدور)^(١). والثانية: أن تقع بعد لولا أو لوما، نحو: (لولا الدين لَهَلَكَ الناسُ)، و(لوما الكتابة لضع أكثر العلم)^(٢).

(فإن كان صفة مفيدة، أي: دالة على وجود خاص: كالمشي، والقعود، والركوب، والأكل، والشرب، ونحوها وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: (لولا العدو سلمنا ما سلم)، ونحو: (خالد يكتب في داره، والعصفور مغرد على قواعد إبراهيم). فإن دل عليه جاز حذفه وذكره، نحو: (لولا أنصاره لهلك)، أو (لولا أنصاره حموه لهلك)، ونحو: (عليٌّ على فرسه)، أو (عليٌّ راكب على فرسه)).

(٢) أن يكونَ خبراً مبتدأ صريح في القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن)^(٣)، ونحو: (أيمُنُ الله لأجتهدن)^(٤)، قال الشاعر:

لعمرك ما الإسنانُ إلّا ابنُ يومه على ما تجلّى يومه لا ابنُ أمسه
وما الفخرُ بالعظم الرّميم وإنما فخارُ الذي يبغى الفخارَ بنفسه

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثابته، تقول: (عهد الله لأقولن الحق، وعهد الله علي لأقولن الحق).

(٣) أن يكونَ المبتدأ مصدرًا، أو اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرًا، وإنما تصلح أن تسدَّ الخبر في الدلالة عليه. فالأول نحو:

- (١) أي: الجنة كائنة أو موجودة، والعلم كائن أو موجود.
- (٢) أي: لولا الدين موجود، ولولا الكتابة موجودة.
- (٣) التقدير: لعمرك تسمي، أي: حياتك هي قسمي.
- (٤) والتقدير: أيمُن الله قسمي، وأيمُن كلمة موضوعة للقسم.

(تأديبي الغلام مُسيئاً)^(١)، والثاني نحو: (أفضلُ صلاتك مما يشغلك).

ولا فرق بين أن يكونَ اسمُ التفضيل مضافاً إلى مصدرٍ صريحٍ، كما مُثِّلَ، أو مؤوَّلٍ، نحو: (أحسنُ ما تعملُ الخيرَ مُستتراً)^(٢)، وكذا لا فرق بين أن تكونَ الحالُ مفردةً، كما ذكرَ أو جملةً: كحديث: «أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد»^(٣). وقول الشاعر: وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة والمركبة).

خيرُ اقترابي من المولى^(٤) حليفَ رضاٍ وشُرُّ بُعدي عنهُ وهو غَضبانُ

(فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده. لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ؛ إذ لا معنى لقولك: (تأديبي الغلام مسيء، وأفضل صلاتك خالٍ مما يشغلك)، وهلمَّ جرّاً).

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال، وجبَ رفعها لعدم مباينتها حينئذٍ للمبتدأ. نحو: (تأديبي الغلام شديدٌ)، وشدَّ قولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطاً)، أي: مثبِّتاً نافذاً؛ إذ يصحُّ أن تقول: (حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ).

(٤) أن يكونَ بعدَ واوٍ مُتَعَيِّنٍ أن تكونَ بمعنى (مع)، نحو: (كلُّ امرئٍ وما فَعَلَ)^(٥)، فإن لم يتعيَّن كونها بمعنى (مع) جاز إثباته، كقول الشاعر:

(١) والتقدير: تأديبي الغلام حاصل عند إساءته.

(٢) أحسن: مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل:

أحسن معلم: الخبر: محذوف، والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك.

(٣) جملة هو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد، والتقدير: أقرب كون العبد من ربه

حاصل في حال سجوده. (وتكون) هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل.

(٤) المولى: ابن العلم.

(٥) الخبر المحذوف، والتقدير: كل امرئٍ وفعله مقترنان.

تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى^(١) وكلُّ امرئٍ والموت يلتقيان

السادس^(٢): جواز تعدُّده، والمبتدأ واحد، نحو: (خليلٌ كاتبٌ، شاعرٌ، خطيبٌ).

السابع: أنَّ الأصل فيه أن يتأخر عن المبتدأ، وقد يتقدَّم عليه جوازاً، أو وجوباً (وسياتي الكلام على ذلك).

(٤) الخبر المفرد

خبر المبتدأ قسمان: مفردٌ، وجملةٌ.

فالخبر المفرد: ما كان غير جملةٍ - وإن كان مُشئى أو مجموعاً، نحو: (المجتهد محمودٌ، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون).

وهو إما جامدٌ، وإما مُشتقٌ، والمراد بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: (هذا حجرٌ)، وهو لا يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق فيتضمَّنُه، نحو: (عليٌّ أسدٌ).

فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى عليٍّ، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار يرفع الفاعل كالفعل؛ لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق، فإن قلت: (هذا الحجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره: هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب؛ لأنه

(١) يشعب: يفتال ويهلك.

(٢) أي: الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ.

لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصف، نحو: (زُهَيْرٌ مجتهد)، وهو يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحملُهُ، نحو: (زُهَيْرٌ مجتهدٌ أخواه).

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ).

ومتى تحمل الخبر ضمير المبتدأ لزمَتْ مُطابقتُهُ له إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيتاً، نحو: (عليٌّ مجتهدٌ، وفاطمةٌ مجتهدَةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات).

فإن لم يتضمّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقَهُ، نحو: (الشمسُ والقمرُ آيتان من آيات الله)، ويجوزُ أن لا يطابقه. نحو: (الناس قسمان: عالمٌ ومتعلمٌ، ولا خيرَ فيما بينهما).

(٥) الخبرُ الجملة

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليةً، أو جملةً أسميةً، فالأول نحو: (الخلقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه)^(١)، والثاني نحو: (العاملُ خُلِقَهُ حسنً)^(٢).

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشتملةً على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ.

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً، نحو: (الظلُّ مرتعةٌ وخيمٌ)، أو مستترٌ يعودُ إلى المبتدأ، نحو:

(١) الخلق: مبتدأ، والحسن: صفة، وجملة يعلي: جملة فعلية خبره.

(٢) العاقل: مبتدأ أول، وخلقته مبتدأ ثان، وحسن خبره المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني

وخبره: جملة اسمية، خير المبتدأ الأول.

(الحقُّ يعلو)، أو مُقدِّراً، نحو: الفِضَّةُ، الدرهم بقرش^(١)، أي: الدرهم منها، وإما إشارة إلى المبتدأ، نحو: (وليسا التقوى ذلك خير)^(٢)، وإما إعادة المبتدأ بلفظة، نحو: (الحاقَّةُ^(٣)) ما الحاقَّةُ؟، أو بلفظ أعمَّ منه، نحو: (سعيد نعم الرجل). الحاقَّةُ؟، أو بلفظ أعمَّ منه، نحو: (سعيد نعم الرجل).

(فالرجل يعمُّ سعيداً وغيره، فسعيد داخل في عموم الرجل، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى، فلا نحتاج إلى رابط؛ لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى ما يربطها به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ للإخلاص: ١، ونحو: (نطقي الله حسبي).

(فهو: ضمير الشأن، والجملة بعده هي عينه، كما تقول: (هو علي مجتهد). وكذلك قولك: (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به، (وهو الله حسبي) وهو عين المبتدأ. وهو (نطقي)، وأما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط؛ لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ. فلا بد له من رابط يربطه به).

قد يقع الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً. فالأول، نحو: (المجدُّ تحتَ علم العلم). والثاني، نحو: (العلم في الصدور لا في السطور).

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر، ولك أن تقدر هذا المتعلق

(١) الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثان وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف، والتقدير: الدرهم منها بقرش.

(٢) لباس: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثان وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: الرابط اسم الإشارة.

(٣) الحاقَّة: مبتدأ أول. (وما): اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقَّة خبره والجملة خبر المبتدأ الأول.

فعالاً؛ كاستقر وكان، فيكون من قبيل الخبر الجملة، واسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد، وهو الأولى؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً).

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني، وعن أسماء الأعيان. فالأول، نحو: (الخيرُ أمامك). والثاني، نحو: (الجنةُ تحت أقدام الأمهات).

وأما ظروف الزمان فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماء المعاني، نحو: (السفرُ غداً، والوصولُ بعد غدٍ)، إلا إذا حصلت الفائدةُ بالإخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ، نحو: (الليلةُ الهلالُ)، و(نحن في شهر كذا) و(الوردُ في أيار). ومنه: (اليومُ خمراً، وغداً أمراً).

(٦) وجوب تقديم المتبداً

الأصلُ في المتبداً أن يتقدّم، والأصلُ في الخبر أن يتأخّر، وقد يتقدّم أحدهما وجوباً، فيتأخّر الآخرُ وجوباً.

ويجبُ تقديمُ المتبداً في ستة مواضع:

الأولُ: أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام؛ كأسماء الشرط، نحو: (مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَفْلِحْ)، وأسماء الاستفهام. نحو: (من جاء؟)، و(وما التعجُّيبُ، نحو: (ما أحسنَ الفضيلةَ!))، وكم الخبرية، نحو: (كم كتاب عندي!).

الثاني: أن يكون مُشَبَّهاً باسم الشرط، نحو: (الذي يجتهدُ فله جائزة)، و(كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى).

فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته، واستقبال الفعل بعده، وكونه سبباً لما بعده، فهو في قوة أن تقول: (من يجتهدُ فله جائزة)، و(أي تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالث: أن يضاف إلى اسم له صدرُ الكلام، نحو: (غلامٌ من مجتهدٍ؟) و(زمامٌ كم أمر في يدك؟) (١).

الرابع: أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَ الابتداء)، نحو: (لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ).

الخامس: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً، وليس هناك قرينةٌ تُعيّن أحدهما، فيتقدّم المبتدأ خشيةً التباس المسندِ بالمسندِ إليه، نحو: (أخوك علي)، إن أردتَ الإخبارَ عن الأخ، و(عليُّ أخوك)، إن أردتَ الإخبارَ عن علي، ونحو: (أسنُّ منك أسنُّ مني) إن قصدتَ الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ من مخاطبك (وأسن مني أسن منك)، إن أردتَ الإخبارَ عمَّن هو أسنُّ منك نفسك.

فإن كان هناك قرينةٌ تميز المبتدأ والخبر، جاز تقديم والتأخير، نحو: (رجلٌ صالحٌ حاضر، وحاضرٌ رجلٌ صالح)، ونحو: (بنو أبنائنا بنونا) بتقديم المبتدأ، و(بنونا بنو أبنائنا) بتقديم الخبر؛ لأنه سواءً أتقدم أحدهما، أم تأخر، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا.

السادس: أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، وذلك بأن يقترنَ الخبرُ بإلاً لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ لآل عمران: ١٤٤، أو معنى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ (أهود: ١١٢).

(إذ المعنى: ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد) في المثال الأول منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: (ما رسول إلا محمد). بتقديم الخبر فسَدَ المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد، مع أنها ليست

(١) كم: هنا خبرية بمعنى كثير، وأمر مضاف إليها، فإن جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً.

منحصرة فيه، بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم، وهكذا الشأن في المثال الثاني).

(٧) وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان المبتدأ نكرة غير مقيدة، مخبراً عنها بظرف، أو جار ومجرور، نحو: (في الدار رجل)، و(عندك ضيف)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ لق: ١٣٥. و﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ١٧].

وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢٢]؛ لأن النكرة وصفت بسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة).

الثاني: إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام. فالأول، نحو: (كيف حالك؟)، والثاني، نحو: (ابن من أنت؟)، و(صبيحة أي يوم سفرك؟).

وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام).

الثالث: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر، نحو: (في الدار صاحبها)، ومنه قوله تعالى: ﴿أمر علىٰ قلوبٍ أبقاؤها﴾ [محمد: ٢٤]. وقول نصيب:

- (١) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر.
- (٢) ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى (من) الاستفهامية. وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.
- (٣) صبيحة: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف لأي الاستفهامية، وسفرك: مبتدأ مؤخر.

أهأبك إجلالاً، وما بك قدرةً عليّ، ولكن ملء عين حبيها

(وإنما وجب التقديم الخبر هنا؛ لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير) في الجزء الأول).

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ، وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً، نحو: (ما خالق إلا الله)، أو معنًى، نحو: (إنما محمود من يجتهد).

إذ المعنى: (ما محمود إلا من يجتهد)، ومعنى الحصر هنا أن الخبر (وهو خالق)، في المثال منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: (ما الله إلا خالق) بتقديم المبتدأ فسَدَ المعنى؛ لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد، وهكذا الحال في المثال الثاني).

(٨) المبتدأ الصفة

قد يُرفع الوصفُ بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تشبیهً أو جمعاً، فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مسدِّد الخبر، بشرط أن يتقدّم الوصف نفيّ أو استفهام، وتكون الصفة حينئذٍ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى، ولا تُجمع، ولا تُوصف، ولا تُصغر، ولا تُعرف.

ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يُقال: (ناجح ولدك، وممدوح أبنائك).

ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً، نحو: (ما ناجح الكسولان)، (وهل

(١) ما: نافية، وناجح: مبتدأ، والكسولان: فاعل ناجح أغنى عن الخبر.

محبوبٌ المجتهدون؟^(١)، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة، نحو: (هل صَخْرٌ هذان المعاندان؟)^(٢)، و(ما وحشيٌّ أخلاقك؟)^(٣).

ولا فرق أيضاً بين أن يكونَ النفيُّ والاستفهامُ بالحرف، كما مثَّل، أو بغيره، نحو: (ليسَ كسولٌ ولداك) و(غيرُ كسولٍ أبناؤك) و(كيف سائرُ أخواك؟) غير أنه مع (ليس) يكونُ الوصفُ اسماً لها، والمرفوعُ بعدهُ مرفوعاً به ساداً مسدَّ خبرها، ومع (غير) ينتقلُ الابتداءُ إليها، ويُجرُّ الوصفُ بالإضافة إليها، ويكونُ ما بعدَ الوصفِ مرفوعاً به ساداً مسدَّ الخبر.

وقد يكونُ النفيُّ في المعنى، نحو: (إنما مجتهدٌ ولداك)؛ إذ التأويلُ: (ما مجتهدٌ إلا ولداك).

فإن لم يقع الوصفُ بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ، فلا يقال: (مجتهد غلاماك)، بل تجبُ المطابقةُ، نحو: (مجتهدان غلاماك)، وحينئذٍ يكونُ خبراً لما بعده مُقدِّماً عليه، وقد يجوزُ على ضعيف، ومنه قول الشاعر:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ، فَلَا تَكْ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لَهَبِي، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٤)

والصفةُ التي تقعُ مبتدأً، إنما ترفعُ الظاهرَ، كقول الشاعر:

(١) هل: حرف استفهام، ومحبوب: مبتدأ، والمجتهدون: نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر.
(٢) صخر: مبتدأ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف؛ لأنه بمعنى صلب، وهذان: فاعل لصخر أغنى عن الخبر.

(٣) وحشي: مبتدأ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة؛ لأنه اسم منسوب، فهو بمعنى اسم المفعول، وأخلاقك: نائب فاعل له أغنى عن الخبر.

(٤) بنو لهب (بكسر اللام وسكون الهاء): حي من الأزدي مشهورون بزجر للطير وعيافتها، وذلك أن يستعدوا ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها. واللهب في الأصل: مهواة ما بين جبلين، أو الصدع في الجبل، أو الشعب الصغير فيه، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه ألهاب ولهوب ولهاب ولهابة.

أَقَاطِنَ قَوْمٍ سَلَمَى، أَمْ نَوَّرُوا ظَعْنَآ؟ إِنْ يَظَعْنَئُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا^(١)

أو الضمير المنفصل، كقول الآخر:

خَلِيلِي، مَا وَافِرٌ يَعْهَدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنِّ أَقَاطِعُ

فإن رفعت الصفة الضمير المستتر، نحو: (زُهَيْرٌ لَا كَسُولٌ وَلَا بَطِيءٌ)^(٢) لم تكن من هذا الباب، فهي هنا خبرٌ عمًّا قبلها، وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: (ما كَسُولٌ أَخَوَاهُ زُهَيْرٌ)، فهي هنا خبرٌ مُقَدَّمٌ، وزهيرٌ: مبتدأ مؤخر، وأخوَاهُ: فاعلُ كَسُولٍ.

واعلم أن الصفة التي يُبتدأُ بها، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر. إنما هي الصفة التي تُخالفُ ما بعدها تثنيةً أو جمعًا. كما مرَّ. فإن طابقتُهُ في تثنية أو جمعه، كانت خبرًا مُقَدَّمًا، وكان ما بعدها مبتدأ مؤخرًا، نحو: (ما مُسَافِرَانِ أَخَوَايَ، فَهَلْ مَسَافِرُونَ إِخْوَتُكَ؟).

أمَّا إن طابقتُهُ في إفراده، نحو: (هل مَسَافِرٌ أَخَوْتُكَ؟)، جاز جعل الوصف مبتدأ، فيكونُ ما بعده مرفوعًا به، وقد أغنى عن الخبر، وجاز جعلُهُ خبرًا مُقَدَّمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

٤- الفعل الناقص

الفعلُ الناقصُ: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفعُ الأولَ تشبيهًا له بالفاعل، وينصبُ الآخرَ تشبيهًا له بالمفعول به، نحو: (كانَ عُمَرُ عَادِلًا). وَيُسَمَّى المبتدأُ بعد دخوله اسمًا له، والخبرُ خبرًا له.

(١) قاطن: مقيم، والظعن: الرحيل، ويجوز فيه لغة إسكان عينه وفتحها.

(٢) فاعل كَسُولٍ وبَطِيءٍ: ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود إلى زهير.

(وسُميت هذه الأفعال ناقصة؛ لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب لتمام الكلام. فمنصوبها ليس بفضلة، بل هو عمدة؛ لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نُصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

والفعلُ الناقصُ على قسمين: كانَ وأخواتها، وكاد أخواتها (وهي التي تُسمى أفعالَ المقاربة).

كان وأخواتها

كانَ وأخواتها، هي: (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دام).

- وقد تكونُ (أضْرَ، ورَجَعَ، واستحال، وعادَ، وحرَّ، وارتدَّ، وتحوَّل، وغدا، وراح، وانقلب، وتبدَّل)، بمعنى (صار) فإن أتت بمعناها فلها حُكمها.

ويتعلَّقُ بكانَ وأخواتها ثمانيةٌ مباحث:

(١) معاني كانَ وأخواتها

معنى (كان): اتَّصَفُ المُسْتَدِرُّ إليه بِالمُسْتَدِرِّ في الماضي، وقد يكون اتَّصافُهُ به على وجه الدوام، إن كان هناك قرينة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أي: إنه كانَ - ولم يزلْ - عَلِيمًا حَكِيمًا.

ومعنى (أمسى): اتَّصافُهُ به في المساء.

ومعنى (أصبح): اتَّصافُهُ به في الصباح.

ومعنى (أضحى): اتَّصافُهُ به في الضحا.

ومعنى (ظلَّ): اتَّصافُهُ به وقتَ الظلِّ، وذلك يكون نهارًا.

ومعنى (بات): اتَّصَفَهُ بِهِ وَقْتَ الْمَيْتِ، وَذَلِكَ يَكُونُ لَيْلًا.

ومعنى (ليس): النفي في الحال، فهي مختصة بنفي الحال، إلا إذا قيِّدَتْ بِمَا يُفِيدُ الْمُضِيَّ، أَوِ الْاِسْتِقْبَالَ، فَتَكُونُ لَمَّا قِيِّدَتْ بِهِ، نَحْوُ: (ليس عليَّ مُسَافِرًا أَمْسِرَ أَوْ غَدًا).

و(ليس): فعلٌ ماضٍ للنفي، مختصٌّ بالأسماءِ، وهي فعلٌ يُشْبِهُ الحرفَ، ولولا قَبُولُهَا عِلْمًا الفِعْلَ، نَحْوُ: (ليستُ، وليسا، وليسوا، ولسنا، ولسن) لحكمتنا بحرفيَّتها.

ومعنى (ما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح): مُلَازِمَةُ الْمُسْتَدِّ لِلْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (ما زالَ خَلِيلٌ وَاقِفًا) فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلوُقُوفِ فِي الْمَاضِي.

ومعنى (ما دام): اِسْتِمْرَارُ اتِّصَافِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ بِالْمُسْتَدِّ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أَوْصَانِي بِهِمَا مَدَّةَ حَيَاتِي.

وقد تكون (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات) بمعنى (صار)، إن كان هناك قرينة تدلُّ على أنه ليس المرادُ اتِّصَافُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ بِالْمُسْتَدِّ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، مِمَّا تَدَلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ، وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِبِينَ﴾ [هود: ٤٣] أي: صار، قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِبَيْعَتِهِمْ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١١٣]، أي: صرتم، وقوله:

﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: صارت، وقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صار.

(٢) شروط بعض أخوات (كان)

يُشْتَرَطُ فِي (زال، وانفك، وفتىء، وبرح) أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفِيٌّ، نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ﴾ [طه: ٩١]، أَوْ نَهْيٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

صاح شَمْرًا، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْءَاتِ فَزَسِيئَتُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

أو دعاءً، نحو: (لا زلت بخير).

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم، والفعلُ مضارعٌ منفيٌّ بلا، وذلك جائزٌ مُستملحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴾ [يوسف: ١٨٥]، التقديرُ: (لا تفتأ)، وقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَصَالِي

والتقديرُ: (لا أبرح قاعدًا).

ولا يُشترطُ في النفي أن يكون بالحرف فهو يكونُ به - كما مرَّ - ويكونُ بالفعل، نحو: (لست تبرح مجتهدًا)، وبالاسم، نحو: (زُهَيْرٌ غَيْرُ مُنْفَكٍّ قَائِمًا بِالْوَجِبِ).

وقد تأتي (وَنَى بِنِي، وِرَامٌ يَرِيمٌ)^(١) بمعنى (زال) الناقصة، فيعملان عملها، ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها، ومنه قولُ الشاعر:

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ بِبَابِهِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تُنِي تَنْقَطُّعُ

أي: لا تزالُ تنقطعُ، وقول الآخر:

إِذَا رُمْتَ، مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مَتِيْمًا سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى^(٢)

أي: (لا يزالُ، أو لا يبرحُ متيمًا).

(١) أصل معنى الونى: الفتور والضعف، وأصل معنى الريم: البراح. فإن قلت: (ما وني فلان في عمله)، و(ما رمت الدار) فهما تامتان. وإن قلت: (ما وني فلان مجتهدًا، وما رمت عاملاً)، فهما ناقصتان، بمعنى ما زال وما برح، وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله.

(٢) سلوًّا: مفعول به لرمت.

ويشترط في (دام) أن تتقدمها (ما) المصدرية الظرفية، كقونه تعالى: ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتَ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١].

(ومعنى كونها مصدرية أنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو المدة؛ لأن التقدير: (مدة دوامي حياً)).

(تنيه) زال الناقصة مضارعها (يزال)، وأما (زال الشيء يزول) بمعنى (ذهب) و(زال فلان هذا عن هذا)، بمعنى (مازه عنه يميزه) فهما فعلان تامان. ومن الأول قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾ [فاطر: ١٤١].

وقد يُضَمَّرُ اسْمُ (كَانَ) وأخواتها، ويُحذفُ خَيْرُهَا، عند وجود قرينة دالة على ذلك، يُقالُ: (هل أصبح الركب مسافراً؟) فتقولُ: (أصبح)، والتقديرُ: (أصبح هو مسافراً).

(٣) أقسام كان وأخواتها

تنقسم (كان وأخواتها) إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يتصرف بحال، وهو: (ليس، ودام) فلا يأتي منهما المضارع، ولا الأمر.

الثاني: ما يتصرف تصرفاً تاماً، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة، وهو: (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار).

الثالث: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع لا غير، وهو (ما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح).

واعلم أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر، فعلاً كان، أو صفةً، أو مصدرًا، نحو: (يمسي المجتهدُ مسروراً، وأمسي أديباً).

وكونك مجتهداً خيراً لك، قال تعالى: ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٥٠]، وقال الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْلِي البِشاشَةَ كائناً أَخاك، إذا لم تُلقِه لَكَ مُنجِداً

غير أن المصدر كثيراً ما يُضاف إلى الاسم، نحو: (كون الرجل تقياً خيراً له).
(فالرجل: مجرور لفظاً؛ لأنه مضاف إليه، مرفوع محلاً؛ لأنه اسم المصدر الناقص).

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضمير، أو إلى غيره من المبنيات، كان له محلان من الإعراب: محلٌّ قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة، ومحلٌّ بعيدٌ وهو الرفع؛ لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، قال الشاعر:

يَبْذُلُ وَجْهَهُ سادً في قَوْمِهِ الفَتَى وكونُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَمِيرُ

(٤) تمام (كان) وأخواتها

قد تكون هذه الأفعال تامّةً، فتكتفي برفع المُسند إليه على أنه فاعلٌ لها، ولا تحتاجُ إلى الخبر، إلا ثلاثة أفعال منها قد لَزِمَتْ النَّقْصَ، فلم تَرِدْ تامّةً، وهي: (ما فتى، وما زال، وليس).

(فإذا كانت (كان) بمعنى: حصل، و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى: دخل في الصباح، و(أضحى) بمعنى: دخل في الضحى، و(ظل) بمعنى: دام واستمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته، و(صار) بمعنى: انتقل^(١)، أو ضمَّ وأمال^(٢) أو صوت^(٣)، أو قطع وفصل^(٤)، و(دام) بمعنى: بقي

(١) تقول: (صار الأمر إلى فلان بصير)، أي: انتقل إليه.

(٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه بصيره ويصوره)، أي: ضمه إليه وأماله إليه.

(٣) تقول: (صار يصور)، أي: صوت.

(٤) تقول: صار فلان الشيء يصوره وبصيره، أي: قطعه وفصله.

واستمر، و(انفك) بمعنى: انفصل أو انحلَّ، و(برح) بمعنى: ذهب أو فارق، كانت تامة تكتفي بمرفوع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿ خَلْدِيَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٧]، وقوله: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قُرئ بضم الصاد، من صارهُ يَصُورُهُ، ويكسرهما، من صارهُ يَصِيرُهُ، وقول الشاعر امرئ القيس:

تَطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ دِي وَبَاتِ الْخَلْيُيْ، وَلَمْ تَرْقُدِ

(٥) أحكام اسم (كان) وخبرها

كل ما تقدّم من أحكام الفاعل وأقسامه، يُعطى لاسم (كان) وأخواتها؛ لأنه له حُكمه.

وكلُّ ما سبقَ لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسام، يُعطى لخبر (كان) وأخواتها؛ لأنَّ له حُكمه^(١)، غير أنه يجبُ نصبُه؛ لأنه شبيهٌ بالمفعول به.

وإذا وقع خبرُ (كان) وأخواتها جملةً فعليةً، فالأكثرُ أن يكونَ فعلها مضارعاً. وقد يجيءُ ماضياً، بعد (كان)، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار). والأكثرُ فيه، إن كانَ ماضياً، أن يقترنَ بقَد، كقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، إِذْ مَا مِثْلُهُمْ أَحَدٌ^(٢)

(١) الرجاء أن يطالب الأستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام.

(٢) الرواية بنصب (مثل) على أنه خير (ما) التي تعمل عمل (ليس)، وأحد اسمها مؤخر غير أن تقديم خبرها على اسمها يبطل عملها، كما ستعلم. فإعمالها هنا، مع تقدم خبرها، من الشذوذ.

وقد وقع مُجرِّداً منها، وكثر ذلك في الواقع خيراً عن فعل شرطٍ. يرمنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي﴾ ابونس: ١٧١، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ (الأنعام: ١٣٥)، وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة: ١١٦) وقال في غيره، كقول الشاعر:

أَضَحَّتْ خَلَاءٌ، وَأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ

وقول الآخر:

وَكَانَ طَوَى كَثْحًا عَلَى مُسْتَكِينَةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

(٦) أحكام اسمها وخبرها في التقديم والتأخير

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثمَّ يجيء بعده الخبر. وقد يعكس الأمر، فيقدم الخبر على الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الزوم: ١٤٧)، وقول الشاعر:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةٌ لَدَاتُهُ بِادِّكَارِ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر:

سَلَى إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْلٌ

ويجوز أن يتقدم الخبر عليها وعلى اسمها معاً، إلا (ليس) وما كان في أوله (ما) إنافية، أو (ما) المصدرية، فيجوز أن يقال (مُصْحِيَةٌ كَانَتْ السَّمَاءُ)، (وغيراً أمسى المطر)، ويمتنع أن يقال: (جاهلاً ليس سعيداً)، و(كسولاً ما زال سليماً) و(أقف، واقفاً ما دام خالد). وأجازه بعض العلماء في غير (ما دام).

أما تقدم معمول خبرها عليها فجائز أيضاً، كما يجوز تقدم الخبر، قال تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٧)، وقال: ﴿أَهْتَوَلَاءِ إِيَّاكَ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (سبأ: ١٤٠).

واعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال، وخبرها في التقديم والتأخير كحكم المبتدأ

والخبر؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر^(١).

(٦) خصائص (كان)

تختص (كان) من بين سائر أخواتها بستة أشياء:

(١) أنها قد تُزاد بشرطين: أحدهما أن تكون بلفظ الماضي، نحو: (ما كان) أصحَّ علمَ من تقدّم؟، وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنتَ (تَكُونُ) ما جِدَّ نَيْلُ إذا تَهَبُّ شَمَّالٌ بَلِيلُ

والآخر أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً، وشذت زيادتها بينهما في قول الشاعر:

جِادُ بَنِي أُبَيِّ بَكَرٌ تَسَامَى عَلى (كَانَ) المُسَوِّمَةِ العَرَابِ

وأكثر ما تُزاد بين (ما) وفعل التَّعَجُّبِ، نحو: (ما - كان - أعدلَ عُمرًا!). وقد تُزاد بين غيرهما، ومنه قول الشاعر: (وقد زادها بين (نعم) وفاعلها).

وَلَبَسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أزورها وَلَنَعَمَ (كَانَ) شَيْبَةَ المُحْتَالَ^(٢)

وقول بعض العرب: (وقد زادها بين الفعل ونائب الفعل) ولدت فاطمة - بنتُ الخُرْشُبِ^(٣) الكَمَلَةَ من بني عَبَس، لم يُوجدَ (كانَ) مِثلُهُم، وقول الشاعر: (وقد

(١) ليراجع الطالب هذا المبحث، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام.

(٢) السربال: الثوب. والشيبية: الشباب.

(٣) هي فاطمة بنت الخرشب الإنمارية، ولدت لزياد العبسي. الكلمة: جمع (كامل)، وهم: ربيع الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس. وقد قيل لها: أيُّ بنيك أحب إليك؟ فقالت: ربيع، بل عمارة، بل قيس، بل أنس، ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله إنوم كالحلقة المفرغة لا بدري أين طرفاها؟ والخرشُب - بوزن البرقع - وهو في الأصل: الغليظ الجافي، والطويل السمين. ويقال: خرشب عمله، وخرشبه: إذا لم

زادها بين المعطوف عليه والمعطوف):
 في لَجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ يُحَوِّرُهَا في الجاهليَّة (كان) والإسلام

وقول الآخر: (وقد زادها بين الصفة والموصوف):
 في عُرفِ الْجَنَّةِ العُلَيَّا التي وَجِبَتْ لَهُم هُنَاكَ يَسْعَى (كان) مَشْكُور

(واعلم أن (كان) الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي، وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون بلفظ المفرد المذكر في جميع أحوالها. ويرى سيويه أنها قد يلحقها الضمير، مستدلاً بقول الفرزدق):

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرام

(٢) أنها تُحذفُ وهي واسمها ويبقى خبرها، وكثر ذلك بعد (إن، ولو) الشرطيتين. فمثال (إن): (سِرُّ مُسرَعًا، إن رَاكِبًا، وإن ماشيًا)^(١)، وقولهم: (الناسُ مَجزُيُونَ بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ)^(٢)، وقول الشاعر:

لا تُقَرِّبَنَّ الدُّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إن ظالمًا أبدًا، وإن مَظْلُومًا^(٣)

وقول الآخر:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بَطُونٌ ضَبَّةٌ كُلُّهَا إن ظالمًا فيهم، وإن مَظْلُومًا^(٤)

وقول غيره:

يتقنه ولم يحكمه.

(١) والتقدير: إن كنت راكبًا، وإن كنت ماشيًا.

(٢) والتقدير: إن كان عملهم خيرًا، فجزاؤهم خير. وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شر.

(٣) أي: إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

(٤) حدبت: عطفت.

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا^(١) فَمَا اعْتِزَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ !؟

ومثال (لو) حديث: «التَّوَسُّمُ لَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٢). وقولهم: (الإطعامَ ولو تمرًا)^(٣)، وقول الشاعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ، وَلَوْ مَلِكًا^(٤) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(٣) أنها قد تُحذفُ وحدها، ويبقى اسمها وخبرها، ويعوّضُ منها (ما) الزائدة، وذلك بعدَ (أن) المصدرية، نحو: (أَمَا أَنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!)، والأصل: (لأن كنتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!).

(فحذفت لام التعليل، ثم حذفت (كان)، وعوّضُ منها (ما) الزائدة، وبعد حذفها انفصل الضمير بعد اتصاله، فصارت (أن ما أنت)، فقلبت النون ميمًا للإدغام، وأدغمت في ميم (ما) فصارت (أَمَا)).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ! فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُّ^(٥)

(٤) أنها قد تُحذفُ هي واسمها وخبرها معًا، ويعوّضُ من الجميع (ما) الزائدة، وذلك بعد (إن) الشرطية، في مثل قولهم: (افعلْ هذا إِمَّا لَا).

(١) أي: إن كان المقول صدقًا، وإن كان المقول كذبًا.

(٢) والتقدير: ولو كان ما تلتسمه خاتمًا من حديد.

(٣) أي: ولو كان المطعوم تمرًا.

(٤) أي: ولو كان الباغي ملكًا.

(٥) والتقدير: لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ افتخرتَ عليّ أو هددتني، لا تفتخر عليّ؛ فإن قومي لم تأكلهم الضبع. وأراد بالضبع السنّة المجدبة مجازًا، أو الضبع حقيقة، فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع.

(والأصل (افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره). فحذفت (كان) مع اسمها وخبرها وبقيت (لا) النافية الداخلة على الخبر، ثم زيدت (ما) بعد أن لتكون عوضاً، فصارت (إن ما) فأدغمت النون في الميم، بعد قلبها ميماً فصارت (إمّا)).

(٥) أنها قد تُحذفُ هي واسمها وخبرها بلا عوضٍ، تقول: (لا تعاشر فلاناً، فإنه فاسدُ الأخلاقِ)، فيقول الجاهلُ: (إني أعاشرُهُ وإن). أي: وإن كان فاسدها، ومنه:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قَالَتْ: وَإِنْ تُرِيدُ: إِنْ أَتَرَوَّجُهُ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا.

(٦) أنها يجوزُ حذفُ نون المضارع منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وأن لا يكون بعده ساكنٌ، ولا ضميرٌ متصلٌ^(١)، ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغَيِّبٍ﴾ (امرئ: ٢٠)، وقول الشاعر الحطية:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَيَتَسَنَّكُمُ الْمَسْوَدَةُ وَالْإِخَاءُ
وَالأَصْلُ: (أَلَمْ أَكُنْ). وأما قولُ الشاعر:

فإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جِبَّةَ ضَيْغَمٍ^(٢)

وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّثَائِمِ^(٣)

(١) أما إن كان بعده ضمير منفصل، فلا بأس بحذف نونه، نحو: (لا تك أنت الجاني). ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث: «إن يكنه فلن تسلط عليه».

(٢) الوسافة (بفتح الواو): أثر الحسن، وسُم ككْرُم وسامة ووساماً، فهو وسيم، والجمع وسماء. والضبيغم: الأسد، وأصله الذي يعض. من ضغمه ضغماً، إذا عضه. ويقال للأسد: ضيغمي أيضاً.

(٣) الرثائم: جمع رثيمة، وهو خيط يعقد في الإصبع للتذكير: وتجمع أيضاً على (رُثْم) =

فقالوا: إنه ضرورة، وقال بعضُ العلماء: لا بأسَ بحذفها إن التقت بساكن بعدها. وما قوله ببعيدٍ من الصواب، وقد قرئ شذوذاً: (لم يك الذين كفروا).

(٨) خصوصية (كان وليس)

تختصُّ (ليسَ وكانَ) بجواز زيادة الباء في خبريهما، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ (التين: ١٨). أما (كان) فلا تزدُ الباءُ في خبرها إلا إذا سبقها نفيٌّ أو نهيٌّ، نحو: (ما كنتُ بحاضرٍ) و(لا تكن بغائبٍ)، وكقول الشاعر:
 وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ، لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ^(١) الْقَوْمِ أَعْجَلُ
 على أنَّ زيادة الباء في خبرها قليلةٌ بخلاف (ليس)، فهي كثيرةٌ شائعة.

كاد وأخواتها

أو أفعال المقاربة

(كادَ وأخواتها) تعملُ عملَ (كان)؛ فترفعُ المبتدأ ويُسمى اسمها، وتنصبُ الخبرَ ويُسمى خبرها، وتُسمى: أفعالُ المقاربة.
 (وليست كلها تفيد المقاربة، وقد سُمِّي مجموعها بذلك تغليباً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره لشهرته وكثرة استعماله).
 وفي هذا المبحث ستةٌ مباحث:

بضمّتين، ومثلها الرثمة (بفتح فسكون)، والجمع (رثم) بفتح فسكون أيضاً، ويروى: (إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم). فلا شاهد فيه حينئذ.
 (١) الجشع (بفتحيتين): أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب)، وهو (جشع) - بفتح فكسر - وأجشع.

(١) أقسام (كاد) وأخواتها

كادَ وأخواتها) على ثلاثة أقسام:

(١) أفعال المقاربة: وهي ما تدل على قرب وقوع الخبر. وهي ثلاثة: (كادَ، وأوشكَ، وكرَبَ)، تقول: (كادَ المطرُ يهطلُ)، و(أوشكَ الوقتُ أن ينتهي)، و(كرَبَ الصبحُ أن ينبج).

(٢) أفعال الرجاء: وهي ما تدل على رجاء وقوع الخبر. وهي ثلاثة أيضاً: (عسى، وحرى، واخْلوقُ)، نحو: (عسى الله أن يأتي بالفتح)، وقول الشاعر: عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءهُ فرَجٌ قريبٌ ونحو: (حرى المريضُ أن يشفى)، و(اخْلوقُ الكسلانُ أن يجتهد).

(٣) أفعال الشروع: وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة: (أنشأ، وعَلِقَ، وطفقَ، وأخذَ، وهبَ، وبدأ، وابتدأ، وجعلَ، وقامَ، وانبرى).

ومثلها كلُّ فعلٍ يدلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقول: (أنشأ خليلٌ يكبُ، عَلِقوا ينصرفون، وأخذوا يقرءون، وهبَّ القومُ يتسابقون، وبدءوا يتبارون، وابتدءوا يتقدمون، وجعلوا يستيقظون، وقاموا يتنهبون، وانبروا يسترشدون).

وكلُّ ما تقدَّم للفاعل ونائبه، واسم (كان) من الأحكام والأقسام، يُعطى لاسم (كادَ) وأخواتها.

(٢) شروطُ خبرها

يُشترطُ في خبر (كادَ وأخواتها) ثلاثة شروط:

(١) أن يكون فعلاً مضارعاً مُسنداً إلى ضمير يعودُ إلى اسمها سواءً أكان مُقترناً

بأن، نحو: (أوشك النهار أن ينقضي)، أم مجرداً منها، نحو: (كاد الليل ينقضي)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: ١٧٨)، وقوله: ﴿وَطَفِقًا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(١) (الأعراف: ١٢٢).

ويجوزُ بعدَ (عسى) خاصةً أن يُسندَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، مُشتمِلٍ على ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، نحو: (عسى العاملُ أن ينجحَ عمله)، ومنه قولُ الشاعر (الفرزدق):

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزُنَا حَقِيرَ زِيَادِ

ولا يجوزُ أن يقعَ خبرُها جملةٌ ماضيةٌ ولا اسميةٌ، كما لا يجوزُ أن يكونَ اسماً. وما وَرَدَ فشادٌ لا يُلتفتُ إليه. وأما قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ﴾ (ص: ١٣٣)، فمسحاً ليس هو الخبر، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبر، والتقديرُ: (يمسح مسحاً).

(٢) أن يكون متأخراً عنها، ويجوزُ أن يتوسَّطَ بينها وبينَ اسمها، نحو: (يكادُ ينقضي الوقتُ)^(٢)، ونحو: (طفِقَ ينصرفون الناسُ)^(٣).

ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عُلِمَ، ومنه قوله تعالى -الذي سبق ذكره: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ﴾ (ص: ١٣٣)، ومنه الحديثُ: «ما تأتى أصاباً أو كاداً، ومن عجلَ أخطأ، أو كاداً»، أي: كادُ يُصيبُ، وكادُ يُخطئُ، ومنه قولُ الشاعر:

(١) أي: يلزقان بعض الورق على بعض ليسترا به عورتها، وضمير المثني يعود إلى آدم وحواء، والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي: خرزها.

(٢) الوقت: اسم (يكاد)، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت، والجملة خبر، ويجوز أن يكون (الوقت) فاعلاً لينقضي، فيكون اسم (يكاد) ضميراً يعود إلى الوقت، وحينئذ فلا شاهد فيه؛ لأن الخبر، والحالة هذه، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها، بل يكون متأخراً عنهما.

(٣) الناس: اسم (طفق)، وجملة (ينصرفون) خبرها. أما إن قلت: (طفقوا ينصرف الناس)، فلا شاهد فيه ويكون ضمير الجماعة اسم (طفقوا)، والناس فاعل (ينصرف).

مَا كَانَ ذُنْبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ عَيْشًا، وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبًا

أي: كَرَبٌ يَذُوقُهُ، وَتَقُولُ: (مَا فَعَلَ، وَلَكِنَّهُ كَادَ)، أَي: كَادَ يَفْعَلُ.

(٣) يُشْتَرَطُ فِي خَبَرِ (حَرَى، وَاخْلَوْلِقَ) أَنْ يَقْتَرَنَ بِأَنْ.

(٣) الْخَبَرُ الْمُقْتَرَنُ بِأَنْ

(كَادَ وَأَخْوَأَتْهَا) مِنْ حَيْثُ اقْتِرَانُ خَبَرِهَا بِأَنْ وَعَدَمُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

(١) مَا يَجِبُ أَنْ يَقْتَرَنَ خَبْرُهُ بِهَا، وَهِيَ: (حَرَى، وَاخْلَوْلِقَ)، مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ.

(٢) مَا يَجِبُ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنْهَا، وَهِيَ أَفْعَالُ الشُّرُوعِ.

(وَأَمَّا لَمْ يَجْزِ اقْتِرَانُهَا بِأَنْ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَقُوعُ الْخَبَرِ فِي الْحَالِ،

وَأَنْ) لِلْاِسْتِقْبَالِ، فَيَحْصُلُ التَّنَاقُضُ بِاقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِهَا).

(٣) مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ: اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِأَنْ، وَتَجَرُّدُهُ مِنْهَا، وَهِيَ أَفْعَالُ

الْمُقَارَبَةِ، وَ(عَسَى) مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ، غَيْرَ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي (عَسَى، وَأَوْشَكَ) أَنْ يَقْتَرَنَ

خَبْرُهُمَا بِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٨]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا، أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا

وَتَجَرُّدُهُ مِنْهَا قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وقول الآخر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وَالْأَكْثَرُ فِي (كَادَ، وَكَرَبَ) أَنْ يَتَجَرَّدَ خَبْرُهُمَا مِنْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَخُّوْهَا وَمَا

كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الرَّسَاءُ: هِنْدٌ غَضُوبٌ

واقترأته بها قليل، ومنه الحديث: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا»، وقول الشاعر:
سَقَاهَا ذُوو الْأَحْلَامِ سَجْلًا^(١) عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعَا

(٥) حَكْمُ الْخَبْرِ الْمُقْتَرَنِ بَأَنَ وَالْمَجْرَدِ مِنْهَا

إن كان الخبرُ مُقْتَرِنًا بَأَنَ، مثلُ: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ، وَعَسَى الصَّدِيقُ أَنْ يَحْضُرَ)، فليس المضارع نفسه هو الخبر، وإنما الخبرُ مصدرُهُ المؤوَّلُ بَأَنَ، ويكونُ التقديرُ: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ ذَاتَ مَطَرٍ، وَعَسَى الصَّدِيقُ ذَا حَضُورٍ)، غيرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التصريحُ بهذا الخبرِ المؤوَّلِ؛ لِأَنَّ خَيْرَهَا لَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ اسْمًا.

وإن كان غيرَ مُقْتَرِنٍ بِهَا، نحو: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ تَمَطَّرَ)، فيكونُ الخبرُ نفسَ الجملةِ، وتكونُ منصوبةً محلاً على أنها خبرٌ.

(٥) الْمُتَصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنْهَا

هذه الأفعالُ كُلُّهَا مُلَازِمَةٌ صِيغَةُ الْمَاضِي إِلَّا (أَوْشَكَ، وَكَادَ)، مِنْ أَفْعَالِ الْمُقَارِبَةِ، فَقَدْ وَرَدَ مِنْهُمَا الْمَضَارِعُ.

والمضارع من (كَادَ) كَثِيرٌ شَائِعٌ، وَمِنْ (أَوْشَكَ) أَكْثَرُ مِنَ الْمَاضِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ زَيْتُنَا يُضْفَىٰ ۖ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۙ﴾ [النور: ١٣٥]، وَالحديثُ: «يُوشِكُ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا».

(٦) خَصَائِصُ عَسَىٰ وَاخْلَوْلِقَ وَأَوْشَكَ

تَحْتَصُّ (عَسَىٰ وَاخْلَوْلِقَ وَأَوْشَكَ) مِنْ بَيْنِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ بِأَنَّهُنَّ قَدْ يَكُنَّ تَامَاتٍ، فَلَا يَحْتَاجْنَ إِلَى الْخَبْرِ، وَذَلِكَ إِذَا وَلِيَهُنَّ (أَنَّ وَالْفِعْلُ)، فَيُسْتَدَنَّ إِلَى مَصْدَرِهِ الْمَوْوَلِ بِأَنَّ عَلَىٰ أَنَّهُ فَاعِلٌ لِهِنَّ، نَحْوُ: (عَسَىٰ أَنْ تَقُومَ، وَاخْلَوْلِقَ أَنْ تُسَافِرُوا،

(١) السجل: الدلو العظيمة التي فيها ماء قل أو كثر، وهو مذكر. فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل.

وأوشك أن تُرحل)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ ﴾ [البقرة: ١٦٦] وقوله: ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي ۗ ﴾ [الكهف: ٢٤] وقوله: ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ۗ ﴾ [الإسراء: ١٧٩].

هذا إذا لم يتقدّم عليهنّ اسمٌ هو المُسندُ إليه في المعنى - كما رأيت - فإن تقدّم عليهنّ اسمٌ يصحُّ إسنادهنّ إلى ضميره، فأنت بالخيار، إن شئت جعلتهنّ تاماتٍ (وهو الأوضح)، فيكون المصدرُ المؤوّلُ فاعلاً لهنّ، نحو: (علي عسى أن يذهب، وهنّ عسى أن تذهب، والرجلان عسى أن يذهبا، والمرأتان عسى أن تذهبا، والمسافرون عسى أن يحضروا، والمسافرات عسى أن يحضرن) بتجريد (عسى) من الضمير، وإن شئت جعلتهنّ ناقصاتٍ، فيكون اسمهنّ ضميراً، وحينئذ يتحملنّ ضميراً مستتراً، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لما قبلهنّ؛ إفراداً، أو تثنية، أو جمعاً، وتذكيراً أو تأنيثاً، فتقول فيما تقدّم من الأمثلة: (عليّ عسى أن يذهب، وهنّ عست أن تذهب، والرجلان عسيّا أن يذهبا، والمرأتان عستّا أن تذهبا، والمسافرون عسوا أن يحضروا، والمسافرات عستين أن يحضرن).

والأولى أن يجعلنّ في مثل ذلك تاماتٍ، وأن يُجرّدنّ من الضمير، فيبقين بصيغة المفرد المذكر، وأن يُسندنّ إلى المصدر المؤوّل من الفعل بأن على أنه فاعلٌ لهنّ، وهذه لغة الحجاز التي نزل بها القرآن الكريم، وهي الأوضح والأشهر، وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۗ ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصة لقال: (عسوا وعستين) بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم) وضمير جماعة الإناث العائد إلى (نساء)، واللغة الأخرى لغة تميم.

وتختصُّ (عسى) وحدها بأمرين:

(١) جوازُ كسر سينها وفتحها، إذا أسندت إلى تاء الضمير، أو نون النسوة، أو

(نا)، والفتحُ أولى؛ لأنه الأصل، وقد قرأ عاصمٌ: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢] بكسر السين، وقرأ الباقون: (عَسَيْتُمْ) بفتحها.

(٢) أنها قد تكنُ حرفاً، بمعنى (لعلّ) فتعملُ عملها، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وذلك إذا اتصلت بضميرِ النصب (وهو قليل)، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَاسٍ^(١)، وَعَلَّهَا تَشْكِي، فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا
فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصَيِّنِي تُسْرُبُهُ، أَوْ قَبْلَ حَتْفِ يَصِيدُهَا

(٥) أحرف ليس

أو الأحرف المشبهة بليس في العفل

أحرف (ليس) هي: أحرفُ نفي تعملُ عملها، وتؤدي معناها وهي أربعة: (ما، ولا، ولات، وإن).

(ما) المشبهة بليس

تعملُ (ما) عملَ (ليس) بأربعة شروط:

(١) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدمَ بطلَ عملها، كقولهم: (ما مَسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ).

(٢) أن لا يتقدم معمولُ خبرها على اسمها، فإن تقدمَ بطلَ عملها، نحو: (ما أمر الله أنا عاصي) ألا أن يكون معمولُ الخبر ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ، فيجوز نحو: (ما عندي أنت مُقيماً) و(ما بك أنا مُتصراً).

أما تقديم معمولِ الخبر على الخبر نفسه، دون الاسم بحيث يتوسط بينهما، فلا

(١) كأس: اسم امرأة.

يُطل عملها، وإن كان غير ظرفٍ أو جارٍ ومجرور، نحو: (ما أنا أمرَك عاصياً).

(٣) أن لا تُزادَ بعدها (إن)، فإن زِيدتَ بعدها بطلَ عملُها، كقول الشاعر:
بني غداً نساءً، ما إن أنتمُ ذهبٌ ولا صَريفٌ، ولكن أنتمُ الخزفُ^(١)

(٤) أن لا ينتقضَ نفيها بـ (إلا). فإن انتقضَ بها بطلَ عملُها، كقوله تعالى:
﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ [القمر: ٥٠]، وقوله: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛
وذلك لأنها لا تعملُ في مثبت.

فإن فقدَ شرطاً من الشروط بطلَ عملُها، وكان ما بعدها مبتدأً وخبراً، كما رأيت.

ويجوز أن يكون اسمُها معرفةً كما تقدّم، وأن يكون نكرةً، نحو: (ما أحدٌ أفضلَ من المُخلصِ في عمله).

وإذا كانت (ما) لا تعملُ في موجبٍ، ولا تعملُ إلا في منفي، وجبَ رفعُ ما بعدَ (بل، ولكن)، في نحو قولك: (ما سعيدٌ كسولاً، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً، ولكن مقيمٌ) على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: (هو)، أي: بل هو مجتهدٌ، ولكن هو مقيمٌ. وتكونُ (بل، ولكن) حرفي ابتداءٍ لا عاطفتين؛ إذ لو عاطفتانِ لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعدَ (بل، ولكن)، وهو غيرُ منفيٍّ، بل هو مثبتٌ؛ لأنهما تقتضيان الإيجابَ بعدَ النفي، فإذا كان العاطفُ غيرَ مُقتضى للإيجابِ كالواو ونحوها، جاز نصبُ ما بعدهُ بالعطفِ على الخبرِ (وهو الأجدُّ)، نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجاز رفعُهُ على أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، نحو: (ما سعيدٌ كسهلاً ولا مُهملاً)، أي: ولا هو مهمَلٌ.

(١) الصريف: الفضة الخالصة. والخزف: الفخار.

وهكذا الشأن في (ليس)، فيجب رفع ما بعد (بل، ولكن) في نحو: (ليس خالدٌ شاعراً، بل كاتبٌ)، ويجوز النصب والرفع بعد الواو ونحوها، مثل: (ليس خالدٌ شاعراً، ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ)، والنصب أولى.

واعلم أنّ (ما) هذه لا تعملُ عملَ (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذين جاء القرآن الكريم بلغتهم)، وبلغه أهل تهامة ونجد؛ ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية). وهي نافية مهملة في لغة تميم على كل حال، فما بعدها مبتدأ وخبر.

(لا) المشبهة بليس

(لا) المشبهة بليس مهملة عند جميع العرب وقد يُعملها الحجازيون إعمال (ليس) بالشروط التي تقدّمت لهما، ويزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، ونذر أن يكون اسمها معرفة، كقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا فِي جِبِّهَا مُتْرَاخِيَا

وقد جاء مثل ذلك للمتنبّي في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

وقد أجاز ذلك بعض علماء العربية الفضلاء، والغالب على خبر (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنِ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، وَلَا بَرَا حُ

أي: لا براح لي، ويجوز ذكره، كقوله:

تَعَزَّ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

واعلم أنّ (لا) المذكورة، يجوز أن يُرادَ بها نفي الواحد، وأن يُرادَ بها نفي الجميع. فهي محتملة لنفي الواحدة ولنفي الجنس، والقرينة تُعين أحدهما:

(فإن قلت: (لا رجل حاضر)، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جس

الرجال حاضرًا، وأن يكون المراد: (ليس رجل واحد حاضرًا)، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر؛ ولذلك صح أن تقول: (لا رجل حاضرًا، بل رجلان) أو رجال.

أما (لا) العاملة عمل (أَنَّ) فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفيًا عامًا، فإن قلت: (لا رجل حاضر) كان المعنى: (ليس أحد من جنس الرجال حاضرًا)، ولذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك (بل رجلان، أو رجال)؛ لأنها لنفي الجميع).

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهْمَلَ ويُجْعَلَ ما بعدها مبتدأ وخبرًا. وإذا أهملت، فالأحسن حينئذٍ أن تُكْرَرَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٦٢.

(لات) المشبهة بليس

تَعْمَلُ (لات) عَمَلَ (ليس) بشرطين:

(١) أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان؛ كَالْحَيْنِ، والساعة، والأوان، ونحوها.

(٢) أن يكون أحدهما محذوفًا. والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها؛ كقوله

تعالى: ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ اص: ١٣، ومنه قول الشاعر:

لَدِمَ الْبُعَاةُ، وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَمٌ مِّبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوبًا على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جدًا في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمان كانت مهملة لا عمل لها،

كقوله:

لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَغْيِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُّجِيرٍ

واعلم أن من العرب من يجرُّ بلاتاً، والجرُّ بها شاذٌّ، قال الشاعر:
 طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانُ فَأَجَبْنَا: أَنْ لَيْسَ حَسِينٌ بَقَاءِ

وعليه قول المتنبي:
 لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَا تَ مُصْطَبِرٌ وَالآنَ أَقْحَمُ حَتَّى لَا تَ مُقْتَحَمٌ

(إن) المشبهة بليس

قد تكونُ (إن) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهملةٌ غير عاملةٍ، وقد تعملُ عملَ (ليس) قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية^(١) من العرب، ومثله قولهم: (إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)، وقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِاتِّقَاضِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وإنما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين:

(١) أن لا يتقدَّم خبرُها على اسمها، فإن تقدَّم بطلَ عملُها.

(٢) أن لا ينتقضَ بـ (إلا)، فإن انتقضَ بطلَ عملُها، نحو: (إن أنت إلا رجلٌ كريمٌ). وانتقاضُ النفي الموجبُ إبطالَ العمل، وإنما هو بالنسبة إلى الخبر - كما رأيتَ - ولا يضرُّ انتقاضُه بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: (إن أنت آخذًا إلا بيد البائسين)، نحو البيت: (إن هو مستوليًّا على أحدٍ ... إلخ).

واعلم أن الغالبَ في (إن) النافية أن يقترنَ الخبرُ بعدها بـ (إلا) كقوله تعالى:
 ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ليوسف: ١٣١. وقد يستعملُ الكلامُ معها بدون (إلا)،

(١) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد من المدينة - من القرى والعمائر - إلى تهامة.

كالبيت: (إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ... إلخ)، ومنه قولهم: (إن هذا نافعك ولا ضارك).

ثاندة

سمع الكسائي^(١) أعرابياً يقول: (إنَّا قائمًا)، فأنكرها عليه، وظنَّ أنها (إنَّ) المشددة الناصبة للاسم الراجعة للخبر، فحَقَّها أن ترفعَ (قائمًا)، فاستثبته.

فإذا هو يُريدُ (إنَّ أنا قائمًا)، أي: (ما أنا قائمًا)، فترك الهمزة -همزة أنا- تخفيفاً وأدغم، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ للكهف: ٢٣٨، أي: (لكن أنا).

(٦) الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرفُ المشبهةُ بالفعل ستة، هي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَّ، ولعلَّ).

وحكمها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبر فتصبُ الأولُ وتُسمى اسمها، وترفعُ الآخرُ وتُسمى خبرها، نحو: (إن الله رحيمٌ، وكأنَّ العلمَ نورٌ).

(وسُمِّيت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها؛ فإن التأكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي هي من معاني الأفعال).

ويجوزُ في (لعلَّ) أن يقالَ فيها (علَّ) كقوله:

فَقَلْتُ عَسَاها نارُ كَأْسٍ^(٢) وَعَلَّها نَشْكِي فَأتى نَحْوُها فَأَعُوذُها

وفيها لغاتٌ أُخرُ قليلةُ الاستعمال، وفي هذا الفصل ثمانية عشرَ مبحثًا:

(١) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية.

(٢) كأس: اسم امرأة.

(١) معاني الأحرف المشبهة بالفعل

معنى (إنَّ وأنَّ): التوكيدُ، فهما لتوكيد اتّصاف المُستندِ إليه بالمُسند.

ومعنى (كأنَّ): التشبيهُ المؤكّد؛ لأنها في الأصل مُركبةٌ من (أنَّ) التوكيدية، وكافِ التشبيه، فإذا قلتَ: (كأنَّ العلمَ نورٌ)، فالأصلُ: (إنَّ العلمَ كالنور)، ثم إنهم لما أرادوا الاهتمامَ بالتشبيه، الذي عَقَدُوا عليه الجملة، قدّموا الكافَ، وفتحوا همزةَ (إنَّ) مكان الكاف التي هي حرفُ جرٍّ، وقد صارت وإياها حرفاً يُرادُ به التشبيه المؤكّد.

ومعنى (لكنَّ): الاستدراكُ، والتوكيد، نحو: (زيدٌ شجاعٌ، ولكنه بخيلٌ)؛ وذلك لأنَّ من لوازم الشجاعة الجودُ، فإذا وصفنا زيدا بالشجاعة، فرُما يفهمُ أنه جوادٌ أيضاً، لذلك استدركنا بقولنا: (لكنه بخيلٌ)، والتوكيدُ نحو: (لو جاءني خليلٌ لأكرمتُه، لكنه لم يجئني)، فقولك: (لو جاءني خليلٌ لأكرمتُه) يفهم منه أنه لم يجئني. وقولك: (لكنه لم يجئني) تأكيدٌ لنفي مجيئه.

ومعنى (ليتَ): التمني، وهو طلبُ ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ، فالأول كقول الشاعر:

ألا ليتَ الشُّبابَ يَعُودُ يَوْمَما فَأخبرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والثاني، كقول المعسر: (ليتَ لي ألفَ دينارٍ)، وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليلاً، نحو: (ليتك تذهب).

ومعنى (لعلَّ): الترجيُّ، والإشفاقُ؛ فالترجيُّ طلبُ الأمر المحبوب، نحو: (لعلَّ الصديقَ قادمٌ)، والإشفاقُ هو الحذرُ من وقوع المكروه، نحو: (لعلَّ المريضَ هالكٌ). وهي لا تُستعملُ إلا في الممكن.

وقد تأتي بمعنى (كي) التي للتعليل، كقولك: (ابعثْ إليَّ بدابتك، لعلي

أركبها)، أي: كي أركبها، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ . لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، أي: (كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي تذكروا).

وقد تأتي أيضًا بمعنى الظن، كقولك: (لعلي أزورك اليوم). المعنى: أظنني أزورك. وجعلوا منه قول امرئ القيس:

وُذِلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحْوِلُنَّ أَبْوَسًا

وبمعنى (عسى)، كقولك: (لعلك أن تجتهد)، وجعلوا منه قول متمم:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلْمَأَةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّاتِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

بدليل دخول (أن) في خبرها، كما تدخل في خبر (عسى).

(٢) الخبر المفرد، والجُملة، والشبيهة بالجملة

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفردًا (أي: غير جملة، ولا شبهة)، نحو: (كأنَّ النَّجْمَ دِينَارٌ) وجملة فعلية، نحو: (لعلك اجتهدت، وإنَّ العلمَ يُعَزِّزُ صاحبه)، وجملة اسمية، نحو: (إنَّ العالمَ قدره مرتفع)، وشبيهة جملة (وهو أن يكون الخبر مُقدَّرًا مدلولاً عليه بظرف، أو جارٍ ومجرور يتعلقان به)، نحو: (إنَّ العادلَ تحت لواءِ الرَّحمنِ، وإن الظالمَ في زُمرَةِ الشيطان).

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفردًا: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة ككان ووجد، أو يكون ويوجد، فهو مفرد باعتبار تقديره مفردًا، وجملة باعتبار تقديره جملة، فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

(٣) حذف خبر هذه الأحرف

يجوز حذف خبر هذه الأحرف، وذلك على ضربين: جائز، وواجب؛ فيُحذف جوازًا، إذا كان كونه خاصًا (أي: من الكلمات التي يرادُ بها معنى خاص) بشرط أن يدلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾

افصلت: ٤١). (أي: إن الذين كفروا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون).

وقال الشاعر جميل بثينة:

أتونى، فقالوا: يا جميل، تبدلتُ بُثينةُ أبداً، فقلتُ: لعلها^(١)

أي: لعلها تبدلتُ، أو لعلها فعلت ذلك.

ويحذف وجوباً، إذا كان كوناً عاماً (أي: من الكلمات التي تدلُّ على وجود، أو كونٍ مُطلقين، فلا يُفهمُ منها حدثٌ خاصٌّ، أو فعلٌ معيَّنٌ؛ ككائن، أو موجود، أو حاصل، وذلك في موضعين:

(١) الأولُ بعدَ (ليت شعري) إذا وليها استفهامٌ، نحو: (ليت شعري هل تنهضُ الأمة؟ وليت شعري متى تنهضُ؟)، قال الشاعر:

ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها؟ وكيف تُراعى وصللة المتغيَّبِ

(أي: ليت شعري. (أي: علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدره، وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري؛ لأنه مصدر شعر).

(٢) أن يكونَ في الكلام ظرفٌ، أو جارٍ ومجرورٌ يتعلقان به، فيستغنى بهما عنه، نحو: (إن العلمَ في الصدور، وإنَّ الخيرَ أمامك).

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المقدر بكائن، أو موجود، أو حاصل).

(٤) تقدُّمُ خبرِ هذه الأحرفِ

لا يجوزُ تقدُّمُ خبرِ هذه الأحرفِ عليها، ولا على اسمها. أما معمولُ الخبرِ،

(١) جميل: اسم الشاعر، وبثينة: محبوبته. والأبدال: جمع بدل.

فيجوزُ أن يتقدّم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ، نحو: (إنَّ عندَكَ زيدا مُقيماً)، قال الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَايِلَةٍ^(١)

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلقُ به من ظرفٍ، أو جارٍ ومجرورٍ متقدمين على الاسم، نحو: (إنَّ في الدَّارِ زيدا)، ومنهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ١٥].

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم؛ إذ لا يجوز تقديمه عليه - كما علمت - وليس الظرف، أو الجار والمجرور هو الخبر، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف؛ لأنهما متعلقان به).

ويجبُ تقديمُ معمولِ الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً، في موضعين:

(١) أن يلزمَ من تأخيره عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، وذلك ممنوعٌ نحو: (إنَّ في الدَّارِ صاحبها).

(فلا يجوز أن يقال (إن صاحبها في الدار)؛ لأن (ها) عائدة على الدار، وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخرة رتبةً؛ لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر).

(٢) أن يكون الاسمُ مُقترناً بلام التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١١٣]، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١١٣].

أما تقديم معمولِ الخبر على الخبر نفسه، بحيثُ يتوسَّطُ بينَ الاسم والخبر،

(١) لا تلحني: لا تلمني، وهو بفتح الحاء، من (لحاه يلحاه) إذا لامه. وأما (لحا العود يلحوه) فمعناه قشره، وكذا ألحاه يلحيه. (البلابل): الهموم والوساوس.

فجائزٌ سواءَ أكانَ معمولُهُ ظرفًا، أم مجرورًا، أم غيرَهما. فالأولُ نحو: (إنكَ عندنا مقيمٌ). والثاني، نحو: (إنك في المدرسة تتعلمُ). والثالث، نحو: (إنَّ سعيدًا درسهُ يكتبُ).

فائدة

متى جاء بعد (إن) أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخرًا. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيرًا من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه لتوهمهم أنه خبرها، نحو: (إن عندك خبرًا)، ونحو: (لعل في سفرك خيرًا).

(٥) لامُ التأكيد بعد (إن) المكسورة الهمزة

تختصُّ (إنَّ) المكسورة الهمزة، دون سائر أخواتها بجواز دخول لام التأكيد، وهي التي يُسمونها (لام الابتداء) على اسمها، نحو: (إنَّ في السماءِ لخبيرًا، وإنَّ في الأرضِ لخبيرًا)، وعلى خبرها نحو: (إنَّ الحقَّ لنصورُ، وعلى معمول خبرها، نحو: (إنه للخير يفعلُ)، وعلى ضمير الفصل، نحو: (إنَّ المجتهدَ لَهُوَ الفائزُ).

(٦) شروطُ ما تصحُّبه لامُ التأكيد

(١) يُشترطُ في دخول لام التأكيد على اسم (إنَّ) أن تقع بعدَ ظرفٍ، أو جارٍ ومجرور يتعلقان بخبرها المحذوف، نحو: (إن عندكَ لخيرًا عظيمًا، وإنَّ لك لخلقًا كريمًا).

(فإن وقع قبلهما لم يجز اقترانه باللام فلا يقال: (إن لخيرًا عندك، وإن لخلقًا كريمًا لك)).

(٢) يُشترطُ في دخولها على الخبر أن لا يقترن بأداة شرط أو نفي، وأن لا يكون ماضيًا مُتصرفًا مُجرَّدًا من (قد) (١)، فإن كان الخبرُ واحدًا منها لم يجز دخول هذه اللام عليه، فمثالُ المستكمل للشرط: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ . وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ . إِنَّا نَحْنُ

(١) فإن اقترن الماضي المتصرف بقدر دخول اللام عليه، نحو: (إنه لقد اجتهد).

نُحِيَ الْمَوْتُ ﴿ .

ومتى استوفي خبرُ (إِنَّ) شروط اقترانه بلام التأكيد، جاز دخولها عليه، لا فرق بين أن يكون مفردًا، نحو: (إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ)، أو جملةً اسميةً، نحو: (إِنَّ الْحَقَّ لَصَوْتُهُ مَرْتَفَعٌ)، أو جملةً مضارعيةً، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخْتَكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ للنحل: ١١٢٤، أو جملةً ماضيةً فعلها جامدٌ، نحو: (إِنَّكَ لَتَنَعَمَ الرَّجُلُ)، أو متصرفٌ مقترنٌ بقد، نحو: (إِنَّ الْفَرْجَ لَقَدْ دَنَا).

وإذا حُذِفَ الخبرُ، جازَ دخولُ هذه اللام على الظرف أو الجار المتعلقين به، نحو: (إِنَّ أَخَاكَ لَعِنْدِي، وَإِنَّ أَبَاكَ لَفِي الدَّارِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ القلم: ١٤.

(٣) يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى مَفْعُولِ الْخَبْرِ شَرْطَانِ، الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مِمَّا يَصْلُحُ لِدُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (إِنَّ سَلِيمًا لَفِي حَاجَتِكَ سَاعٍ، وَإِنَّهُ لَيَوْمَ الْجُمُعَةِ آتٍ، وَإِنَّهُ لَأَمْرٌ كَيُّطِيعُ).

(٤) أَمَّا ضَمِيرُ الْفَصْلِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ لآل عمران: ٦٢.

وضمير الفصل: هو ما يُؤْتَى به بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر للدلالة على أنه خير لا صفة، وهو يفيد تأكيداً تصاف المسند إليه بالمسند، وهو حرف لا محل له من الإعراب - على الأصح من أقوال النحاة - وصورته كصورة الضمائر المنفصلة، وهو يتصرف تصرفها بحسب المسند إليه إلا أنه ليس إياها.

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان، وظن، وأن، وأخواتهن تابع لدخوله بينهما قبل النسخ، نحو: (إِنَّ زَهْرًا هُوَ الشَّاعِرُ، وَكَانَ عَلِيٌّ هُوَ الْخَطِيبُ، وَظَنَنْتَ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ الْكَاتِبُ).

وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته. وسمي ضمير فصل؛ لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو صفة؛ لأنك إن قلت: (زهير المجتهد)، جاز أنك تريد الإخبار، وأنت تريد النعت. فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يُسمي ضمير الفصل (عماداً) لاعتماد المتكلم، أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة.

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب في الكلام على الضمائر فراجعه.

(٧) شرح لام الابتداء

تدخل لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع:

الأول: في باب المبتدأ، وذلك في صورتين:

(١) أن تدخل على المبتدأ، والمبتدأ مُتقدِّمٌ على الخبر، ودخولها عليه هو الأصل فيها، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الحشر: ١٣]. فإن تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه، فلا يُقال: (قائمٌ لزيد)، وما سُمع من ذلك فلضرورة الشعر، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه.

(٢) أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ، نحو: (لمجتهدٌ أنت). فإن تأخر عنه امتنع دخولها، فلا يُقال: (أنت لمجتهد). وما سُمع من ذلك فشاذٌّ لا يلتفت إليه، ومن العلماء من لا يُجيزُ دخولها على الخبر المبتدأ سواءً أتقدَّم أم تأخر.

الموضع الثاني^(١): في باب (إن) المكسورة الهمزة، وقد سبق أنها تدخل على اسمها المتأخر، وعلى خبرها، اسماً كان، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً جامداً، أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقَدْ، أو جملة اسمية، وعلى الظرف والجار المتعلقين بخبرها المحذوف دالّين عليه، وعلى معمول خبرها.

الموضع الثالث: في غير بابي المبتدأ وإنّ، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) الفعل المضارع، نحو: (لَتَنْهَضَ الْأُمَّةَ مُقْتَفِيَةً آثَارَ جَدُودِهَا).

(٢) الماضي الجامد، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]

(٣) الماضي المتصرف المقرون بقَدْ، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾

ليوسف: IV.

ومن العلماء من يجعل اللام الداخلة على الماضي في هذا الباب لامَ القسم؛ فالقسم عنده محذوف، ومصحوب اللام جوابه.

واعلم أنّ للام الابتداء فائدتين:

الفائدة الأولى: توكيدُ مضمون الجملة المثبتة، ولذا تُسمّى: (لام التوكيد)، وإنما يُسمونها لامَ الابتداء؛ لأنها في الأصل تدخل على المبتدأ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام.

وإذ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها (إنّ) زحلقوها إلى الخبر، نحو: ﴿إِنَّ نَبِيَّ لَسَمِيعَ الدُّعَاءِ﴾، وذلك كراهية اجتماع مؤكدين في صدر الجملة، وهما: (إنّ) واللام؛ ولذلك تُسمى (اللام المرحّلة أيضاً).

(١) أي: من المواضع التي تدخلها لام الابتداء.

وإذ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات امتنعت من الدخول على المنفي لفظاً أو معنى، فالأول نحو: (إنك لا تكذبُ)، والثاني نحو: (إنك لو اجتهدت لأكرمك). وإنك لولا إهمالك لفزت)، فالاجتهاد والإكرام مُنتفیان بعد (لو)، والفوزُ وحده مُنتفٍ بعد (لولا).

الفائدة الثانية: تَخْلِيسُهَا الخَبَرَ للحال؛ لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر بعد أن كان مُحتملاً للحال والاستقبال.

وإذا كانت لتوكيد الخبر في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُستقبل إلا أن يكون الماضي جامداً أو متصرفاً مقترناً بقدم. أما الجامد فلأنه لا يدلُّ على حدثٍ. ولا زمانٍ، وأما المقترنُ بقدمٌ فلأنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضي من الحال.

ولا فرق بين أن يكون المضارعُ المُستقبلُ مسبوقاً ثمَّ حَصُّهُ الاستقبال كالسين وسوف وأدوات الشرط الجازمة وغيرها، أو غير مسبوقٍ بها، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله، نحو: (إنه يجيءُ غداً). وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (النحل: ١٢٤) فإنما جازَ دخولُ اللام؛ لأنَّ المُستقبلَ هنا مُنزَلٌ منزلةَ الحاضر لِيُحَقِّقَ وقوعه؛ لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة. فكانه حاضر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى: ١٥). فإنَّ الإعطاءَ مُحْتَمَقًا، فكانه واقعٌ حالاً. وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوب: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف: ١١٣)، فإنَّ الذهابَ، وإن كان مُستقبلاً فإن أثره، وهو الحزنُ، حاضرٌ، فإنه حزنٌ مُجرَّدٌ علمه أنهم ذاهبون به، فلم يخرج المضارعُ هنا، وهو (يحزُنني) عن كونه للحال.

ويرى بعض العلماء (وهم الكوفيون) أنها لا تمحصُ المضارعُ الحال، بل يجوز أن تدخل عليه وهو مُستقبل بالأداة أو بدونها، وجعلوا الاستقبال في الآيات على حقيقته.

(٨) (ما) الكافة بعد هذه الأحرف

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل، كفتها عن العمل، فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً. وتسمى (ما) هذه (ما الكافة)؛ لأنها تكف ما تلحقه عن العمل، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ونحو: (كأنما العلم نور)، و(لعلما الله يرحمنا).

غير أن (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال بعد أن تلحقها (ما) هذه، تقول: (ليتما الشباب يعود)، و(ليتما الشباب يعود)، وأعمالها حينئذ أحسن من إهمالها، وقد روي بالوجهين، نصب ما بعد (ليتما) ورفعها، قول الشاعر النابغة:
قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقصد

فالنصب على أن ليتما عاملة، و(ذا) اسمها، و(الحمام) بدل منه.

والرفع على أنها مهملة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و(الحمام) بدل منه.

وكذا (نصفه) إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعته رفعته؛ لأنه معطوف عليه.

ومتى لحقت (ما الكافة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء؛ فلذا أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة الاسمية إلا (ليت)، فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقول الشاعر:

أعدت نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك السار الحمار المقيدا

ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، بعد أن تلحقها (ما الكافة) فلا تدخل في الجمل الفعلية؛ لذلك يرجح أن تبقى على عملها، من نصب الاسم

ورفع الخبر، كما تقدّم.

فائدة وتبويه

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً، فلا تكفها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم، رافعة للخبر. فإن لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ [النحل: ١٩٦]، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوباً على أنه اسم (إن)، نحو (إن ما تستقيم حسن)، أي: إن استقامتك حسنة، وحينئذ تكتب (ما) منفصلة، كما رأيت. بخلاف (ما الكافة) فإنها تُكْتَبُ متصلة - كما عرفت فيما سلف- وقد اجتمعت ما المصدرية، و(ما) الكافة في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال^(١)
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(٢)

فما في البيت الأول مصدرية، والتقدير: لو أن سعيت.

وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي: ولكنني أسعى لمجد مؤثّل).

(٩) العطف على أسماء هذه الأحرف

إذا عطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، عطف بالنصب سواء أوقع المعطوف قبل الخبر أم بعده؛ فالأول نحو: (إن سعيداً وخالداً مسافرين). والثاني نحو: (إن سعيداً مسافراً وخالداً).

(١) قليل: فاعل (كفاني)، وجملة (ولم أطلب) اعتراضية. والمعنى: لو كنت أسعى لحياة ساذجة لكفاني قليل الماء، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني: ملك أبيه الذي كان يسعى له.

(٢) المؤثّل: الموصول الثابت.

وقد يُرفعُ ما بعدَ حرفِ العطفِ، بعدَ استكمالِ الخبرِ على أنه مبتدأٌ محذوفٌ
الخبر، وذلك بعدَ (إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ) فقط، فمثالُ (إِنَّ): (إِنَّ سَعِيدًا مَسَافِرٌ
وَخَالِدٌ)^(١)، ومنه قولُ الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ التَّجِيَّةَ وَالْأَبُ^(٢)

وقول الآخر:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالْمُرُوءَةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ^(٣)

ومثالُ (أَنَّ) قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ
أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٤) [التوبة: ١٣].

ومثالُ (لَكِنَّ) قولُ الشاعر:

وما زلتُ سَبَّاقًا إلى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُتْتَعَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ
وما قَصَّرتُ بي في التَّسَامِي خُؤُولَةً وَلَكِنَّ عَمِي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ^(٥)

(١) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير: (وخالد مسافر أيضا).

(٢) الأب: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: (ولنا الأب النجيب أيضا).

(٣) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

(٤) أي: ورسوله بريء منهم أيضا.

(٥) أي: والحال هو الطيب الأصل أيضا، و(الخؤولة): جمع خال، كالعُمومة: جمع عم أو

هي على معنى المصدر للخال. يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عُمومة،

(لكن) هنا ليست للاستدراك؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد. (والطيب): خبر

عن اسم لكن، أي: لكن عمي هو الطيب الأصل، والحال كذلك. والمعنى: لم تقصر بي

عن نبيل المجد خؤولة ولا عُمومة؛ فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب رفيع، ونكتي افتخر

بنفسي، وما أكسبه من الفضائل. يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين. الأولى من

نفسه، وهي أنه مازال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يُطلب بها الشرف في الناس.

وأشار إليها بقوله: (ما زلت سباقا). والثانية من ناحية نسبه من جهتي أبيه وأمه، وأشار

إليها بقوله: (وما قصرت بي في التسامي خؤولة). أي: ولا عُمومة؛ ففي الشطر الأول من

وقد يُرفعُ ما بعدَ العاطف قبل استكمال الخبر لغرضٍ معنوي على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر (فتكونُ جُمْلَتُهُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وخبرها، كقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي - وَقِيَارٌ بِهَا - لَغَرِيبٌ

(غريب: خبر عن اسم (إن)، وقيار: مبتدأٌ محذوفُ الخبر. والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً. وقيار: اسم فرسه أو جملة، وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي؟! فلو نصب بالعطف على اسم (إن). فقال: (فإني وقياراً بها لغريان)، لم يكن من ورائه شدة تصويره الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَرَى مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

فالصابئون: مبتدأٌ محذوفُ الخبر. والتقدير: والصابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها، وخبر (إن): هو جملة الجواب والشرط، والغرض من رفع (الصابئون) وجعله مبتدأً محذوفُ الخبر أنه لما كان الصابئون مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان، واعتصموا بالعلم الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب مُنَزَّل، أولى بذلك).

(١٠) إِنَّ الْمَكْسُورَةَ، وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ

يجبُ أن تُكسَرَ همزةُ (إِنَّ) حيث لا يصحُّ أن يَقُومَ مقامها ومقام معموليها مصدرًا. ويجب فتحها حيث يجبُ أن يقوم مصدرًا مقامها ومقام معموليها.

ويجوزُ الأمران: الفتحُ والكسرُ، حيثُ يصحُّ الاعتباران.

(فإن وجب أن يؤول ما بعدهما بمصدر مرفوع، أو منصوب، أو مجرور بحيث تضطر إلى تغيير تركيب الجملة، فهمزتها مفتوحة وجوباً، نحو: (يعجبني أنك مجتهد)، والتأويل: (يعجبني اجتهادك)، ونحو: (علمت أن الله رحيم)، والتأويل: (علمت رحمة الله)، ونحو: (شعرت بأنك قادم)، والتأويل (شعرت بقدمك). وإنما وجب تأويل ما بعد (أن) هنا بمصدر؛ لأننا لو لم نؤوله لكانت (يعجبني) بلا فاعل، (وعلمت) بلا مفعول، و(الباء) بلا مجرور، فالمصدر المؤول: فاعل في المثال الأول، مفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث.

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هو فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: (إن الله رحيم). وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا؛ لأنك لو قلت: (رحمة الله) لكان المعنى ناقصاً.

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها، نحو: (أحسن إليَّ عليَّ أنه كريم). فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام الجر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: (أحسن إليه لكرمه).

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر؛ لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل).

(١١) مواضع (إن) المكسورة الهمزة وجوباً

تُكسرُ همزةُ (إنَّ) وجوباً حيثُ لا يصحُّ أن يُؤوَّلَ ما بعدها بمصدر، وذلك في اثني عشر موضعاً:

(١) أن تقع في ابتداء الكلام، إما حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ

أَلْقَدْرِ ﴿ القدر: ١١، أو حكماً، كقوله عز وجل: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ليونس: ٦٢.

وإن وقعت بعد حرف تنبيه: كالأ، أو استفتاح: ك(ألا وأما)، أو تحضيض: ك(هلاً)، أو ردع: ك(كلاً)، أو جواب: ك(نعم، ولا). فهي مكسورة الهمزة؛ لأنها في حكم الواقعة في الابتداء.

وكذا إن وقعت بعد (حتى) الابتدائية، نحو: (مرض زيد، حتى إنهم لا يرجونه، وقل ماله حتى إنهم لا يكلمونه). والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية، أو استثنائية.

(٢) أن تقع بعد (حيث)، نحو: (اجلس حيث إن العلم موجود).

(٣) أن تقع بعد (إذ)، نحو: (جئتك إذ إن الشمس تطلع).

(٤) أن تقع صدر الجملة الواقعة صلة للموصول، نحو: (جاء الذي إنه مجتهد). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ القصص: ١٧٦.

(٥) أن تقع ما بعدها جواباً للقسم، نحو: والله إن العلم نور، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿١٠٠﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ يس: ٢-٣.

(٦) أن تقع بعد القول الذي لا يتضمن معنى الظن، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ لمريم: ٣٠. فإن تضمن معناه فتحت بعده؛ لأن ما بعدها مؤول حينئذ بالفعل به، نحو: (أتقول أن عبد الله يفعل هذا؟). أي: (أتظن أنه يفعله؟).

(٧) أن تقع مع ما بعدها حالاً، نحو: (جئت وإن الشمس تغرب)، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾

(٨) أن تقع مع ما بعدها صفةً لما قبلها، نحو: (جاء رجلٌ إنه فاضل).

(٩) أن تقع صدرَ جملةٍ استئنافية، نحو: (يزعمُ فلانٌ أنني أسأتُ إليه. إنه لكاذبٌ). وهذه من الواقعة ابتداءً.

(١٠) أن تقع في خبرها لامُ الابتداء، نحو: (علمتُ إنك لمجتهدٌ). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِّقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١١]

(١١) أن تقع مع ما بعدها خبراً عن اسم معين^(١)، نحو: (خليلٌ إنه كريمٌ). ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصْرَانِيَّ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الحج: ١٧].

(١٢) مواضع (أن) المفتوحة الهمزة وجوباً

تُفتحُ همزة (أن) وجوباً حيثُ يجبُ أن يؤوَّلَ ما بعدها بمصدرٍ مرفوع. أو منصوب، أو مجرور، وذلك في أحد عشر موضعاً:

فيؤوَّل ما بعدها بمصدرٍ مرفوع في خمسة مواضع:

(١) أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل، نحو: (بلغني أنك مجتهدٌ)^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ [العنكبوت: ١٥١].

(١) اسم العين: هو ما دل على ذات، أي: شيء قائم بنفسه. ويقابله اسم المعنى: وهو ما دل على شيء قائم بغيره: كالعلم، والشجاعة، وغيرها.

(٢) جملة (إن الله يفصل بينهم) خبر عن (إن الذين آمنوا) وما عطف عليه.

(٣) والتقدير بلغني اجتهادك.

ومن ذلك أن تقع بعد (لَوْ)، نحو: (لو أنك اجتهدتَ لكان خيراً لك)^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٢) مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١١٠٣].

ومن ذلك أن تقع بعد (مَا) المصدرية الظرفية، نحو: (لا أكلمك ما أنك كسولٌ)^(٣)، ومنه قولهم: (لا أكلمه ما أن حراء^(٤) مكانه) أو (ما أن في السماء نجماً).

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل، نحو: (علم أنك منصرفٌ)^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

(٣) أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ، نحو: (حسن أنك مجتهدٌ)^(٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِۦٓ أَنكَ تَرَىٰ الْآرْضَ حَنَشَعَةً﴾ [فصلت: ١٣٩].

(٤) أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معني واقع مبتدأ، أو اسماً لأن، نحو: (حسبك أنك كريمٌ)^(٧)، ونحو: (إن ظني أنك فاضلٌ)^(٨). فإن كان الخبر عنه اسم عين وجب كسرهما، كما تقدم؛ لأنك لو قلت: (خليلٌ أنه كريمٌ) بفتحها، لكان التأويل: (خليلٌ كرمه). فيكون المعنى ناقصاً.

(١) والتقدير: (لو ثبت اجتهادك). فما بعد (أن) في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف. تقديره: (ثبت).

(٢) اللام في (لمثوبة) لام الجواب، فالجملة بعدها جواب (لو).

(٣) والتأويل: (ما ثبت كسلك)، فما بعد (أن) في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف. تقديره: (ثبت).

(٤) (حراء): جبل بمكة.

(٥) والتأويل: علم انصرافك.

(٦) والتأويل: حسن اجتهادك، فحسن خبر مقدم، واجتهادك مبتدأ مؤخر.

(٧) من آياته: الجار والمجرور خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

(٨) أي: حسبك كرمك.

(٩) أي: أن ظني فضلك.

(٥) أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمرفوع على أنه معطوف عليه، أو بدل منه، فالأول نحو: (بلغني اجتهادك وأنتك حسن الخلق)^(١)، والثاني نحو: (يعجبني سعيد أنه مجتهد)^(٢).

وتؤول بمصدر منصوب في ثلاثة مواضع:

(١) أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: (علمت أنك مجتهد)^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوتَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ومن ذلك أن تقع بعد القول المتضمن معنى الظن، كما سبق.

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر لكان أو إحدى أخواتها، بشرط أن يكون اسمها اسم معنى، نحو: (كان علمي أو يقيني أنك تتبع الحق)^(٤).

(٣) أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوب بالعطف، أو البدلية فالأول، نحو: (علمت مجيئك وأنتك منصرف)^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، والثاني نحو: (احترمت خالداً أنه حسن الخلق)^(٦)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(١) والتأويل: (بلغني اجتهادك وحسن خلقك).

(٢) والتأويل: (يعجبني سعيد اجتهاده) فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

(٣) والتأويل: علمت اجتهادك.

(٤) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

(٥) والتأويل: علمت مجيئك وانصرفك.

(٦) والتقدير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم.

(٧) والتأويل: احترمت خالداً حسن خلقه، فالمصدر المؤول بدل اشتمال من خالداً.

(٨) والتقدير: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم، فما بعد أن في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال من إحدى.

وتؤوّل بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع أيضاً:

- (١) أن تقع بعد حرف الجر، فما بعدها في تأويل مصدر مجرور به، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُهْمَلٌ) (١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].
- (٢) أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه، نحو: جئتُ قبلَ أن الشمسَ تَطْلُعُ (٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].
- (٣) أن تقع هي وما بعدها في موضع تابع لمجرور، بالعطف أو البدلية، فالأول، نحو: (سُررتُ من أدبِ خليلٍ وأنه عاقلٌ) (٣)، والثاني، نحو: (عَجِبْتُ مِنْهُ أَنَّهُ مُهْمَلٌ) (٤).

(١٣) المواضع التي تجوز فيها (إن وأن)

يجوزُ الأمران، كسر همزة (إنّ) وفتحها، حيثُ يصحُّ الاعتباران: تأويلُ ما بعدها بمصدر، وعدمُ تأويله، وذلك في أربعة مواضع:

- (١) بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجتُ فإذا إنَّ سعيدًا واقفًا).
- فالكسر هو الأصل، وهو على معنى (فإذا سعيد واقف)، والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل (فإذا وقوفه حاصل).
- وقد روي بالوجهين قولُ الشاعر:

- (١) والتأويل: عَجِبْتُ مِنْ إِمهالِكَ.
 (٢) والتقدير: جئتُ قبلَ طلوعِها.
 (٣) والتقدير: سررتُ من أدبِ خليلٍ وعقله.
 (٤) والتأويل: عَجِبْتُ مِنْهُ إِمهاله، والمعنى: عَجِبْتُ مِنْ إِمهاله. فما بعد (أن) في تأويل مصدر مجرور بدل اشتمال من الهاء.

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا، كَمَا قِيلَ، سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمُ^(١)

(فالكسر على معنى: فإذا هو عبد القفا). والفتح على معنى (فإذا عبوديته
حاصلة).

(٢) أن تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحو: (إن تجتهدُ فإنك تُكْرَمُ). وقد قرئَ بالوجهين
قوله تعالى: ﴿مَنْ حُتِّدِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَهْرُ نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]. وقوله:
﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(فالكسر على جعلها جملة الجواب، والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر
مرفوع مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير في المثال: (إن تجتهد فإكرامك حاصل). والتقدير
في الآية الأولى: (فكون نار جهنم له حق، أو ثابت، أو حاصل). والتقدير في الآية
الأخرى: (فمغفرة الله حاصلة له)، وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف
جواب الشرط).

(٣) أن تقعَ مع ما بعدها في موضع التعليل، نحو: أكرمهُ، أَنَّهُ مُسْتَحَقُّ
الإكرام)، وقد قرئَ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾
[التوبة: ١١٣].

(فالكسر على أنها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي:
لأنه ولأن صلواتك. والتأويل في المثال: (أكرمهُ لاستحقاقه الإكرام، وفي الآية:
صلِّ عليهم لتسكن صلواتك إياهم). والسكن (بالتحريك): ما يسكن إليه، ويُفسَّرُ
—أيضًا— بالرحمة والبركة).

(١) اللهازم جمع لهزمة (بكسر فسكون). واللهزمتان: عظمان ناتتان تحت الأذنين. يريد أنه ليس
سيدًا، وكُنِّي عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه.

(٤) أن تقع بعدَ (لا جَرَمَ) نحو: (لا جَرَمَ أنكَ على حَقِّ). والفتح هو الكثيرُ الغالبُ. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٣].

(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد (أَنَّ) مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم، وجرم: معناه حق وثبت، وأصل الجرم: القطع، وعلمُ الله بالأشياء مقطوعٌ به؛ لأنه حق ثابت.

و(لا) حرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق. فكأنه قال: (لا)، أي: ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: (جرم أن الله يعلم)، أي: (حق وثبت علمه).

وقال الفراء: لا جرم بمعنى (لا بدّ) لكن كثر في الكلام، فصار بمنزلة اليمين، لذلك فسرها المفسرون: حقاً، وأصله من جرمت بمعنى كسبت^(١). فتكون (لا) - على رأيه: نافية للجنس. و(جرم): اسمها مبني على الفتح، وما بعد (أَنَّ): مؤول بمصدر على تقدير (من)، أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه.

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين، نحو: (لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت). فمن جعلها يميناً كسر همزة (أَنَّ) بعدها، نحو: (لا جرم إنك على حق). وجعل جملة (إن) المكسورة واسمها وخبرها، جواب القسم. وعلى من جعلها يميناً فأعرابها كأعراب (لا بد)، وقد أغنى جواب القسم عن خبرها.

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أَنَّ) وكسرها، فالكسر أولى وأكثر؛ لأنه الأصل، ولأنه لا تكلف فيه، إلا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير، وإن نزلتها منزلة اليمين؛ لأنها في الأصل فعل).

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧).

(١٤) تخفيف (إن وأن وكان ولكن)

يجوزُ أن تُخفَّفَ (إنَّ، وأنَّ، وكانَّ، ولكنَّ) بحذف النون الثانية، فيقال: (إنَّ، وأنَّ، وكانَّ، ولكنَّ).

(١٥) (إن) المخففة المكسورة

إذا خُفِّتْ (إنَّ) أهملتُ وجوباً، إن وليها فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. فإن وليها اسمٌ فالكثيرُ الغالبُ إهمالها، نحو: (إن أنت لصادقٌ)، ويقلُّ إعمالها، نحو: (إن زيدا منطلقٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَعَا لَيُؤْفِقِيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة من قرأ: (إن ولاماً) مخففتين.

ومتى خُفِّتْ وأهملتْ لزمته اللامُ المفتوحةُ وجوباً، نحو: (إن سعيدٌ مجتهدٌ) تفرقةً بينها وبين (إنَّ) النافية؛ كيلا يقع اللبسُ. وتُسمى (اللامُ الفارقة). فإن أُمنَ اللبسِ جاز تركها، كقوله:

أنا ابنُ أباة الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مالِكِ وَإِنْ مالِكُ كانتْ كِرامَ المعادِنِ^(١)

لأن المقامَ هنا مقامُ مدحٍ، فيمنعُ أن تكونَ (إن نافيةً، وإلا انقلبَ المدحُ ذمًّا).

وإذا خُفِّتْ لم يَلِها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخةُ لحكمِ المبتدأ والخبر (أي: التي تنسخُ حكمها من حيثُ الإعرابُ. وهي كانَ وأخواتها، وكادَ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها)، وحينئذٍ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزء الذي كان خبراً.

والأكثرُ أن يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لِتَرْدِينَ﴾

(١) لَمَّا: اللامُ هي لامُ الابتداء، و(مما) زائدة للتوكيد، واللامُ في (ليوفينهم): هي اللامُ الموطئة للقسَمِ، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

(٢) المعادن: الأصول.

للصفات: ٥٦، وقوله: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وقد يكون مضارعاً، كقوله سبحانه: ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ودخول (إن) المخففة على غير ناسخ من الأفعال شاذٌ نادرٌ، فما ورد منه لا يُقاسُ عليه، كقولهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهية).

(١٦) (إن) المخففة المفتوحة

إذا خُففت (أن) المفتوحة، فمذهبُ سيبويه والكوفيين أنها مُهملةٌ لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا مُضمر، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية، وتدخلُ حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية. وهذا ما يظهرُ أنه الحق. وهو مذهبٌ لا تكلفُ فيه^(١). وأما قولُ جنوب الكاهلية^(٢):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرُّوا أَفُقٌّ وَهَبَّتْ شَمَالًا^(٣)
بَأَنَّكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا^(٤)

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف. ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: (علمت أن زيداً قائم، وأنت قاعد) وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً، وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة.

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان. وقيل: إن القصيدة لأختها عمرة.

(٣) الضيف: يطلق على الواحد والجمع. وأرادت به هنا الجمع، كما قال تعالى: ﴿ هَتُّوْا لِي ضَيْفِي ﴾ [الحجر: ٦٨]. (المرملون): الذين فقدوا زادهم. (الشمال): ريح تهب من ناحية القطب، ونصبت على الحال أو التمييز. وفاعل (هبت) ضمير يعود إلى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال.

(٤) الغيث: المطر، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر. (مريع): حصيب. (الشمال) الذخر والغيث، يقال: فلان ثمال قومه، أي: هو غياث لهم يقوم بأمرهم، ويلجئون إليه في مهمات أمورهم. والمثمل: الملجأ.

وقول الآخر:

فلو أنك في يوم الرِّخاء سألتني
 طلاقك لم أجنل وأنت صديق^(١)
 فضرورة شعرية لا يقاس عليها.

واعلم أن (أن) المخففة، إن سبقها فعل، فلا بد أن يكون من أفعال اليقين، أو ما ينزل منزلتها، من كل فعل قلبي يراد به الظن الغالب الراجح.

فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومنه قول الشاعر وهو أبو محجن الثقفي:

إذا ميت فادفني إلى جنب كريمة
 ثروني عظامي بعد موتي عروقتها
 ولا تدفني في القلاة، فأبني
 أخاف إذا ما ميت لا أدوقها

فخوفه أن لا يدوقها بعد ماته يقين عنده، متحقق لديه. والثاني كقوله تعالى: ﴿وظننوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله: ﴿أخسب أن لم يره أحد﴾ [البلد: ١٧].

فائدة

(إذا وقعت (أن) الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من (أن) المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً - كما رأيت - ولا يجوز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، فهو بعدها منصوب. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ [المائدة: ٧١] بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع، ورفعها على أنها هي مخففة من (أن) المشددة؛ وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل

(١) الصديق: يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث. ويقال أيضاً: هي صديقة بالياء أيضاً.

المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن، فلم يجوز أن تقع بعد ما يفيد اليقين. و(أن) المخففة هي للتأكيد. فيناسبها اليقين. ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد، إذا كان ظناً راجحاً؛ لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته).

واعلم أنّ (أن) المخففة لا تدخل إلا على الجمل، عند من يُهملها وعند من يُعملها في الضمير المحذوف، إلا ما شدد من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضرورة، وقد علمت أنه نادر مخالف للكثير المسموع من كلام العرب.

والجملة بعدها إما اسمية، وإما فعلية.

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين (أن)؛ فالاسمية كقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَتُهُمْ أَنْ أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)، وكقول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ، كَسِيُوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ

والفعلية التي فعلها جامد، كقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ١٣٩)، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٨٥).

وإن كانت الجملة بعدها فعلية، فعلها متصرف، فالأحسن والأكثر أن يفصل بين (أن) والفعل بأحد خمسة أشياء:

(١) قد، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ^(١) أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ (المائدة: ١١٣)، وقيل

(١) هالك: خبر مقدم. وكل: مبتدأ مؤخر.

(٢) نعلم: معطوف على المنصوب قبله. والآية هي: ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْبِينَ قُلُوبِنَا وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (المائدة: ١١٣)

وإنما يُؤتى بالفاصل لبيان أنَّ (أَنْ) هذه المخففة من (أَنَّ) لا أنها (أَنْ) الناصبة للمضارع.

ويجوز أن لا يُفصل بين (أَنْ) والفعل بفاصل، وإن كان مما يدل على العلم اليقيني، كقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ، فجادوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أَنْ) الساكنة مخففة من (أَنْ) المشددة، إذا وقعت بعد فعل يقيني، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع - كما علمت - سهل ترك الفصل بينها وبينه؛ لأن الفاصل إنما يكون لتمييز أحدهما عن الأخرى، للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة).

(١٧) كَانِ الْمَخْفِقَةُ

إذا خُفِّت (كَأَنَّ) فالحق - على ما نرى - أنها مُهْمَلَةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيون^(١). وهو قول لا تكلف فيه.

وعلى كل حال فيجب أن يكون ما بعدها جملةً، فإن كانت اسمية لم تحتج إلى فاصل بينها وبين (كَأَنَّ) كقوله:

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَمَا أَنْ ذِيَاهُ حُقَّانٌ

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمر المحذوف. وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها عندهم يكون مفرداً، إن علمت في المظهر، نحو: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا). ويكون جملة إن عملت في المضمر، نحو: (كَأَنَّ عَلِيَّ خَلَقَهُ الْمَسْكُ) وهذا من الكثير المشهور، ولا يخفى ما في هذا القول من التكلف.

(٢) ويروى: وصدر مشرق النحر. والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحل الرفع على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبره. و(الحقان): مشى حق، وهو وعاء ينحت من خشب، أو عاج، أو غيرهما.

وإن كانت جملة فعلية، وجب اقترانها بأحد حرفين:

(١) قد، كقول الشاعر:

أزفَ التَّرحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِ^(١)

وقول الآخر:

لَا يَهُوُّنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ ب، فمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدِ أَلَمَّا

(٢) لم، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ﴾ ابونس: ١٢٤، وقول

الشاعر:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونَ إِلَى الصِّفَا أَيْسُ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ^(٢)

وإنما فصل بينهما، تمييزاً لها عن (أن) المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه.

(١٨) لكن المخففة

إذا خُفِّفَتْ (لكنَّ) أهملت وجوباً عند الجميع، ودخلت على الجمل الاسمية والفعلية، نحو: (جاء خالد، لكن سعيد مسافر، وسافر علي لكن جاء خليل). إلا الأخفش ويونس. فأجازا إعمالها.

(٧) (لا) النافية للجنس

(لا) النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي: يُرادُ بها نفيُّه عن جميع أفراد الجنس نصّاً، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيُّه عن جميع أفراد.

(١) أي: وكان قد زالت. ويروى (أفد) بدل (أزف).

(٢) الحجون والصفاء: مكانان بمكة.

وتُسمَّى (لا) هذه (لا التبرئة)^(١) أيضاً؛ لأنها تُفيدُ تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر.

وإذ كانت للنفي على سبيل الاستغراق، كان الكلامُ معها على تقدير (من) بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَبْذُودُ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا، لَا مِنْ سَيْبِلٍ إِلَى هِنْدِ

فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً. لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجال، فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان)، وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس؛ لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصلُ خمسةُ مباحث:

(١) عمل (لا) النافية للجنس وشروط إعمالها

تعملُ (لا) النافية للجنس عملَ (إنَّ) فتَنْصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: (لا أحدٌ أغيرُ من الله).

وإنما عملتُ عملَها؛ لأنها لتأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أنَّ (إنَّ) لتأكيد

(١) بإضافة (لا) إلى التبرئة. من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

الإثبات والمبالغة فيه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ (إنَّ) أربعةَ شروطٍ :

(١) أن تكونَ نصًّا على نفي الجنس، بأن يُرادَ بها نفيُ الجنس نفيًّا عامًّا لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنقيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو: (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجل مسافرًا) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

(٢) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(فإن كان المسند إليه معرفة أُهملت ووجب تكرارها، نحو: (لا سعيد في الدار ولا خليل)).

وقد يقعُ اسمُها معرفةٌ مؤوَّلةٌ بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ، كأن يكونَ الاسمُ علمًا مُشتهرًا بصفة (كحاتم المُشتهرُ بالجد، وعنترة بالشجاعة، وسحبان المُشتهر بالفصاحة، ونحوهم) فيجعلُ العلمُ اسمَ جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلمُ، كما قالوا: (لكل فرعونٍ موسى)، بتووين العلمين، مُرادًا بهما الجنسُ، أي: (لكل جبارٍ قهارٌ). وذلك نحو: (لا حاتم اليوم، ولا عنترة، ولا سحبان). والتأويلُ: (لا جوادٍ كحاتم، ولا شجاعٍ كعنترة، ولا فصيحٍ كسحبان)، ومنه قولُ الراجز:

لا هيئتمَّ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ولا فتى إلا ابنُ خَيْـريِّ

أي: لا حادي حَسَنَ الحِداةِ كهَيْثم، ومنه قولُ عُمَرَ في عليٍّ -رضي الله عنهما:

(قضية ولا أبا حسن لها). أي: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها. وقد يراد بالعلم واحد مما سمي به كقول الشاعر:

وَبَيْكِي عَلَى زَيْدٍ، وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ

(٣) أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل.

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة)، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً).

(٤) أن لا يدخل عليها حرف جر.

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: (سافرت بلا زاد)، و(فلان يخاف من لا شيء)).

فائدة مهمة

اعلم أن (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس أيضاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار)، و (لا رجال فيها)، احتمال أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط، أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان، أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة، أو واحد إن نفيت الاثنين؛ ولذا يجوز أن تقول: (لا رجلين فيها، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها، بل رجل، أو رجلان).

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) المهملة، وإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس، إن كان المنفي واحداً، فإن كان اثنين أو جماعة، جاز أن يراد بهما نفي الجنس، أو نفي الاثنين فقط، أو نفي الجماعة فقط، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد، أو اثنان؛ فالفرق بين النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) أو المهملة، إنما هو إذا كان المنفي واحداً، فالأولى لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد،

والأول أكثر، ومنه قول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً أو لا زور مما قضى الله واقياً

وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس؛ لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم، لهذا يحسن، إن أريد عدم إرادة العموم، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً، بل رجلاً، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكون لنفي الجنس على سبيل الاحتمال.

فاحفظ هذا التحقيق؛ فإنه أمر دقيق، قلّ أن يتفطن له من يتعاطى النحو.

(٢) أقسام اسمها وأحكامه

اسمٌ (لا) النافية للجنس على ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومشبّه بالمضاف.

فالمفرد: ما كان غير مضاف ولا مشبّه به، وضابطه أن لا يكون عاملاً فيما بعده، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كَتَبْتُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ البقرة: ١٢.

وحكمه أن يُبنى على ما يُنصبُ به من فتحة، أو ياء، أو كسرة، غير مُنَوَّنٍ، نحو: (لا رجلَ في الدار، ولا رجالَ فيها، ولا رجلين عندنا، ولا مذمومين في المدرسة، ولا مذمومات محبوبات) ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه أيضاً على الفتح، نحو: (لا مجتهدات مذمومات)، وقد روي بالوجهين، قول الشاعر:

لا سابقات، ولا جأواء بأسلةً تقسى المنون لدى استيفاء آجال^(١)

وقول الآخر:

أودى الشبابُ الذي مجدّ عواقبه فيه نلّد، ولا لئداتٍ للشيب

(١) السابقات: الدروع التامّات الطويلات، من سبغ الثوب والشيء إذا طال (والجأواء): الكتيبة من الجيش، وأصلها فعلاء من الجي أو الجؤوة. وهي حمرة تضرب إلى السواد، سمّيت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. (والباسلة): الكريمة اللقاء.

وقد بُني لِتركيبه مع (لا) كتركيب (خمسة عشر).

وحكمُ اسمها المضاف أن يكون مُعرباً منصوباً، نحو: (لا رجلٌ سوءٌ عندنا، ولا رَجَلِي شَرٌّ محبوبان، ولا مهملي واجباتهم محبوبون، ولا أخا جهلٍ مُكرِّمٌ، ولا تاركاتٍ واجبٍ مُكرِّمات).

والشيءُ بالمضاف: هو ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه، وضابطُهُ أن يكون عاملاً فيما بعده فاعلاً له، نحو: (لا قبيحاً خلقه حاضرٌ)، أو نائبَ فاعلي، نحو: (لا مذموماً فعله عندنا)، أو مفعولاً، نحو: (لا فاعلاً شراً ممدوحٌ)، أو ظرفاً يتعلَّقُ به، نحو: (لا مسافراً اليومَ حاضرٌ)، أو جاراً ومجروراً يتعلقان به، نحو: (لا راغباً في الشر بيننا)، أو تمييزاً له، نحو: (لا عشرين درهماً لك)، وحكمه أنه مُعربٌ أيضاً. كما رأيت.

(٣) أحوالُ اسمها وخبرها

وقد يُحذفُ اسمُ (لا) النافية للجنس، نحو: (لا عليك)، أي: لا بأسَ، أو لا جناحَ عليك، وذلك نادرٌ.

والخبرُ إن جُهِلَ وجب ذكرُهُ. كحديث: «لا أحدٌ أُغَيِّرُ من الله». وإذا عُلِمَ فحذفهُ كثيرٌ، نحو: (لا بأسَ)، أي: لا بأسَ عليك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ١٥٠]، أي: لا ضَيْرَ علينا، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبا: ١٥١]، أي: فلا فَوْتَ لهم.

وبنو تميم والطائيون من العرب يلتزمون حذفهُ إذا عُلِمَ. والحجازيون يُجيزون إثباتهُ، وحذفهُ عندهم أكثرُ، ومن حذفه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ١٣٥]، أي: لا إله موجودٌ^(١).

(١) الله: إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل (لا واسمها): لأن

ويكونُ خبرُ (لا) مُفردًا (أي: ليس جملةً، ولا شبهها) كحديث: «لا فقرَ أشدُّ من الجهل، ولا مالَ أعزُّ من العقل، ولا وحشةُ أشدُّ من العُجب» وجملةٌ فعليةٌ، نحو: (لا رجلٌ سوءٌ يُعاشرُ)، وجملةٌ اسميةٌ، نحو: (لا وضِعَ نفسٍ خُلِقَ محمودةً)، وشبهَ جملة (بأن يكون محذوفًا مدلولًا عليه بظرف أو مجرور بحرف جرٍ يتعلقان به، فيغنيان عنه) كحديث: «لا عقلٌ كالتيدير، ولا ورعٌ كالكَفِّ»، ولا حَسَبَ كحُسين الخلق». وحديث: «لا إيمانَ لِمَن لا أمانةَ له، ولا دينَ لِمَن لا عهدَ له».

واعلم أنَّ النحاة اعتبروا أنَّ (لا) النافية للجنس واسمها في محل رفع بالابتداء، فأجازوا رفعَ التابع لاسمها، نحو: (لا رجلٌ في الدار وامرأةً) و(لا رجلٌ سفيةٌ عندنا).

(فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل (لا واسمها)؛ لأن محلها الرفع بالابتداء، وقد اضطهرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا).

(٤) أحكام (لا) إذا تكررَت

إذا تكررَت (لا) في الكلام، جاز لك أن تُعملَ الأولى والثانية معًا كإِنَّ، وأن تُعملَها، كليسَ، وأن تُعملَهما، وأن تُعملَ الأولى ك(إن)، أو ك(ليس)، وتُهمَلَ الأخرى، وأن تُعملَ الثانية ك(إنَّ)، أو ك(ليس)، وتُهمَلَ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) خمسة أوجه:

(١) بناءً الاسميين، على أنها عاملةٌ عملَ (إنَّ) نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

محلها الرفع بالابتداء كما ستعلم، ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء.

(١) أي: كالكف عن المعاصي.

(٢) رَفَعُهُمَا، على أنها عاملة عَمَلٍ (ليس)، أو على أنها مُهْمَلَةٌ، فما بعدها مبتدأ وخبر، (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، ومنه قول الشاعر:

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَلَّنَةً لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ

(٣) بِنَاءُ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَتْحِ، وَرَفَعُ الثَّانِي، نَحْوُ: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) (١)،
ومنهُ قولُ الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكَ، الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ (٢) لا أُمُّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، وَلَا أَبُ

(٤) رَفَعُ الْأَوَّلِ، وَبِنَاءُ الثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)،
ومنهُ قولُ الشاعر:

فَلَا لَغَسُوا وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقْتَمُ

(٥) بِنَاءُ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَتْحِ، وَنَصْبُ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ (لا)، نَحْوُ:
(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، ومنهُ قولُ الشاعر:

لَا لَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ (٣) اتَّسَمَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِمِ

وهذا الوجه هو أضعفها، وأقواها بناءُ الاسمين، ثم رَفَعُهُمَا.

وحيثما رفعت الأول امتنع إعرابُ الثاني منصوبًا مُنَوَّنًا، فلا يقالُ: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)؛ إذ لا وجهَ لِنَصْبِهِ.

(١) وجه الرفع أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، أو مهملة، وما بعدها مبتدأ، أو تكون (لا) زائدة لتأكيد النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت.

(٢) الباء: حرف جر زائد، و(عينه): تأكيد للصغار، أو الباء: حرف جر أصلي، والجار والمجرور في موضع الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقًا، أي: ثابتًا. والصغار: الذل والهوان.

(٣) الخلة (بضم الخاء): الصداقة.

لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه، وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) كما لا يخفى، وإن جعلتها عاملة عمل (إن) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين؛ لأنه ليس مضافاً ولا مشبهاً به).

وإذا عطفَ على الاسم (لا) ولم تكررْها، امتنعَ إلغاؤها، ووجبَ إعمالها عملَ (إن) وجازَ في المعطوف وجهان: النصب والرفع، نحو: (لا رجلَ وامرأةَ أو امرأةَ في الدار)، والنصب أولى، ومن نصبه قول الشاعر:
فلا أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وابنه إِذا هُوَ بالمِجْدِ ارتدى وتَأزرا

(٥) أحكام نعت اسم (لا)

إذا نُعتَ اسمُ (لا) النافية للجنس، فإمَّا أن يكونَ مُعربًا، وإمَّا أن يكونَ مبنياً:

فإن كان مُعربًا، جازَ في نعتِه وجهان: النصب والرفع، نحو: (لا طالبَ علم كسولًا، أو كسولًا في المدرسة، ولا طالبًا علمًا كسولًا، أو كسولًا عندنا). والنصب أولى، والرفعُ على أنه نعتٌ لمحلِّ (لا واسمها): لأن محلها الرفعُ بالابتداء، كما سبق. وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوال:

(١) أن يُنعتَ بمفردٍ^(١) مُتَّصِلٌ به، فيجوزُ في النعتِ ثلاثةُ أوجه:

النصب والبناء كمنعوتِه، والرفعُ، نحو: (لا رجلَ قبيحًا، وأو قبيحًا، أو قبيحًا، عندنا). والنصبُ أولى، وبنائُه مجاورته منعوتُه المبنية^(٢).

(٢) أن يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينه بفاصلٍ، فيمتنعُ بناءُ النعتِ، لِفَقْدِ المجاورة التي أباحَت بناءَه وهو مُتَّصِلٌ بمنعوتِه. ويجوزُ فيه النصبُ والرفعُ، نحو: (لا

(١) المراد بالمفرد: ما ليس مضافاً، ولا شبيه بالمضاف.

(٢) وقيل: إنه بُني لتركيبه مع منعوتِه تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا).

تلميذة في المدرسة كسولاً، أو كسولاً).

(٣) أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشَبَّهٍ به، فيجوزُ في النَّعتِ النصب والرفع، ويمتنعُ البناءُ؛ لأنَّ المضافَ والشَّيْءَ به لا يُبينان مع (لا)؛ فالنعتُ المضاف نحو: (لا رجلَ ذا شرٍّ، أو ذو شرٍّ في المدرسة). والنعتُ المشبَّه به نحو: (لا رجلَ راغباً في الشرِّ، أو راغبٌ فيه عندنا).

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث، وأولُه الباب التاسع في منصوبات الأسماء

obeikandi.com

فهرس

صفحة	الموضوع
٥	الجامد والمشتق
٦	المجرد والمزيد فيه
٧	موازن الأسماء
١١	المثنى وأحكامه
١٢	الملحق بالمثنى
١٦	جمع المذكر السالم وأحكامه
١٦	شروط جمع المذكر السالم
١٧	الملحق بجمع المذكر السالم
١٩	جمع المؤنث السالم وأحكامه
٢٠	الأسماء التي تجمع جمع المؤنث السالم
٢٢	الملحق بجمع المؤنث السالم
٢٦	جمع التكسير
٢٨	تكسير الأسماء والصفات
٢٩	جموع القلة وقياسها
٣٣	جموع الكثرة وقياسها
٤٥	صيغ منتهى الجموع وقياسها
٥٩	صوغ منتهى الجموع
٦٣	اسم الجمع

صفحة	الموضوع
٦٤	اسم الجنس الجمعي و الإفرادي
٦٤	تكسير ما جرى على الفعل من الصفات
٦٥	جمع الجمع
٦٦	الجمع لا مفرد له
٦٦	الجمع على غير مفرده
٦٦	ما كان جمعاً وواحداً
٦٧	جمع المركبات
٦٨	جمع الأعلام
٦٩	النسبة وأحكامها
٨٢	التصغير وأحكامه
٩٥	الإدغام
١٠٢	الإعلال
١١٥	إعلال الهمزة
١١٧	الإبدال
١٢٣	الوقف
١٣١	الخط
١٣٦	كتابة الهمزة
١٥٠	كتابة الألف المتطرفة
١٥٢	الوصل والفصل في الخط
١٥٧	المبني والمعرب من الأفعال
١٥٧	بناء الماضي

صفحة	الموضوع
١٥٩	بناء الأمر
١٦٠	إعراب المضارع وبنائؤه
١٦٢	المضارع المرفوع
١٦٣	المضارع المنصوب ونواصبه
١٦٨	النصب بأن مضمرة
١٧٧	المضارع المجزوم وجوازمه
١٧٨	الجازم فعلاً واحداً
١٨٠	الجازم فعلين
١٨٥	مواضع ربط الجواب بالفاء
١٨٧	حذف فعل الشرط
١٨٨	حذف جواب الشرط
١٨٩	حذف الشرط والجواب معاً
١٩٠	الجزم بالطلب
١٩٢	إعراب الشرط والجواب
١٩٥	إعراب أدوات الشرط
١٩٧	١- المعرب والمبني من الأسماء
١٩٨	٢- الأسماء المبنية
١٩٩	الملازم للبناء من الأسماء
٢٠١	ما لا يلزم البناء من الأسماء
٢٠١	٣- أنواع إعراب الاسم
٢٠١	المعرب بالحركات من الأسماء

صفحة	الموضوع
٢٠٢	الاسم الذي لا ينصرف
٢٠٣	العلم المنوع من الصرف
٢١٠	الصفة المنوعة من الصرف
٢١٣	حكم الاسم المنوع من الصرف
٢١٦	المعرب بالحروف من الأسماء
٢١٨	إعراب الملحق بالمتنى
٢٢٠	إعراب الملحق بجمع المذكر السالم
٢٢١	إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم
٢٢٣	١- الفاعل
٢٢٤	أحكام الفاعل
٢٢٩	أ- متى يجب تذكير الفعل مع الفاعل؟
٢٣٠	ب- متى يجب تأنيث الفعل مع الفاعل؟
٢٣١	ج- متى يجوز الأمران: تذكير وتأنيثه
٢٣٣	أقسام الفاعل
٢٣٥	٢- نائب الفاعل
٣٦٢	أسباب حذف الفاعل
٢٤١	أحكام نائب الفاعل وأقسامه
٢٤٢	المبتدأ والخبر
٢٤٢	أحكام المبتدأ
٢٤٧	أقسام المبتدأ
٢٤٨	أحكام خبر المبتدأ

صفحة	الموضوع
٢٥١	الخبر المفرد
٢٥٢	الخبر الجملة
٢٥٤	وجوب تقديم المبتدأ
٢٥٦	وجوب تقديم الخبر
٢٥٧	المبتدأ الصفة
٢٥٩	الفعل الناقص
٢٦٠	كان وأخواتها
٢٦٣	أقسام كان وأخواتها
٢٦٥	أحكام اسم كان وخبرها
٢٦٧	خصائص كان
٢٧١	خصوصية كان وليس
٢٧١	كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة
٢٧٢	أقسام كاد وأخواتها
٢٧٢	شروط خبرها
٢٧٤	الخبر المقترن بأن
٢٧٥	حكم الخبر المقترن بأن والمجرد منها
٢٧٥	خصائص عسى واخلولق وأوشك
٢٧٧	(ما) المشبهة بليس
٢٧٩	(لا) المشبهة بليس
٢٨٠	(لات) المشبهة بليس
٢٨١	(إن) المشبهة بليس

صفحة	الموضوع
٢٨٢	الأحرف المشبهة بالفعل
٢٨٣	معاني الأحرف المشبهة بالفعل
٢٨٤	الخبر المفرد والجملة والشبيه بالجملة
٢٨٤	حذف خبر هذه الأحرف
٢٨٥	تقدم خبر هذه الأحرف
٢٨٧	لام التأكيد وشروط ما تصحبه
٢٨٩	شرح لام الابتداء
٢٩٢	(ما) الكافة بعد هذه الأحرف
٢٩٣	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٩٥	(إن) المكسورة و(أن) المفتوحة
٢٩٦	مواضع (إن) المكسورة وجوباً
٣٠١	المواضع التي تجوز فيها (إنّ وأنّ)
٣٠٤	تخفيف إن وأن وكأن ولكن
٣١٠	(لا) النافية للجنس
٣١١	عمل (لا) النافية للجنس
٣١٤	أقسام اسمها وأحكامها
٣١٥	أحوال اسمها وخبرها
٣١٦	أحكام (لا) إذا تكررت
٣١٨	أحكام نعت اسم (لا)